<http://www.shamela.ws>

تم إعداد هذا الملف آلياً بواسطة المكتبة الشاملة

الكتاب : الانتصار للقرآن

المؤلف : الإمام الكبير سيف السنة القاضي / أبو بكر محمد بن الطيب بن

محمد بن جعفر بن القاسم " المعروف بـ الباقلاني " (المتوفي ٤٠٣ هـ)

تحقيق د. محمد عصام القضاة

الناشر : دار الفتح - عمّان ، دار ابن حزم - بيروت

الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

عدد الأجزاء : ٢

تنبيه :

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

مصدر الكتاب نسخة مصورة قام الشيخ الجليل نافع - جزاه الله خيراً -

بتحويلها

وقام الفقير إلى عفو ربه الكريم التقدير بتصويبه

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب : الانتصار للقرآن

المؤلف : الإمام الكبير سيف السنة القاضي / أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن

القاسم " المعروف بـ الباقلاني " (المتوفي ٤٠٣ هـ)

تحقيق د. محمد عصام القضاة

الناشر : دار الفتح - عمّان ، دار ابن حزم - بيروت

الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

عدد الأجزاء : ٢

تنبيه :

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

مصدر الكتاب نسخة مصورة قام الشيخ الجليل نافع - جزاه الله خيرا - بتحويلها
وقام الفقير إلى عفو ربه الكريم القدير بتصويبه
والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

(٥٢/١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي القدرة والجلال والعزّ والسلطان والطول والامتنان منزل
الفرقان ، والناسخ بما أودعه من البيان وتفصيل الحلال والحرام ما سلف من
الشرائع والأحكام ، والضامن للرسول عليه السلام حفظه وحراسته من الناس أهل الكفر والبهتان
ومطاعن ذي الجهل والشنآن ، فقال جلّ ثناؤه : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩).
وقال سبحانه : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧).
وقال فيه تعالى : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلًا مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢).
وجعله مهيمناً على الكُتُب ، وقال عز وجل : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ
لَهُ عِوَجًا (١)

وجعله بما فيه من عجيب نظمه وجزالة لفظه وبديع وصفه وخروجه عن جميع أوزان كلام العرب
ونظومه ، آيةً لرسوله ودلالةً قاهرةً وحجةً ظاهرةً لنبوته ، وفطر الخلق على القصور عن مقابلته ،
وبالغ في تعريفهم بالعجز عن معارضة

(٥٣/١)

سورة من مثله ، وحسَمَ بعظيم بلاغته وأنواع فصاحته أطماع الملحدين
والمنحرفين في تكلف نظيره والتمكن من الإتيان بشبهه وعديله ، وأخبر أنه

ليس من بحار كلام المخلوقين ولا شبه ما أضافوه إليه من أساطير الأولين
وتلفيق المتكلمين ونمط كلام الشعراء والمترسلين ، فقال عز وجل في نص
التلاوة : (فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ) ، ثم قال تعالى : (فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) ، ثم قال جل وعز : (قُلْ
لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ
ظَهِيرًا (٨٨)).

وقال سبحانه : (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ) ، يقول إنه لشرف لك
ولقومك ، وقال تعالى : (لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ (١٠٣)).
ثم نبه تبارك وتعالى إلى أن مجيء القرآن من مثله خرق للعادة ونقض
لما عليه تركيب الطبيعة مع علم القوم بنشوه وتصرفه في طعنه ومقامه ، فقال
جل اسمه : (وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ (٤٨)).
وقال عز وجل : (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ
(٤٤)).

وقال تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ (٤٤)
وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ).
وقال عز وجل في قصة نوح : (تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ
مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ (٤٩)).

ففيه ونصّ ويين في نفس التلاوة على أنه إنما علم ذلك وتلقاه من قبل
وحيه إليه به ، ثم أمر بالرجوع عند التنازع إليه ، والاقْتباس منه ، والعمل
بموجبه ، والمصير إلى محكمه ، والتسليم لمتشابهه علماً منه بأنه تعالى

(٥٤/١)

متولي لحفظه وحياطته ، وعرفنا أنه ما فرط فيه من شيء ، وأنه تبيان لكل
شيء ، فقال عز وجل : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ).
أي إلى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، وقال جل ثناؤه : (أَفَلَا
يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (٢٤)).
وقال تعالى : (مَا فَطَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ).

وقال جل ذكره : (تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ).

وقال سبحانه : (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ).

في نظائر لهذه الآيات أخبر فيها عن حفظه لكتابه وحراسته ، والأمر بالرجوع إليه والعمل عليه ،
وتشريفه على سائر الكتب ، وشدة تعظيمه له ، وأنه محفوظٌ مصون من كيد الزائغين وتحريف
المبطلين ، فالحمد لله الذي هدانا بنور كتابه وأرشدنا لتصديقه ووفقنا لاتباع متضمنه ، والتمسك
بمعالمه والنقض لمطامع القادحين في تنزيله ، والكشف عن شبه الملحدين في تأويله ، وصلى الله
على رسوله محمدٍ القائم بما كلفه من أدائه ، والمناصح المجتهد فيما
نصب له من كشف غامضه وتبيانه ، وعلى السلف الصالح من أوليائه الذين
جعلهم شهداء على عبادته وخلفاء نبيه وورثة علمه وحفاظ كتابه ، والذابين
عن دينه ، والداعين إلى سبيله ، والقائمين بحقه ، والحافظين لعهدده ، وإيأه
جل ثناؤه نسأل ، وإليه نرغب في التوفيق ، لما ألزمناه من موالاتهم .
والاقتداء لآثارهم ، وسلوك سبيلهم ، والمضي على نهجهم ، ويجنبنا الغصن
من أقدارهم ، والطعن على أماناتهم وآرائهم.

(٥٥/١)

أما بعد :

فقد وقفتُ - تولى الله عصمتكم ، وأحسن هدايتكم وتوفيقكم - على ما
ذكرتموه من شدة حاجتكم إلى الكلام في نقل القرآن ، وإقامة البرهان على
استفاضة أمره وإحاطة السلف بعلمه ، وانقطاع العذر في نقله وقيام الحجة
على الخلق به ، وإبطال ما يدعيه أهل الضلال ، من تحريفه وتغييره ودخول
الخلل فيه ، وذهاب شيءٍ كثيرٍ منه ، وزيادة أمور فيه ، وما يدعيه أهل الإلحاد
وشتيتهم من منتحلي الإسلام ، من تناقض كثيرٍ منه ، وخلو بعضه من
الفائدة ، وكونه غير متناسب ، وما ذكروه من فساد النظم ، ودخول اللحن
فيه ، وركاكة التكرار ، وقلة البيان ، وتأخر المقدم ، وتقديم المؤخر ، إلى غير
ذلك من وجوه مطاعنهم ، وذكر جُمَلٍ مما رُوي من الحروف الزائدة .
والقراءات المخالفة لمصحف الجماعة ، والإبانة عن وهاء نقل ذلك

وضعه ، وأن الحجة لم تقم بشيء منه ، وعرفت ما وصفتموه من كثرة
استطراد الضعفاء بتمويههم وعظم موقع الاستبصار والانتفاع ببعض
شبههم ، ونحن بحول الله وعونه نأتي في ذلك بجمل تزيل الريب والشبهة .
وتوقف على الواضحة ، ونبدأ بالكلام في نقل القرآن وقيام الحجة به .
ووصف توفّر همم الأمة على نقله وحياطته ، ثم نذكر ابتداء أبي بكر رضي
الله عنه لجمعه على ما أنزل عليه بعد تفرقه في المواضع التي كتب فيها .
وفي صدور خلق حفظوا جميعه ، وخلق لم يحيطوا بحفظ جميعه ، واتباع
عمر رضي الله عنه والجماعة له على ذلك ، وصوابه فيما صنعه ، وسبقه إلى
الفضيلة به ، والسبب الموجب لذلك ، ثم نذكر جمع عثمان رضي الله عنه
الناس على مصحف واحد ، وحرف زيد بن ثابت ، ونبين أنه لم يقصد في
ذلك قصد أبي بكر في جمع القرآن في صحيفة واحدة على ترتيب ما أوحى

(٥٦/١)

به ، إذ كان ذلك أمراً قد استقر وفرغ منه قبل أيامه ، ونبين صواب عثمان
رضي الله عنه في جمع الناس على حرف واحد ، وحظره ومنعه لما عداه من
القراءات ، وإن الواجب على كافة الناس اتباعه ، وحرام عليهم بعده قراءة
القرآن بالأحرف والقراءات التي حظرها عثمان ومنع منها ، وأن له أخذ
المصاحف المخالفة لمصحفه ، ومطالبة الناس بها ، ومنعهم من نشرها
والنظر فيها ، ونذكر ما يتعلق به من ادعاء نقصان القرآن وتغيير نظمه وتحريفه من الرويات الشاذة
الباطلة عن عمر وعثمان وعلي وأبي وعبد الله بن
مسعود ، وما يرويه قوم من الرافضة في ذلك عن أهل البيت خاصة ، ونكشف عن كذب هذه
الروايات ، ونبين أيضاً ما خالف عبد الله بن مسعود عثمان والجماعة ، وهل دار ذلك على جهة
التخطفة ونسبته إياهم إلى زيادة فيه أو نقصان منه أو تغيير لنظمه وما أنزل عليه ، أو التصويب لما
فعلوه ، وإن

استجاز بعد ذلك قرآنه والتمسك بحرفه ، ونذكر ما شجر بينه وبين عثمان
رضي الله عنه ، ونصّف رجوعه إلى مذهب الجماعة وخنوعه لعثمان وقدر ما

نقمه من أمر زيد بن ثابت وعَنَّف عليه وعلى الجماعة لأجله ، ثم نبين أن القرآن معجزةً للرسول - صلى الله عليه وسلم - ودلالة على صدقه ، وشاهد لنبوته ، ثم نبين أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ ، ونوضح ما هذه السبعة أحرف ، والروايات الواردة فيها وجنس اختلافها ، ونذكر خلاف الناس في تأويلها .

ونفصل من ذلك ما ليس بصواب ، وندل على صحة ما نرغب فيه ونجتنبه .

ونذكر حال قراءات القراء السبعة ، وهل قراءاتهم هي السبعة أحرف التي أنزل القرآن بها ، أو بعضها وهل هم بأسرهم متبعون لمصحف عثمان وحرف زيد أو مختلفون في ذلك وقارئون أو بعضهم بغير قراءة الجماعة ، ونصف جُملاً من مطاعن الملحدين وأتباعهم من الرافضة في كتاب الله عز وجل ،

(٥٧/١)

ونكشف عن تمويه الفريقين بما يوضح الحق ، ونذكر في كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله وتوفيقه ما فيه بلاغ للمهتدين وشفاءً وتبصرة للمسترشدين توخيًا لطاعة الله وتوفيقه عز وجل ورغبة في جزيل ثوابه ، وما توفيقنا إلا بالله وهو المستعان .

(٥٨/١)

تمهيد

واعلموا رحمكم الله أن معرفة صواب القول في هذه الفصول والأبواب مما تعم الحاجة إليه ، إذ كان أصل الدين وأسنه ، وكان مما شهد الكتاب ببطلانه وجب إلغاؤه وإطراحه ، وما أيده ودلّ على صحته لزم الإذعان له وإثباته ، ولأن بالمتكلمين والفقهاء وقراء القرآن وأهل التفسير والمعاني ألم فاقية إلى الوقوف على حقيقة القول في هذه الفصول ومعرفة الصواب منها . لكثرة تخالط أهل الضلال فيها ، وقصدتهم إلى إدخال الشبهة والتمويه بما يوردونه منها ، وذهاب كثير من حفاظ التنزيل والمتكلمين في التأويل عن تحقق معرفتها ، وحاجة الكل إلى تبين الحق من ذلك والعلم به ، والمصير

إلى موجه.

وقد رأيتُ أن نبدأ بذكر جُمل ما نذهب إليه في نقل القرآن ونظمه .
وقيام الحجة به ، وما يقوله المخالفون ، ثم نشرع في ذلك حجاجنا ونقض
أقوايل مخالفينا وعللهم ، والذي نذهب إليه في ذلك ، القولُ بأن جميع
القرآن الذي أنزله الله عز وجل وأمرنا بإثبات رسمه ، ولم ينسخه ويرفع
تلاوته بعد نزوله ، هو هذا الذي بين الدفتين ، الذي حواه مصحف عثمان
رضي الله عنه ، وأنه لم يُنقصْ منه شيء ، ولا زيدَ فيه ، وأن بيان الرسول - صلى الله عليه وسلم
- كان بجميعة بياناً شائعاً ذائعاً ، وواقعاً على طريقة واحدة ، ووجه تقوم به
الحجة ، وينقطع العذر ، وأن الخلفَ نقله عن السلف على هذه السبيل ، وأنه
قد نُسخ منه بعض ما كانت تلاوته مفروضة ، وأن ترتيبه ونظمه ثابتٌ على ما
نظمه الله سبحانه ، ورتبه عليه رسوله من آي السور ، لم يقدم من ذلك

(٥٩/١)

مؤخراً ، ولا آخر منه مقدماً ، وأن الأمة ضبطت على النبي - صلى الله عليه وسلم - ترتيبَ آي
كل سورة ومواضعها ، وعَرَفَتْ مواقعها ، كما ضبطت عنه نفس القرآن وذات التلاوة ، وأنه قد
يمكن أن يكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد رتب سوره على ما انطوى عليه مصحفُ
عثمان ، كما رتب آياتِ سوره ، ويمكن أن يكون قد وُكِّل ذلك
إلى الأمة بعده ، ولم يتولَّ ذلك بنفسه - صلى الله عليه وسلم - ، وأن هذا القول الثاني أقربُ
وأشبه أن يكون حقاً على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله .
وأن القرآن لم تثبت آيُهُ على تاريخ نزوله ، بل قد قدّم فيه ما تأخر
إنزله ، وأخر بعض ما تقدم نزوله على ما وقف عليه الرسولُ - صلى الله عليه وسلم - من ذلك ،
وأن القرآن منزل على سبعة أحرفٍ كلّها شافٍ كافٍ وحقٌّ وصواب ، وأن الله تعالى قد خيّر القُرأة
في جميعها ، وصوّبهم إذا قرؤوا بكل شيءٍ منها ، كما رُوي ذلك في الآيات التي سنقصّها ، ونبين
قيام الحجة بنقلها ، وظهور أمرها وانتشارها .
وأن هذه الأحرف السبعة المختلف معانيها تارةً وألفاظها أخرى مع
اتفاق المعنى ، ليس منها متضاد ولا متنافي المعنى ولا أحاله ، وفساد يمتنع

على الله جلّ ثناؤه ، وأنه لم يقم علينا حجة في أنها مجتمعة في سورة واحدة
من القرآن ، بل هي متفرقة فيه ، وأنا لا ندري أيها كان آخر العرض ، وأن
آخر العرض كان بعضها دون سائرهما ، وأن جميع هذه الأحرف السبعة قد
كانت ظهرت واستفاضت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وضبطتها الأمة عنه ، ولم يكن
شيء منها مشكوكاً فيه ، ولا مرتاباً به ، وأن عثمان والجماعة قد أثبتت جميع تلك الأحرف في
المصاحف ، وأخبرت بصحتها ، وخبرت الناس فيها ، كما صنع رسول الله - صلى الله عليه وسلم
- ، وأن من هذه الأحرف حرف أبيي ، وحرف عبد الله بن مسعود ، وأن عثمان والجماعة إنما
ألغت وطرحت أحرفاً ، وقرأت أحرفاً غير

(٦٠/١)

معروفة ولا ثابتة ، بل منقولة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - نقل الآحاد التي لا يجوز إثبات
قرآن وقراءات بها.

وأن معنى إضافة كل حرف مما أنزله الله عز وجل إلى أبي ، وعبد الله .
وزيد ، وفلان وفلان ، أنه كان أضيف إليه إذا أكثر قراءة وإقراءً به ، وملازمة له وميلاً إليه ، فقط لا
غير ، وأنه لا يجوز إثبات قرآن أو قراءة وحرف يقال إن القرآن أنزل عليه بخبر الواحد الذي لم
تقم به الحجة ، على أن يثبت ذلك به حكماً ، لا علماً وقطعاً ، لما سنوضحه - إن شاء الله - .
وأن الحجة لم تقم علينا بأن القرآن منزل بلغة قريش فقط دون جميع
العرب ، وإن كان معظمه منزلاً بلغة قريش .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وأن (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). قرآن منزل من سورة

النمل ، وأنها ليست آيةً من الحمد ولا فاتحة لكل سورة ، ولا من جملة
كل سورة ، ولا آيةً فاصلةً بين السورتين ، ومفردةً من جميعها .

وأن المعوذتين قرآنٌ منزلٌ من عند الله تبارك وتعالى ، وأن استفاضة

نقلهما وإثباتهما عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بمنزلة استفاضة جميع سور القرآن ، وأن
عبد الله بن مسعود لم يقل قط إنهما ليستا بقرآن ، ولا حُفظ عليه في ذلك حرف واحد ، وإنما
حكّهما وأسقطهما من مصحفه لعلل وتأويلاتٍ سنذكرها فيما بعدُ إن شاء الله ، وأنه لا يجوز أن

يُضاف إلى عبد الله أو أبي بن كعب أو زيد أو عثمان أو علي أو واحدٍ من ولده وعترته حَجْدُ آية أو حرفٍ من كتاب الله عز وجل ، أو تغييرُه وقراءته على غير الوجه المرسوم في مصحف

(٦١/١)

الجماعة بأخبار الآحاد وما لم يبلغ منها حدّ التواتر والانتشار ، وأن ذلك لا يحلُّ ولا يسعُّ بل لا يصلح عندنا إضافة ذلك إلى أدنى المؤمنين منزلة من أهل عصرنا بخبر الواحد ، وما لا يوجب العلم ، فضلاً عن إضافة ذلك إلى جلة الصحابة والأمثال ، وتعليقه عليهم بما دون التواتر والانتشار من الأخبار التي لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل ، بل هو ضربٌ من الدعاء ، وأنه لو كان قرآناً لنقل نقل القرآن ، وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلاماً كان قرآناً منزلاً ثم نُسخ وأبيح الدعاء به وُخلط بكلام ليس بقرآن.

وأنّ أبيّاً لم يُحفظ عليه قط أنه قال : إن كلام العرب قرآنٌ منزلٌ ، وإنما روي أنه أثبت في مصحفه ، وقد يثبت في مصحفه ما ليس بقرآن ، من دعاء وتأويل مع تنزيل ، وغير ذلك لوجوه من التأويل سنيها فيما بعد إن شاء الله. وأنّ أبيّاً وعبد الله بن مسعود لم يطعنا قط على مصحف عثمان والجماعة ، ولا نسباه إلى أن فيه تحريفاً أو تغييراً وتديلاً ، وزيادةً ونقصاناً . أو مخالفةً نظمٍ وترتيبٍ ، بل اعتقداً صحته ، وأخبرنا بسلامته ، وإن رأينا جواز القراءة بجميع ما انطوى عليه مصحفهما ، من غير قدح في مصحف الجماعة.

وأن عبد الله بن أبي سرح وغيره من كتبة الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد يجوز أن تسبق يده وقلمه ولسانه إلى تلاوة آية وكلمة وآيتين مما نزل على الرسول - صلى الله عليه وسلم - من إظهار الرسول لذلك ، إذا كان ما تقدم من إملائه يقتضي ما تسبق إليه يد الكاتب ولسانه ، وأنه لم يجز أن يتفق مثل ذلك في السورة بأسرها ، وما هو معجزٌ وآيةٌ للرسول - صلى الله عليه وسلم - وأن موافقة الكاتب وسبقه إلى مثل هذا يجعل الحدسَ وصحيح العلم بما يقتضيه الكلام لا يوجب الشك في صدق الرسول ، والارتياح بنبوته ، والقول بأنه يثبت القرآن برأيه ، فكما يتفق له

(٦٢/١)

على ما روي من أن ابن أبي سرح ظن ذلك وتوهمه ، فإن ما رُوي من أنه سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم - من قوله : "تلك الغرائق العُلى وإن شفاعتهم لترتجى غير مقطوع على أنه مسموع منه ، وأنه وإن كان مسموعاً منه فإنه يجب أن يكون كلامه على وجه التقريع لهم والتفنيد لرأيهم ، واعتقادهم في أصنامهم ، وأنه لا يمكن على قول بعض الناس أن يكون قد كان قرآناً منزلاً ثم نسخ لموضع الشبهة به ، وذهاب قريش وقوم من الناس عن أنه إنما تنزل على وجه الاستفهام لهم ، والتعجب من قولهم ، وأنه قد يمكن أيضاً أن يكون بعض قريش قال ذلك عقيب تلاوة النبي - صلى الله عليه وسلم - على وجه التعظيم للأصنام فاختلط الكلام ، وظن من سمعه ولم يعرف الحال أنه من تلاوة ،

(٦٣/١)

الرسول ، وأنه لا يجوز أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك ساهياً ولا ناسياً ، سوى كان من كلامه أو ممّا أنزل عليه ونُسَخ ، كما سنوضحه إن شاء الله . وإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجوز منه ويصح أن ينسى شيئاً من القرآن بعد تبليغه ، وسيذكره ويستثبته من حفاظ أمته ، وأنه يجوز أن يسهو عن بعض عباداته التي أمر بها ، ويوقعها على غير الوجه الذي أخذ عليه ، مثل ما كان منه من السهو في الصلاة ، وأن ذلك أجمع غير قاذح في نبوته ولا مقتضي الارتياب به ، ولا حاط له عن رتبة الفضل والكمال . وأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سنَّ جمع القرآن وكتابته وأمر بذلك وأملاه على كاتبه ، وأنه لم يمتّ - صلى الله عليه وسلم - حتى حفظ جميع القرآن جماعة من أصحابه ، وحفظ الباقون منهم سائرهُ مُتَفَرِّقاً ، وعرفوا مواقعه ومواضعه على وجه ما يعرف ذلك أحد ممن ليس من الحفاظ لجميع القرآن .

وأن أبا بكر وعمرَ وزيدَ بن ثابت وجماعة الأمة أصابوا في جمع القرآن بين اللوحين ، وتحصينه وإحرازه وصيانته ، وحجروا في كتابته على سنن الرسول وستته - صلى الله عليه وسلم - تسليماً ، وأنهم لم يشبوا منه شيئاً غير معروف ، ولا ما

تقم الحُجة به ، ولا أجمعوا في العلم بصحة شيء منه وثبوته إلى شهادة الواحد والاثنين ومن جرى مجراهما ، وإن كانوا قد أشهدوا على النسخة التي جمعوها على وجه الاحتياط من الغلط ، وطريق الحكم والإنفاذ.

وأن أبا بكر رضي الله عنه قد أحسن وأصاب ، ووفق لفضل عظيم في جمع الناس على مصحف واحد وقراءات محصورة ، والمنع في غير ذلك .
وأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعترته ، وشيعته متبعون لرأي أبي بكر وعثمان ، في جمع القرآن ، وأن عليا أخبر بصواب ذلك نطقا ، وشهد به ،

(٦٤/١)

وأن عثمان لم يقصد قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين ، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروضة على الرسول ، وإلغاء ما لم يجر مجرى ذلك ، وأخذهم بمصحف عثمان لا تقديم فيه ولا تأخير ، ولا تأويل أثبت مع تنزيل ، ومنسوخ تلاوته كتب مع مثبت رسمه ، ومفروض قراءته وحفظه ، وتسليم ما في أيدي الناس من ذلك ، لما فيه من التخليط والفساد ، وخشية دخول الشبهة على من يأتي من بعد ، وأنه لم يسقط شيئا من القراءات الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا منع منها ، وحظرها .
وأن جميع من روي عنه من الصحابة قول في تغيير القرآن أو فساد نظمه ، أو ذهاب شيء منه ، أو كون بعضه ملحونا أو أن إعرابه وتقويمه مأخوذ من بعض الأمة ، فإن صحت الرواية إما أن تكون باطلة متكذبة ، أو منصرفة ، أو لما سنذكره ونبينه من التأويل الذي لا يعود بجحده أو بشكه في شيء مما في مصحف الجماعة .
وأنه لا مجال لإعمال الرأي والقياس في إثبات قرآن ، أو قراءة وحرف يقرأ القرآن عليه ، وأن ذلك الجمع سنة متبعة ورواية ماثورة ، وأن هذا هو باب إثبات القرآن والقراءات وطريقه الذي لا مصرف عنه ولا معدل ، وأن من أعمل الرأي في ذلك فقد ضل وأخطأ الحق ، وتنكبه .
وأن القراء السبع متبعون في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم ، التي لا شكوك فيها ولا أنكرت عليهم بل سوّغها المسلمون ، وأجازوها لمصحف الجماعة .

وقارئون بما أنزل الله جل ثناؤه ، وأن ما عدا ذلك مقطوعٌ على إبطاله وفساده
وممنوعٌ من إطلاقه والقراءة به ، وأنه لا يجوز ولا يسوغُ القراءة على المعنى
دون اتباع لفظ التنزيل ، وإيراده على وجهه ، وسببه الذي أنزل عليه ، وأداه
الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

(٦٥/١)

وأنه لا يمكن أن يكون الحجاج بن يوسف أو غيره من الأمراء ، أو
من الملوك أو من الخلفاء قد أسقط شيئاً من مصحف عثمان رضي الله عنه أو
زاد فيه أحرفاً ، أو غير شيئاً مما تضمنه من قراءة أو خطٍ أو رسمٍ ، فلم يظهر
ولم ينتشر انتشاراً تقوم به الحجة وينقطع به العذر ، ويعرف بعينه ، ويضاف
إلى فاعله. وأنه لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ القرآن بخلاف جميع الأحرف والوجوه التي أنزل عليها ،
وإن كان ما قرأه لغةً للعرب ، أو لبعضها ، وأنه ليس في
المتكلمين بلغة العرب من لا يطوعُ لسانه ويجري ببعض الأحرف والوجوه
التي أنزل القرآن عليها ، وأنه لا يجوز القراءة بالفارسية ، وأنه يجوز ويحل
للأثغ والألكن والتمتام أن يقرأ القرآن على وجه ما ينطق به لسانه .
وإن كنا نعلمُ أن الله جل ثناؤه لم ينزله بلفظ الألكن والتمتام.
وأن القرآن آية للرسول - صلى الله عليه وسلم - ومعجز شاهدٌ بصدقه ، دالٌّ على نبوته من ثلاثة
أوجه :

أحدها : ما فيه من عجيب النظم ، وبديع الوزن والرصف المخالف
لجميع أوزان العرب ونظومه ، وأنه لا قدرة لأحدٍ من الخلق على تأليف
مثله ، ونظم مثل سورة منه ، أو آية من طوال سورة أو من قصار سورة ، ولو كان في فصاحة يعربٍ
وقحطان ومعد بن عدنان.

(٦٦/١)

والوجه الآخر ما تضمنه من أخبار الغيوب ، وذكر ما سيحدث ويكون .
والوجه الثالث : ما انطوى عليه من شرح أقاصيص الأولين وسنن
النبيين ، وأحوال الأمم المتقدمين التي لا يعرفها ولا يحيط بها إلا من أكثر
لقاء الأمم ، ودراسة الكتب ، وصحبة الأحبار وحملة الآثار ، مع العلم بنشوء النبي - صلى الله
عليه وسلم - في مقامه وطقه ، وأنه لم يكن يتلو قبل ذلك كتابا ولا يخط بيمينه ، ولا ممن يعرف
مداخلة أهل السير وملابس أصحاب الآثار وحفاظ الكتب والأخبار .
هذه جمل ما نحتاج إلى الوقوف عليه من قولنا في هذه الفصول
والأبواب ، وقد قال الملحدون وأشياعهم من الطاعنين على النبوة والتوحيد
أن القرآن مدخول ، وأنه غير ثابت ولا مضبوط ، وأن منه ما يعلم أن محمداً
- صلى الله عليه وسلم - يأتي به ، وفيه ما لا يعرف ذلك من حاله ، وأن فيه لحناً وتناقضاً وفساداً
كثيراً ، وما لا معنى له ، ولا يحسن التكلم به ، وتعلقوا في ذلك بأمر سنذكر عَمَدَهَا ، ونأتي على
نقضها والكشف عن فسادها .

وزعم قوم من الرافضة أن القرآن قد بُدِّلَ وعُيِّرَ وخولف بين نظمه
وترتيبه ، وأحيل عما أنزل إليه ، وقُرئ على وجه غير ثابت عن الرسول .
وأنه قد زيد فيه ونُقِص منه ، وقال بعضهم : قد نُقص منه ولم يزد فيه ، وأن
لو قُرئ كما أنزل لوجد فيه لعنُ قوم من قريش وصحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم -
بأسمائهم وأنسابهم ، ولوجد فيه أسماء الأئمة الاثني عشر منصوباً عليها ، كما نص على ذكر
الرسول جميعه وغيره من الأنبياء .

وأنا لا ندرى لعل الذي في أيدينا من القرآن أقلّ من عُشر ما أنزله الله
تبارك وتعالى ، وأن الداجن والغنم قد أكل كثيراً مما كان أنزل وأوجب على
الأمّة حفظه وضيطة ، وأن علم ذلك ومعرفته عند الإمام الوافر المعصوم ،

(٦٧/١)

وأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وجماعة الأمّة أخطؤوا في جمع القرآن
وجعله بين لوحين ، وأنهم لم يرجعوا في ذلك إلى ثقة ويقين ، بل إنما
تلقطوه وأخذوه من الواحد والاثنين ، ومن الرقاع واللخاف ، واستشهدوا

على ذلك الواحد والاثنين ومن لا تقوم الحجة بقوله وشهادته ، وأن هذا هو سبب اختلاف المصاحف والقراءات ، وذهاب أهل الحجاز إلى حرف .
وأهل الشام إلى غيره ، وأهل العراق إلى خلاف ذلك .
ويحكى أن قوماً قالوا : إن القرآن موجود الذات غير مزيد فيه ولا منقوص منه ، ولا متلو على غير الوجوه والحروف التي أنزل عليها ، غير أن نظمه وترتيبه ليس على ما أنزل وركب ، فنفس القرآن صحيح ثابت ، وتأليفه ونظمه هو الفاسد ، ولأجل فساد نظمه اختلف الناس في النسخ منه
والمنسوخ ، والمجمل المفسر ، والعام والخاص ، قالوا : ولو قد وُضع كلُّ شيءٍ منه في موضعه وضُمَّ إلى ما قرُن به ، لعُرفت معانيه ، وزال الاختلاف فيه ، لأنه منزلٌ بلسان العرب ، وبأفصح لغة ، وأبين لسانٍ منها ، فمن أين يأتيه الرّيب والاختلافُ لو رُتّب على سنته ونُظِم على وجهه ؟ !
قالوا : إلا أن أبا بكر وعثمان رضي الله عنهما والجماعة قد أصابوا في جمعه على ما هو اليوم عليه ، لأن ذلك كان جهد رأيهم وغاية وسعهم وطاقتهم ، ومنتهى ما عندهم من الحزم والاحتياط ، لأن القرآن لم يكن محفوظاً على تاريخ نزوله وترتيبه فيشبهه القوم كذلك ، وإنما كان متفرقاً في الجماعة ، ومحفوظاً لهم على حسب طاقتهم وما يُيسر لهم ، فلم يمكنهم مع ذلك غير الذي صنعوه ، فقد أصابوا فيما حاطوه من دخول خلل تحريف أكثر مما لحقه ودخل فيه ، وكان الرأي معهم ، والصواب في أيديهم حيث حاطوه وحصنوه من تزايد الغلط فيه وإيجاد السبيل إلى الإلباس فيه ، وهذا القول

(٦٨/١)

ليس بمحفوظٍ عن أحد من السلف ، ولا من التابعين ، ولا من الفقهاء المعدودين ، ولا من أئمة أهل القرآن والحديث ، بل مذهب جميع من ذكرناه صدُّ هذا القول ونقضه ، وأن القوم اتبعوا في نظمه وترتيبه ما سُنَّ وشرع فيه ، وحُفظ من ضبط عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - .
وقال خلق من المعتزلة وشذوذ من ضَعْفَة القراء والمنتسبين إلى

الحديث ، لا يُعرف لهم في ذلك مصنف ولا ناصر مذكور يرجع إليه : إن عثمان جمع الناس على بعض الأحرف التي أنزلها الله تعالى ومنع من باقيها وحظر ، لما حدث من الاختلاف والفتن ، وكثرة التشاجر بين قراء القرآن . وأنه وفق في ذلك ورفق به وأقام الحق ، لأن الذي جمعهم عليه كان الغرض . وقال منهم قائلون : إنه لم يحظر ما خالف حرفه ولا منع منه ، ولكن استنزل الناس عنه بطيب القلوب وكثرة الترغيب في حرفه ، وتبنيه لهم على أنه أحوط الأمور وأولاها ، فانقادوا له مدعنين ، ورغبوا عن ما عدا حرفه . فضعف لذلك ووهى نقله وزالت الحجة به لا عن إكراهٍ وقع في الأصل . وقال قومٌ من الفقهاء والمتكلمين : يجوز إثبات قرآنٍ وقراءةٍ حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه ، وقال قواً من المتكلمين إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات القرآن وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صواباً في اللغة العربية ومما يسوغ التكلم بها . ولم تقم حجة بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قرأ تلك المواضع بخلاف موجب رأي القايسين ، واجتهاد المجتهدين ، وأبا ذلك أهلُ الحق وأنكروه ، وخطأوا من قال بذلك وصار إليه ، واحتجوا على فساده بما سنوضحه فيما بعد إن شاء الله . وهذه جملة ما يجب الوقوف عليه ، وسنأتي منه عند تفصيل الكلام وترتيب الأبواب ما يأتي على البقية إن شاء الله .

(٦٩/١)

فصلٌ فيما اعترض به أهلُ الفساد على مصحف عثمان وردَّ شُبَّههم

قال جميعٌ من دان بما وصفناه في مصحف عثمان رحمة الله عليه : إننا وجدنا الأمةً مختلفةً في نقله اختلافاً شديداً بشيعاً ، حتى صرنا لعظيم اختلافهم لا نقف على صحيحه من فاسده ، ولا نعرفُ الزائدَ منه ولا الناقص ، ولا نعرفُ موضع كلِّ شيءٍ منه الذي أنزل فيه وما قبله وما يليه ، وقال قومٌ منهم : إنه لا يعرفُ الناقص منه إلا الإمامُ الذي أودع علمه وشيعته ، وهذا قول من أنكر الزيادة فيه وأقر بنقصانه ، قالوا : لأن أبا بكرٍ وشيعته هم الذين تولوا نظمه وترتيبه وجعله سوراً أو كثير منه وقدموا منه المؤخر ، وأخروا

المقدّم ، ووضعوا كثيراً منه في غير حقه ، وأزالوه عن موضعه الذي هو أولى به ، قالوا : والحجة لذلك أنه قد عُلم أن المصحفَ الذي في أيدي الناس إنما هو مصحف عثمان الذي جمعه ، وجمع بعضه من قبله أبو بكرٍ وعمر ، وإنما كانوا يجمعونه - زعموا - ويتبينونه بشهادة اثنين إذا شهدا على أنه قرآن . وخبرُ الاثنين وشهادتهما لا توجب علماً ولا تقطع عذراً . قالوا : وقد قامت الأدلة القاطعة على نقصانه وفساد كثيرٍ من نظمه ، وكونه غيرٍ متناسبٍ ولا متلائمٍ ، قالوا : وما نجده من اختلاف القُرأة السبعة ، وأصحاب الشواذ ، وما رُوي وظهر من اختلاف سلفهم لزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وأبيّ ، وما خرجوا إليه من المنافرة والمشاجرة وإعظام القول ،

(٧١/١)

وإدخال بعضهم في القرآن ما ليس منه ، كأبي وإدخاله دعاء القنوت في مصحفه ، وعبد الله بن مسعود والغائه الحمدَ والمعوذتين من مصحفه . وإنكاره أن يكون من القرآن : أوضح دليل على ضعف نقل القرآن ووهائه . ، وأن الحجة غير قائمة به وأن القوم إنما جمعوه ورتبوه على آرائهم وما استصوبوه بغالب ظنهم واجتهادهم ، وأنهم يقدمون بذلك بين يدي مُنزله الحكيم العليم ، وأن القُرأة مثل عبد الله بن مسعود وأبيّ وزيد بن ثابت ومن أخذ عنهم إلى القراء السبعة إنما قرؤوا القرآن بحسب اجتهادهم وما قوي في ظنهم ، وما استحسنته ورأوا أنه أولى وأشبه من غيره ، فلذلك صار أهل مكة إلى قراءة ، وأهل الكوفة إلى أخرى وأهل البصرة إلى غيرها ، وأهل الشام إلى خلاف ما عليه سواهم من أهل الأمصار .

قال أهل الإلحاد : فكل هذا يدل على اضطراب نقل القرآن وضعفه وأن الحجة غير قائمة به ، وإن أحسن أحواله أنه لا يُعرف ما أتى به محمد - صلى الله عليه وسلم - منه ، وأيُّه على ما أتى به من غيره ، ولا يوقف على صحيحه من فاسده ، وناقصه من زائده ، وموضعه الذي أنزل فيه من غيره . وقال كثيرٌ من الشيعة إن الأمر في هذا أجمع على ما قاله الملحدون .

غير أننا نعلم أن علم ذلك أجمع عند الإمام المعصوم العالم المنتظر ، وأنه حافظ له على سبيل ما نزل ، وأنه يجب الرجوع إليه في معرفة هذا الباب . وقال فريق من الرافضة : إن جميع هذه المطاعن على القرآن والصحابة صحيحة ، إلا ما ادّعي من الزيادة في القرآن فإنه لا أصل - لذلك ، وأنه لا يمكن أن يزداد فيه شيء من مجازة ونظمه ، قالوا جميعاً : وإنما تورط سلف

(٧٢/١)

هذه الأمة وخلفها في هذا الجهل والاختلاف والحيرة والتضييع لما قهروا وتآمروا وتجبروا وغضبوا الإمام حقه وأزالوه عن رتبته ، وخالفوا ونقضوا عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - إليهم ، ولو قد كانوا ردّوا الأمر إلى أهله وأقرّوه في نصابه وسلّموه لمستحقّه ووقفوا حيث رتبوا ، وأخذوا علم ما كُلفوا من بابه ومعدنه وعظّموا من أمروا بتعظيمه والرجوع إليه والافتباس منه : لاجتمعت كلمتهم ، وزال اختلافهم ، ووصلوا إلى الحق الذي أمروا به وسلّموا من تضليل الإمام والوقوع في الجهل والضلال ، فيقال لهم : أما ادعواكم أن علة تورط الناس فيما وصفتم مخالفتهم الإمام المعصوم المنصوص لهم على إمامته ووجوب اتباعه وأخذ الدين عنه والانقياد له ، فإنه باطل لا أصل له ، لما قد أوضحناه وبيناه في كتابي "الإمامة" من بطلان النصّ وثبوت الاختيار ، وإطباق الأمة من السلف على العمل بذلك وتسليمهم الأمر إلى من عقد له جهة الاختيار ، وأن هذه الجملة مذهب أمير المؤمنين علي عليه السلام ودينه ، والظاهر المشهور عنه في أفعاله وأقواله من حيث لا سبيل إلى دفعه وإنكاره . وأما ادعواكم لتخطئة الخلف والسلف في نقل القرآن ، وتضييعه وإهمال أمره وذهابهم عن علم صحيحه من فاسده ، وعملهم في ترتيبه ونظمه والحرف الذي يقرأ به على آرائهم وظنونهم من غير عمل على توقيف وخبر . ولا حفظ لرواية وأثر ، فليس الأمر في ذلك على ما ادعيتم ولا مما يذهب تخليطكم فيه على ذي تحصيل ، وأن الصّدر الأول ثم من بعدهم من التابعين وجميع المسلمين وقادتهم وحكامهم وفقهائهم في سائر الأعصار كانوا على

(٧٣/١)

حالة معروفة من تعظيم شأن القرآن وإجلاله ، وعظم محله من قلوبهم .
وقدره في نفوسهم ، والتقرب إلى الله عز وجل بتعلمه وتعليمه ، وتحصيل
أعظم الثواب والشرف بحفظه ، واعتقاد انحطاط كل عالم عن رتبة الكمال
بالتقصير في حفظ جميعه ، وتدبر مواقعه ومواضعه ، إلى غير ذلك من كثرة
فضائله عند كافة المسلمين في كل وقت وأوان ، متبع عند كل عاقل عرفهم
، وعرف حال القرآن في نفوسهم ، وحث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحضه على تعليمه
والتحذير من تضييعه ونسيانه ، وتغليط الأمر في ذلك. من أن يُظن بهم التشاغل عن ضبطه
والنفريط في حفظه ، وقلته الاحتفال به ، وإثبات حفظ غيره ، والعدول عنه إلى سواه.
وكيف يتفق ذلك لهم أو يمكن في العادة وقوعه منهم والقرآن عندهم
كتاب ربهم ، وأُسُ شريعتهم ، ويُنبوع علومهم ، ومجموع فضيلتهم .
والمحتوي على أحكامهم وتفصيل دينهم ، وهو مفرغهم ومعقلهم ، والقاضي
عليهم والفاصل بينهم ، ومدار أمرهم وقطب دينهم ، الذي لا شيء عندهم
أعظم منه شأنًا ، ولا أحق بالحياطة والحفظ والتحسين من كل سبب يوهنه .
وكيف لا يكون ذلك كذلك عندهم وقد سمعوا الله جل ثناؤه يقول : (وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ
فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ).
ويقول تعالى (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ).
ويقول سبحانه : (تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ).
و (مَا فَطَرْنَا فِي الْكِتَابِ). ويقول تعالى : (بَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ) ، ويقول جل وعزَّ : (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ
عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (٢٤)).
ويقول جلَّ اسمه : (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)).
و (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ).
ويقول جلَّ ثناؤه : (وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ).

ويقول تعالى : (لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ).
ويقول تعالى ذكره : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا).

ويقول : (حِكْمَةٌ بِالْعَمَّةِ فَمَا تُغْنِ التُّدْرُ (٥)).

ويقول سبحانه : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ).

ويقول : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا).

يمكن أن يتفق من مثل الصدر الأول مع شدة تبيينهم وتشددهم وتبسطهم وتمسكهم بالواجب عليهم ، وبذلهم أموالهم وأنفسهم في نصره دينهم .
والجهاد عن نبيهم ، وقتل الآباء والأبناء في طاعته ، وفرض الاتباع له ، أن يغفلوا عن حفظ كتاب الله وضبطه ، مع ما قد سمعوه من تعظيم الله سبحانه لشأن كتابه وإجلاله ، والأمر بالرد إليه والإذعان لحكمه ، وهم قد علموا مع ذلك أنه أسُّ دينهم ، وأصل شريعتهم ، وأنَّ الصحيح ما نطق بصحته والباطل ما أفصح بفساده.

وهم مع هذه الحالة التي ذكرناها من حيابة الدين ، وبذل النفوس والأموال ، ومفارقة الأوطان في نصره الرسول ، من ذرابة الألسن ، وجودة القرائح ، وثاقب الأفهام ، وسهولة الحفظ عليهم ، ولصوق الكلام بقلوبهم .
على حال لم يكن عليها أحدٌ قبلهم ، ولا ساواهم فيها أحدٌ بعدهم ، فإذا لم يكن بهم من قلة الدين والتهاون بأمر رب العالمين ، وشأن رسوله - صلى الله عليه وسلم - ما يحملهم على ترك الإحفال بالقرآن ، والتصغير لشأنه ، ولم يكونوا من سوء الإفهام وجلافة الطباع ، وقلة الحفظ وتعدد الكلام ، والعي واللكنة ، بحيث يصددهم ذلك عن حفظ كتاب ربهم ، ومدار شريعتهم ، فأئى سبب يقتضي جواز توافي هممهم ودواعيهم على ترك تحفظ القرآن وضبطه ، والتشاغل

(٧٥/١)

بغيره عنه ، وقد علم بمستقر العادة أنه لا يجوز أن يذهب أهل كلِّ علم انتصبوا له ، وقالوا بتعظيمه وتفضيله ، ورأوا الشرف في حفظه ، والنقص التام بالذهاب عنه ، وعن

حفظ أشرف بابٍ فيه ، وضبط أعلى ضربٍ من ضروبه ، ولا يجوز أن يتفق منهم - على كثرة عددهم - تركُ حفظ كلام من هو أصل ذلك العلم ومنبعه والرجوع إليه فيه والتشاغل بغيره. هذه قصة الشعراء والخطباء وأصحاب الرسائل وعلم العربية وطلب علم العروض ، والأطباء والفلاسفة ، وأهل كل علم وصناعة ، بها يصونونه وعليها يعولون ، في أنه لا يجوز عليهم التهاون بحفظ ما عظم قدره عندهم . والاشتغال بما دونه ، ولا حفظ كلام الجاهل عندهم والعُدول عن حفظ قول العالم المبرّز ، فإذا كان ذلك كذلك وكان شأن المسلمين في التدبُّر والتمسك بالشريعة ما وصفناه ، وحال القرآن عندهم وفي نفوسهم ، وقدره في دينهم ما ذكرناه كان ذلك مانعاً من ذهابهم عن حفظهم له ، وتوافي همهم على إهمال أمره ، والتشاغل بغيره.

وكل ما وصفناه من حالهم وحال القرآن من نفوسهم من أدلّ الأمور على جهل من ظنّ بهم احتقاره وتضييعه والاشتغال بغيره عنه ، وأنّ الغنم والداجنَ أكل كثيراً منه لم يكن له أصلٌ ولا نسخة عند غير من أكل من عنده ، وأنّه لم يكن المكتوب في المصحف مما أكل ومما لم يُؤكل محفوظاً في صدور كثير من الأمة بأسره ، ومتفرقا عند آخرين منهم ، فإنه لو ظنّ ظان أن الغنم والداجنَ أكل كثيراً من كتاب إقليدس ، أو "المجسطي "

(٧٦/١)

لبطليموس ، الذي كان عند علمائهم وأصول هذا العلم منهم ، فضاع ودرس لكان جاهلاً غيباً أو متجاهلاً ، وكذلك لو توهم متوهمٌ أن نصف (قفا نيك) ، (وألا هبي) ، وثلاثي شعر الأعشى والنابغة ، وشطر كتاب سيويوه ، وثلاثي كتاب (الأم) للشافعي ومعظم موطأ مالك قد ضاع وذهب وأكلته الغنم والدواجن من عند كل عالم بهذا الباب ، وأنه لم يكن بقي منه إلا نسخة واحدة عند رجل واحد ، ولم يكن حفظ تلك النسخة عند غيره بعد أن استفاض ذلك العلم وانتشر ، وسمع من قائله وحُفظ ودوّن لكان من الجهل والتخلف والذهاب عن معرفة عادات الناس في حفظ هذه الأبواب

من العلوم بمحل من لا يستحق الكلام.

إذا كان ذلك كذلك وكانت الصحابة أشدَّ في دينها من كل أحد ، وفي
حياطته وحراسته من جميع من ذكرنا وكانوا قد مكثوا نيفاً وعشرين سنة ينزل
فيهم القرآن على النبيّ - صلى الله عليه وسلم - ويسمعونه منه ويتلقّونه عنه ، ويعملون بمحكمه ،
ويسألون عن متشابهه وغامضه ، ويتعظون بمواعظه ، ويصيرون إلى موجهه ، ويعرفون أسبابه
والأحوال التي نزل عليها ، وهو آية نبيهم وأعظم حجة له.

(٧٧/١)

وقد عرفوا تحدّي النبيّ - صلى الله عليه وسلم - للعرب أن تأتي بمثله مجتمعين ومتفرقين ، وأنه
أعجزهم وأفحمهم ، وكان شجّي في حلوقهم ، وأنهم تشتّت آراؤهم واختلفت أقوالهم لما تحدّوا
أن يأتيوا بمثله ، ومنهم من كتبه مصحفاً ودوّنه ، كأبي وعبد الله بن مسعود وعليّ بن أبي طالب على
ما ترويه الشيعة وغيرهم :

لم يُجز على الصدر الأول ومن بعدهم - مع أنّ حالهم ما وصفناه ، وحال
القرآن عندهم ما نزلناه ورتّبناه - أن يهملوا أمر القرآن ويتشاغلوا عن حفظه ، ويقصّروا عن واجبه ،
أو يغيروا شيئاً من نظمه ، أو يضعوا مكان كل شيء منه غيره ، وأن يتساهلوا في ذلك وهم قد
ضيق عليهم هذا الباب ، وأخذوا بتلاوته وإقراءه على ما لقنوه وتلقّوه ، وشدد عليهم الأمر في هذا
الباب .

فمن ظن أنه لم يكن القرآن يوم أكل الداجنُ بعضه إن صح هذا الخبر
عند أحد من الأمة ، ولا في صدره ، ولا عند أكثرهم عدداً ، حتى ذهب
وسقط منه شيءٌ كثير عند كثير ، فليس هو عندنا بمحل من يُكلّم ، ولا يُتفَع
بكلام مثله ، لأنه بمثابة من لا يعرف الضرورات ، وما عليه الفطرّ والعادات .
وهو إذا كان ذلك أبعد عن معرفة ما يُحتاج فيه إلى لطيف بحثٍ واستخراج .
وكيف لا يكون حال الأمة في أمر حفظ القرآن والقيام به وبتحصينه وحياطته
والمحافظة على درسه وتأمله وتعلّمه وتعليمه ، التقديم له على كل مهم ماسّ
من أمر دينه ، مع الذي وصفناه مما ورد في نفس التنزيل المحفوظ من تعظيم
شأن القرآن ، والأمر بتدبره والرجوع إليه ، والعمل عليه ، مع كثرة ما سمعوه من الرسول - صلى

الله عليه وسلم - في الحض على تعلمه وتعليمه والأمر بالتفقه به ، والحث على حراسته ، والإكثار من تلاوته ، وضمائه الثواب الجزيل على قراءة كل حرفٍ منه ، وتفضيل أهل القرآن على سائر الناس ، والتعظيم لشأنهم والإخبار عن رفيع درجتهم عند الله ، وما أعده لهم ، إلى غير ذلك مما قد

(٧٨/١)

تظاهرت الأخبار بذكره ، وعُلم في الجملة ضرورةً من دين النبي - صلى الله عليه وسلم - الأمر به والدعاء إليه ، والتفخيم لشأن القرآن وإجلال حملته نحو قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إنّ هذا القرآن مأدبة الله " ، و "خيركم من تعلّم القرآن وعلمه " ، و "ليؤمّمكم أقرؤكم لكتاب الله " . فلقد أخرجهم تكرر سماع هذه الأقاويل من النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى إكثار وصيّة بعضهم لبعض بحفظ القرآن وتعلّمه وتعليمه ، والمحافظة عليه ، والتحذير من تضييعه حتى رُوي عنهم في ذلك أمرٌ عظيمٌ يطول تتبعه واقتصاصه ، وكيف يظنُّ بالأمة التي حالها ما ذكرناه تضييعها لوصية النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وتوافي هممها على العدول عن حفظ القرآن على وجه ينفي عنه الخلل والتضييع ، لولا الجهلُ وقلة الدين . وقد روى أنسُ بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (الله من خلقه أهلون ، فقيل : من هم يا رسول الله ، قال : أهل القرآن ، هم أهل الله وخاصته " ، وروى أنسُ بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "من قرأ مائة آيةٍ كُتبت من القانتين ، ومن قرأ مائتي آيةٍ لم يُكتب من الغافلين ، ومن قرأ

(٧٩/١)

ثلاثمائة آيةٍ لم يُحاجه القرآن " ، وروى الضحّاك عن عبد الله بن عباس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أشرف أمتي حملة القرآن وأصحاب الليل " . ورُوي بهذا الإسناد أيضاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "ثلاثة لا يكثرثون بالحساب ، ولا تُفزعهم الصيحة ، ولا يحزنهم الفزع الأكبر : حامل القرآن ، المؤدي إلى الله بما فيه ، يقدمُ على ربه سيداً شريفاً حتى يُرافق المرسلين ، ومؤذن أذن سبع سنين لا يأخذ على أذانه طعماً ، وعبد

مملوك أحسن عبادة ربه ونصح لسيدة ، أو قال : لمواليه " .
وروت عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - قالت : قال رسول الله " - صلى الله عليه وسلم - :
- "قراءة القرآن في صلاة أفضل من قراءة القرآن في غير صلاة ، وقراءة القرآن أفضل من التسبيح والتكبير ، والتسبيح والتكبير أفضل من الصدقة ، والصدقة أفضل من الصوم ، والصوم جنة من النار" ، وهذا تفضيل من النبي - صلى الله عليه وسلم - لقراءة القرآن على سائر أعمال البر .
وروى عبد الله بن مسعود عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "كان الكتاب الأول نزل من باب واحد على حرف واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف ، زاجر وأمر ، وحلال وحرام ، ومحكم ومتشابه ، وأمثال ،

(١٠/١)

فأجلوا حلاله ، وحرّموا حرامه ، واعملوا ما أمرتم به ، وانتهوا عما نُهيتم .
واعتبروا بأمثاله ، واعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا : آمنا به كل من عند ربنا" ، وفي هذا الخبر من الحث على حفظه والأمر بالنزول عند حكمه والقطع على موجه ما لاختفاء به على أحد .
وروى عاصم بن ضمرة عن علي قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "من قرأ القرآن ظهراً أدخله الله الجنة مع عشرة من أهل بيته ، كلهم قد استوجبوا النار" ، وروى أبو الدرداء قال : سمعتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ...) ، إلى آخر الآية ،

(١١/١)

فقال : أما السابقُ فيدخل الجنة بغير حساب ، وأما المقتصدُ فيحاسبُ حساباً يسيراً ثم يدخل الجنة بفضل رحمة الله ، وأما الظالم لنفسه فأولئك يُوقفون يومَ القيامة موقفاً كريهاً حتى يُنال منهم ، ثم يُظلمهم الله برحمته ، فهم الذين قالوا :
(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ (٣٤) .

وفي هذا الخبر من التعظيم لشأن حافظ القرآن وحسن منقلبه وإن كان ظالماً
لنفسه ما لا خفاء فيه.

وروى الناس أن عمر بن الخطاب تلا هذه الآية : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ...
) إلى آخرها ثم قال : "سابقكم سابق ، ومقتصدكم ناج ، وظالمكم مغفور له " .
وروي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقول : "ألا إن أصفر البيوت من الخير بيت
صُفِر من كتاب الله ، والذي نفس محمد بيده إن الشيطان ليخرج من البيت أن يسمع سورة البقرة
تُقرأ" .

وروى ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "لا حسد إلا في اثنين : رجل آتاه
الله مالاً فهو ينفق منه آناء الليل وآناء
النهار ورجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار" .
وهذا حث وترغيب شديد على حفظ القرآن والقيام به.

(٨٢/١)

وروى عبد الله بن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "إن هذا القرآن مآدبة الله
، فتعلموا من مآدبة الله ما استطعتم ، إن هذا القرآن حبل الله ، وهو النور النير ، والشفاء النافع ،
عصمة الله لمن تمسك به ، ونجاة لمن تبعه ، لا يعوج فيقوم ، ولا يزيغ فيستعجب ، ولا تنقضي
عجائبه ، ولا يخلق عن كثرة الرد فأتلوه ، فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرفٍ عشر حسنات ،
أما إنني لا أقول (الم) حرف ، ولكن ألف عشر ، ولام عشر ، وميم عشر" ، وهذا غاية الحث على
حفظ القرآن والتعظيم لشأنه.

وروى أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((القرآن شافعٌ ومُشفع ،
وما حلّ مصدقٌ ، ومن شفّع له القرآن يوم القيامة نجا ، ومن محل به القرآن كبّه الله يوم القيامة
على وجهه في النار" ، وأحق من شفّع فيه القرآن أهله وحملته ، وأولى من محل به من عدل عنه
وضيعه ، والصحابة أجل قدراً وموضعا من أن يتفق لسائرهم الدخول في هذه الصفة والنقيصة .
وروت عائشة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : "إن الذي يتعاهد القرآن ويشتد عليه له
أجران ، والذي يقرأه إنّي وهو خفيفٌ عليه من السفرة الكرام البررة".

(٨٣/١)

وروى عقبه بن عامر قال : خرج علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن في الصف فقال : "أيكم يحب أن يغدو إلى بَطْحَانَ والعَقِيق ، ويأتي كل يوم بناقتين حمراوتين زهراوين يأخذهما من غير إثمٍ بالله ولا قطع رحم . قالوا : كلنا يا رسول الله يحب ذلك ، قال رسول الله : فلأن يغدو أحدكم إلى المسجد فيتعلم آيتين من كتاب الله خيرٌ له من ناقتين ، وثلاثٌ خيرٌ من ثلاث ، وأربعٌ خيرٌ من أربع ، ومن أدادٍ من الإبل".

وروى أبو عبد الرحمن السُّلَمي ، عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أفضَلُكم من تعلم القرآن وعَلَّمه".

(١٤/١)

وروى إسماعيل بن عيَّاش قال : سمعت أبا أمامة الباهلي يقول : سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : "من علم رجلاً آيةً من كتاب الله فهو مولاه ، لا يخذله ولا يستأثر عنه".

ثم يأمرهم - صلى الله عليه وسلم - بتعليمه لله وطلب مرضاته فقط ، ويحرم أخذ الأجر عليه ، فروى ضمرة بن حبيب عن زيد بن ثابت ، أن رجلاً كان يُعلِّمه أتاه بقوس ، فقال : هي في سبيل الله ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((قوسٌ من نار ، تَقَلَّدُها أو دَعَّها" ، فردَّها إليه. وهذا غاية الوعيد.

ثم لا يقنع بحثهم على حفظ القرآن وتعلمه حتى يأمرهم بالتنعم به . ويحسن تلاوته ، فُروي من غير طريقٍ أنه - صلى الله عليه وسلم - قال ل أسيد بن حضير : "لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود" ، يريد حسنَ صوته بالقرآن.

(١٥/١)

وروى أبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل المسجد فسمع قراءة رجلٍ فقال : "من هذا ، "

فَقِيلَ : عبد الله بن قيس ، فقال : "لقد أوتِيَ هذا مزماراً من مزامير آل داود" ، في كثيرٍ من الروايات ، وروى أيضاً أبو هريرة وغيره عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل عن أحسن الناس صوتاً بالقرآن ، فقال عليه السلام : "الذي إذا سمعته رأيتَه يخشى الله" . وفي خبرٍ آخر : أيُّ الناس أحسن قراءةً ، فقال : "الذي سمعته وأرِيتَه يخشى الله" .

ثم إنه بالغ في زجرهم عن نسيان ما حُفِظَ من القرآن وتضييعه ، وضيق الأمر فيه وشدده ، وكرر القول في ذلك تكراراً يردع من به أدنى مُسكّة في الدين عن مخالفته ، فضلاً عن الصحابة الجلة عليهم السلام ، وروى أنس بن مالك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "عُرِضت عليّ أجور أمّتي حتى القذاة يخرجها الرجلُ من المسجد ، وعُرِضت عليّ ذنوبهم ، فلم أرَ منها ذنباً أعظمَ من رجلٍ تعلم آيةً أو سورةً من كتاب الله ثم نسيها" . وهذا تحذيرٌ وتشديدٌ من تضييعه.

(٨٦/١)

وروى سلمان الفارسي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "من أكبر ذنب يوافق به أمّتي يوم القيامة سورة من كتاب الله كانت مع أحدهم فنسيها" ، وهذا كالأول . وروى سعد بن عبادة قال : قال رسول الله - عز وجل - : "ما من أحدٍ تعلم القرآن ثم نسيه إلا لقي الله أجدمً" .

وروى عبد الله بن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "بئس ما لأحدكم أن يقول : نسيْتُ آيةً كيت وكيت ، بل هو نُسي ، استذكروا القرآن فإنه أسرعُ تفلتاً من قلوب الرجال ، من الإبل من عُقلها" ، وفي روايةٍ أخرى عن موسى بن

(٨٧/١)

أبي علي بن رباح ، عن أبيه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : تعلموا كتاب الله ، وتعاهدوه ، وتغنوا به ، فوالذي نفس محمدٍ بيده لهو أشدُّ تفلتاً من المخاض من العُقل " . وهذا غاية الوعيد والتحذير من نسيانه.

وروى أبو سعيد الخدري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "تعلّموا القرآن وسلّوا الله به قبل أن يتعلمه قومٌ يسلون به الدنيا ، فإنّ القرآن يتعلمه ثلاثة نفر : رجلٌ يباهي به ، ورجلٌ يستأكل به ، ورجلٌ يقرؤه لله عز وجل ." .

وفي روايةٍ أخرى أنه قال - صلى الله عليه وسلم - : "اقرأوا القرآن قبل أن يجيء قومٌ يقيمونه كما يُقام القدح ، يتعجلون أجره ولا يتأجلون ." .

ويتبع ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا الباب كثير جداً ، وفي بعض ما ذكرناه كفاية فيما قصدناه .

فمن ظن أن الصحابة مع ما وصفناه من حالهم ، وفضل دينهم وشدة حرصهم وقوة دواعيهم على حفظ الدين والنصيحة للمسلمين ، أنهم يضيّعون ما وجب عليهم من حفظه ويُهملون أمره ، ويحرفونه عن مواضعه ، ويتلونونه

(١٨٨/١)

على غير وجه ما أمروا به ، وهم يسمعون هذه الأقاويل وأضعافها مما أضربنا عن ذكره من الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ويسمعون من تعظيم الله لشأنه ، ويُقدّمون على مخالفة الله ورسوله : فقد أعظم الفرية عليهم ، وبالغ في تلبّهم ، وفارق بما صار إليه من ذلك مذهب العقلاء ، وجحد العادة التي ذكرناها الموجبة لحفظ القرآن وشدة الاعتناء بتحصيله وحياطته ، ولقد روي عن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين في حثّ بعضهم لبعض على حفظ القرآن وتلاوته ، والعمل بموجبه والإعظام لشأنه ما يطول ذكره واقتصاصه .

فروى حسّان بن عطية قال : قال أبو الدرداء : "لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يعرف القراءات ووجوهها" ، وروى الحكم بن هشام الثقفى عن عبد الملك بن عمير قال : كان يقال : أنقى الناس عقولا قرّاء القرآن " . وقال عطاء بن يسار : "بلغني أن حملة القرآن عُرفاء أهل الجنة" ،

(١٨٩/١)

وروى سالم بن أبي الجعد عن معاذ قال : "من قرأ في ليلة ثلاثمائة آية كتب من القانتين ، ومن قرأ ألف آية كان له قنطارٌ من بر ، القنطارُ منه أفضلُ مما على الأرض من شيءٍ".

وروى حطّان بن عبد الله الرقاشي عن السدوسي قال : "قدم علينا جندب بن عبد الله البصرة ، فلما أراد أن يخرج شيّعناه وقلنا له : أوصنا يا صاحب رسول الله ، فقال : من استطاع منكم أن يجعل لا في بطنه إلا طيبا فليفعل ، فإنه أول ما ينتن من الإنسان ، ومن استطاع منكم أن لا يحول بينه وبين الجنة ملء كفّ من دم امري ، مسلم يهريقه كأنما يذبح به دجاجة ، لا يأتي بابا من أبواب الجنة إلا حال بينه وبينه : فليفعل ، وعليكم بالقرآن فإنه

(٩٠/١)

هُدَى النّهار ونورُ اللّيل المظلم ، فاعملوا به على ما كان من جهدٍ وفاقة .
فإن عَرَضَ بلاءٌ فقَدِّموا أموالكم دون دماءكم ، فإن تجاوزها البلاءُ فقَدِّموا
دمائكم دون دينكم ، فإن المحروبَ من حُرِبَ دينه ، وإنّ المسلوبَ من سُلِبَ
دينه ، إنه لا فقرَ بعد الجنة ، ولا غنى بعد النار ، وإنّ النارَ لا يُفك أسيرُها .
ولا يستغني فقيرُها ، والسلامُ عليكم ورحمة الله ."
فكيف يعدل قومٌ هذه صفتهم وحالهم عن حفظ كتاب ربّهم ، وتضييع ما
وجب عليهم .

وقال أبو هريرة : "نعم الشفيعُ القرآنُ " .

قال شعبه ، وهو راوي الحديث عنه : "نعم ، وأحسبه قال : يقول يوم القيامة : يا ربّ حلّه ،
فيلبسه تاج الكرامة ، ثم يقول : يا ربّ زدّه ، فيكسى حُلّة الكرامة ، فيقول : يا ربّ ارضَ عنه ،
فإنه ليس بعد رضاك شيءٌ .

قال : فيرضى عنه " .

وقد روي مثل هذا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من طريقٍ آخر ذكر فيه أن رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - قال : "إن القرآن يلقي صاحبه يوم القيامة كالرجل الشاحب ، فيقول له :
هل تعرفني .

فيقول له : ما أعرفك ، فيقول له : أنا صاحبك ، القرآن الذي أطمأنتك في
الهاجر ، وأسهرت ليلك ، إنَّ كل تاجرٍ من وراء تجارته ، وإني اليوم من

(٩١/١)

وراء كل تجارة ، قال : فيعطى المُلْكُ بيمينه ، والخُلْدُ بشماله ، ويُوضَعُ على
رأسه تاجُ الوقار ، ويكسى والداه خُلْتين لا يقوم لهما أهلُ الدنيا ، فيقولان : بما كُسيْنَا هذا ، فيقال
لهما : بأخذ ولدكما القرآن ، ثم يقال له : اقرأ واصعد في درج الجنة وعُرفها ، فهو في صعودٍ ما
دام يقرأ ، حدرًا هدرًا أو ترتيلاً".

وكيف يصحَّ أن يتفق الأمة جميعاً على ، تضييع كتاب الله وهم قد
سمعوا من النبي - صلى الله عليه وسلم - أمثال هذه الأقاويل وهذا التفخيم لشأن القرآن وحملته
من التعظيم ، والمُرَادُ بذكر القرآن في هذا الخبر .

وفيما يروى من قوله - صلى الله عليه وسلم - : البقرة وآل عمرانَ يأتيان يوم القيامة كأنهما
غمامتان أو غيابتان يُظَلَّان صاحبهما".

ونحو ذلك : أي ثوابُ القرآن يأتي كذلك ، وكذلك ثوابُ

القرآن هو الذي يقول : يا رب ، ويصوّر في تلك الصورة ، لأنَّ الثوابَ فعلٌ
مخلوق ، وليس كذلك القرآن ، نعى كلام الربِّ جل وعز لا القراءة التي في
مقابلتها الثواب ، ويمكن أن يبعثَ الله ملكاً يتصوّر للمؤمن الحامل لكتاب الله
في تلك الصورة ليُسكِّن روعه ، ويُزيل خوفه ، ويسميه قرآنا على معنى أن
كلامه وتسكينه من ثواب قراءة القرآن ، وكذلك يخلق الله تعالى جسمين
عظيمين يوم القيامة ، يبشّران قارئ القرآن ، على معنى أن بُشراهما من ثواب

(٩٢/١)

قراءة البقرة وآل عمران ، فلا معنى لرد ما ورد من نحو هذه الأخبار من
تعظيم شأن حَمَلَةِ القرآن من طريقٍ ثبتت إذا احتملت من التأويل ما وصفناه ، قال عبدُ الله بن عمر
: "من قرأ القرآن فقد اضطربت النبوة بين جنبيه ، فلا ينبغي لصاحب القرآن أن يلعب مع من

يلعب ، ولا يرفُثَ مع من يرفُثَ ، ولا يتبطلَ مع من يتبطلَ ، ولا يجهلَ مع من يجهلَ " .
وهذا تعظيم منه لشأن القرآن وأهله بيّن شديد .
ولما قدم أهل اليمن أيام أي بكرٍ سمعوا القرآن فجعلوا يكون ، فقال أبو
بكر : " هكذا كنا ثم قست القلوب " ، يعني بذلك أن قلوب كثيرٍ من أهل
ذلك العصر قست ، دونه ودون الأئمة ومن جرى مجراهم من جفة الصحابة ، وقد يمكن أن يكون
ذلك على وجه العظة وطلب الزيادة والخشوع .
وقد روى الناس أن عمر بن الخطاب قرأ مرةً : (إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ (٧) مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ (٨)) .
قال : فرن لها رنةً عيدٍ منها عشرين يوماً ، فكيف يُضَيِّع كتابَ الله من هذا تأمله له واتعاطه به ،
وانتفاعه بقراءته واستماعه .
وكان ابن عمر إذا صلى يترنح ويتمايل حتى لو رآه راءٍ ممن يجهله
لقال : أُصيب الرجل ، وذلك لذكر النار إذا مرَّ بقوله : (وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ دَعَوْا
هُنَالِكَ ثُبُورًا (١٣)) .

(٩٣/١)

ولو قُصد بالتقصي جميع ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن الصحابة والتابعين ،
وأئمة المسلمين من فضائل القرآن وقراءته ، وما خصَّ الله به أهله ، لأخرجنا كثرة ما روي فيه عن
غرض الكتاب ، وإنما ذكرنا هذه الجمل في فضائل قراءة القرآن وحملته والاتعاط به ، وإيجاب
الرجوع إليه ، والتعلق به ، ليعلم متأمل الحال في ذلك أن من صريح عادات الناس في حفظ
القرآن وما قصر عن رتبته من أصول الشرع بخلاف ما تدعيه الشيعة من اضطراب نقله ، وذهاب
أهل الإسلام عن صحيحه من فاسده ، وسلميه وسقميه ، وزائده من ناقصه ، وأن مثل هذا
الاضطراب إذا لم يَجُزْ أن يقع في أشعار الشعراء ، وخطب الخطباء ، ورسائل البلغاء ، والأمثال
السائرة ، وسائر الأمور التي بالناس إلى علمها حاجة مما ظهر أمره واشتهر ، وقد بينا أن ظهور
القرآن فوق ظهور جميع هذه الأمور ، وأن بالناس إلى معرفة جميعه وترتيب نظمه والإحاطة به
ومعرفة أبوابه ومخارجه : أتم فاقية وأشد حاجة ، وإذا كان ذلك كذلك ثبت بطلان ما يدعونه من
اضطراب نقل القرآن ، وذهاب الناس عن علم صحيحه من سقميه ، وإمكان دخول الشبهة فيه
والزيادة عليه والنقصان منه .

(فصل) ، دليل آخر : ومما يدل أيضاً على أن القرآن المرسوم في مصاحفنا هو جميع كتاب الله الذي أنزله على رسوله ، وفؤوض حفظه وإثباته والرجوع إليه ، نقل جميع السلف والخلف الكثير من بعدهم الذين ببعضهم تثبت الحجة وينقطع العذر أنّ هذا القرآن الذي في أيدينا هو جميع كتاب الله الذي أنزله وأمر بحفظه وإثباته والرجوع إليه ، وقد علم أن التشاجر والتراسل واتفاق الكذب متعذر ممتنع على مثلهم ، فوجب لذلك العلم بصحة ما نقلوه ، وسقوط كل رواية جاءت من جهة الآحاد بخلاف ذلك عن بعض الصحابة والتابعين ، وما يجوز أن يروى من ذلك ويُفتعل ويكذب في

(٩٤/١)

المستقبل ، لأن نقل ما ذكرناه أوجب لنا علم الضرورة بصحة ما نقلوه . وانتفاء السهو والإغفال والكذب والافتعال عنهم لما هم عليه من كثرة العدد واختلاف الطبائع والأسباب والهمم . ولو ساغ لمدعي أن يدعي أن القرآن قد نقص منه لأجل ما روي عن عمر وعبد الله بن مسعود في المعوذتين وغيرهما ، أو زيد فيه ما ليس منه لأجل ما روي عن أبي من إثباته القنوت في مصحفه ، أو لأنه لا يدري أن القرآن الذي في مصاحفنا زائد أو ناقص ، أو على ترتيب ما أنزل أم لا . لأجل ما روي عن الآحاد من الزيادة فيه أو النقصان منه ، ولأجل ما روي من اختلاف مصاحف الصحابة ، وبجعل ذلك ذريعة إلى دفع النقل الظاهر المشهور : لساغ لآخر أن يدعي أنه لا يدري أن هذا المصحف الذي في أيدينا هو مصحف عثمان على وجهه ونظمه وتأليفه ، أو قد زيد فيه ونقص منه ، أو نقطع على أنه مغير ومبدل عما كان اجتمع عليه عثمان والجماعة في وقته ، وإن كان هذا المصحف قد نقل عن عثمان نقلاً متواتراً مستفيضاً . لأجل ما يرويه ويظنه كثير من الناس - ومن الشيعة خاصة - من أن الحجّاج بن يوسف قد غير المصحف الذي هو إمام عثمان وزاد فيه أحد عشر حرفاً . ونقص منه ، وأخذ مصاحف أهل العراق ونشر فيهم ما كان غيره وزاده

ونقصه ، فلما لم يجز ذلك ووجب القطع على صحة نقل من نقل مصحف عثمان ، وترك الإحفال والاكتراث ، بخلاف من خالف في ذلك وادّعى أنه مغيّر ومبدّل عما أمر به عثمان ورسمه زيد والصحابة والجماعة ووجب لمثل هذا بعينه القطع على صحة من نقل أن مصحف عثمان هو جميع الثابت من القراءات عن الرسول ، وأنه مثبت على ما أنزله ورتبه الرسول ، لأنهم قوم

(٩٥/١)

بعضهم يثبت التواتر وتقوم الحجة ، ولزم لأجل ذلك ترك الإحفال بما روي مما يخالف ذلك.

فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون الفرق بين الأمرين أنه لم يرو عن أحد خلاف في أن هذا هو جميع مصحف عثمان الذي جمعه وألفه على حسب ما نظمه ورتبه ، ولا وقع في ذلك تشاجر بين الناس ، وقد اختلف في أن هذا المصحف هو جميع ما جاء به الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن الله سبحانه على وجهه وترتيبه ، أم لا ؟

فادعى قوم أنه أقل من ذلك ، وأنه مزيد فيه ، وادعى آخرون أنه منقوص منه ، وشك في ذلك شاكون ، وقطع قوم على أنه مغير عن ترتيب ما أنزل عليه ، وإذا كان ذلك كذلك افرقت الحال فيما ادعيتم الجمع بينهما ، يقال لهم :

أول ما في هذا أننا لا نسلّم قطعاً وبقيناً أنه لا مخالف في العالم في هذا الباب ، ولا شك فيه مع سماعه لنقل الحجة ، ولا ندري لعل في الناس من يدعي تخليط النقلة لمصحف عثمان ، وأنه مغير مبدّل ، أو يشك في أنه على ما رتبته عثمان ، بل قد علمنا أن في الناس من يدعي تغيير الحجاج لمصحف عثمان ، وإذا كان ذلك كذلك بطل فرقكم هذا ، على أننا لو تيقنا أنه لا مخالف في ذلك. لم يمنع هذا من جواز حدوث خلاف في هذا الباب ، وأن ينشأ خلق كثير يدعون ويرون غلط النقلة لمصحف عثمان ، أو تعمدهم للكذب فيه ، ودعوى تغيير النقلة له عما رتبته ونظمه عليه عثمان ، فإن حدوث مثل هذا الخلاف غير متعذر ولا ممتنع في عقل ولا سمع ، وقد تيقنا

أن مثل هذا الخلاف لو حدث وقاله قائلٌ واعتقده معتقداً لم يجب لأجله جحدٌ نقل الكافة أو الشك في صحته ، لأجل ما يُروى من خلاف ذلك ، مع قيام الحجة وانقطاع العذر بنقل من نقل أن هذا المصحف هو مصحفُ عثمان على وجهه وترتيبه الذي أتفه عليه ، فبطل بذلك ما فضلوا به.

(٩٦/١)

(فصل في القول فيما يُعتبر في العلم بصحة النقل)

واعلموا رحمكم الله أنه ليس المعتبرُ في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته بأن لا يُخالف فيه مخالف ، وإنما المعتبرُ في ذلك مجيئه عن قومٍ بهم يثبت التواتر وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقله أو اختلف فيه ، ولذلك لم يجب الإحفال بخلاف السمنية في صحة الأخبار ، وقولهم إنه لا يُعلم بها شيءٌ أصلاً ، ولم يجب أن يبطل النقل ، أو يُشك في صحته بعد ظهوره واستفاضته. وعدم الخلاف عليه إذا حدث خلافٌ في صحته لم يكن من قبله . ولغير ذلك من الأمور ، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما فصلوا به بين الأمرين . فإن قال قائلٌ ، ولو صرنا إلى أننا لا ندري أيضاً أن هذا هو مصحف عثمان والجماعة على وجهه وتأليفه أم لا ، ما الذي كان يمنعنا ويصدنا عن ذلك ؟

قيل له : يمنع منه أن فيه جحداً للضرورات ، وأن قائل ذلك صائرٌ بمثابة من جحد وجود عثمان في العالم ، وأن يكون كان له مصحفاً جمع الناس عليه ، ومنعم من غيره ، وأن يكون ولي الخلافة ، وقُتل بالمدينة ، إلى غير ذلك من الجهالات ، فإن نقل مصحفه بمثابة نقل وجوده وخلافته وقتله والفتنة التي

(٩٧/١)

جرت وحدثت في أيامه ، وبمثابة نقل : "قفا نيك ، ، و : "ألا هبي " ، وكتاب سيوييه ، وموطأ مالك ، وغير ذلك من الأمور الظاهرة المشهورة ، فجحدُ

ذلك بمثابة واحدة ، ولا فائدة ولا طائل في مناظرة من صار إلى مثل ذلك .
وإذا لم يجز الشك في شيء مما وصفناه أو الجحد له لأجل خلاف
يُروى في ذلك أو خلاف يجوز أن يحدث فيه : لم يجز الشك في أن ما في
أيدينا هو مصحف عثمان بعينه وعلى جهته ، وقد بينّا من قبل أن طريق العلم
بأنه مصحف عثمان لم يغيّر ويبدل هو طريق العلم بأن جميع ما أتى به
الرسول من القرآن الثابت رسمه على وجهه وترتيبه الذي أمر - صلى الله عليه وسلم - به ، فوجب
القطع على صحة ما قلناه ، وإبطال جميع مطاعن الشيعة والملحدّين وغيرهم من أهل الضلال
والقدح في القرآن .

فإن قال قائلٌ : باضطرار يُعلم أن المرسوم في هذه المصاحف هو جميع
مصحف عثمان ، على وجهه وترتيبه ، ولسنا نعلم باضطرارٍ ولا غيره أن هذا
المصحف هو جميع كتاب الله الثابت الرسم ، المنزل على الرسول عليه
السلام بالترتيب المدعو بأن يقال له : على الفصل بينك وبين من قال
باضطرار يعلم أن هذا المصحف هو جميع المنزل على رسوله ، على وجهه
وترتيبه ، ولسنا نعلم باضطرارٍ ولا غيره أنّ جميع مصحف عثمان الذي ألفه
وجمع الناس عليه ، على وجهه وترتيبه ، وأن ذلك لو كان معلوماً لما
اختلفت مصاحف أهل الشام ومكة والعراق ، ولما اختلفت القراء السبعة .
ولما شكّ في ذلك أحد ، فإن رام في ذلك فضلاً لم يجده ، وإن مرّ على
الأميرين ردّ عليه ما سلف من جواب جحد عثمان ، وكون مصحف له ، وغير ذلك مما ذكرنا ، وإن
عاد إلى أنّ ذلك أجمع مما لا خلاف فيه يُبين له سقوط التعلّق بذلك بما بيناه من قبل .

(٩٨/١)

ويقال للشيعة أيضاً : إن وجب بطلان نقل الكافة والدهماء والسواد
الأعظم أن المرسوم بين اللوحين الذي في أيدينا هو جميع القرآن المنزل
على الرسول ، الثابت الرسم والتلاوة ، لأجل خلاف من خالف في ذلك .
ونشك فيهم ومن غيركم ممن له تناقل الأخبار ، ويعرف السير ويخالط
النقلة مخالطة تقتضي له علم الضرورة ، وجب لأجل هذا بعينه بطلان نقلكم

للزيادة في القرآن والنقصان منه ، والتغيير له أو الشكّ فيه ، لأجل خلافنا
وخلاف سائر سلف الأمة لكم على ذلك ، وخلاف جميع فرق الأمة ، خلفها
وسلفها لكم في صحة نقلكم عن الأئمة وغيرهم نقصان القرآن وزيادته
وتغييره ، وتكذيبنا لكم في هذه الدعوى ، ولزمتكم أيضاً لأجل هذا الفصل
بعينه بطلان نقلكم للنص على علي عليه السلام ، لأجل مخالفة سائر فرق
الأمة لكم في ذلك ، وتكذيبهم إياكم ، فإن مرّوا على ذلك أجمع أقروا
ببطلان مذاهبهم ونقلهم ، وكفينا مؤنتهم ، وإن راموا فيه فضلاً أبطلوا
اعتلالهم وأسقطوا فصلهم ، وإن عوّلوا على أن الحجة قد قامت بنقل الشيعة
للنص على عليّ ، وتغيير القرآن ، ونقصانه وإفساد نظمه ، وترتيب كثير منه ، وأنه لا معتبر في
ذلك بخلاف من خالفهم ، قيل لهم : وكذلك الحجة قد

قامت بنقل من ذكرناه في أن الذي في أيدينا هو جميع ما أنزل الله على
رسوله ، أثبت رسمه ، وفرض حفظه ، على وجهه وترتيبه ، فلا معتبر خلاف
من خالف في ذلك ، وهذا مما لا فضل لهم فيه أبداً ، وستكلم إن شاء الله
فيما بعد على دعواهم صحة نقل الشيعة لتغيير القرآن ، ونوضح تكذيبهم في
ذلك ، ونقيّم الحجة على فساد قولهم ونقلهم بما يوضح الحق .
ثم يقال لهم : ارووا لنا حرفاً واحداً عن عبد الله بن مسعود ، أو عن
أبيّ ، أو عن علي رضي الله عنهم أنهم قالوا : إن المعوذتين ليستا من كتاب

(٩٩/١)

الله ، وأن دعاء القنوت مما أنزله الله على رسوله ، وأن علياً قال : هذه الآية
أو هذا الحرف ليس من كتاب الله ، أو قد نقص من كتاب الله ، وهذا مما لا
يقدرّون عليه أبداً ، وإنما يروون برواية الآحاد أن عبد الله بن مسعود لم يثبت
المعوذتين في مصحفه ، وأنه حكهما من المصحف ، وأن أبياً أثبت دعاء
القنوت في مصحفه ، ولم يقل إن كل ما أثبتته في مصحفني من كتاب الله المنزل ، بل قد ثبت فيه
الدعاء والتفسير ، إذ كان ذلك مصحفاً له وحده يرجع إليه ، وقد يمكن أن تكون سورة القنوت من
القرآن نُسخت تلاوةً أثبتته أبي .

وكذلك قد يمكن ابن مسعود اعتقد أن المعوذتين من القرآن الذي لا يجوز إثبات رسمه في المصحف ، إما لظنه أنه منسوخ أو لغير ذلك من العلل . وقد ثبت بما سنصفه فيما بعد أن ما أنزل الله تعالى ونسخه مما لا يجوز إثباته في المصحف ، وإذا كان ما يروونه من ذلك محتملاً لهذه التأويلات وغيرها ، ولم يُروَ عن أحدٍ منهم ذكرناه أنه جحد شيئاً من كتاب الله ، أو التصريح بأن من جملته ما ليس منه ، لم يجز أن نجعل هذه الروايات معارضةً لنقل الكافة بأن جميع ما في الدنيا هو جميع ما أنزل الله على الرسول وثبت رسمه ، فبطل بذلك ما يدعونه من الرواية لمخالفة قوم من السلف في هذا الباب ، وثبت بذلك أنه لا حقيقة لما روي من ذلك . وأما ما يختصون هم بروايته عن الصادق والباقر وغيرهما من أهل البيت وغيرهم ، مما لا يعرفه أصحاب الحديث ومصنفو جميع

(١٠٠/١)

المصاحف ، والخلاف فيها ، فسنيين فيما بعد إن شاء الله أنها من الأخبار التي يجب القطع على فسادها وتكذيب نقلتها وتنزيه أهل البيت عنها . دليل آخر : ومما يدل أيضاً على أن القرآن المرسوم بين اللوحين هو جميع القرآن الذي أتى به الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ترتيب ما أنزل نقل الكافة الذين بعضهم يثبت التواتر أن هذا القرآن هو جميع ما رسم حفظه ، وألزمنا الرجوع إليه ، لم يغير ولم يبدل ، فوجب لذلك القطع على صحة نقلهم وثبوت علم الضرورة بصدقهم ، لأنه لو جاز أن يقال في نفس البقرة وآل عمران والأحزاب (لم يكن) و (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (١) . ليست على ما أنزلت ، وأن يكون قد سقط من هذه السور شيء كثير أكثر مما بقي ، أو زيد فيها ما ليس منها أو غيرت وُبدلت عن نظمها وترتيبها الذي أنزلت عليه ، لساخ كذلك في الحمد والناس والفلق و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، وأن يقول قائل : إن ذلك أجمع مزيد فيه أو منقوص فيه ، ومرسوم في المصحف على خلاف ما أنزله الله ، وما كان يتلوه الرسول ويكرره مدة أيام حياته ، في صلواته ، ويجهر به ، يأخذ الناس بحفظه ، ولو جاز على الجماعات الناقلة للحمد والمعوذتين و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) الكذب والافتعال ، والسهو والإغفال ، لجاز عليهم ذلك أجمع في نقل وجود

الرسول بمكة والمدينة ، ودعائه إلى نفسه ، واحتجاجه بالقرآن ، وتحديّيه العرب أن تأتي بمثله ، وفي نقل وقائعه ومغازيه وفتوحه ، وغير ذلك من أحواله الظاهرة المستفيضة ، فلمّا لم يجز جحدُ شيءٍ من ذلك أو الشك فيه لم يجز الشكُّ في شيءٍ من القرآن ، وأنه هو جميع ما أتى به الرسول على وجه ما أنزل ، ولا الجحدُ لشيءٍ من ذلك .
فإن قال قائل : نحن نعلمُ باضطرار أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان بمكة والمدينة وأنه دعا إلى نفسه وتحديّيه بمثل الكتاب الذي أتى به ، وغير ذلك مما ذكرتم ،

(١٠١/١)

فلم يجز جحدُ شيءٍ ، من ذلك أو الشك فيه ، قيل : فما الفصلُ بينكم وبين من قال : إننا نعلم باضطرار أن هذا القرآن هو الذي أتى به الرسول ، وثبت رسمه ، ولزم القيامُ بحفظه ، لم يغيّر ولم يبدّل ، وإن سورة البقرة والحمد والأحزاب و (لَمْ يَكُنْ) مرسومةً محفوظةً على ما أنزلت عليه ، من غير تغيير ولا تبديل ، ولا زيادةٍ ولا نقصان ، وأنه مضطّرٌ إلى العلم بصحة ذلك عند سماع نقل التّفلّة عن رسول - صلى الله عليه وسلم - ، فهل يجدون في ذلك فصلاً ، فإن قالوا : الفصل بين الأمرين أنه لا مخالفَ في ظهور الرسول عليه السلام ودعائه إلى نفسه ، وما كان من حرّويه ووقائعه ، وقد خالف قومٌ من الناس في أن المرسومَ بين اللوحين هو جميع ما أنزل الله على وجه ما أنزله . غير مُغيّرٍ ولا مبدّل ، فلم يجب القطع على صحة النقل بذلك لأجل هذا الخلاف ، قيل لهم : قد بينّا فيما سلف أنه لا معتبرَ في قيام الحجة بالنقل والعلم بصحته بعدم الخلاف عليه ولا بوجوده ، وإنما المعتبرُ في ذلك بمجيئه على وجهٍ يوجب العلمَ ويقطع العذر ، فبطل بذلك ما أصّلتموه . ثم يقال لهم : فيجبُ لأجل فعلكم هذا جحدُ ما ترونه من النص على عليٍّ وما ترونه من تغيير القرآن ونقصانه أو الشك في صحة نقلكم هذا . لأجل خلافنا وخلافِ سائر الأمة لكم في ذلك وتكذيبنا إياكم ، ولا فصلٍ لهم من ذلك إلا بما يُبطل ما فصلوا به ، ثم يُقال لهم : فخبرونا هل علمتم ضرورة وجودَ النبي - صلى الله عليه وسلم - وظهوره في العالم بخبر جميع الناس أو بخبر بعضهم

، فإن قالوا : بخبر جميعهم لنا بذلك ، كذبوا وبُهِتوا لأنهم لم يلقوا جميع الناس في شرق الأرض ، وغربها ، وإن قالوا : بخبر بعض الناس علمنا ذلك إذا لم يخالفهم في نقلهم مخالف ، قيل لهم : وبأي شيء تعلمون تصديق جميع الناس لذلك البعض في نقلهم وأنه لا مخالف لهم ، أبلقاء

(١٠٢/١)

جميع الناس أم بخبر بعضهم ، فإن قالوا : بلقاء جميع الناس بُهِتوا وكابروا ولزمهم أن لا يعلموا تصديق جميع الناس بشيءٍ من الأخبار ، إذ كان لقاء جميع الناس متعذراً ، وإن قالوا : بخبر بعض الناس عن باقيهم أنهم مصدقون لما نقل وغير مخالفين فيه ، قيل لهم : فإذا جاز أن تكون الجماعاتُ الكثيرة التي نقلت عن الرسول الحمدَ والمعوذتين و (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) قد افعلوا وتكذبوا واعتمدوا التحريف والتغيير فيما أخبروا أنه عنه ، أو وهموا أو ظنوا الأمر بخلاف ما كان ، ونقلوا ما لا أصل له ، فما يؤمنكم أن يكون من نقل إليكم ظهورَ النبي في العالم وأنه لا مخالف له في نقله لذلك كاذبا في نقله أنه لا مخالف له ، وأن يكون في الناس من يخالف في ذلك ، فإن نقل هذا البعض أنه لا مخالف له فيما نقله فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً . وهذا يبطل عليهم طريق العلم بأنه لا مخالف على النقل . ويقال لهم إذا وجب إبطالُ الخبر واطراحه لوجود الخلاف في نقله . فإن كان قد نقله أهلٌ تواترَ وجب اطراحه أيضاً لجواز كون الخلاف وإن لم يتيقن ، ولجواز حدوث الخلاف عليه في المستقبل ولا فصل في ذلك . ثم يقال لهم : إذا جاز على الجماعاتِ الكثيرة نقلُ الكذب فيما خولفت عليه ، فلم لا يجوز عليها نقل الكذب فيما لم يتخالف عليه ، فإن جاز الكذب على أهل مصر ومصرين فلم لا يجوز على أهل جميع النواحي والأمصار . وسائر الشرق والغرب .

فإن قالوا : العادة تمنع من ذلك في أهل سائر الأمصار ، قيل لهم : وكذلك هي تمنع منه في أهل مصر واحدٍ ومسجدٍ واحدٍ وقبيلةٍ واحدة .

وَنَقَلَهُ الْقُرْآنُ عَنِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَكْثَرَ عِدَدًا مِنْ أَهْلِ أَمْصَارٍ وَأَقَالِيمٍ كَثِيرَةٍ فَوَجِبَ
بِذَلِكَ تَصْدِيقُهُمْ ، وَإِحَالَةَ الْكُذْبِ وَالْغَفْلَةَ وَالتَّوَهُمَ عَلَيْهِمْ.

(١٠٣/١)

ثم يُقال لهم : من أين يُعلم صدق الجماعة في أنه لا مكذّب لهم في
نقلهم لما نقلوا.

فإن قالوا : يخبرهم عن أنه لا مكذّب لهم ، قيل لهم : فإذا جاز عليهم
الكذب في بعض ما يخبرونكم به فما أنكرتم من جواز الكذب عليهم ، في
أنه لا مخالف لهم في نقلهم ، ثم يقال لهم : ومن أين نعلم أيضاً أنه لا
مخالف لهم فيما قالوا إنه لا مخالف لهم فيه فالكذب جائز عليهم .
ويقال لهم : إذا لم تعلموا صحة نقلهم حتى تعلموا أنه لا مكذّب لهم
فيه ولا تعلموا أنه لا مكذّب لهم فيه حتى تعلموا صحة نقلهم عن أنه لا
مكذّب لهم فيه ، وأمكن أن تكذبوا في نقلهم إنه لا مكذّب لهم فيما نقلوه لم
يصحّ أن يعلموا أبداً صحة نقلهم من حيث لم يصحّ أن يعلموا صدقهم في
قولهم ونقلهم أنه لا مكذّب ، ولم يأمنوا أن يكونوا في دعواهم لذلك
كاذبين ، هذا ما لا خلاص لهم منه أبداً.

ويقال لهم : إذا لم تعلموا صحة النقل إلا إذا علمتم أنه لا مخالف لهم
فيه ، ولم تعلموا أنه لا مخالف لهم فيه حتى تعلموا أنه صحيح : لم يصح أن
يعلموا أبداً صحة الخبر ، لأنكم تجعلون الشيء شرطاً فيما هو شرط فيه.
ويقال لهم : يجب على اعتلالكم إبطال جميع الأخبار لخلاف السمنية
عليها ، ويجب أن يصير العلم بصحة الخبر إذا لم يكن منه مخالف جهلاً وإذا
حدث مخالف في صحته وجاحد لموجه ، وأن ينقلب العلم جهلاً لحدوث
الخلاف على الخير ، وتجويز انقلاب العلم بصحته جهلاً بجواز حدوث
خلاف فيه ، وهذه غاية من الجهل لا يبلغها ذو تحصيل ، فوجب بذلك
سقوط جميع ما تعلقوا به.

(١٠٤/١)

ومما يدل أيضا على بطلان قولهم في إمكان نقصان القرآن وضياع شيء منه أو القطع على ذلك أو الزيادة فيه : أنه لو جاز مع ما وصفناه من حال نَقْلته وْحُقَاطه أن يكون قد ذهب منه شيءٌ كثيرٌ لا نعرفه ولا نقف عليه لجاز أن يكون قد ذهب أكثره وما يزيد على سبعة أعشاره ، وأن يكون الذي في أيدينا منه أقل من العُشر ، ولو جاز ذلك لم نامنه ولم نأمن أن يكون معظم الدين والفرائض والسنن قد ذهب في القدر الذي سقط منه وذهب على الناس ضبطه ، ولعل فيه أيضا نسخ جميع العبادات التي في أيدينا وتبديلها بغيرها ، ولعل فيه توقيفاً على أنبياء يأتون بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - بنسخ شريعته ، ولعل في ذلك القرآن الضائع إباحة نكاح الأخوات والأمهات وسائر ذوات المحارم .

ولعل فيما سقط منه تفسير معنى الصلاة والزكاة والصيام ، أن المراد بذكر هذه العبادات تولي رجال سُموا صلاةً وحجا وصياماً ، وأن الخمرَ والميسرَ والأنصابَ والأزلامَ رجالٌ أمر الناس بلعنهم والبراءة منهم فقط ، ولعل فيه أيضا ذم جميع من يعتقد الشيعة فيهم أنهم أئمة منصوص عليهم وإيجاب التبري منهم ، وإيجاب تولي معاوية وزياد والحجاج والشمر وشيعته ،

(١٠٥/١)

ولعل القرآن إن كان زائداً على قدر ما أنزل أن يكون أكثر ما فيه من فرض الصيام والصلاة والحج ساقطاً غير لازم ، وإنما زيد فيه ما ليس منه ، فإذا كان هذا يسد علينا طريق الأمان من جميع هذه الأمور وفيها إبطال الشرع والانسلاخ من الإسلام فلا شبهة على مسلم في فساد كل قول ومذهب أدى إلى ذلك .

وليس لهم أن يحتجوا في دفع هذا بإجماع الأمة على بطلانه ، لأن الإجماع عندهم لا يجب القطع على صوابه وأمان الغلط على أهله إذا لم نعلم دخول الإمام المعصوم فيه ، ونحن فلسنا نعرف مذهب الإمام في هذه الأبواب ولا نقبل دعواهم ، وروايات الشيعة عنه مُداهنة ، لأنهم عندنا كذبة

في ذلك ، وفيما هو أعظمُ منه ، ودعوى التواتر بينهم عن الإمام متعذر وجعل فيمن صار إليه ، وهم عندنا قد ضلّوا وفسقوا بأمورٍ لا يجوزُ معها قبول أخبارهم ، ولأنهم عندنا وعندهم غيرُ معصومين من الكذبِ والسهو والإغفالِ فيما يروونه عن الإمام إن كان لهذا الإمام أصل وما يروونه عن غيره أيضاً ، ولا صحةً في رواية من هذه سبيلُهُ .

وليس لهم أيضاً أن يقولوا : لو كان الأمر في هذه الشرائع والعبادات على ما وصفتُم لوجب أن يوجد من الأمة قائل بهذا ، لأنّ الأمة كلّها لا يجوز أن تُضَيِّعَ الحق والواجب ، وتتركه وتعديل عنه قصداً منها وعناداً وغلطاً وجهلاً وسهواً وإغفالاً ، وإنما يجب أن تقوم بالواجب في هذه الأبواب لو كانت بأسرها حجة أو كان فيها فرقة هذه سبيلها ، ومتى لم يكونوا كذلك لم يجب أن لا يجوزَ على سائرهم تضييعُ الحق والذهابُ عنه ، ولأن فيمن يُنسب إلى الأمة ويزعم أنه أحقُّ بهذه التسمية - أعني أمّة محمد - صلى الله عليه وسلم -

(١٠٦/١)

خلق كثير يقولون ذلك ، وهم الغلاة الإسماعيلية ومن صنف الكتب المعروفة المشهورة في أنّ المراد بذكر العبادات والمعاصي المحرمات رجالاً أمرنا بموالاة بعضهم والبراءة من بعضهم ، وأن المراد باسم النكاح والطلاق والعناق وغير ذلك دخولٌ في البيعة وتحفظٌ من نشر الدعوة أو إذاعة لها وخروجٌ عنها ، وغير ذلك مما قد عُرف من أقاويلهم ، وكل ذلك مروى عندهم عن أهل البيت ومن هم الأئمة والصفوة عليهم السلام ، لعلهم مثل عدد الشيعة أو أكثر عدداً ، والغلبة اليوم لهم في كثير من الأمصار والآفاق ، وإذا كان ذلك كذلك بطل قولهم أن ليس في الأمة قائلٌ بهذا . فإن قالوا : هؤلاء ليسوا من الأمة ، قيل لهم : إن جاز لكم أن تُدخلوا أنفسكم في الأمة مع قولكم بأن الأئمة الإثنا عشر أفضل من جميع الأنبياء إلا محمداً ونوحاً وإبراهيم ونفر يسير من النبيين ، وأن يقولوا إن الإمام يعلم الغيب ، وأنه لا يحكم بنسبٍ ولا مالٍ حتى يعلم صدق المدعي وصدق

(١٠٧/١)

شهوده ويقفَ على بواطنهم ، وأن المعجزةَ يجوز أن تظهرَ على يدي الأئمة .
وأنَّ الرجلَ يجوز له أن يجمعَ بين ألفِ حُرّةٍ بعقد متعة ، وأن العمَ لا يرث مع
الابنة ، ومع قولٍ كثيرٍ منكم بتصديق الخطب المروية لكم عن علي من نحو
الشَّشَلِيَّةِ والشَّقْشَقِيَّةِ التي يقول في إحديهما : أنا رفعتُ سماءها ، أنا
دحوتُ أرضها ، أنا أنشأتُ سحابها وأخرجتُ نباتها ، أنا أهلكُ عاداً وثموداً
ولو شئتُ أن يعودا لعادا ، حتى يقولَ شاعرُ هذه الفرقة :
ومَن أهلكَ عاداً ... وثموداً بدواهيهُ
ومن كَلَّمَ موسى ... فوقَ طورٍ إذ يناجيهُ
ومن قال على المنبرِ ... يومَ وهو راقيةُ
سَلُونِي أَنَّهَا النَّاسُ ... فحاروا في معانيهِ
ويقول في الشَّقْشَقِيَّةِ : والذي فلق الحَبَّةَ وبرأ النسمة ، لولا ما أخذ علي
العلماء من كظم الظالم وصعب المظلوم لأرسلتُ جبلَ غاويها ، ولَسَقَيْتُ
أولها بكاسِ آخرها ، ولَأَلْفَيْتُ دنياكم عندي أهونَ من عفطة عنز ، وشتان
بين القولين ، فإن من أهلك عاداً وثمودَ وكَلَّمَ موسى ، وأنشأ السحاب .
وأخرج النبات من الأرض يقول : أَلْفَيْتُ دنياكم عندي أهونَ من عفطة عنز .
يعني : من رحلة عير ، هذا بعيد ، فإن مثلَ هذا كان يقدر أن يُهلكَ الجميعَ
الذين يخالفون عليه ولا يفتقرَ إلى بقيةٍ منهم ، ومع هذا قول دِعْبَلِ

(١٠٨/١)

وكثيرٍ وغيره منكم بالرجعة في الدنيا ، وقول الكيسانية إن محمد بن
الحنفية حي يرزق بجبال رضوى إلى يوم يخرج ، إلى غير هذه المذاهب
والتُّرَّهات .

فإن ساغ لكم أن تدعوا مع هذه المذاهب والأقاويل أنكم من الأمة ساغ
للإسماعيلية أن تدعي أنها من أخص الأمة ، ولا جوابَ عن هذا .
وليسَ لهم أيضا أن يزعموا أنهم يعلمون ضرورةً من دين الرسول

وجوب هذه العبادات وتحريم هذه المحرمات ، فإن الغالبية منهم ينكرون ذلك ويقولون إنهم لا يعلمون شيئاً مما قالوه ، وكذلك من زعم أن الأنبياء باقون تترى إلى يوم القيامة ، وكل الباطنية يرون في هذه الأمور خلاف رأيهم ويقولون إن الذي بُعث به محمد - صلى الله عليه وسلم - هو ما هم عليه . وليس لهم أيضا الاعتصام مما ألزمناهم بأن الأمر لو كان على ما قلناه لظهر عن الإمام ذكر الفرائض الذاهبة ، لأننا لا نعرف هذا الإمام ، ولأنه لو كان موجوداً لجاز أن يسكت عن ذلك تقيّةً كما أمسك عن نقض أحكام أبي بكرٍ وعمر وأظهر الإقرار بمصحف عثمان وسوع التحكيم ، لأنه أيضا قد

(١٠٩/١)

يلقي ذلك إلى أبوابه ودُعائه ، وأنّ الأمر في ذلك على ما قلناه ، فيكتمونه ويحرفون عليه ويكذبون ، لأنهم غير معصومين ، وكذلك إن غير عليّهم بأخرين كان حالهم كذلك ، وإذا كان ذلك كذلك بطل جميع ما يحاولون به دفع هذه الإلزامات .

فإن قالوا : إن هذا أيضاً لازم لكم ومنقلب عليكم ، لأنكم جميعاً تعترفون بأن الله سجّله ، فإن نسخ منه آيات كثيرة وقرآناً كان أنزله ، ونهى بعد ذلك عن إثبات رسمه وقراءته ، ونسخ تلاوته ، وإذا كان ذلك عندكم كذلك فما يؤمنكم أن يكون فيما نسخه وأزال رسمه جميع أحكام الباقي رسمه أو تغييرها وإزالة فرضها ، ولعل فيما نسخه نصاً على أنبياء وأئمة بعده وإطلاق جميع ما يعتقدون دلالة الباقي على تحريمه .

قيل لهم : لا يلزمنا شيء مما قلتم ، وذلك أننا لا نجيز على الأمة بأسرها وعلى العدد الكثير الذين بهم تقوم الحجة أن تنفق هممهم ودواعيهم على كتمان نسخ ما نسخ عنهم فرضه ، ووقفوا على تغيير حكمه بغيره وتبديله ، ولا أن يفتعلوا خبراً كذباً على نبيهم عليه السلام ، فإنه أوجب عليهم ما لم يوجبه ، وشرع لهم ما ليس من دينه ، بل لا يجوز ذلك عليهم فيما لا تعلق له بباب الديانات ، لامتناع ذلك عليهم في العادة ، وتعدّره من مثلهم ، وأنهم متجبرون على جميع الأئمة سوى الإمام المعصوم ، أو أهل

العدد الكثير ، والدّهماء منها افتعال الكذب وكتمان ما سُمع وشوهد .
ويزعمون أنهم قد كتّموا قرآنا كثيراً كانوا سمعوه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - وحفظوه عنه ،
ولا مأمون أن يكون ما كتّموه منه أضعافاً ما في أيدينا وإن كان الرسول قد وقفهم على ما كتّموه
كتوقيفه لهم على هذا القدر الذي نقلوه عناداً منهم وقصداً إلى الإدخال والإلباس في الدين .

(١١٠/١)

ويحكون أن القرآن كان من الكثرة إلى حدّ لا نقله عليّ وقنبر ولا ينهضان بحمله مع شدة على
وفضل قوته ، وكل هذا قد كتّم واندرس
وانطوى علمه إلا عن الإمام عندكم وحده ، ويروون عن أهل البيت عليهم
السلام أنهم قالوا : رُبُّع القرآن منزل فينا وأنتم لا تحفظون من هذا الربع تمام
خمس آيات ولا تعرفون منه إلا ما نعرفه من قوله عز وجل : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ
أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً (٣٣) .
ويزعمون أن سائر سلف الأمة إلا أقلّ من عشرة منها كتّم النصّ على
علي وجحدته ، عاندت وأخفت الحقّ ، وكذلك سائر فرق الأمة اليوم عندكم قد اتفقوا على كتمان
هذا النصّ على الإمام ، مع علمهم به ومعرفتهم له ، وأنهم جميعاً قد افتعلوا الكذب ، وتواطؤوا
على نقل الباطل في نقلهم لفضائل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من الصحابة ، * إلى غير ذلك
مما يحملون أنفسهم عليه .

وإن لم تجيزوا هذا الكذب والافتعال على جميع من عدا الإمام من
الأمة فإنكم تجيزونه على معظمها وجميع فرقها المخالفة لكم ، وقد علمتم
أن بعضهم يثبت التواتر ، وأنه لا فصل بين إجازة الكذب والافتعال على
تسع فرق من الأمة وبين إجازته على العشرة ، وإذا كان ذلك كذلك وكتّمتم قد اعترفتم بكتمان
جمهور من السلف والخلف لأكثر القرآن مع شهرة أمره

(١١١/١)

وقطع الرسول - صلى الله عليه وسلم - العذر في بابه : لديكم أيضا فيما كتموه منه نسخ جميع ما في أيدينا من الأحكام وكتمان شرائع وفرائض أخر تأتي بعد الرسول ، وإطلاق جميع المحرمات من حيث لا يمكنكم دفع ذلك ولا الخلاص منه.

فأما نحن فإننا نُحِيل هذا أجمع على الأمة ، على قدر عدد أهل التواتر منها ، ونقول : إنه لا بد في مستقرّ العادة من توفر دواعيها وهممها على نقل الناسخ والمنسوخ من دينها وضبطها لذلك ، فشتانَ بيننا وبينكم. فإن رجعتم إلى أنّ الإمام والأئمة من ولده هم العالمون بعلم ذلك ، ومعرفته وأنهم لم يُرو عنهم شيء في هذا الباب : لزمكم أن يكونوا قد قالوا ذلك ووقفوا عليه ، غير أن الناس كتموا ذلك وكذبوا عليهم ، وأنتم أول من يكذب عليهم ويُكتم ما قد نُقل عنهم ، ويفتعل عليهم ما لا أصل له ، وإن ادعيتم أو واحد منكم أنكم لقيتم الإمام فأخبركم بأن الشرع مُبقي وأن ما ألزمتكم لا أصل له فقد عرفتم الجواب عن هذا ، وأن من جوابه ما يجبُ

تنزيه الكتاب عن ذكره ، وأقل ما فيه أنكم تكذبون وتعلمون أنكم تكذبون. وفي الشيعة من يقول إنه قد لقي الإمام وعرفه أن القرآن الذي في أيدينا على ما أنزل عليه لم يُغيّر ولم يبدل ، وكذلك يدعي أهل كل مذهبٍ ورأيٍ وإن به الشيعة أنهم قد لقوا الإمام فوقّفهم على صحة ما رووه ودانوا به . وهذا كلّهُ من الترهات وما يسترضون به الجهال والأوغاد الطغام. وبعد : فلو سلّمنا لكم أن ههنا إماما معصوما وأنكم قد لقيتموه : من أين كنا نعلم صدقكم عليه وأنكم غير كاذبين فيما تروونه عنه ، وأنتم باعترافكم غير معصومين من الكذب والسهو والغلط ، والاعتمادُ لكونكم على هذه الصفة احتجتم إلى إمامٍ معصومٍ وافر ؟ وإذا كان ذلك كذلك فلا سبيلَ لهم إلى دفع ما ألزمتهم.

(١١٢/١)

ويقال لهم : أنتم تعلمون أنّ الكيسانية تكذبكم وتجحد إمامكم وتدعي أن الإمام الذي عنده علم ذلك لا سبيلَ إلى الوصول إليه ، فإنه مقيمٌ بجبال

رضوى ، أسد عن يمينه ، وأسد ونمر عن شماله ، يحفظانه إلى يوم يخرج
فيظهر الحق ، ويقمع الباطل وأهله ، فأياكم يُصدق ، ومن منكم أولى أن يتبع
على هذه الخرافات والترهات.

ومنكم من يقول إنه بعسقلان ، ومنكم من يقول بالطالقان ، ومنكم
من يقول : لا أعرفُ داره ، ولا أصدّق من أخبرَ بلقائه ، وكل هذا يدل على
علمكم ببطلان ما أنتم عليه في هذه الدعاوى ، وأن تعلقكم في دفع ما
تُسالون عنه أحيانا أو تصحيحه بإقرار الإمام له أو إنكاره : من المهرب
والفرار ، ومن جنس اللعب والمجون ، نعوذ بالله من التلاعب بالدين
والإدغال لأئمة المؤمنين.

قال أيده الله : وما يُجابون به عن هذا الاعتراض أيضا : أن في الأمة
من يقول : لا أعلم أن من القرآن ال منزل ما قد نُسخ رسمه ورُفعت تلاوته ،

(١١٣/١)

وأن جميع الأخبار في ذلك أخبار آحادٍ لم تقم بها الحجة ، ولا يجوز القطع
على إنزال قرآنٍ ونسخه بأخبار آحادٍ لا حجة فيها ، وهذا يُبطل أيضاً اعتراضهم إبطالاً ظاهراً.

دليل آخر : مما يدل على صحة القرآن وبطالان ما يدعونه فيه من
النقصان والفساد ما صحَّ وثبت من شدة نُصرة السلف للرسول - صلى الله عليه وسلم - وبذل
أموالهم وأنفسهم والجهاد بين يديه ، وقتلهم لآبائهم وإخوانهم في نُصرته وتشديد دعوته وإقامة دينه
وشريعته ، وما كان من هجرتهم الهجرتين وما احتملوا من العذاب في الله ، وحملوا أنفسهم عليه
من مفارقة العز والأهل والأوطان والدعة ، إلى القلة واحتمال الهوان والصّيم والانتقال عن الديار ،
وأن من هذه صفته وسبيله لا يجوز عليه أن يقصد إفساد ما نصره ، وإبطال ما أيده ، والقذح فيما
دان به ، ورأى الاستنقاذ من النار باعتقاده والانقياد لمورده ، وإذا كان ذلك كذلك وكانت الرافضة
تدعي أن فيما كتبه القوم من القرآن وغيره ما يُعلم أنه لا غرض في كتمانته وتغييره ، ولا طائل لهم
فيه ولا هو مما يتعلّق بولاية أحدٍ والبراءة من غيره ، ولا تقتضي تفضيل تيم وعديّ وبني أمية على
بني هاشم ، ولا يُنقص الولاء ولا يُفسد البراءة ، ولا يُوجب رئاسةً ، ولا يقتضي عاجل نفع ورئاسة ،
ولا يعود بصلاح عاجلة ولا آجلة في النفس ، ولا في العاقبة والذرية ، وإذا كان ذلك كذلك ثبت

أنّ من هذه سبيله لا يجوز أن يحمل عاقل ليس بذي دين نفسه عليه ، فضلاً عن أهل الوَقار والدين وحسن النسك والمسألة والجهاد .

فمن التغيير الذي ادّعوه ولا غرضَ لعاقِلٍ منه قولهم إنّ أبا بكرٍ وعمر وعثمانَ والجماعة فصلوا بين الكلام المتصل المتناسب وعضّوه حتى صار مُبْتَرّاً غير مقيّد ، وقَدّموا المدنيّ على المكي في الكتابة والرسم ، فاللّهُ

(١١٤/١)

سبحانه بزعمهم قدّم المكيّ على المدني في التّأليف والترتيب ، ونقصوا قوله (وهي صلاة العصر) من قوله : (حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى).

وحذفوا قوله : (ونائب الدهر ، وإن فيه إلى آخر الدهر) من سورة العصر ، وأسقطوا قوله : (والشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللذة نكالا من اللّهُ ، واللّهُ عزيز حكيم) ، أثبتوا مع ذلك الحكم وفرضَ الرجم على المحصنين ، وأبدلوا مكانَ قوله : "صراطٌ من أنعمت عليهم" ب : (صِرَاطٌ الَّذِيْنَ أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ) ، وحذفوا من قوله : (فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) "متابعات"

ذكر التابع ، وحذفوا من قوله : (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (٧٩)).
قولُه : (صحيحة) ، وأبدلوا مكانَ قوله : "ولقد نصركم اللّهُ بيدر وأنتم ضعفاء" بقوله : (وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ).
وأسقطوا من قوله : (حتى تُسَلِّمُوا وتَسْتَأْنِسُوا) ذكر الاستئناس ، وأسقطوا من قوله : (قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ) "أنا أنا أنظر في كتاب ربي اللّهُ ، ثم آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك"

في أمثالٍ لهذه الترهات التي قد زويت رواية الآحاد عن قوم من السلف يطول تتبعها ، قد نقلوها من تصانيف أصحاب الحديث وزُوراة الشواذِّ ، وعلقوها على الصحابة ، وادعوا أنّ الأئمة والعترّة الهادية وفتتهم على حذف القوم لها وقصدتهم إلى نقصانها ، وهي بأسرها موجودةٌ في كتب من صنّف القراءاتِ وذكر الشواذِّ من الروايات ، وقصد إلى الإلباس على الجهال من أتباعهم ، وقد بيّنا فيما سلف أنه لا غرضَ لعاقِلٍ في هذا الباب ولا نفع في عاجل ولا آجلٍ يجري بذلك إليه .

وإذا كان ذلك كذلك ثبت كذبُ هذه الروايات وكذب من ادعى على القوم اعتمادهم التخليط في التأليف ونقصان ما لا غرضَ في حذفه.

(١١٥/١)

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكونوا إنما قصدوا بذلك الإفساد للشريعة وإيقاع الخلل والتخليط في الكتاب معاندةً للدين والرسول فقط ، قيل لهم : ما قدمناه من وصف دينهم وتشددهم وعظيم عنائهم ونصرتهم وإنفاقهم وجهادهم في تأييد الدين ونصرة الرسول وإقامة كلمة الحق : ما ينفي ذلك عنهم ، وكيف يقصد مثل هذا من قتل أباه وأخاه وعشيرته في نصرة الدين ومورده ، وأنتم إلى التهمة بإفساد الدين والطعن على الشريعة والقرآن وإيقاع التخليط والإلباس فيما يتعلق بالدين أقرب ، فلذلك يُقدِّمُون على قذف الصحابة والجلَّة من الأئمة بمثل هذه الأمور ، ليحمل العامة أنفسهم على ثلب السلف ، ثم ثلب من قدمهم الله وأجلهم وأظهر إكرامهم ، وأنتم تعترفون بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - فعل بهم ذلك ، ثم بثلب من وادع هؤلاء ، وأخذ عطائهم وحكم مصحفهم وقرأه وأقرأ أصحابه به ، ولم يعرض لنقض أحكامهم ، وأورد التمويه والكلام المحتمل للتأويلات في بعضهم ، ثم ثلب من أظهر تسليم الأمر إلى من هو شر من الطبقة التي قبله ، ثم كذلك إلى وقتنا هذا.

وقد علمتم أن كثيراً من الناس من يحكي أن كثيراً منكم يبرأ من الرسول حيث قرَّب هؤلاء القوم ولم يكشف للناس حالهم ، ثم يرقى إلى ثلب جبريل وصاحب الرُّوشن ، ثم يختم ذلك بأن يقول : كل هذا التخليط من قبل الله الذي وثق هؤلاء وجعلهم وسائطاً إلى خلقه متحملين لرسالته ، وربما كنى عنه - جل ثناؤه - بالقبسي ، وكل هذا تلاعب بالدين وإدغال له ولأهله ، وفتح باب ماحلِّ به ، فأنتم في شتم السلف وقذفهم بما قد نزههم الله عنه أقرب إلى قصد عناد الرسول والطعن في الدين والقدح في أئمة المسلمين.

دليل آخر : ومما يدل أيضاً على أن الصحابة لم يثبتوا في المصحف إلا ما كان ظاهراً مشهوراً بينهم وأن نقلهم لجميع القرآن واقع على وجه تقوم به

(١١٦/١)

الحجة وينقطع العذر عَلِمْنَا بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَلْقَى الْقُرْآنَ إِلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ وَبَيَّنَّهُ وَنَشَرَهُ وَأَظْهَرَ أَمْرَهُ فِيهِمْ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَنَّهُ بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ يُوسُفَ ، وَالرَّعْدَ وَالْأَحْزَابَ وَ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا).

مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ وَأَقْرَبَ بِرِسْمِهِ كَمَا بَيَّنَّ لَهُمْ ذَلِكَ فِي الْحَمْدِ وَ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَالْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَبْلُغُ ذَلِكَ وَيُؤَدِّيهِ وَيُظْهِرُهُ وَيُعَلِّمُهُ تَبْلِيغًا وَاحِدًا وَعَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي وَضْعِ الْعَادَةِ أَنْ يَكُونَ قَدْ عُرِفَ مِنْ حَالِ الرَّسُولِ أَنَّهُ رُبَّمَا بَيَّنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ لِلْكَافَّةِ أَوْ مِنْ يَنْقَطِعُ بِهِ الْعِذْرُ مِنْهُمْ فِي نَقْلِهِ عَنْهُ ، وَرُبَّمَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فِي بَعْضِهِ وَبَيْنَهُ الْوَاحِدُ (وَالْإِثْنَانُ) وَمَنْ لَا يَحُجُّ بِخَبْرِهِ ، وَلَا يُعْلَمُ صَدَقَهُ وَلَا يَنْقَطِعُ الْعِذْرُ بِقَوْلِهِ ، لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَخْلُو مَدْعَى إِقْدَاءِ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْصَلًا لِهَذَا الْبَابِ وَعَارِفًا بِمَا يُذَكَّرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَلْقَاهُ وَبَلَّغَهُ بِلَاغًا قَطَعَ بِهِ الْعِذْرَ ، وَأَقَامَ بِهِ الْحُجَّةَ وَمَا لَيْسَ هَذِهِ سَبِيلَهُ مِنْهُ أَوْ غَيْرِ عَارِفٍ بِتَفْصِيلِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِهِ وَادَّعَى أَنَّ الْبَيَانَ الْعَامَّ وَقَعَ مِنْهُ فِي الْبَقْرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَلَمْ يَقَعْ فِي الْأَحْزَابِ وَ (لَمْ يَكُنِ)

قِيلَ لَهُ : مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ فِي الْأَحْزَابِ وَ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا) وَالْعَصْرَ ، وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُ فِي الْبَقْرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَالرَّعْدَ ، فَلَا يَجِدُ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ طَرِيقًا ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ تَنْقُلُ ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهَا نَقْلًا وَاحِدًا مُتَسَاوِيًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرِ عَارِفٍ بِذَلِكَ قِيلَ لَهُ : فَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ مَا قَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَعَلَّ الْحَمْدَ وَجَمِيعَ الْمَفْصَلِ مِمَّا لَمْ يَقَمْ بِهِ الْحُجَّةَ بِهِ ، وَلَعَلَّ قَوْلَهُ : (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (٥٥)).

(١١٧/١)

وقوله : (أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ).
وقوله : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)).
وجميع ما يدعونه في عليّ وأهل البيت ما لم تقم الحجة به ، ولعلَّ الحجة لم تقم بقوله : (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا (٢٧) يَا وَبِلْتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا (٢٨)).

وجميع ما يدعون أنه نزل فيمن يبرؤون منه من الصحابة مما لم تقم به الحجّة فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلاً.

والوجه الآخر : أنه لو عُرف من حال الرسول أنه ربّما ألقى القرآن إلقاءً خاصاً إلى الواحد والاثنين لوجب أن ينقل ذلك الأمة عنه وأن يُعرف من دينه كما عُرف ذلك من حاله في الأحكام التي كان بينهما على الوجهين جميعاً . فلما لم يكن ذلك كذلك ولا كان هذا معروفاً من حال النبيّ - صلى الله عليه وسلم - بطل ما قالوه.

ويدل على فساد ذلك أنه لو جاز لمدّع أن يدعي أن ما هو من أصل الدين وأُسُ الشريعة ومعدن علمها ، ومفزع الأمة المتعبّدة بها وملجئها . ومنتهى علمها والفاصل بينها : ما كان يبشّر الرسول - صلى الله عليه وسلم - بياناً خاصاً لا تقوم به الحجّة لسأغ أن يدعي مثل ذلك عليهم في النصّ على الإمام المفروض الطاعة عندهم بعده ، ولسأغت هذه الدعوى في بيان كثيرٍ من أركان الصلاة والحج وصيام رمضان وتحريم القتل والخمر والزنا واللواط وغصب الأموال ، وأن يقول قائلٌ ويتوهّم متوهم أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان ربما ألقى كثيراً من أحكام هذه الأمور إلقاءً خاصاً لا تقوم الحجّة بمثله ، وأنه كان يستثني في حكم جميعها أموراً يسوّغها لبعض أمته ويلقيها إليه وحده دون غيره من تجويز الأكل في أيام الصيام ، وإباحة الصلاة بغير وضوء ، وترك حضور عرفة وطواف البيت ورمي الجمار ، ويسوّغ له في كثيرٍ من الأوقات

(١١٨/١)

ترك الصلاة لغير علةٍ ولا عذرٍ يبيح له الإفطار في بعض أيام الصيام من رمضان ، وأن يترك سائر الكفارات ، وأن يشرب الخمر ، ويقتل النفس . ويستبيح الفرج ، ويغصب الأموال ، وأنّ ذلك كان معروفاً من عادة الرسول وحاله في بيان هذه الأمور ، وأننا لا نأمن أن يكون قد حضّ كثيراً من صحابته بإطلاق هذه الأمور وإباحتها ، وفي هذا تعطيل الدين ، والشك فيه . والخروج عنه ، ولا سبيل إلى الخلاص منه.

وإن هم قالوا في جميع هذا : لا يجوز ما طالبتمونا به في هذه الأمور

لإجماع الأمة على أنّ ذلك لم يقع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، قيل لهم : أنتم لا تحفلون بالأمة ولا تكثرثون بقولها ، إنما يجب أن تعرفوا مذهب الإمام المعصوم في ذلك فقط فإنه هو الحجّة ، ولعلّ مذهب الإمام في بيان هذه الأمور والفرائض ما ألزمنكموه ، وأنتم لا تعرفون ذلك من دينه ، وإن ادّعيتم أنكم قد عرفتم دينه في هذا لم تكونوا حجّة في الخبر عنه وقلّبتنا دعواكم ، وقلنا لكم : فكذا تقول الشيعة الموافقة لنا على أنّ نقل جميع القرآن شائع ذائع قد قامت به الحجّة ، وأنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيّنه بيانا واحداً : إنا لا نعرف أنّ هذا دين الإمام في نقل القرآن وإذاعته ، وبيان الرسول ، فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلا ، وإذا كان ذلك كذلك صحّ بهذه الجملة أنّ نقل جميع القرآن قد قامت به الحجّة وانقطع العذر ، وأن بيان الرسول له وقع على وجه واحد ، وأن كل طريق يثبت به قيام الحجّة بالبصرة وآل عمران والحمد و (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكلّ آية يحتجّ بها الشيعة هو الطريق الذي يجب به قيام الحجّة بنقل سورة من القرآن وآية من آياته وكلمة من كلماته.

وكذلك فلا يجوز أن يكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - يُلقى بيان بعض القراءات والأحرف التي نزل عليها القرآن إلقاءً خاصاً لا تقوم به الحجّة ، لأنه ليس

(119/1)

مدع ذلك في بعض الأحرف أسعد من مخالفه ومدّعيه في غير ما ادّعاه .
ولأن ذلك لو كان كذلك من الرسول لوجب أن يُعرف من دينه ، وأن يُنقل ذلك عنه نقلاً تقوم به الحجّة ، ولأنه بمثابة دعوى ذلك في بيان بعض أحكام الفرائض العامة اللازمة للأعيان المشهورة من دين الرسول .
وإذا كان ذلك كذلك بان أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد بيّن جميع القرآن وصدّع به وقطع العذر في بابيه في بيان جميع وجوهه وأحرفه التي تدلّ عليها ، وأطلق القراءة بها ، وأخبر أنّ الله شرع تسويغ القراءة بها .
ومما يدلّ على ذلك أيضاً ويوضّحه وجودنا جميع الأمة في زمن أبي بكر ووقت جمعه للقرآن ، وفي أيام عثمان وجمعه الناس على الأحرف والقراءات التي أثبتتها وأخذ الناس بها متفقين مطبقين على إثبات ما أثبتوه من القرآن والقراءات ، فلو كان من ذلك ما نُقل إليهم نقل الآحاد وما لم يتم

به الحجّة ولا انقطع العذر لم يجز في مستقرّ العادة وموضوعها أن يُطبقوا
على إلحاق قرآن وقراءة تُروى لهم من جهة الآحاد لم تقم به حجة بالقرآن
والقراءة الثابتة المعلومة من دين الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالخبر الظاهر المستفيض
القاطع للعذر ، وأن يخلطوا ما لم يُعلم من ذلك ولم يثبت بالخبر الظاهر المعلوم ، ولكان لا بد
في مستقرّ العادة من أن يمتنعوا من ذلك أو أكثرهم ، أو أن يقول خلق منهم : كيف يجوز أن
يُلحق بما قد علمناه من القرآن والقراءات وتيقّناه وانقطع عذرنا فيه ما لم نعلم صحّته ولا ندري
لعل الرسول لم يبلغه ولم يُنزل عليه ، أو لعله بلغه وأنزل عليه على غير هذا الوجه وأن يمرجوا
ويموجوا في ذلك ، ويكثر حوضهم ويكون الرادُّ لذلك والمنكرُ له
والمانع من إثباته وإلحاقه بالظاهر المعلوم أكثر وأغلب من الراضي به
والمسوِّغ له ، لأنه لا يجوز على مثل عددهم في فضلهم ودينهم وأماناتهم أن

(١٢٠/١)

يُهملوا ذلك وأن يستجيزوا ترك قراءة قرآنٍ قد قامت به الحجّة إلى قراءةٍ وقرآنٍ وتلاوة على وجهٍ
لم تقم به الحجّة ولا انقطع العذر ، ويدوّنونه ويعظّمونه تعظيمَ ما علموه في دين نبيهم عليه السلام
، كما أنّه لا يجوز على مثلهم في حالهم تعظيمُ الشعرِ والآدابِ وكتب الفلسفة والتنجيم على كتاب
ربِّ العالمين ، وإلحاقه بدرجة ، أو أن يُعظموا هذه الكتب ويمتهنوا المصاحفَ
ويحتقروا القرآن ، ولأجل أنّ العادة ممتنعة من كل أهل علم وصناعة تعظيم
لعالمٍ وعلمٍ صنّفه وكتابٍ وضعه هو مُعظّم علمه وموضع شرفه وفضيلته .
وقد عرفوا ما وضعه منه وتيقّنوه ولقّنوه عنه ، وشاهدوا إثباته له وحثّه عليه
وأمره بالرجوع إليه أن يلحقوا بما في ذلك الكتاب ما يرُدُّ عليهم عن ذلك
العالم المصنّف ورود الآحاد الذي لا يُعرف صدقُ ناقله وراويه .
وكذلك ما لا يجد الفقهاء والمتكلّمين والشعراء والمتأدّبين والفلاسفة
والمنجّمين يستجيزوا أن يلحقوا "بموطأ مالك" و"مختصر المُزني"
و"المقتضب" و"إقليدس" و"المجسطي" و(قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل) ما يرُدُّ عليهم الورود الشاذ الذي لا يعرفونه ولا يُحقّقونه تحقيق

معرفتهم بما تضمنته هذه الكتب من الأمر الظاهر المشهور ، هذا معلوم
بالعادة والطباع ، فكتابُ الله أولى بذلك ، والسلفُ الصالح من الأمة أحقُّ من

(١٢١/١)

سبق إلى إنكار إلحاق شيءٍ غير معلوم عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بما ثبت وعلم عنه
من كتاب الله الذي هو الأمل والمفزع ، وعليه عند الكافة العماد والمعول .
وإذا كان ذلك كذلك وَضَحَ بهذه الجملة قيام الحجة بنقل جميع القرآن
الثابت في مصحفنا والقراءات ، وأن ذلك أجمع ثابت معلوم من دين الرسول
- صلى الله عليه وسلم - وإثباته لجميعه وقليله وكثيره ولطوال سُورِهِ وقصارها ، كان على وجه
واحدٍ في الإذاعة والإعلان والإشاعة والقصد إلى إقامة الحجة وإثبات الحفظ له عنه ، وحصول
العلم به ، وهذا ما لا شبهة على عاقلٍ فيه .
ومما يدلُّ أيضاً على أنه لا يجوز أن يكون قد ذهب وسقط على الأمة
حفظ شيءٍ من كتاب الله مما قل أو كثر ، وأن الذي بين الدفتين هو جميع
كلام الله الذي أقرَّ برسمه وإثباته وحفظه أنه لو كان قد ضاع منه شيء بلا وذهب علمه وحفظه على
الأمة لم يخلُ ذلك الضائع الذاهب من أن يكون سورةً كاملةً من سور القرآن أو آياتٍ من سورةٍ
معروفةٍ أو كلماتٍ من آياتٍ من السور ، ولكان أيضاً لا بد من أن يكون سببُ سقوط ذلك وذهاب
علمه ومعرفته عن الأمة هو أنّ الرسول لم يبلغ ذلك ويصدق به ويؤدّيه ، لو أن الأمة لم تُصغِ إلى ما
أدّاه الرسول من هذا الضائع ولم تَعِه ولا حفظته عنه ولا أحفلت به وأعظمتها ، بل كذّبت فيه وردّته
وصغرت شأنه وحفرتة ، ولم تُحلّه محلُّ غيره مما تلي عليها فحفظته وأعظمت شأنه وانصرفت
هممها إلى حفظه والعلم به ، فإن كان ذلك لأجل أن الرسول لم يؤده ويبلغه ويقوم بحقّ الله فيه
وفي تلاوته عليهم وأمرهم بحفظه ، فهذا طعن على الرسول وقدح في نبوته ودينه وأمانته لا شيء
على الأمة فيه ولا لوم ولا عيب ، ونحن فلم نوجب على الأمة حفظ ما لم يبلغها ويؤدّي إليها ،
وليس في المسلمين من يستجيزُ
وصفَ النبيّ بهذه الصفة ويحلّون في هذه المنزلة مع اعتقاد تصديقه ونبوته .

(١٢٢/١)

وإن كان السبب في سقوط حفظ ذلك وذهابه على الأمة أنها لم تُصغ إليه ولا أحفلت به ولا صدقت الرسول فيما أتى به منه فذلك محال ، لأنه ليس من دين أحد من المسلمين اعتقاد شيء من هذا في القرآن ولا فيما دونه من السنن والآثار ، ولأن الأمة مطبقة وغيرهم من الملل وكل من عرف سيرة المسلمين في تلقي القرآن من النبي - صلى الله عليه وسلم - يعلم أنه لم يكن هذا دين المسلمين أو رأيهم أو أحداً منهم في شيء من القرآن الذي يتلوه عليهم ويخبر بأنه منزل من عند الله ، بل كانوا على سجية واحدة ونمط متساو في حفظ القرآن عن الرسول وتعظيم جميعه وانصراف هممها إلى تحفظه واعتقاد تعظيمه وتصديق من جاء به .

ولو ساءت مثل هذه الدعوى لمدعيها لساغ لآخر أن يدعي أن القرآن الذي تلاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أمته وأمرهم بحفظه كان أكثر من مائة ألف ألف آية ، وإنه كان يزيد على ألف حمل بعير ، غير أن الأمة لم تحفظ منه إلا هذا القدر ، ولم تع باقي عن الرسول ولا اكرتت به ولا عظمته ولا أصغت إليه ، ولا كانت حالها في قبوله والحرص على تحفظه وتعلمه كحالها في قبول هذا القدر الحاصل في أيدينا والحرص على تحصيله والإحاطة بعلمه ، فذهب كل ما تلاه عليهم عنهم ، وبقي هذا القدر اليسير لشهوتهم بحفظه وخفة ذلك على قلوبهم ، أو لتعظيم هذا القرآن أكثر من تعظيمهم كان لما لم يصغوا إليه ولا يعلموا بحفظه ، وهذا جهل ممن صار إليه ودان به ، ولو ساغ مثل هذا لقائله لساغ لآخر أن يقول : إنَّ الثابت في شريعة الرسول من الفرائض والسنن والحدود والأحكام أضعاف ما في

(١٢٣/١)

أيدينا من ذلك ، وأنه قد ذهب على الأمة حفظ أكثر ما شرعه الرسول لها . وإن كانت قد حفظت هذا القدر الباقي لأجل أنها لم تحفظ تلك الأحكام والحدود والفرائض لتركهم للإصغاء للرسول عليه السلام وقبول ذلك منه . وقلة إفعالهم به ، وإنما حفظوا هذا القدر لخفته على قلوبهم ، أو لسبب أوجب ذلك لا يعرفونه ،

ومن بلغ إلى هذا فقد ظهر جهله ، وكُنُفينا مؤونة كلامه .
 وإن كان هذا والذي قبله محالاً وكانت الأمة قد حفظت عن الرسول
 - صلى الله عليه وسلم - جميع ما أتى به من القرآن وعظّمته وجرت في تفخيم شأنه
 على سبيل واحدٍ غير أنها أسقطت ذلك فتركت نقله وضبطه بعد أن كانت
 وعنه وحفظته فذلك أيضاً محال ، لأنه لا يخلو سقوط ذلك عليها وتركها
 لإثباته من أن يكون عن قصدٍ منهم إلى ذلك ومواطأةٍ وتراسلٍ على طيّه
 وكتمانه ، أو باتفاقٍ ذلك وسهوّ سائرهم عنه عن غير قصدٍ إلى ذلك ولا
 اعتمادٍ لتركه وتواطىءٍ على كتمانهم فيستحيل أن يكون ذلك واقعاً منهم بعد
 حفظه ومعرفته على سبيل القصد والاعتماد والتشاعر والتراسل على كتمانهم ، لأنه لو كان ذلك
 كذلك لوجب في مستقرّ العادة ومقتضاها أن يظهر عليهم
 وعندهم ذكرُ هذا التواطىء أو التراسل ، وأن يدور الحديثُ به بينهم ، ويُعلم
 ذلك من حالهم في يسير الوقتِ وأقصر المدة ، فإن يذكروا أسبابهم
 ودواعيهم الباعثة لهم على كتمان ما قد عرفوه وسمعوه من القرآن حتى لا
 يخفى على أحدٍ عرفهم وتأملَ بأحوالهم وخالطهم ألهم أهلُ تراسلٍ وتشاعرٍ
 على إنكار ما عرفوه ودفع ما علموه ، فلمّا لم يظهر ذلك عليهم ويُعلم من
 حالهم ثبتَ بذلك أنهم لم يتواطؤوا على كتمان شيءٍ من كتاب الله .
 ولو جاز أن يكتبوا من القرآن سورةً أو سوراً أو آياتٍ بقدر سورةٍ أو
 سورٍ منه لأسبابٍ تعينهم أو أغراضٍ وبواعثٍ حدّتهم عليه ، ثم لا يُظهر ذلك

(١٢٤/١)

عليهم ولا يُعرف من حالهم لجاز أن يقع منهم تواطؤٌ وتراسلٌ على كتمان
 فرائضٍ كثيرةٍ ، وأحكامٍ وحدودٍ هي أكثر مما نقلوه لأسبابٍ دعتهم إلى ذلك .
 ثم لا يُعرف ذلك من حالهم وأن يتفقوا على كتمان وقائعٍ كثيرةٍ وغزواتٍ
 وحروبٍ هُزموا فيها ، ونال الرسول في سائرها جراحٌ وكُلُومٌ ، وقُتِلَ كثيرٌ من أصحابه وجيلُ الأئمةِ
 الأربعة ، وأن يتفق لهم التواطؤ على كتمان أسر قريشٍ للنبي - صلى الله عليه وسلم - مراتٍ ، وأن
 يُطبقوا على كتمان معارضة القرآن وسائر آيات النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ثم ينكتم ذلك

عليهم ، ولا يُعَرَفَ الاتفاقُ عليه من أحوالهم ، فكذا لا نأمنُ أن يكون قد كَتَمُوا فَرَضَ عشر صلواتٍ كانت مفروضةً مع هذه الخمسة ، وَفَرَضَ صِيَامَ شَهْرٍ أُخَرَ فَرَضَ صَوْمُهَا كَفَرَضِ رَمَضَانَ ، وَحَجَّ وَاجِبٍ وَحُدُودٍ وَأَحْكَامٍ هِيَ أَكْثَرُ مِمَّا فِي أَيْدِينَا ، وَأَنْ لَا نَأْمَنَ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ غَزَى أَلْفَ غَزَاةٍ وَأَسَرَ أَلْفَ مَرَّةٍ وَقَتَلَ مِنْ أَصْحَابِهِ خَلْقًا هَمَّ فِي مَحَلِّ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ وَعِثْمَانَ وَعَلَى وَحَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَسَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ كَتَمُوا ذَلِكَ أَجْمَعُ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى طَيْبِهِ .

وَأَنْ لَا يَأْمَنَ بِأَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدْ غُورِضَ بِمِثْلِهِ وَسَائِرِ آيَاتِهِ ، وَاتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ أَوْ مَعْظَمُهَا عَلَى جَحْدِ ذَلِكَ وَإِنْكَارِهِ ، فَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ هَذَا كُنَّا مُؤَيَّدُونَ الْكَلَامَ مَعَهُمْ ، وَصَارُوا إِلَى الْقَدْحِ فِي الرِّسَالَةِ وَجَحْدِ الْعَادَةِ .

(١٢٥/١)

وَأِنْ أَبَوْهُ وَقَالُوا : لَوْ وَقَعَ مِنْهُمْ اتِّفَاقٌ عَلَى كِتْمَانِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا لَوَجِبَ ظُهُورُهُ عَلَيْهِمْ وَالْعِلْمُ بِهِ مِنْ حَالِهِمْ ، وَأَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ أَيْضًا مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ مَلَّتِهِمْ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَوْجِبُ الْعَادَةِ فِي كِتْمَانِ الْجَمِّ الْغَفِيرِ وَالْعَدَدِ الْكَثِيرِ فِيمَا يَتَّفِقُونَ عَلَى كِتْمَانِهِ ، وَإِنْ جَازَ حَقًّا تَوَاطُؤَ الْإِثْنَيْنِ وَالنَّفَرِ الْيَسِيرِ عَلَى مَا يَتَّفِقُونَ عَلَى كِتْمَانِهِ . قِيلَ لَهُمْ : وَكَذَلِكَ لَوْ اتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ أَوْ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنْهَا عَلَى كِتْمَانِ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَوَجِبَ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَيُحَدِّثَ بِهِ مَنْ أَمْرَهُمْ وَيُعَرَفَ مِنْ حَالِهِمْ ، وَهَذَا مَا لَا جَوَابَ عَنْهُ .

وَيَسْتَحِيلُ أَيْضًا أَنْ مَا أَسْقَطُوا مَا كَانَ حِفْظُهُ عَنِ الرَّسُولِ مِنَ الْقُرْآنِ وَوَعْوَهُ بَعْدَ ذِكْرِهِمْ لَهُ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِهِ ، وَتَرَكُوا إِثْبَاتَهُ لِأَجْلِ سَهْوٍ عَنِ ذَلِكَ عَمَّهُمْ ، وَنَسْيَانٍ شَمَلَهُمْ ، وَعَمَّ سَائِرَهُمْ ، لِأَنَّهُ مِمْتَنَعٌ عَلَى مِثْلِ عَدَدِهِمْ فِي الْعَادَةِ ، وَمَنْ هُوَ أَقَلُّ مِنْهُمْ فِي الْعَدَدِ الْكَثِيرِ ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَجَازَ أَنْ يَكُونُوا جَمِيعًا قَدْ تَرَكُوا ذِكْرَ فَرَائِضٍ وَحُدُودٍ ، وَأَحْكَامٍ وَحُرُوبٍ ، وَغَزَوَاتٍ .

وَمَقَاتِلِ فَرَسَانٍ جِلَّةٍ ، كَانُوا بِمَحَلِّ الصِّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَتَرَكُوا أَيْضًا ذِكْرَ آيَاتِ الْخَرِّ لِلرَّسُولِ هِيَ أَكْثَرُ مِمَّا نَقَلُوهُ بِأَمْرِ عَظِيمٍ ، لَا عَنْ سَهْوٍ عَنِ ذَلِكَ عَمَّهُمْ ، وَنَسْيَانٍ لِحَقِّ سَائِرِهِمْ وَغَفْلَةٍ اقْتَطَعَتْهُمْ عَنِ ذِكْرِ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَمَنْ صَارَ إِلَى رُكُوبِ مِثْلِ هَذَا فَقَدْ بَلَغَ فِي الْجَهْلِ حَدًّا لَا يُرْجَى مَعَهُ بَرُّهُ وَاسْتِقَامَتُهُ ،

ولا يُطمع في الانتفاع بكلامه ، لأنَّ هذا أجمع دفعٌ للضرورة وجحدٌ لموجب العادة ، أو آفةٌ وغلبةٌ تقطع صاحبها عن التمييز ، ويستحيل أن يكونوا إنَّما تركوا إثبات ما سقط عليهم من القرآن لأجل هلاك من كان يحفظ تلك السور والآيات ، التي ترك القومُ إثباتها إمَّا بالقتل أو الموت لأمرين :

(١٢٦/١)

أحدهما : أنه كان لا بد في وضع العادة ومستقرها من أن يتحدث الباقون من الأمة بأنَّه قد ذهب قرآن كثير وسور وآيات من سور بقيت منتشرةً بذهاب حفاظها ، لأنه لا بد أن يكون علمُ ذلك مشهوراً مستقراً عندنا في الأمة ، وإن كانوا لا يحفظون ذهاب الذاهب على ترتيبه ونظامه وتعيينه كما يعلم أهلُ بلدٍ وإقليم من أقاليم المسلمين وقريّةٍ من قراهم اليوم أنّ من حفظ من الكهف إلى الناس فإنَّه لم يحفظ جميع القرآن ، وأن من حفظ عشرين آيةً من سورة البقرة فلم يحفظ سائرها ، وإن ما لم يحفظه زيد من السور هي السورة التي تُسمَّى كذا وسورة كذا ، وإن لم يحفظوا هم أيضاً ذلك القدر ، لأنَّ القرآن كان أشهر عندهم وأظهر من أن يُخفى أمره ، لأنهم كانوا يتلقون ذلك من رسول الله صلى الله عليه ، سُورُهُ مرتبة منظومة على سبيل ما يتلقنه الناس اليوم ، وكان من لا يحفظ السورة منه يعلم أن في القرآن سورة تُدعى بكذا وإن كان لا يحفظها ، هذه هي العادة في علم الناس بالقرآن ومعرفتهم بجملته حُفاظاً كانوا له أو غير حُفاظ.

وإذا كان ذلك كذلك وجب أنه لو سقط من القرآن سورٌ وآياتٌ لهلاك من كان يحفظ ذلك أن يعلم الباقون من الأمة أنه قد ذهب كثيرٌ من القرآن ، وأن يتحدثوا بينهم حديثاً لا يمكنُ معه الجهلُ بما ضاع من القرآن لذهاب حَفَظَتِهِ . ولو كان منهم قولٌ في ذلك وتُحدِّث به لوجب أن يُنقل ذلك عنهم ، ويتسع ذكْرُه فيهم ، وفي علمنا بأن ذلك لم يكن : دليلٌ على بطلان هذه الدعوى .

والوجه الآخر : أنه لا يجوز في مسقرّ العادة أن يتفقَ القتلُ والموتُ والهالكُ بأي وجهٍ كان بجميع من كان يحفظُ الذاهب من القرآن وبقاءً

(١٢٧/١)

الحافظين لغيره ، كما أنه لا يجوز أن يتفق هلاك جميع من يحفظُ سورة الكهف وبقاء جميع من يحفظُ مريم وعطب كل حافظٍ لشعر جرير وبقاء كل حافظٍ لشعر الفرزدق ، وهلاك جميع المرجئة وبقاء سائر المعتزلة . وعطب جميع من يحفظُ مسائل وبقاء جميع الحفّاط للصايا ، كلُّ هذا باطلٌ ممتنعٌ في مستقر العادة ، وذلك لا يجوز فيها هلاك جميع من حفظ شيئاً من كتاب الله ، وبقاء الحافظين لغيره منهم .

وإذا كان ذلك كذلك ثبت أنه لا يجوز سقوط شيءٍ من القرآن بهذا الضرب من الضياع وهلاك الحفّاط له دون الحافظين لغيره ، فإذا كان كذلك ثبت بهذه الجملة أنه لا يجوز ضياع شيءٍ من كتاب الله تعالى وذهابه على الأمة بوجهٍ من الوجوه التي عددناها ووصفناها ، ولا فرق بين أن يقول القائل إنّ الذاهب على الأمة سُورٌ من القرآن أو سورة منه طويلةٌ أو قصيرةٌ أو آياتٌ أو آيةٌ من سورةٍ لأجل أن جميع القرآن كان ظاهراً مستفيضاً عندهم على عصر الرسول وحين أدائه إليه وتبليغه لهم ، فكما أنه لو هلك حفاطُ سورةٍ منه ليس عند الباقيين حفاطُها وجب علم الباقيين من الأمة بها وإن لم يحفظوها ، لأجل شهرتها فيهم وظهور أمرها ، فكذلك يجمت عليهم بذهاب الآية منه سقوطها بهلاك حفاطها لأجل شهرتها ، ومعرفتهم في الجملة بها . ولو ساغ وجاز أن يذهب عليهم حفظُ آيةٍ أو آياتٍ نزلت ورتبت في بعض السور بذهاب حفاطها لساغ أيضاً وجاز أن يذهب عليهم سورٌ كثيرةٌ من القرآن أو سورةٍ منه قد كانت أنزلت مع السور ، وأن يخفى أمرها لذهاب حفاطها وهلاكهم ، فإن مرؤا على ذلك تجاهلوا .

(١٢٨/١)

وإن أبوه قالوا : يجب أن لا يخفى نزولُ السورة على من حفظها منهم ومن لم يحفظها ، قيل لهم : وكذلك لا يجوز أن تخفى عليهم آيةٌ منه إذا سقطت لأجل ذهاب حفاطها ، لظهور أمرها وعلمهم بنزولها ، وأمر الرسول

لهم يثبتها.

فإن قالوا : نزول السورة أظهر فيهم وأشهر من نزول آية مضافة إلى سورة.

قيل لهم : ما الفصل بينكم وبين من قال : بل نزول الآية والآيتين المضافة إلى سورة من سور القرآن ، فقد كانوا عَرَفُوا نزولها من قبل ، وأن تلك الآية لم تكن فيها ، ولا مضافة إليها ، أشهر وأظهر فيهم من نزول سورة بكمالها ، لم يتقدم علمهم بها وتحفظهم لها لأجل أن ما تقدم نزوله وحفظ عارياً مجرداً مما أضيف إليه يجب في العادة أن لا يخفى ألبتة نزول ما نزل بعده وأضيف إليه ، لأن الناس يعمدون أولاً لحفظ ما نزل وتجدد وأضيف إلى ما سلف ، وإلى ذكر سبب نزوله وقصته وفيمن نزل ولأجل ماذا ألحق بتلك السورة ، وينقل أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الناس أن يضعوها في السورة المعينة دون ما قبلها وبعدها ، وكل هذا يوجب أن يكون نزول الآيات الزوائد المضافة إلى السور أشهر من نزول سورة كاملة ، فإن لم يكن الأمر فيها كذلك فلا أقل من أن يكون في الشهرة كهي ، وإذا كان ذلك كذلك صحَّ بجميع ما وصفناه أنه لا يجوز أن يكون قد سقط وذهب على الأمة شيء من كتاب الله تعالى ، وأن يكون الذي بين اللوحين هو جميع ما أنزل الله تعالى ، وبقي رسمه وأمر بحفظه وإثباته ، والعمل به والرجوع إليه ، وأن من ادعى ذهاب شيء منه لبعض الوجوه والأسباب التي قدّمنا ذكرها فقد قال باطلاً وجَهلاً جَهلاً عظيماً.

(١٢٩/١)

دليل آخر : ومما يدلُّ أيضاً على صحّة نقل القرآن وأنه هو المرسوم في مصاحفنا على وجهه وترتيبه الذي رتبّه الله جل وعزّ عليه ، اتفاننا والشيعّة على أن عليّاً عليه السلام كان يقرأه ويُقرئ به ، وأنه حكمه أيام التحكيم من فاتحته إلى خاتمته ، وأقرّ من حكمه بإحياء ما أحيا وإماتة ما أماته ، وأنه كان يحتجّ ويستدلُّ به ورجع إليه ، هذا ما لا خلاف بيننا وبينهم فيه ، فوجب

بذلك أن يكون نقله وتأليفه صحيحاً ثابتاً وأن يكون غير منقوصٍ منه ولا مزيدٍ فيه ، ولا مرتبٍ على غير الوجه الذي أمر عليه السلام بترتيبه عليه ، لأنه لو كان فيه شيءٌ من ذلك لسارعَ عليّ عليه السلامُ إلى إظهاره وإشهاره ، ولكان تشدُّده فيه أعظم من تشدُّده في كل ما حاربَ ونابذَ عليه ، ولم يُحكِّمهُ ولم يقرِّهُ ، وكان أحقَّ الناس وأولاهم بذلك .
وقولهم بعدَ هذا إلهٌ وإن كان قد فعلَ جميعَ هذا فإنه قد أظهرَ أحياناً ضد ذلك ، وأنه كان في إظهاره لذلك في ثقيفةٍ وتحت غلبةٍ : قولٌ باطلٌ ودعوى لا برهانَ معها ولا شبهةً في سقوطها ، وأيُّ ثقيفةٍ تُعاب عليه مع كثرةِ أجناده ونُصارِهِ ، ونصبه الحربَ سجلاً مع أهل البصرةِ وصقَّينَ وحُروراءَ والنخيلة والنهروانَ وقتل من قُتل في هذه المواقف لولا القحَّةُ وقلةُ الدِّين والتحصيل ، وسنتكلمُ بعد هذا في إبطال تعلقهم بهذه الثقيفة ، وشدةِ وهاءِ قولهم ، ونذكُرُ ضرورياً من الكلام فيها وما يعني اليسيرُ منها إن شاء الله .
فيُطل بذلك ما قالوه ، وثبت أنَّ من مذهب علي عليه السلام في اعتقاده : صحَّةُ مُصحف الجماعة وسلامةُ نقله وتأليفه من التخليط والفسادِ مذهبٍ سائر الأمةِ في وقته ومن حدَّثَ بعدهُ.

(١٣٠/١)

دليل آخر على صححة نقل القرآن وصحة تأليفه وترتيبه
ومما يدلُّ على ذلك قوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)).
وقوله : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) ، وقد ثبت بإجماع الأمة منا ومنهم أن الله تعالى لم يُرِدْ بهاتين الآيتين أنه تعالى يحفظُ القرآنَ على نفسه ولنفسه ، وأنه يجمعهُ لنفسه وأهل سمواته دون أهل أرضه ، وأنه إنما عنى بذلك أنه يحفظُهُ على المكلفين للعمل بموجبه والمصير إلى مقتضاه ومتضمَّنَه ، وأنه يجمعهُ لهم فيكونُ محفوظاً عندهم ومجموعاً لهم دونه ومحروساً من وجوه الخطأ والغلط والتخليط والإلباس .
وإذا كان ذلك كذلك وجبَ بهاتين الآيتين القطعُ على صححةِ مصحفِ الجماعة وسلامتهِ من كل فساد ، وليس لأنَّه لو كان مغيّراً أو مبدلاً أو منقوصاً منه أو مزيداً فيه

ومرتباً على غير ما رتبّه الله سبحانه لكان غير محفوظ علينا ولا مجموع لنا ، وكيف يسوغ لمسلم أن يقول بتفريق ما ضمّن الله جمعه ، وتضييع ما أخبر بحفظه له ، وليس ها هنا مصحفٌ ظاهرٌ في أيدي الشيعة أو غيرهم يدعون أنه هو كتابُ الله الظاهرُ المنقطعُ العذرُ به الذي حفظه الله على عباده!

وكيف يدعون ذلك وهم يزعمون أنّ ربيع القرآن نزل في أهل البيت وأنهم وسائر الأئمة مسمّون فيه كما سُمّي من قبلهم ، وهم لا يعرفون من هذا الربيع ، وهذه التسمية شيئاً ، ويدعون أن سورة (لم يكن) كانت في طول البقرة ، ولا يعرفون من الساقط عندهم منها شيئاً ، ويدعون أنّ معظم الأحزاب قد سقط ، ولا يعرفون ذلك ، وأن سورة نزلت في طول البقرة ليس

(١٣١/١)

مع الناس من حفظها إلا كلمةً أو كلمتين : "لو أنّ لابن آدم واديانٍ من ذهبٍ لا بتغى إليهما ثالثاً ، ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب ، ويتوبُ الله على من تاب " ، ولا عندهم مصحفٌ يدعون تواتر الشيعة أو غيرهم في نقله عن عليّ عليه السلام أو عن أحدٍ من الأئمة من ولده.

وإذا لم يكن القرآن الصحيح السليم من عوارض الإلباس والشبه عندنا ولا عندهم ولا عند غيرهم من فرق الأمة ، وجب لذلك أن يكون غير مجموع لنا ولا محفوظ علينا ، وهذا تكذيبٌ لله تعالى في خبره ، وقُبْحُ افتراءٍ وجْراً عليه ، فوجبَ بذلك القطعُ على سلامة مُصحفِ عمرَ والجماعة . وكذبُ كلِّ من ادّعى دخولَ خللٍ فيه ببعض الوجوه.

فإن قالوا : ما أنكرتم أنه وإن لم يكن محفوظاً عندنا ولا عندكم ولا عند أحدٍ من فرق الأمة أن يكون محفوظاً على وجهٍ وهو أن يكون مودعاً عند الإمام القائم المعصوم المأمور بإظهاره لأهله ، في حين ظهور وانبساط سيفه وسلطانه ، فهذا ضربٌ من الحفظ له ، يقال لهم : أقلُّ ما في هذا أنه لا أصلٌ لما تدعون من وجود إمامٍ معصومٍ منصوص عليه ، وقد أوضحنا ذلك ودلنا عليه بوجوه من الأدلة في كتابي الإمامة ، وغيرها من الشروح والأمال بما

يعني اليسيرُ منه ، وإذا كان ذلك كذلك ثبت أنه لا أصلَ لوجود هذا الإمام
ولا معنى في التعلق في حفظ القرآن وجمعه بإيداعه إياه.

ثم يقال لهم : فيجب أن يكون الله سبحانه ما حفظ القرآن ولا جمعه
لأحدٍ من المكلفين منذ وقت وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وإلى وقتنا هذا ، لأنَّ عليا
عندكم كان في ثقيفة في أيام نظرة وقبلها وإلى أن توفي عليه السلام ، ولا يظهر ما عنده ظهوراً تقوم
به الحجة ، وإنما كان يعتمد في الظاهر على مصحف عثمان والقوم كذلك ، وإلى وقتنا هذا ،
وإنما يجب أن يكون القرآن محفوظاً

(١٣٢/١)

وقت ظهور المهدي فقط ، وعلى أهل عصره دون سائر الأعصار ، وهذا
خلافُ الظاهر والإجماع ، وإن ساعَ ذلك لمدعيه ساغ لآخر أن يقول : أنه ما
جُمع ولا حُفظ إلا على أهل عصر الرسول - صلى الله عليه وسلم - في أيام حياته فقط ، وأنه
مضيع في سائر الأعصار إلى يوم القيامة ، ولا فصل في ذلك.

وكذلك إن قالوا : فكل إمام في وقته لا يخلو من دعاة وأبواب يُوعزُ
إليهم صحيحُ القرآن الموح عنده ، قيل لهم : فيجب أن يكون محفوظاً على
الأبواب دون غيرهم ، وإن ساغ ذلك ساغ لآخر أن يقول : إنه محفوظٌ على
أهل عصر واحد فقط ، وعلى قريش دون من سواهم أو على الأنصار دون
غيرهم ، وكلّ هذه الدعاوى باطلة فارغة.

فإن قالوا : فإن الدعاة والأبواب يجب أن يُؤخذ ذلك عنهم ، ويرجع
الناس إليهم ، قيل لهم : كيف يجب ذلك وهم عندكم غير معصومين ولا
كالإمام ، بل يجوز عليهم الكذب والغلط والتغيير والتبديل ، فكيف يُحفظُ
على المكلفين القرآن بقوم هذه صفتهم ، فإن صاروا إلى أنهم معصومون
كالإمام ، تركوا قولهم وألزموا عناء الأمة بعصمة هؤلاء الأبواب عن الأئمة.
ثم يقال لهم : ويجب أيضاً على قولكم أن لا يكون القرآن محفوظاً على
جميع الأمة إذا ظهر الإمام وانبسط السلطان وتمكّن من إظهار مكنون علمه
ومخزونه ، لأنه إنما يظهر في بعض بلاد المسلمين ولا يمكنه لقاء أهل

الشرق والغرب ، وإنما يمكنه المشافهة بالبيان لأهل داره فقط ، دون أهل سائر دور الإسلام.

فإن قالوا : لا يجب ما قلتم لأنه يرسلُ رسله وأبوابه إلى أهل الأقاليم والأطراف ، قيل لهم : وما ينفعهم ذلك وهم قد علموا أنّ الرُّسلَ والأبوابَ

(١٣٣/١)

غيرُ معصومين ، وأنه يجوز عليهم الكذبُ والتبديلُ والتغييرُ والتحريفُ على الإمام والشهود والأغفال.

ثم يقال لهم : أيُّ فائدةٍ ونفعٍ في إيداعِ صحيحِ القرآنِ إماماً غائباً لا يقدر على إزالة جهالة ، ولا إيضاح حجة ، ولا كشفِ نقمة ، ولا تجديدِ نعمة ، ولا رد مظلمة ، ولا يوصلُ إليه ولا يُعرف له دار ولا قرار ، ولا تقدّم منه قبيل غيبته بيان ما عنده ، فيكونُ ذلك عذراً وغير مُضِرٍّ بالعباد غيبته وتقيته.

وإن قالوا : هذا أجمع لازم لكم في تجويز تقيّة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقت غيبته واختفائه في الغار ، يقال لهم : ولا سواء ، لأننا نحن إنما أجزنا تقيّة الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد تقدّم بيانه وإيضاح ما حُمّله وكثرة صبره على الأذى والمكاره ، ومناظرته وتركه دعاءً إلى دينه ومباينين لمخالفيه ، وإن كانوا تحت الضّيم والغلبة ، ومنهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي يقول : "والله لا يُعبدُ اللهَ سرّاً بعدَ اليوم " صلوات الله عليهم ، ويقول لهم : "لو بلغت عدتنا مائةً لعلمتُم أنكم تتركونها لنا أو نتركها لكم " يعني مكة ، وأنه كان ينصبُ الحرب معهم بمائة ، ويقول لهم في جموعهم يومَ هجرته ووقتَ غيبة الرسول عليه السلام : "شاهت الوجوه ، لا يُرغمُ اللهُ إلا هذه المعاطس ، ألا من أراد أن يُرقل زوجته ويؤتم ولدُه فليلحق بي وراءَ هذا الوادي " ، ثم يخرج عنهم مهاجراً مُعدّاً شاكياً في سلاحه.

فلو تُوفي رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - في الغار لم يكن بقي عليه شيء لا يحتاج إلى إنفاذٍ وبيان ، وليست هذه حال إمامكم ولا صفته ، لأنه لم يتقدم منه بيان ولا إعداد ، فشتان بيننا وبينكم.

فإن قالوا : أفليس القرآنُ عندكم محفوظاً والشرع أيضاً كذلك ، وقد أُدخل في تأويل القرآن وفي أحكام الشرع ما ليس منه ، وأُخرج منه بعض ما

هو منه ، وطعنَ في ذلك أهلُ الزَيْغِ والإلحاد ، فكذلك حُكِمَ القرآنُ في جواز تغييره وتبديله ، وإن كان الله تعالى قد حفظه على الأمة وجمعه. يقال لهم : لا معنى لما أوردتموه ، لأن مطاعن الملحدين وغلط المتأولين ، وتحريف الزائفين والمنحرفين ، لا يمنع من إظهار الله تعالى تأويل كتابه بواضح الأدلة والبراهين المنصوبة الناطقة بالحق ، وصحيح النقل لأحكام الشرع ، إما على وجهٍ يوجب العلمَ أو العملَ دون العلم ، على ما رتبت عليه عبادتنا ، ولن يخلينا الله تعالى في جميع ذلك من حجة لائحة ، ودلالة قاطعة ناطقة ، وإن صرفَ النظرَ فيها أهلُ التقصير والجهل ، فهم عندنا في ذلك بمثابة المكذب بتنزيل القرآن ، والجاحد أن يكونَ من عند الله ، وأن يكونَ مُعجزاً للرسول - صلى الله عليه وسلم - وكل ذلك لا يُخرجه عن صحة نزوله وكونه آية للرسول ، إذ كانت الحجج على ذلك باهرة ظاهرة ، والقرآن الصحيح الذي يدعون ضياعه وذهاب جمعه على الأمة غير ظاهر ولا موجب ولا منصوب لنا عليه دليل يوصلنا إليه بعينه ، ويُفرق لنا بينه وبين غيره ، فشتان ما شئتم به وطنتم الاعتصام بذكره.

وإن قالوا : أفليس قد قال الله جل وعز : (وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣)).

وقال : (إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى (١٢)).

فضمن هُدى العالمين وإن ضل منهم خلق كثير ، يقال لهم : ليس الأمرُ على ما توهمتم ، لأن الله جل وعز أراد بهاتين الآيتين أن يهدي المؤمنين فقط ومن في معلومه أن يهديه وأن يأخذ خلقه لنفعه والمصير إلى جنته ، دون من أضله وختم على قلبه وسمعته ، وأخبر أن القرآنَ عمى عليه ، وأنه قد أضله وضيق صدره وجعله حرجاً وخلق له ناراً ، فإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهمتم من أنه إذا جاز أن يهدي الله من يضل ، ولا ينفع من يستصير جاز أن يحفظ ما ضاع ، ويجمع ما افترق وتشدّر وتبدل ، وكلُّ هذا يدلُّ على الهرب والوُغادة والتلفيق من المتعلق به.

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون المراد بقوله : (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)).
نفس الرسول عليه السلام دون القرآن ، لأنه هو المبدأ بذكره ، لأن الله
تعالى قال : (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ (٦)).
، إلى قوله تعالى : (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)).
يعني الرسول وأنه محفوظ من الجنون الذي
قدفوه به ، وأضافوه إليه ، يقال لهم : هذا أيضاً من ضيق الحيلة والعطن .
وتطلب الغميرة والطعن في كتاب الله تعالى ، لأنه لا خلاف بين الأمة في أن
المراد بالآية حفظ القرآن ، وأنه بمعنى قوله : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧)).
فلا معنى لما قلتموه ، ولأنه أيضاً قطع لسياق الكلام ونظمه ، وردّه إلى
أمرٍ مستبعدٍ غير مستعمل في اللسان ، لأن الظاهر من قوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ
لَحَافِظُونَ (٩)).

أنه حافظٌ للمنزل من الذكر ، فلا معنى لقطع الكلام عن نظامه وحمله على المستبعد ، ولأنه لا
تعلق بين إنزاله للذكر ، وبين حفظه للرسول ، لأنه قد يحفظه وإن لم يُنزل عليه الذكر ، فما معنى
إناطته إنزال القرآن بحفظ الرسول من الجنون ، هذا ما لا وجه له ، على أنه يكفي في تصحيح ما
قلناه التعلق بقوله : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧)).
فوجب بذلك سقوط ما ظنوا الانتفاع به ، اللهم إلا أن يقولوا إن تنزيل
هذه الآية الأخرى عندنا : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧)) .
فيصيرون بذلك إلى الترهات ، وإلى فتح بابٍ يجب تنزيه الكتاب عن ذكره ، ولا طائل في مناظرة
من انتهى إلى هذه الجهالات .

ثم يقال لهم : إن التنزيل ورد كذلك أن قوله : (لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ).

يقتضي جواباً وتاماً وصلة ، يجعل الكلام مقيداً ، فإذا

وُصِلَ ب (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧)) ، لم يكن الكلام مفيد شيء ، لأنه
لا ينبغي أن لا يحرك به الرسول صلى الله عليه لسانه ، ويشتد حرصه على

حفظه وتحصيله ، لأن علياً عليه السلام جمعه وقرأ به ، لأن ذلك ليس مما يُوجب حفظَ الرسول له ، وتمكينه من أدائه ، ولا ضماناً من الله سبحانه لمعونته على جمعه وتسهيل سبيله له ، وكذلك لو قال بأن جبريل جمعه وقرأ به لم يكن مفيداً لشيء ، وإنما قال الله سبحانه : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) ، على سبيل الإخبار له عن معونته في جمعه له وحفظه إياه ، على وجه يتمكن به من تعلمه وأدائه ، وحفظ الغير له لا يُوجب كون النبي صلى الله عليه على هذه الصفة ، فبطل ما قالوه.

ثم يُقال لهم : قد أجمع المسلمون وسائر أهل التأويل على أن هذا الكلام إنما خُوطب به الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقت نزول القرآن عليه وعند تلقيه الوحي من جبريل ، وشدة حرصه على تحفظه لفهمه وأدائه ، لم يكن حفظ ذلك والقراءة له عند علي ولا عند غيره من الأمة ، فكيف يجوز أن يُقال له : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) ، وبعد لم يحصل للرسول حفظه ولا كان منه أداؤه ، وترى أنه متى جمعه علي وقرأ به في الذرّ الأول أو في القدم ، أو بُعث به إليه قبل الرسول ونسخه ، أو ألهمه واضطر إليه وصعب حفظه وتلقيه على الرسول ، ولولا جهل من يتعلق بهذا ويورده لوجب ترك الإخبار به.

ثم يُقال لهم : إذا كان السلف قد أسقط من القرآن شيئاً كثيراً وحذفه جملة ولم يصحّفه ولم يبينه إلى غير معناه وكانوا قد سمعوا هذه الآية في تعظيم شأن علي عليه السلام وهم من قلة الدين والإدغال له والعداء لعلي عليه السلام على ما وصفهم : وجب أن يحذفوا أيضاً هذه الآية من الكتاب ،

(١٣٧/١)

ويقطعوا بذلك تعلقكم بها ، كما صنعوا في إسقاط ربع القرآن المنزّل في أهل البيت ، وحذف أسماء الأئمة من غير تصحيف ولا ترك لما يُحتمل جملةً وتوهمه على ما أنزل عليه ، فكيف لم يحذفوا منه هذه الفضيلة العظيمة لعلي وتركوها على وجه يمكن حمله على تعظيمه وما نزلت عليه!؟

وهل هذه الدعوى إلا بمنزلة دعوى مَنْ قال إنما قال : (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ (٣٣)).

وإنما جعل آل عمران قصداً وعناداً ، وكل هذا مما لا شبهةً على نقلهم في فساده وإنما يوردونه ليُوهموا به العامة والجهال ، وأن يكون طريق العلم بصحة نقل القرآن وثبوتة هو طريق العلم بظهور النبي - صلى الله عليه وسلم - ودعائه إلى نفسه وسائر ما ظهر واستفاض من أحواله ودينه وأحكامه ، وهذا ما لا سبيل إلى الخلاص منه. وهذه جملة مقنعة في صحة نقل القرآن تكشف عن بُطلان قول من ادعى فيه الزيادة والنقصان ، وذهاب خلق من السلف والخلف عن حفظ كثير منه وإدخالهم فيه ما ليس منه ، وموقف من نصح لنفسه وهُدِيَ لِرُشده ، على سلامة نقل القرآن من كل تحريفٍ وتغييرٍ وتبديل ، وقد بينا فيما سلف من عادات الناس في نقل ما قَصُرَ عن حال القرآن في عِظَمِ الشَّانِ ووجوب توفّر هممهم ودواعيهم على إشاعته وإذاعته واللّهج بتحفظه ، وأخذ الأنفس بحياطته وحراسته وإعظامه وصيانته بما يوجب أن يكون القرآن من أظهر الأمور المنقولة وأكثرها إشاعةً وأرشدتها إذاعةً وأحقها وأولاها بالإعلان والاستفاضة ، وأبعدها عن الخطأ والحمول والإضاعة والدثور ، وأن تكون هذه حال جميعه وكلّ سورةٍ وآيةٍ منه.

(١٣٨/١)

وقد وصفنا أيضاً فيما سلف ما كانت عليه أحوال سلف الأمة من إعظام القرآن وأهله ، وأخذهم أنفسهم بتحفظه وإجلال مؤدّيه إليهم ، وبذلهم أنفسهم وأموالهم في نصرتة وتثبيت أمره وتصديق ما جاء به ، والخنوع لموجبه ، وأن ذلك أجمع يمنع في وضع العادة وما عليه الفطرة من ضياع شيء من كتاب الله تعالى وإدخال زيادةٍ فيه يشدك أمرها ، ويخفي على الناس حال التلبس بها.

ولقد أخرج الصحابة ظهور القرآن بينهم وشهرته فيهم وشدة تعليم الرسول وتعلمهم إياه منه ، ومداومتهم على ذلك ، وجعله ديدناً وشعاراً إلى

ضرب المثل به ، وإقراءه بما شهِرَ تعليم الرسول له على وجهه وترتيبه الذي لا يجوزُ ويسوغُ مخالفته وتقديم مؤخَّرٍ منه أو تأخير مقدَّم .
وكانوا يقولون في حديث التشهُد : "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعلمنا التشهُدَ كما يُعلمنا السورةَ من القرآن " .

وإنما قالوا ذلك على وجه تعظيم أمر التشهُد والإخبار عن تأكُّد فريضته ، ولزوم ترتيبه على سنن من لقنوه ، وكيف يجوز مع هذا أن يذهبوا عن حفظ القرآن الذي هو الأصل أن يؤخروا منه مقدِّماً أو يقدِّموا مؤخَّراً .
ويجتهدوا في إحالة نظمه وتغيير ترتيبه .
ولقد كانوا يأخذون أنفسهم بكثرة دراسة القرآن ، والقيام به والتبتل له .
حتى ظهر ذلك من حالهم وانتشر ، حتى تظاهرت الروايات بأن الصحابة كان لهم إذا قرؤوا في المسجد دوي واشتباك أصوات بقراءة القرآن ، حتى يروى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمرهم إذا قرأوا أن يُخفصوا أصواتهم لئلا يُغلط بعضهم بعضاً ، ورؤي عن عبد الله بن عُمر أنه قال : "إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قرأ

(١٣٩/١)

سورة السجدة سجد فنسجد معه حتى لا يجد أحدنا مكاناً لجبهته " .
ورؤي عنه أيضاً أنه قال : "كنا نقرأ عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السجدة فنسجد حتى يزحم بعضنا بعضاً" .
وهذا من أوضح الأدلة على أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يُلقي القرآن إلقاءً شائعاً ذائعاً ويجمعهم له ويأخذهم بتعليمه والإنصات له ، وأن الحفظة له كانوا في عصره خلقاً كثيراً .
وكان عبد الله بن مسعود يقول : "تعلمت من في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبعين سورة ، وإن زيدا له ذؤابة يلعب مع الغلمان " .
وقال معاذ بن جبل : "عرضنا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يعب على أحد منا ، وقرأت عليه قراءةً سفرتها سفرها فقال : يا معاذ هكذا فاقراً" .
وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ على أبي وهو أعلم بالقرآن منه وأحفظ ، ليأخذ أبي

نمطَ قراءته وسنته ، ويحتذي حذوه .
وقد رُوِيَ هذا التأويل عن أبي وابن أبي .
وكان رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - يعرفُهم قدرَ القُرْأَة ، ويأمرهم بتعظيمهم ، وأخذ القرآنِ منهم ، ويقول : "خذوا القرآنَ من أبي وعبد الله بن مسعود وحذيفة"
فروِيَ عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "خذوا القرآنَ من أربعة :

(١٤٠/١)

عبد الله بن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل " ، ثم يحثُّهم على كثرة دراسته ، ويأمرهم بتزيين القرآنِ بأصواتهم ، ويحثُّهم على ذلك خوفَ الكلال والملال ، فقال - صلى الله عليه وسلم - : "زَيِّنُوا القرآنَ بأصواتكم ."
ورُوِيَ عنه رواية مشهورة أنه قال وقد سمعَ قراءةَ أبي موسى الأشعريِّ :
"لقد أوتيتُ هذا مزماراً من مزامير آل داود".
ورُوِيَ عنه أنه قال لـ أسيد بن حُضير وكان حسنَ الصوتِ بالقرآن وقد قرأ من الليل فسمع حسناً جالت منه فرسُهُ حتى خشي أن تطأ ابنه ، فانصرف من صلاته إلى فرسه ، ونظر فإذا مثلُ الظلَّة من السماء ، فيها كالمصابيح ، فأخبر بذلك رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - فقال - صلى الله عليه وسلم - : ((تلك الملائكة دنت لصويك ، ولو مضيت لرأيت العجائب ."
وكان مع ذلك يأمر بتقديم القُرْأَة وتعظيمهم ، ويعرفُهم ما لهم من عظيم الثواب في تحصيله ، وشدة الأمر في الإبطاء عنه والنسيان له ، ويأخذ كل

(١٤١/١)

داخِل في الإسلام بقراءة القرآن وتعلُّمه إياه بعدَ الشهادتين ، ولا يُقدِّم على ذلك شيئاً غيره ، ويعرفُهم قدرَ موقعه ، ولا يدع ذلك ببلده ودار مُهاجره وسائر الآفاق والأقطار التي افتتحها وفشا الإسلام فيها ، ولا يخلِّي أهل ناحية وجماعة من الأمة من مُعلِّم القرآنِ ومنتصبٍ له فيهم ، كما لا يخليهم من

معلم للإسلام وأركانه وفرائض دينهم التي لا يسعهم جهلها والتخلف عن حفظه ومعرفتها ، وظهر ذلك من أمره واشتهر لكثرة إبدائه وإعادته بالقرآن وتعظيم الشأن فيه والحث عليه وكثرة تلاوته بقوله على أهل المواسم والمحافل في أيام الحج وغيرها ، والإذاعة له في أندية قريش ومجالسهم . وذكر أصحابه ورسله والداعين إليه للقرآن ، وأخذهم الناس بتعليمه وتحفظه حتى صار كثير من قريش ومن اليهود والنصارى يحفظون كثيراً منه كما يحفظ المسلمون ، ويعرفون ما يتلى عليهم منه كما يعرفه الناظر في المصحف من المسلمين والذي كثر طرقه لسمعه وإن لم يحط حفظاً به . ولم يكن هذا أمراً خافياً ولا مكتوماً ، فروى الناس رواية ظاهرة أن النفر من الأنصار الذين منهم النقباء والأفاضل لما لقوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الموسم فأجابوه إلى الإسلام ولم يرجعوا إلى المدينة حتى حفظوا في وقتهم صدراً من القرآن وكتبوه ورجعوا به إلى المدينة ، فلما كان من قابل كانت العقبة الأولى ، ونشأ الإسلام في المدينة ، فأرسلت الأنصار إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يطلبون رجلاً يقرئهم القرآن ويفقههم في الدين ، فوجه إليهم مصعب بن عمير ، وكانوا يسمونه المقرئ ، وما زال مقيماً عندهم

(١٤٢/١)

ويقرئهم القرآن إلى أن انتشر الإسلام بالمدينة واستعلى ، وكانت العقبة الثانية ، وذكر أن مصعب بن عمير عاد إلى النبي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بعض تلك الأيام إلى مكة ثم عاد إلى المدينة وهاجر ابن أم مكتوم معه . أو بعده ، وكان مصعب وابن أم مكتوم يقرئان القرآن بالمدينة إلى توفي أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة مهاجرين إليها . ولما افتتح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مكة خلف بها معاذ بن جبل يعلم الناس القرآن ، ويفقههم في الدين ، وقال عبادة بن الصامت : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قدم عليه الرجل مهاجراً دفعه إلى رجل منا يعلمه القرآن ، قال : فدفع إلي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً وكان معي في البيت

أعشبه عشاء البيت وأقرئه القرآن ، وقال عبادةً أيضاً : "علمتُ رجلاً من أهل الصُّفَّةِ القرآنَ والكتابة".

وكان المسلمون بأرض الحبشة لما هاجروا إليها يتدارسون القرآن ويحاجُّون به مخالفهم ، ويستظهرون به على الطاعن في دينهم ، وذكروا أنه لما أنزلت : (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا).

مع آياتِ أنزلها الله تعالى في مُحاجةِ أهل الكتاب كتب بهنّ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم -

(١٤٣/١)

إلى جعفرِ ابنِ أبي طالبٍ عليه السلام وأمره أن يُحاجَّ بهن النصارى فيما كان يحاجهم به من القرآن.

ولما قدم وفدُ الحبشة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو بمكة ودعاهم إلى الإسلام واحتجَّ عليهم وأوضح لهم ، فأسلموا وحسن إسلامهم ، وأقاموا عنده ثلاثاً ، فيقال إنهم أخذوا عنه في تلك الأيام قرآناً كثيراً ورجعوا به إلى بلادهم. ولما جاء وفدٌ ثقيفٍ كان منهم عثمانُ بن أبي العاص ، فجعل يستقري رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - القرآنَ ويتعلّمه منه ويختلف إليه فيه ، حتى أعجب رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ما رأى من حرصه على تعلم القرآن فأمره على قومه ، وكان من أحدثهم سنّاً.

وروى عبدُ الله بن مسعود قال : "جاء معاذٌ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسولَ الله أقرئني ، فقال رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - : يا عبدَ الله أقرئه ، قال : فأقرأته ما كان معي ، ثم اختلفتُ أنا وهو إلى رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - فقراءتُ ومعاذٌ وصار مُعلماً من المعلمين على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

ولما هاجر رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المدينة لقيه بريدةُ ابن الخُصيب في بعض الطريق ، فعرض عليه الإسلامَ فأسلم ، وعلمه من وقته صدرًا من سورة مريم ، ثم قدم بريدةُ بعد ذلك إلى رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - فقال له رسولُ الله : ما معك من القرآن با بريدة ، فقال : يا رسول الله علمتني

بالغميم ليلةً لقيتكَ صدرًا من السورة التي يذكر فيها مريم ، فأقبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أبي بن كعب ، فقال : "يا أبا أكملها له " ، ثم قال : "يا بريدة تعلم سورة الكهف معها ، فإنها تكونُ لصاحبها نوراً يوم القيامة" . وكان بريدة يقرئ قومه ، واستعمله رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - على صدقاتهم . وقد عرفتَ حالَ الصحابة في حسنِ طاعة النبي صلى الله عليه والانقياد له وإيثار نصرته والانتهاز إلى أوامره ، وأنهم قتلوا الآباء والأبناء في طاعته . فكيف يجوزُ مع ذلك أن يُهملوا القرآنَ ويحتقروا شأنه وهم يرون ويسمعون من تعظيم النبي صلى الله عليه وحنثهم على تعليمه ، وأخذهم بدرسه وإقرائه بالشهادتين ، وجعله تالي ما يدعو إليه من فرض التوحيد . ولقد ظهر من حرصهم وشدة عنايتهم لحفظ القرآن ودراسته ، والقيام به في آناء الليل وآخر النهار ما ورمت معه أقدامهم ، واصفرت ألوانهم . وعُرفت به سيماهم من أثر السجود والركوع ، حتى هم خلقٌ كثيرٌ منهم بالتبُّل والرهبانية والإخلاق والاجتهاد إلى العبادة فقط ، وقطع الحرث والنسل حتى أنكر ذلك رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ونهاهم عنه ، حتى ظهر عن سعد بن مالك أنه قال : "لقد ردَّ رسول الله صلى الله عليه على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو رخص فيه لاختصينا" .

ولقد كثرت قراءة رسول الله صلى الله عليه والصحابة للقرآن وإقراؤهم إياه وتدارسه بينهم ومواظبتهم عليه وكثرة دعائهم الناس إليه حتى حفظ كثيراً منه البوادي والوفود والأعراب ، فضلاً عن المهاجرين والأنصار ، فزوي عن عمرو بن سلمة قال : "كنا على حاضِر فكان الركبان يمرون بنا راجعين من عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فأدناهم فأسمع حتى حفظتُ قرآناً كثيراً" ، وهذا لا يكون إلا مع كثرة الراجعين بالقرآن من عنده ، وانطلاق

ألسنتهم به ، ولصقه بقلوبهم ، وحرصهم على معاودته ودراسته. وفي روايةٍ أخرى عن عمرو بن سلمة قال : "كان ركبان يأتوننا من قبل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنستقرئهم فيخبروننا أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "لِيَوْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قَرَأْنَا" فكنْتُ أَوْمُهُمْ وكنْتُ من أحدثهم سنًا ، وكنْتُ من أكثرهم قرآنًا" ، وهذا يدل على حفظ الوفود له وشهرة إمرة القرآن فيهم ، وكثرة الحافظين له منهم ، ولقد حفظوه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحفظ كثيراً منه النساء والصبيان ، لظهور أمره وتعاظم قدره وكثرة حث الرسول عليه السلام وحضه على تعليمه. قالت عائشة رضوان الله عليها في قصة الإفك لما قصتها وذكرتها لما نزلت به من القرآن في الوقت الذي أجابت فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

(١٤٦/١)

"وكنْتُ جاريةً حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن " ، فدلّت بذلك على أنها قد كانت تقرأ منه وأن كبار النساء آنذاك كنّ يحفظن كثيراً من القرآن . وأن الحدائث منعتها من مُشاكلتهن في ذلك. وجاءت الأخبار بأنه قد كان إذ ذاك نساءً كنّ يحرصن على قراءة القرآن وجمعه وحفظه ، وأن أخت عمر بن الخطاب رضوان الله عليها كانت تقارء زوجها سورة طه ، وأن عمر عليه السلام دخل عليها فجأة فسمعها يقرآن ، وسأل عن ذلك ، وكان ما سمعه واستعاده سبب إسلامه. وروى الوليد بن عبد الله بن جميع : مما حدّثني جدّتي أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث الأنصاري ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يسميها الشهيدة . وكانت قد جمعت القرآن ، ورؤي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يزورها ويقول : "انطلقوا بنا نزور الشهيدة" ، وأقرّ أن يؤذّن لها ، وأن يؤذّن في أهل دارها في الفرائض ."

(١٤٧/١)

وكانت أم الدرداء من المشهورات بحفظ القرآن وأخذ نفسها بدرسه والقيام بإعرايه ، وروى يونس بن ميسرة الجيلاني عن أم الدرداء قالت : "إني

لأحِبُّ أن أقرأه كما أنزل ، وكانت أم عامر الأشمليّة مقن تقرأ القرآن وتُكتب لها ، وجاءت بما كانت تحفظه إلى زيد بن ثابتٍ أيام جمع أبي بكرٍ القرآن مكتوباً لها بخط أبي بن كعب .

وروى داودُ بن الحُصَيْن عن أبيه عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد قال : سمعتُ أمَّ عامرٍ تقول : قرأتُ قبل أن يقدم رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - علينا من مكة إحدى وعشرين سورة ، ثم عدتها في الرواية عنها ، منها من الطوال ومنها من المفصل ، ومن الطوال يوسف ، وطه ، ومريم ، ومن الحواميم . فرى أنه كم يجب على هذا أن يكون حفظ القرآن وكثيراً منه عند انتشار الإسلام وظهوره في الآفاق ، وكثرة أهل العلم والشدة فيهم وسماعُ أزواج

(١٤٨/١)

الرسول عليه السلام كحفصة وأم سلمة وعائشة عند ترادف نزول الوحي به وتلاوته في بيوتهن ، وأخذه من منازلهن ، وحضور من يحضر من النساء عندهن ، ويقرأ عليهن ويحتجن إلى تدريسهن ، ويأمرهن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بتعليمهن .

وكان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يأخذ الصحابة بتعليم الولائد والأطفال والأخذ لهم به ، حتى روى سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس أنه قال : " جمعت المحكم على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، يعني المفصل وكانت سنة إذ ذاك ثلاث عشرة سنة أو دونها .

وقد تحفظ أيضاً زيد بن ثابت شيئاً كثيراً في حال صغر سنه . فروى ابنُ أبي الزناد عن أبيه أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه قدم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة ، قال زيد : فذهب بي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليعجب بي ، فقالوا : يا رسول الله هذا غلامٌ من بني النجار معه مما أنزل الله عليك سبع عشرة سورة ، قال : فأعجب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقال لي النبي - صلى الله عليه وسلم - : " يا زيد ، تعلم كتاب يهود ، فإني والله ما آمن يهود على كتابي " ، قال : فتعلمت له كتابهم ، فما مرت بي

خمسة عشر حتى حذفته ، وكنت أقرأ كتبهم إذا كتبوا إليه ، وأجيب عنه إذا كتب ، وذكر أنه كانت سنة إذ ذاك إحدى عشرة سنة .
وأن زيد بن ثابت قال : " كانت وقعة بعث وأنا ابن ست سنين ، وكانت قبل هجرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لخمس سنين ، فقدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وأنا ابن إحدى عشرة سنة ، فلم أجز في بدر ولا أحد ، وأجزت في الخندق " .
وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع أمره للصحابة بتعليم القرآن والانتصار له وتأكيد الوصية بذلك ينهاهم عن أخذ رfid أو أجرة عليه .
إعظاما له ، وحثا على طلب القرية والمثوبة به ، فروي أن رجلا قديم وأبي يقرىء في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فجعل يختلف إليه يعلمه ، فأعجبت أبا قوس كانت مع الرجل ، فسأله أن يبيعه إياها ، فوهبها له الرجل ، ثم سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فنهاه عن قبولها .
وذكر في بعض الأخبار أنه قال : " قوس من نار " . وذكر أن هذا الرجل كان الطفيل بن عمرو الدوسي ، قال بعض الرواة : إن المقرئ كان زيد بن ثابت ، وقال آخرون : كان عبادة بن الصامت ، وقال آخرون : أبي بن كعب ، مع اتفاقهم على تصحيح هذه القصة وثبوت الرواية .

ولقد كثر حفاظ القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وانتشروا وعرفوا به حتى كانوا يدعون أهل القرآن وقراء القرآن والقراءة من الصحابة ، ويُنادون به في المغازي وعند المعتزك وشدة الحاجة إلى الجهاد والإذكار بالآخرة ، ويتنادون بأصحاب سورة البقرة ، هذا مع العلم بأن طالب القرآن منهم لم يكن يبدأ بتحفظ البقرة وأمثالها وإن كان منهم الشاذ النادر ممن يفعل ذلك ، وإنما كانوا يبدأون بالمفصل وما خف وسهل حفظه على النفس ، وإنما كان يتعرض لحفظ البقرة وأخواتها من الطوال من قد حفظ سائر ما أنزل ولم يبق عليه منه إلا القليل ، وربما جعل

البقرة آخر شيء يحفظه ، هذا هو العادة والمعروف من أحوال من سبقت هجرته وطالت صحبته ، وحال من ابتداء الدخول في الإسلام ومن بلغ الخُلُم واحتاج إلى التعليم والتدريج ، فثبت بذلك أن أهل سورة البقرة إنما كانوا حُفَاط القرآن ، وكان يُكْنَى بذكر البقرة عن حفظ سائر القرآن لكونها أصعب سورة منه وأطولها .

وقد روى الناس أنه لما كان يوم حنين خاضت بغلة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكانت بغلة بيضاء ، فكره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن ينهزم فاعتنق البغلة حتى مال السرج حتى كاد يقع عن بطنها ، قال عبد الله : فأتيته فأدخلت يدي تحت إبطه ، ثم رفعته حتى عدلتُ السرج ، ثم قلت : "ارتفع رفعك الله " ، ثم أخذتُ بلجام البغلة فوجهتها في وجه العدو ، ونودي في الناس : يا أصحاب سورة البقرة ، يا أصحاب الصُّفَّة ، فأقبلوا بالسيوف كأنها الشُّهب ، وأخذ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبضةً من ترابٍ فرمى بها في وجوه القوم ، فهزموهم الله جلَّ وعزَّ .

وفي رواية العباس مثل ذلك ، وأنه قال : فرمى بالتراب وقال :

(١٥١/١)

"شاهت الوجوه " ، وأن المؤمنين وأهل القرآن توافوا بالسيوف ، وأحدقوا برسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحفوا به إحداقَ البقر بأولادها ، قال : حتى خفتُ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، يعني من الزحام حوله وشدة الزيادة عنه . والأغلب من حال هذه الرواية أن يكون أكثر من أحدق برسول الله صلى الله عليه هم أهل سورة البقرة ، وحفاظ كتاب الله ، وأهل الصُّفَّة الذين كانوا متبئلين لعبادة ربهم ، ومنتصبين لقراءة القرآن ولحفظه ، وأخذ أنفسهم به ، ولعل سائر أهل الصفة كانوا حفاظاً لكتاب الله جلَّ وعزَّ على ما يُوجبه

ويقتضيه ظاهرُ حالهم ، لأنهم لم يكن لهم في زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عملٌ ولا معيشةٌ ولا حرفةٌ غيرُ ملازمة المسجد والصلاة وتعلُّم القرآن والتشاغل بصلاح الأعمال ، لا يتشاغلون بشيءٍ سوى ذلك ، وكان الناس قد عرفوهم بذلك فكانوا لأجل ما ذكرناه من أحوالهم يَحْتُون عليهم ، ويؤثرونهم على أنفسهم ، ويراعون أمورهم ، ويُسْرِكُونهم في أقواتهم ، ويرون تفضيلهم على أنفسهم ، وإجارتهم عظيمَ الفضل بما انقطعوا إليه من التشاغل بأمر الآخرة

والانتصاب لحفظ القرآن وتدارسه والصلاة به .
والأشبه بمن هو دون هؤلاء في الفضل والدين وحسن البصائر ، وثاقب
الأفهام ، وصحة القرائح والنحائر ، وسرعة الحفظ والاقتدار على الكلام
، وحفظ ما قَصُر وطال : أن لا يُبطنوا ويتخلفوا عن حفظ القرآن الذي هو
أصل دينهم ، وعماد شريعتهم ، وأفضل أعمالهم ، وأعظمه ثواباً عند الله
تعالى ، فوضع العادة يقتضي إحاطة جميع أهل الصفة بحفظ جميع ما كان
ينزل من كتاب الله تعالى ، فكيف يجوز مع ما وصفناه أن يُهملوا أمر القرآن .
ويعرضوا عن تحفظه ، ويحتقروا شأنه ، ويتشاغلوا بغيره عنه ، وقد سمعوا من

(١٥٢/١)

الله ومن رسوله في الحث عليه والتفضيل لقراءته ما حكيناه من حالهم في
إعظامه وإعظام أهله ما وصفناه.

وهم مع ذلك لم يحولوا طول تلك الأيام عن صفتهم ، ولا ارتدوا عن
دينهم ، ولا لحقهم عناء ولا فتور في طاعة ربهم ، ونصرة نبيهم ، وحسن
الإصغاء والإنصات لما يورده عليهم ، ويأخذهم بحفظه ، ويأمرهم بحياطته .
بل يزدادون في كل يوم بصيرةً وتيفناً وتمسكاً بطاعة الله تعالى وتشبهاً .
وبذلك وصفهم الله تعالى في غير موضعٍ من كتابه وعلى لسان رسوله ، فمن
أي ناحية يتجه عليهم الظنُّ في تضييع القرآن وإهماله والذهاب عن تأليفه
وترتيبه واستحازة تغييره وتبديله والزيادة فيه والنقصان منه لولا قلَّة الدين
والذهاب عن التحصيل !؟

ولقد اتسع حفظ القرآن في الناس في زمن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه وكثر حُفاظه ،
والقائمون به ، والتالون له ، حتى إنه
كان لهم في ذلك هيعةٌ وضجةٌ وأمرٌ عظيمٌ مشهور .
وروى عبدُ الرزاق عن مَعمرٍ عن ابن سيرين قال :

(١٥٣/١)

"كان أبي يقوم للناس على عهد عمر في رمضان ، فإذا تمت عشرون ليلة انصرف إلى أهله وقام للناس أبو حليلة".

وروى ابنُ عُيَيْنَةَ عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاووس قال :
سمعت ابنَ عباس يقول : "دعاني عمرُ أتسحرُ عنده ، أو أتغذى عنده في شهر رمضان ، فسمع عمرُ هبةً الناس خرجوا من المسجد ، فقال لي : ما هذا .
قلت : الناسُ حين خرجوا من المسجد ، قال : ما بقي من الليل أحبُّ إليَّ مما ذهب منه " .

وروى عاصم عن أبي عثمان قال : "كان لعمر ثلاثة قُرَاء ، فأمر أسرعهم قراءة بأن يقرأ ثلاثين آية ، وأوسطهم بخمسة وعشرين ، وأدناهم بعشرين " .

(١٥٤/١)

وروى حماد بن زيد عن كثير بن شنظير عن الحسن أن
عمر بن الخطاب رضوانُ الله عليه أمرُ أبا أن يصلِّي بالناس في رمضان .
وروى يزيد بن خَصِيفَةَ عن السائب بن يزيد عن عمه قال : "جمع
عمرُ الناسَ على أبي بن كعب وتميم الداري " .
وروى محمد بن سيف عن السائب بن يزيد أنه قال : "أمر عمرُ بن
الخطاب أبي بن كعب وتميم الداري أن يقوما للناس ، قال : فكان القاريء
يقرأ بالمئين ، حتى كنا نعتمدُ على العُصِيِّ من طول القيام ، وما كنا ننصرف
إلا في بُزُوعِ الفجر " .

(١٥٥/١)

وروى ابن جريج أنّ أول من قام لأهل مكّة في خلافة عمر بن الخطاب زيد بن منقذ بن زيد بن جُدعان ، وكان من شاء قام معه ، ومن شاء قام لنفسه ، ومن شاء طاف .

(١٥٦/١)

(سبب جمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في صلاة التراويح على إمام واحد)

وروى مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد الله القاري قال : " خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في شهر رمضان إلى المسجد ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي لصلاته الرّهط ، فقال عمر : "إني لأرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحدٍ لكان أمثل " ، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب ، ثم خرجت بعد ليلةٍ أخرى والناس يصلون ، فقال عمر بن الخطاب : " نعمت البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون " يريد آخر الليل ، وكان الناس يقومون أوله .

(١٥٧/١)

وذكر أصحاب التواريخ أنّ عمر بن الخطاب أمر بالقيام في شهر رمضان في المدينة ، وكتب إلى البلدان في سنة أربع عشرة ، ثم لم يزل كذلك طول سنينه وأيام نظره إلى أن مات رضوان الله عليه ، ولم يزل الأمر كذلك إلى أيام عثمان وعلي والتلاوة تكثر ، والحفظ يتسع ، والقرآن ينتشر ، والإصغاء إليه يحصل من الصغير والكبير ، والحاضر والبادي ، والقاصي والداني ، فلا يُحفظ على أحدٍ من الناس أنه قال في طول تلك الأيام : إنَّ القرآنَ مبدلٌ ومُعَيَّرٌ ، ومزِيدٌ فيه ومنقوص منه ، ومرتب على غير سنّته ووجهه الذي أنزل عليه ، ولا يقدر بهذا على راعٍ ولا رعية ، ولا تابعٍ ولا متبوع ، ولا يتناكر الناس شيئاً مما يظهر بينهم منه ، ولا يتحزّن متحزّن ولا يتأسّف متأسّف على

ضباع شيءٍ منه ، ولا يطعن طاعنٌ ، ولا يقدر قاذح على تاليه ومقرئه وكتابه
وناسخه بتغيير شيءٍ منه ، أو الزيادة فيه ، أو النقصان منه ، وكل هذا يدلُّ
دلالةً بيّنةً على تكذُّب مَنْ ادَّعى تغييرَ القرآن وانقطاع نقله وخفاء أمره ، وقلة حُفَاطه ، وانصرافَ
هَمَمِ الناس ودواعيهم عن حفظه وإحرازه ، وأنه لو وقع فيه تغييرٌ أو تبديلٌ ، أو زيادة أو نقصان ،
أو مخالفةٌ في الترتيب لسارع الناسُ إلى نقل ذلك والمذاكرة به ، والتذاُمُرُ لأجله ، والإبداؤُ
والإعادة له ، وفي فقد العلم بذلك دليل على بطلان ما يدعونه من هذا الباب .
فإن قال قائل : هذا الفصلُ من الكلامِ ومِنْ فعلِ عمرٍ وسيرته وإن كان
شاهدًا لكم على ما قلتم ، وحجةٌ لصحة ما اعتقدتم ، فإنه من أوله إلى آخره
طعن على عمرٍ وقدحٌ فيه ، وغضٌّ في عمله وقدره ، لأنكم جميعاً تشهدون
عليه بأنه أحدث في هذا الباب سُنَّةً لم تكن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ،
وفعل ما لم يره الرسولُ صواباً ، وقدّم رأيه لرأي النبي - صلى الله عليه وسلم - ، واعتقد أنه قد
استدرَكَ من مصلحة الأمة وحسن الاحتياطِ لها ما ذهب على

(١٥٨/١)

الرسول علمه ، وكل هذا طعنٌ على من اعتقده في نفسه وأبدع في الدين ما
لم يشرعه الله سبحانه ولم يسُنّه رسوله ، فما العذرُ عندكم لعمرٍ في هذا
الباب ، وما المخرَج له منه ؟
فيقال لمن اعترضَ بهذا من أغبياء الرافضة وأوغادها : ليس الأمرُ في
هذا على ما توهمتم ، بل ما وصفناه : من فضائل عُمرَ الشريفة وسُنَّه الرضية
الحميدة التي رَضِيهَا المسلمون ، ونورٌ بها مساجدهم ، وقوى بها همَمهم
ودواعيهم على طاعة ربهم ، وحفظِ كتابه ، وإعظامِ دينه ، وإقامةِ معالمه .
وكان ما صنعه من ذلك متَّبِعاً للرسول - صلى الله عليه وسلم - وحاصلاً على ما حثَّ عليه ودعا
إليه ورغَّب فيه ، وذلك أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قد كان صلى بالناس هذه الصلاةَ
في شهر رمضان ، جمعهم لها وقام بهم فيها ، ثم ترك ذلك مع إثاره له ورغبته فيه خوفاً من فرضه
على أمته ، أو خوفِ توهمٍ متوهمٍ من بعده أنها لمداومة الرسول عليها من اللوازم المفروضات ،
وأخبرهم بأنه إنما تركها لهذه العلة ، لا لثبُّحها ولا لكونها بدعة في الدين ، ولا لأجل أنها مفسدةٌ

للدين والمسلمين ، ولا مما يجب أن يزهّدوا فيه ويرغبوا عنه.
وروى أحمد بن منصور الرّمادي عن عبد الرزاق عن مَعْمَر عن
الزُّهري عن عروة عن عائشة رضوان الله عليها قالت : "صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
بالناس في شهر رمضان في المسجد ، ثم صلى الثانية واجتمع تلك الليلة أكثر من الأولى ، فلما
كانت الليلة الثالثة والرابعة امتلأ المسجد حتى غصّ بأهله ، فلم يخرج إليهم ، فجعل الناس
ينادونه الصلاة ، فلم يخرج ،

(١٥٩/١)

فلما أصبح قال عمر بن الخطاب : ما زال الناس ينتظرونك يا رسول الله .
البارحة ، قال : أما إنه لم يخفَ على أمرهم ، ولكني خشيتُ أن تكتبَ
عليهم " .
وروى قُتَيْبَةُ بن سعيدٍ عن مالكٍ عن ابن شهابٍ ، عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلى في المسجد ذات ليلة فصلّى
بصلاته ناسٌ ، ثم صلى من القابلة فكثُرَ الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ، فلم يخرج
إليهم رسول الله صلى الله عليه ، فلما أصبح قال : "قد رأيتُ الذي صنعتُم ، ولم يمنعني من
الخروج إليكم إلا أنني خشيتُ أن يُفرضَ عليكم " .
وذلك في رمضان . وقد تظاهرت الأخبارُ بصلاة رسول الله صلى الله عليه بهم ، وإخبارهم بأنه إنما
امتنع من ذلك لما ذكره ، فبيّن بهذه الأخبار أن هذه الصلاة سنة حسنة ، فإن الاجتماع لها والقيامَ
بها فضلٌ كثير ، وسنة جميلة ، ولو كان ذلك مكروهاً عند الله تعالى في دينه لم يفعلهُ وإنما وقع
من الرسول - صلى الله عليه وسلم - باجتهاده : لكان خليفاً بأن جبريلَ نهاه عن ذلك وأخبره أنّ
هذه الصلاة

(١٦٠/١)

بدعةً مكروهة ، وأن الاجتماع لها ليس من المصلحة ، فلما عدلَ عن ذلك
إلى القول بأنه إنما ترك ذلك مخافةً أن تُفرضَ عليهم ثبتَ أنّ هذه الصلاة

والتجمُّع لها سُنَّةٌ حسنة ، وأنه إنما امتنع من ذلك - مع إثارة لها - خِيفَةً أن تُفَرِّضَ ، فلما تُوفِّي رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الوحي وانقطعت الرسالة ، أُمِنَ فَرَضُ ذلك وزال الخوفُ منه عادت الصلاةُ والتجمُّعُ لها إلى ما كانت عليه من الحسن ، واستُحِبَّ لكل مسلم فعلٌ مثل ما كان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فعله - على وجه التقرب - ودعا إليه ، ورغِبَ فيه ، وقد تظاهرت الأخبارُ عنه - صلى اللهُ عليه وسلم - أنه كان يكثرُ الترغيبَ في هذه الصلاةِ ويحثُّ على فعلها ، ويرى الناسَ مجتمعين للقيام بها وأفذاذاً ، فيَقَرُّ الفريقين جميعاً ويستحسن ذلك من صنيعهم .

وروى عبدُ الرزاق عن ابن جُرَيْجٍ عن عطاء أن القيامَ كان على عهدِ رسولِ الله - صلى اللهُ عليه وسلم - في رمضانَ يقومُ النفرُ والرجلُ كذلك ، والنفرُ وراءَ الرجل ، فكان عمرٌ أوَّلُ من جمع الناسَ على قارئٍ واحد ، ومن المُحال أن يكثر هذا منهم ويتردَّد على عهدِ رسولِ الله - صلى اللهُ عليه وسلم - ولا يرى عليه السلامُ اجتماعهم ، ولا يسمعُ منه بذلك ، ولو كان الاجتماعُ لهذه الصلاةِ مُنكراً لأنكره وزجره عنه ، ورغِبَ في سواه ، وإنما ترك هو التقديمَ بهم لعلَّةٍ ما ذكره ، ولعلمهم أو كثيراً منهم مجمعون لأنفسهم وبلغه ذلك فلا ينكر عليهم ، وكيف يُنكر عليهم ذلك وهو يحثهم ويبعثهم على هذه الصلاةِ والمحافظةِ عليها بغاية الترغيبِ !؟

(١٦١/١)

وروى الزُّهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسولَ الله - صلى اللهُ عليه وسلم - كان يرغَّب في قيام شهر رمضان من غير أن يأمر بعزيمة فيه ، فيقول : "مَن قام رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه " .

وروى الزُّهري قال : أخبرني أبو سلمة بنُ عبد الرحمن وعبيدُ الله بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : "مَن قام رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه " .

وفي أمثالٍ لهذه الرواية كُلُّها بهذا المعنى ، وقريبة من هذا اللفظ ، فكيف تكون هذه الصلاةُ بدعة .

وهذا قدرُ حثِّ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليها ، وترغيبه فيها ، وقد ثبت مع ذلك أنه جمع الناسَ للقيام بها ، ثم امتنع من ذلك لعلَّةٍ التي ذكرناها .

وقد بينا أن هذه العلة مأمونة غير مَخُوفٍ وقوْعُها بعد وفاة النبي صلى الله عليه فوجب أن يكونَ القيامُ بها والاجتماعُ لها سنةً حسنةً جميلةً مع ما في ذلك من أخذ الإمام نفسه بتجويدِ الحفظ وإقامة القراءة والحذر من عيبِ الغَلَطِ وشدّةِ إصغاء مَنْ خلفه وتذكُّرهم وضبطهم لما يسمعون ، وتفريغ قلوبهم وأذهانهم كذلك ، وانصرافِ هَمَمِهِمْ إلى سماعه وتأمله وتصفحه

(١٦٢/١)

والإتعاظِ به ، فإنَّ لسماعه من قارئه في المحرابِ من عظيمِ الاتعاظِ والموقعِ والتدبُّينِ من نفوسِ المؤمنين ما لا خفاءَ به ، فأى بدعةٍ في هذا ومخالفةٍ للسنة! وهي سنة جميلة في تعظيمِ الدين ومصالحِ المسلمين وإكادَةِ عدوهم . وإقامةِ معالمِ دينهم وتنويرِ مساجدهم ، والترغيبِ في طاعةِ ربهم ، والتشاغلِ بعبادته وتعظيمِ كتابه ، فمن ظن هذا بدعةً من أغبياءِ الشيعةِ وعامّتهم فلا حيلةَ في أمره ، ومن قال ذلك وناظرَ عليه ممن له أدنى مُسْكَةٍ منهم فلا شكَّ ولا شُبْهَةَ علينا ولا على أحدٍ في تلاخُده وتلاغِيهِ ، أو فرطَ تعصُّبه وتنقُّصه لعمرِ رضوانِ الله عليه والحرصِ على بخسه حظَّهُ ، وتحيفِهِ فضائله ، وتطلُّبِ العنتِ له والعيبِ عليه بما لا عيبَ فيه ولا نقيصةَ ، ولا أقل - مع الإنصافِ وتركِ العناد - من سلامةِ عمرٍ من هذا الفعل ، كفافاً ، لا له ولا عليه ، فأما الطعنُ عليه والغصُّ منه ومن قدره لأجله فإنه إفراط في الجهلِ والعنادة ، والله المستعان .

فإن قيل : ما معنى قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "ما منعتني أن أخرج إليكم إلا خشية أن تكتب عليكم ؟"

قيل له : معنى ذلك ظاهر ، وهو إثارة التخفيف عن الأمة ، ويمكن أن يكونَ قد أخبره الله جلَّ وعزَّ على لسانِ جبريلَ أنه إن خرج إليهم وواصلَ هذه الصلاةَ فُرِضَتْ عليهم ، إما لإرادته فرضها فقط على ما يذهب إليه ، أو لأنه إن دامَ عليها حدثٌ فيهم من الاعتقاداتِ وتغيُّرِ الحالاتِ والأسبابِ ما يقتضي أن تكونَ أوصالُ الأمور لهم كتبُ هذه الصلاةِ عليهم ، وأنه إذا تركها لم يكن منهم ما يوجبُ كونَ فرضها صلاحاً حالهم .

ويُحتمل أيضاً أن يكون ظن أن ذلك سيفرضَ عليه ، وأن تكونَ قد جرت
عادته وعادةُ الصحابة في أعمال القرب أنهم إذا داوموا عليها على وجه

(١٦٣/١)

الاجتماع عليها والاشترار فيها كُتِبَ عليهم ، فامتنع من ذلك على وجه إيثار التخفيف عن الأمة ،
وقد يمكن أيضاً أن يكونَ عنى بقوله : "خشية أن تكتبَ عليكم " إنني أخاف أن يظن ظانٌ بعدي
من خليفة وإمامٍ أنها واجبةٌ في

شريعتي لمداومتى عليها فيلزمكم إياها وبأخذكم بها وبالقول إنها مفروضةٌ
في الدين ، وما قلناه أولاً أقرب ، لأن إطلاقَ القول إنها تكتبُ وتُفرضُ
عليكم إنما يُعقل منه أن يكتبها ويفرضها من له - تعالى - تعبدَ خلقه
وتكليفهم وامتحانهم ، دون من ليس له ذلك ممن يُظنَّ أن الله قد فرض
وكتب على خلقه ما يدعوهم هو إليه ، وكل هذه الأسباب مأمونةٌ بعده - صلى الله عليه وسلم - ،
وفي إقامتها والاجتماع عليها ولها من الفضل والانتفاع بها ما قدمنا وصفه ، فبطل بذلك جميع ما
توهموه قادحاً في فضيلة عمر بهذا الباب وإضافة بدعة إليه ، وأنه شرع في الدين ما ليس منه .
فإن قال قائلٌ : جميع ما ذكرتموه من أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الحث على
حفظ القرآن وإقرائه له ، الشهادةُ الحق ، وكلمةُ التوحيد ، وتعليمه إياه كل داخلٍ في الإسلام ،
وقراءته على الوفود أيامَ المواسم ، وحفظ خلقٍ من أهل الكفر لكثيرٍ منه ، فضلاً عن المسلمين
بحفظ النساء والصبيان له ، وإنفاذ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - خلفاءه ودعاته به إلى
البلاد ، وسبق الأنصار بحمله إلى المدينة قبل الهجرة ، وحصول قراء له عندهم ومنتصين لإقرائه
الناس قبل مهاجره وظهور تسمية حُفَاطه بأنهم أهل القرآن ، وأهل سورة البقرة ، ووجوب توافي
همم أهل الصفة على حفظه ، وتشاغل سائرهم به دون غيره .

ومما رُوِيَ من تغليظ القول في نسيانه بعد حفظه ، وشدة تفلُّته

وعظيم المأثم في تركه ، إلى غير ذلك مما أطنبتم في ذكره ، يقتضي في

مستقرِّ العادة وتركيب الطبيعة وما فطرَ الناس عليه أن يكون في الصحابة خلقٌ

(١٦٤/١)

كثير من المهاجرين ثم من الأنصار قد حفظوا جميع القرآن وجمعوه .
وأحاطوا به حتى لم يذهب عليهم شيء منه ، بل يجب أن تكون هذه حال
كافة أهل العلم والفضل والهجرة والسابقة من الصحابة ، فإذا لم يكن الأمر
على هذا غلِمَ أنّ الحجّة لم تقم بهذه الأخبار التي روّيتُوها ، وأن الأمر في
حال القرآن وتعظيم شأنه لم يكن عند القوم ولا في صدر الشريعة على ما
وصفتهم ، والأخبار قد تظاهرت من الجهات المختلفة بأن الذين جمعوا
القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا أربعة نفرٍ فقط أو خمسة ، وهذه
الأخبار هي من طُرُقكم ورواياتكم ، وعن الرجال الذين توثقون نقلهم وتسكنون إلى أخبارهم ،
فروى الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس قال : "جمع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - أربعة : معاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، ومجمع بن جارية ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وكان
ابن مسعود قرأ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبعين سورة" ، في أمثال لهذا الخبر
كلُّها وردت بأن قدر عدد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ما ذكرناه ، وهذا نقيض ما ادعيتموه .

يقال لهم : جميع ما قدّمناه من أحوال الصحابة وشدة تدينهم وتمسُّكهم
بالدين والقرآن وتحفُّظه وتلقُّنه ، والإقبال عليه ، وحثّ الرسول عليه السلام
لهم على حفظه ودراسته ، وإنفاذ الدُّعاة به ، إلى غير ذلك مما وصفناه ، مما

(١٦٥/١)

قد تواترت وتظاهرت به الأخبار على المعنى وإن اختلفت في ذلك الألفاظ
والعبارات ، وغلِمَ ضرورة ثبوته ، كما نعلم في الجملة تمسُّك الصحابة
بالإيمان وتصديقهم الرسول وإعظامهم له وشدة نُصرتهم إياه ، وإن اختلفت
الروايات فيما كان من أفعالهم وألفاظهم وحالاتهم الدالة على صدق
جهادهم ، وشدة إيثارهم له ، وعداوتهم لأهل الشرك ، وليس هذا مما لعاقل
فيه شبهة ولا يجب ترك هذه الروايات المتوافية على المعنى والعلم بما عليه
العادات وما كانت عليه الصحابة بمثل الأخبار المروية في أنه لم يجمع

القرآن من الصحابة إلا أربعة نفر ، بل يجب أن يُتَقَدَّ فيه أحدُ أمرين :
الضعفُ والوهاءُ ، والسهُوُ والإغفالُ لما هي عليه من اختلافِ المتونِ
والألفاظِ ، وزيادةِ عددِ الحفَاطِ في بعض الأخبارِ ونقصانهم في بعضها .
والشكُّ في حفظِ آخرين ، وتنافي ما جاءت به أو تصحيحها وتخريجها
وتأويلها على وجهٍ صحيحٍ يمكن معه الجمعُ بينها وبين ما قدّمناه ، واعتقاد
حفظ هؤلاء النفر وحفظ خَلْقٍ معهم من المهاجرين والأنصار ، هذا ما لا بدَّ
منه .

وأوّل ما نقول في هذا أنّ الأخبارَ المرويةَ في حفظ هؤلاء النفرِ قد
وردت من جهةِ الآحادِ وروداً مختلفاً متفاوتاً يدل على الاضطرابِ وقلة
الضبطِ وضعفِ المخرَجِ والنقلِ ، وذلك أنه رُوِيَ عن عبد الله بن عباسٍ ما
حكيناه عنهم ، ورُوِيَ أيضاً عبدُ الله بن إدريس عن شعبة عن قتادة قال :

(١٦٦/١)

سمعتُ أنساً يقول : "قرأ معاذ وأبي وزيد وأبو زيد ، قال : قلت : من أبو
زيد ، قال : أحد عمومتي " يعني : على عهدِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
وروى مسلمٌ بن إبراهيم عن قُرّة قال : حدّثنا قتادة قال : "قرأ
القرآنَ على عهدِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبيُّ بن كعبٍ وزيدُ بن ثابتٍ ومعاذُ بن جبلٍ
وأبو زيد ، قال : قلت : من أبو زيد ، قال : من عمومة أنسٍ " ، ولم يُخبر قتادة في هذين الخبرين
ولا عبدُ الله بن العباسِ بذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولا عن النفرِ الأربعة
بلفظ ينفي حفظ غيرهم للقرآن ، وإنما قالوا ذلك من جهةِ غالبِ الظنِّ والرأي ، أو على وجهِ ما
يذكره من التأويل .

وكذلك كل روايةٍ وردت في ذلك ليست عن الرسول ولا بلفظ عن قومٍ يحجُّ خبرهم يقتضي أن لا
حافظٌ للقرآن سوى من ذكره الرواة .

وروى غيرُ واحدٍ في غير خبر عن محمد بن سيرين في ذلك رواياتٍ
مختلفة ، فمنها أنه قال في بعض : "جمع القرآن على عهد رسول الله صلى
الله عليه أبيُّ بن كعبٍ وزيدُ بن ثابتٍ وعثمانُ بن عفانٍ وتميمُ الداري " ،

(١٦٧/١)

وفي روايةٍ أخرى عنه أنه قال : " كان أصحابنا لا يختلفون أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - مات ولم يجمع القرآن من الصحابة إلا أربعةً كلُّهم من الأنصار : معاذُ بن جبل وأبيُّ بن كعب وزيدُ بن ثابت وأبو زيدٍ " ، وروى الواقدي قال : حدثني معمرٌ وجماعةٌ عن أيوب عن محمد بن سيرين قال : " لم يختلفوا في أربعةٍ جمعوا القرآن على عهدِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، واختلفوا في رجلين ، قال : " جمع القرآن على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - أبي ومعاذُ بن جبل وزيدُ بن ثابت وأبو زيدُ الأنصاري ، واختلفوا في رجلين : عثمان بن عفان وتميم الداري ، وقال بعضهم : عثمانُ بن عفان وأبو الدرداء ."

وروى سعد بن إسحاق عن أبي بن كعب القُرظي قال : " جمع القرآن على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - خمسة من الأنصار : أبي بن كعب وأبو أيوب وعبادَةُ بن الصامت ومعاذُ بن جبل وأبو الدرداء ."

وروى أيضا ربيعةُ بن عثمان عن أبي بن كعب القُرظي قال : " علي وابنُ مسعود وعثمان جمعوا

(١٦٨/١)

القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " وروى عن سليمان بن يسار قال : " كان عثمانُ بن عفان قد جمع القرآن من المهاجرين على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " فقلتُ : غيره ، قال : " لا أعلمه ."

وروى الأصبغ بن أبي منصور عن زيد بن أسلم أن عثمان بن عفان جمع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " وروى الثوري عن إسماعيل عن الشعبي قال : " جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - عليه خمسة من الأنصار : معاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، وزيدُ بن ثابت . وأبو زيد ، وأبو الدرداء ."

وروى عاصم عن الشعبي أنه قال : " ستةٌ بعدَ

(١٦٩/١)

هؤلاء" قال : "ونسيتُ السادس". وروى ابنُ أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن ابن مسعود أنه جمعَ القرآنَ على عهد رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - وروى صالحُ بن محمد بن زائدة عن مكحول : قال أبو الدرداء : "ممن جمعَ القرآنَ على عهد رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - : أبيُّ بن كعب ، ومعاذ ، وزيدٌ ، وأبو الدرداء ، وسعد بن عُبيد ، ولم يقرأه أحد من الخلفاء من أصحاب رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - إلا عثمان بن عفان ، وقرأه مجمَعُ بن جاريةٍ إلا سورة أو سورَتين".

وروى ابن عيينة عن زكريا عن الشعبي قال : "لم يقرأ القرآن على رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - إلا ستة ، كلُّهم من الأنصار : معاذُ بن جبل ،

(١٧٠/١)

وأبي بن كعب ، وزيدُ بن ثابت ، وأبو الدرداء ، وسعدُ بن عُبيد ، وبقيَ على مجمَعِ بن جاريةٍ سورة أو سورَتين" ، وروى موسى بن عُقبة عن شيخٍ من ولدِ عبادة ابن الصامت ، عن عبادة بن الصامت قال : "جمعَ القرآنَ أبيُّ بن كعب ، وعبادةُ بن الصامت ، ومعاذُ بن جبل ، وزيدُ بن ثابت ، وأبو الدرداء ، وعثمان ابن عفان".

وأكثرُ هذه الروايات مختلفة متفاوتة مضطربة على ما نراها من الزيادة والنقصان ، عن الرجال وعن الرجل الواحد أيضاً ، وليس فيهم أحدٌ أخبرَ بذلك عن رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - ولا عن أحد الصحابة أو جماعةٍ منهم بلفظٍ يقتضي لا محالة نفيَ حافظِ القرآن غيرَ من ذكره ، وقد يجوز إن صحَّت الأخبارُ عن هؤلاء القوم أن يكون ذلك إخباراً عن تقديرهم وغالب رأيهم واجتهادهم ، وأن يكون معناها ما سنذكره فيما بعد ، وإذا أحصيَ عددُ من ذكر في هذه الأخبار من الحفاظ على عهد رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا نحو خمسة عشر رجلاً ، لأنه قد ذكر منهم : أبيُّ ، ومعاذٌ ، وسالمٌ ، وزيدُ بن ثابت ، وعبدُ الله بن مسعود ، وأبو زيد ، ومجمَع ، وأبو الدرداء ، وسعدُ بن عُبيد ، وتميمُ الداري ، وأبو أيوب الأنصاري ، وعبادةُ بن الصامت ، وعليُّ بن أبي طالب ، وعثمانُ بن عفان ، وهؤلاء أربعة عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار ، والمعترضُ علينا بهذه الأخبار وبهذا الضرب من المطالبة

والسؤال أراد أن يجعل الحفظ على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أربعة نفر فقط ،
والأخبار التي حاول التعلُّق بها تُوجب أنّ الحفظ أضعاف ما قاله.

(١٧١/١)

فهذه جملة تدل على اختلاف الروايات واضطرابها في هذا الباب ، وأنه لا يجوز أن يترك ما قدّمنا ذكره من الأخبار المستفيضة عن الصحابة وما عليه تركيب الطبائع والعادة لأجل هذه الروايات ، فيما أن تكون مدخولة أو مُنصرفة إلى ما سنذكره من التأويل ، على أنه قد روى جماعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان ممن جمع أيضاً على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وما يُوجب أن يكون أبوه عمرو بن العاص ممن جمعه أيضاً على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وروى أيضاً ما يُوجب أن يكون عثمان بن أبي العاص ممن حفظه وجمعه على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - وقرأه في ليلة ، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "إني أخشى أن يطول عليك الزمان وأن تملّ ، فافقرأ به في شهر" ، فراجعه في ذلك ونازله إلى أن بلغ إلى تقريره له سبع ليال .
وروى سَمَاكُ بن الفضل عن وهب بن منبّه ، عن عبد الله بن عمرو أنه سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - في كم يقرأ القرآن ، فقال له : "في أربعين" ، قال عبد الله : إني أطيق أكثر من ذلك ، قال : "في شهر" ، قال : إني أطيق أكثر من

(١٧٢/١)

ذلك ، قال : "في خمسة عشر" ، ثم قال : "في عشر" ، ثم قال : "في سبع" .
ولم ينزل من سبع .
وروى معمر عن قتادة أنّ عبد الله بن عمر سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - : في كم تقرأ القرآن ، قال : "في شهر" ، فقال : إني أطيق أكثر من ذلك . فذكر مثل حديث سَمَاك ، حتى انتهى إلى ثلاث ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : "مَنْ قرأه فيما دون ثلاثٍ لم يفهمه" .
وظاهر هذه الرواية تقتضي أن عبد الله كان ممن جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه

وإن كان يُحتمَلُ أن يكون جمعاً كثيراً منه من المكي إلى وقت سأل رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - عن هذا السؤال ، غيرَ أنَّ ذلكَ خلافُ الظاهر .

وروى الحارثُ بن سعدِ العتقي عن عبد الله بن مُنين من بني عبد هلال عن عمرو بن العاص أن النبي صَلَّى اللهُ عليه أقرأه خمسَ عشرةَ

(١٧٣/١)

سجدة في القرآن ، منها ثلاثٌ في المفصل وفي الحج سجدتان " ، وهذا الخبر يُوجب ظاهره في غالب الحال جمع عمرو بن العاص جميع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، لأنه لا يمكن أن يتفق أن لا يتحفظ عمرو من هذه السورة إلا سجود القرآن فقط ، ولا اتفق هذا لغيره ، ولا يُعلمُ أنَّ أحداً اعتمدَ على ذلك وقصدَه وحده ، ولو كان ذلك مما انفرد به عمرو لكان مُفارقاً لعادة القوم وما نحن أيضاً عليه في هذا الوقت ولوجب أن يظهر ذلك عنه وأن يبحث عن غرضٍ فيه وأن يكونَ من الناس قولٌ في هذا الباب .

وفي عدم ذلك دليلٌ على أنه كان يعرضُ القرآنَ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأتته وقفه على السجرات التي في القرآن وفصلها له ، وعرفه مواضعها ، وهذا أمرٌ لا يُصنعُ مع المتديء ولا يُؤخذُ به ، فوجب لظاهر الحال من هذه الرواية أن يكونَ عمرو ممن جمع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وروى مبارك بن فضالة قال : حدّثني أبو مُحَرِّزٍ مولى عثمان بن أبي العاص ، عن عثمان بن أبي العاص قال : " وفدتُ إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع ناس ، فكنْتُ أنا أصغرهم ، قال : فلما قدمنا المدينةَ خلفوني أحفظُ متاعهم ، قال : فقلت لهم : إني أشرطُ عليكم أن تنتظروني حتى آتي

(١٧٤/١)

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأطلبَ إليه حاجة ، قالوا : نعم ، فلما رجعوا أتيتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسألته عن أشياء قال أبو فضالة : حفظُها قال : قلتُ : أعطني

المصحفَ الذي عندك ، قال : فأعطاني واستعملني عليهم ، فكنْتُ أُوْمُهُمْ حتى جئت " .
وما على أحد شك ولا شبهة فيما كان عليه عثمان بن أبي العاص من
التوفر والحرص على تعلم القرآن لَمَّا وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتلقَّنه منه ،
حتى قيل إنه لم يلبث إلا يسيراً حتى تحفَّظَ القرآنَ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وطلب منه مصحفَهُ فأعطاه ، ولولا أنه أكثرُ قومه الوافدين معه قرآناً وأخذنا عن الرسول - صلى الله
عليه وسلم - لم يولِّه الصلاةَ عليهم ، ولم يوقِّره ويستعمله عليهم ، ولم يُقدِّمُوهُ في صلاتهم ، ولم
يخصَّه رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - بإعطائه مصحفَهُ على ما ورد في هذه الرواية ، وهذا
الظاهرُ من الأمرِ يدل على أن عثمانَ كان أيضاً ممن حفظ القرآنَ وجمعه على عهدِ رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - .

ولو تُتبعَ هذا لطالَ وكثُرَ واتسعَ الخرقُ فيه ، وإذا كان ذلك كذلك ، لم
يكن لِقولٍ من قال إلهَ لم يجمع القرآنَ على عهد رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - إلا أربعةً
نفر : معنَى ، ومثُلُ روايته التي يتعلَّقُ بها في ذلك يقتضي أن يكونَ قد حفظه نحوُ عشرين رجلاً ،
وإذا كان ذلك كذلك زال التعلُّقُ علينا بما ذكروه ، فإنَّ القولَ بأنَّ فلاناً جمع القرآنَ كلَّه على عهد
رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - دونَ غيره قولٌ يتعذرُ العلمُ بالوصولِ إلى حقيقته ، لأنه لا
يمكنُ علمُ ذلك مع قيامِ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - بينهم ، واتصالِ نزولِ الوحي عليه ،
والعلمُ بتجويزِ

(١٧٥/١)

قرآنٍ ينزلُ عليه في كل يومٍ وليلةٍ إلى يوم يموتُ - صلى الله عليه وسلم - مع العلم أيضاً بأنه لا
يمكنُ أن يُقالَ في كلِّ سورةٍ نزلت على عهد رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - إنها قد كُملت
لجوازِ أن ينزلَ بعد ذلك ما يُضمُّ إليها ، ويُكتَبُ معها ، على ما كان يأمرُهُم به الرسول - صلى الله
عليه وسلم - وإذا كان ذلك مما اتفق عليه تعذرُ العلمُ بأنَّ فلاناً قد حفَّظَ جميعَ القرآنِ على عهد
رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - ، لأن ذلك أمرٌ لا يتحقَّقُ ويتبيَّنُ إلا بعدَ وفاةِ رسولِ الله -
صلى الله عليه وسلم - وانقطاعِ الوحي .

وإذا كان ذلك كذلك لم يستجزِ كثير من الصحابة أن يُخبرَ عن نفسه أنه
قد حفظَ جميعَ كتابِ الله وهو لا يدري لعله سينزلُ على الرسول بعدَ ذلك

مثلُ قدر ما حفظه عنه ، ولا يدري لعل فيما نزل ما قد نُسخَ ورُفِعَت تلاوتهُ فلم يحفظه ، ولعله قد نزل على الرسول في الساعة التي فارقه عليها قرآن كثير غير الذي قرأه لم يُقرئه الرسول إياه وحفظه غيره وألقاه إلى سواه ، وإذا كان جَوَز العلماء والفضلاء منهم جميع هذه الأمور لم يستجيزوا أن يُخبرَ كلُّ واحد منهم عن نفسه ولا عن غيره أنه قد حفظ جميع القرآن وجمعه ، بل يجب أن يتجنبوا هذا القول وأن يعدلوا عنه .

وإذا وجب ذلك لم يستفص بينهم عددُ حُفَظ جميع ما نزل ، ولم يكن لهم إلى ذلك سبيل ولا طريق ، ولم يُنكر لأجل هذا أن يكون حفظ القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جماعةً لم يُخبروا بذلك عن أنفسهم ولا خبر به عنهم غيرهم ، لأن ذلك أمر لا ينتشر ويستفيض ويتقرر علمه إلا بعد موت النبي - صلى الله عليه وسلم - وانقطاع الوحي والعلم بآخر ما نزل وختم به

(١٧٦/١)

الكتاب ، وأن السورة قد كُملت واستقرت وتم نظمتها ورتبت في مواضعها .
وجُمِعَت فيها آياتها .
وإذا كان ذلك كذلك وجب بهذه الجملة أن لا يكون فيما رُوِيَ من هذه الأخبار حجة تدفع ما قلناه ، وأن يكون القوم الذين قالوا ذلك وخبروا بما أخبروا به عن الاجتهاد وغلبة الظنِّ وأمرٍ غير متيقنٍ وعلى قدر ما سمعوه ممن قال : حفظت جميع القرآن ، أو فلان قد حفظ جميعه ، والظنُّ في هذا لا حجة فيه ، وقد يمكن أيضاً أن يكون على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - خلق كثير قد حفظوا القرآن وكتبوا ذلك على أنفسهم ولم يُدعيوه ولا دعاهم داعٍ إلى إظهاره والتحدث به ، ورأوا أن كتمانَه وترك المفاخرة والتبجح به أولى وأفضل لأجل أن التنزين بذلك قدح في العمل وشوَّب ونقص يلحق صاحبه ، وإن اتفق أن يقول ذلك قائل من الصحابة فلاجل سبب يدعوهُ إلى ذلك غير القصد إلى التنزين به والإخبار بكثرة علمه وعمله ، وعظم مرتبته ، هذا أولى الأمور بالصحابة .
وقد رُوِيَ ذلك عن جلة منهم ، فرُوِيَ أنه قيل لعبد الله بن مسعود في رجل يزعم أنه قرأ القرآن البارحة ، فقال : " ما له إلا كلمته التي قال " .

وَرُوِيَ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ : كَمْ جِزَاءً تَقْرَأُ ، فَغَضِبَ تَمِيمٌ وَقَالَ : لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يَقْرَأُ
أَحَدَهُمُ الْقُرْآنَ فِي لَيْلَةٍ ثُمَّ يَصْبِحُ فَيَقُولُ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ
اللييلة!

هذا شأنُ القومِ وشَجِيئَتُهُمْ ، فكيف يمكن مع ذلك استفاضةً حال حفظة
القرآن واشتهارهم به وهذه صفتهم؟!
وقد رُوِيَ عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ أَنَّهُ

(١٧٧/١)

قال : "لقد أدركنا أقواماً إنَّ أحدهم قد جمع القرآنَ وما شعرَ به جازُهُ ، ولقد
أدركنا أقواماً ما كان في الأرض عمل يقدرُون على أن يعملوه سرّاً فيكونُ
علانيةً أبداً".

وكذلك رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ بِحَضْرَةِ قَوْمٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَرَأْتُ
اللييلة كذا وكذا ، فقالوا : "حظك منه هذا" ، وهذا تغليظ منهم شديد في التحدُّث بذلك ، فكيف
لا تتوفَّرُ دواعي خَلْقٍ منهم على أن لا يشعر غيرُهُ بما يحفظه ، ولا يرون إظهارَهُ .
وقد يجوز أيضاً أن يكونوا إنما كرهوا أن يُقال فلان حافظ للقرآن كلَّهُ أو
جامعٌ له أو قرأ جميع القرآن لأجلِ أنه لا يأمنُ قائلُ هذا قد سقط عليه من
الحفظِ أو الدرسِ كلمةٌ أو آيةٌ ، أو شيءٌ منه ، أو بعضُ حروفه التي أنزل بها .
فيكونُ إطلاقُ القولِ لذلك تزييداً في المعنى ، فتوزَّعوا عن ذلك ، ويمكن
أيضاً أن يكونوا إنما كرهوا أن يُقال ذلك لأجل أنهم كانوا يرون أن المستحق
لهذه الصفة والتسمية هو المتمسكُ العاملُ بجميع حدودِ القرآن ، والعالمُ
بأحكامه ، وحلاله وحرامه .

وقد روى أبو الزاهدية أن رجلاً أتى أبا الدرداء فقال : يا أبا الدرداء .
إن ابني هذا قد جمع القرآن ، فقال : "اللهم غفر" ، إنما جمع القرآن من سمع
له وأطاع " ، فهذا إنكار يدلُّ على أنَّ هذا الوصفَ عندهم بجمعه إنما
يجري على مَنْ عمل بموجبه ووقف عند حدوده .

(١٧٨/١)

وَرُوِيَ أَنَّ بَعْضَ التَّابِعِينَ ذَكَرَ عِنْدَهُ إِنْسَانٌ فَقِيلَ : "أَحْكَمَ الْقُرْآنَ" ، "فَكَرِهَ ذَلِكَ فَقِيلَ : "حَامِلٌ قُرْآنَ" فَكَرِهَهُ ، وَقَالَ : "قُولُوا : حَفِظْ" . لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْحَفِظَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ التَّلَاوُةُ .

وَقَوْلُهُمْ : أَحْكَمَ ، وَحَمَلَ الْقُرْآنَ ، وَحَافِظُ الْقُرْآنِ

إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الْقَائِمِ بِحُدُودِهِ السَّامِعِ الْمَطِيعِ لِمَوْجِبِهِ .

وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَقُولُ : وَاللَّهِ لَقَدْ

قَرَأْتُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ ، وَمَا أَسْقَطْتُ مِنْهُ حَرْفًا وَاحِدًا ، وَقَدْ وَاللَّهِ أَسْقَطَهُ كُلَّهُ" .

يَعْنِي بِذَلِكَ تَرَكَ الْعَمَلَ بِمَوْجِبِهِ ، وَالْمَحَافِظَةَ عَلَى حُدُودِهِ وَمَرَّاسِمِهِ .

وَرُوِيَ أَنَّ عَقِبَةَ بْنَ عَامِرٍ كَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ صَوْتًا بِالْقُرْآنِ ، فَاسْتَقْرَأَهُ

عَمْرٌ فَقَرَأَ عَلَيْهِ بَرَاءةً ، فَبَكَى عَمْرٌ ، ثُمَّ قَالَ : "مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّهَا نَزَلَتْ" .

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لَمَّا وَجَدَ مِنْ نَضَارَتِهَا وَجِدَّتِهَا بِحَسَنِ قِرَاءَةِ عَقِبَةَ ، وَمَا جَدَّدَتْهُ

وَأَحَدَتْهُ لَهُ مِنَ الْخَوْفِ وَالْوَجَلِ وَالْإِذْكَارِ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ وَعِيدِهِ ، وَالتَّرغِيبِ فِي ثَوَابِهِ

عَلَى نَحْوِ مَا يَقُولُ الْقَائِلُ : كَأَنِّي مَا قَرَأْتُهَا قَطُّ وَلَا سَمِعْتُهَا .

وَمَنْ ظَنَّ بِعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ سُورَةَ بَرَاءةٍ قَدْ نَزَلَتْ مَعَ

شَهْرَتِهَا وَإِنْفَادِ الرَّسُولِ بِهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ ، وَتَذَلُّلِ أَبِي

هَرِيرَةَ بِهَا ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ حَالِ الْعُقُودِ وَالْعَهُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ : فَهُوَ الْغَبِيُّ

الْمَغْرُورُ ، بَلْ مِنْ ظَنَّ ذَلِكَ بِأَدْنَى الْمُؤْمِنِينَ مَنْزِلَةً فَقَدْ جَهَلَ جَهْلًا فَاحِشًا .

وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ كِرَاهَتُهُمْ لِإِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ فُلَانًا حَافِظٌ لِلْقُرْآنِ

وَجَامِعٌ لَهُ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى مَنْ حَفِظَ نَاسَخَ الْقُرْآنِ

وَمَنْسُوخَهُ ، وَجَمِيعَ وَجْهِهِ وَحُرُوفِهِ الَّتِي أَنْزَلَ عَلَيْهَا ، فَلَا يُوصَفُ بِهِ عِنْدَهُمْ

(١٧٩/١)

إِلَّا مِنْ أَخْذِهِ وَجَمْعِهِ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَرَأَهُ عَلَيْهِ لَمَّا لَا يُؤْمَنُ مِنَ الْغَلَطِ

بِكَلِمَةٍ أَوْ آيَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ قِرَاءَةٍ شَيْءٍ مِنْهُ بِوَجْهِهِ لَا يَجُوزُ وَيَسُوعُ مِثْلَهُ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَجِبَ حَمْلُ الْأَمْرِ فِي إِنْكَارِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالْإِمْتِنَاعِ

من هذه الإطلاقات ، ودعوى القوم حفظَ القرآن والحملَ له والإحاطة به :
على الوجوه التي ذكرناها دون ما ظنّوه وتوهّموه من سقوط شيءٍ من القرآنِ
على سائر الأمة أو عدم حافظٍ لجميعه فيهم ، وكونه غير مشهورٍ ظاهرٍ بينهم.
وإذا كان ذلك كذلك كان هذا أيضاً أحد الأسباب المانعة من العلم
بجميع عدد حَفَظَةِ القرآنِ على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - . وما يُنكر أيضاً على هذا
الأصل أن لا يُعرف ذلك بعد موته ، لأنه لا يُكرَّر أن يحفظه بأسره قومٌ منهم ، وماتوا بعد موتِ
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يُطلع على ذلك من أمرهم وإن عُلم في الجملة أنهم من
حَمَلَةِ القرآنِ ودرستِهِ ، وهذا يمنعهم من التعلق بما ذكروه منعاً عنيفاً.
فإن قالوا : فما تأويلُ هذه الأخبارِ المروية في تحديد عدد حَفَظَةِ القرآنِ
على عهدِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟
قيل لهم : يَحتمل أن تُثبتَ وجوهاً من التأويل ، فمنها :
- أن يكونَ معنى قولهم : ما جمع القرآنَ على عهدِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا أربعة
نفرٍ أو خمسة أنه لم يجمعه على جميع الوجوه والأحرفِ
والقراءاتِ التي نزل بها وخبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنها كلها شافٍ كافٍ إلا أولئك
النفرُ فقط ، وهذا غيرُ بعيد ، لأنه لا يجبُ على سائرهم ولا على أولئك النفر أيضاً أن يحفظوا
القرآنَ على جميع أحرفه ووجوهه السبعة.

(١٨٠/١)

- ويمكنُ أيضاً أن يكونَ معنى ذلك أنه لم يجمع ما نُسخ منه وأُزيل رسمُه
بعد تلاوته مع ما ثبتَ رسمُه وبقيَ فرضُ حفظه وتلاوته إلا تلك الجماعةُ
وحدها ، لأنه قد ثبت أنه قد كان أنزل قرآن نُسخ رسمُه ، وأزيلت تلاوته.
- ويجوزُ أيضاً أن يكونَ معنى ذلك أنه لم يجمع جميع القرآنِ عن رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - وبأخذه من فيه تلقياً غير تلك الجماعة ، فإن أكثرهم أخذَ بعضه
عنه وبعضه عن غيره.
- ويُحتمل أيضاً أن يكونَ معنى هذا القول أنه لم يجمع القرآنَ على عهد
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ممن ظهرَ به وأبدى ذلك من أمره وانتصبَ لتلقيه عن تلك

الطبقة المذكورة ، مع جواز أن يكونَ فيهم حَقَّاطٌ لا يعرفهم الراوي إذا لم يظهر ذلك منهم .
هذا ما لا بدَّ من صرف الأخبار إليه إن ثبتَ وحملها عليه ، لأجل ما
قدمناه ولأجل تظاهر الروايات أيضاً بما يوجبُ ويقتضي حفظ الأئمة الأربعة
لجميع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإحاطتهم به ، ولأجل أن هذا هو
الواجبُ من حالهم في العادة وما كانوا عليه من الأحوال في السبق إلى الإسلام والتقدم وإعظام
الرسول لهم وما تُوجبه العادة في مثلهم ، وتأمين النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم وتقديمه
إياهم ، وما رُوِيَ من طول قراءتهم وكثرة تعليمهم الناس القرآن له عنهم ، وهم عندنا أولى الناس
بحفظ كتاب الله ، وأحَقُّهم بالسبق إلى ذلك ، والرغبة عن الإبطاء عنه والتمادي فيه ، مع ما كانوا
منصوبين ومُرشَّحين له ، ومع ارتفاع أقدارهم وعلو شأنهم ، وامتداد الأعين والأعناق إليهم ،
وتعويل النبي - صلى الله عليه وسلم - في النوائب والمهمات عليهم .

(١٨١/١)

(فصلٌ في فضل أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه وحفظه للقرآن)

فأما أبو بكرٍ الصديق صلواتُ الله عليه فقد وردت الأخبار المتظاهرةُ
بدوام تقدمه في الصلوات وقراءته لطوال السور في المحراب التي لا يتهاى
إقامتها إلا لأهل القدر والإتقان والقوة في الحفظ ، وكثرة الدرس والدُّربة
بقراءة القرآن ، فروى هشام الدستوائي قال : حدَّثنا قتادة عن أنسٍ : " صلى
بنا أبو بكر الصديق رضوانُ الله عليه صلاةً الصبح ، فقرأ آل عمران ، فقالوا
له : يا خليفة رسول الله كادت الشمس أن تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا
غافلين " .

وروى سفيان بن عيينة عن الزُّهري عن أنس بن مالك : " أنَّ أبا بكرٍ
رضوانُ الله عليه قرأ في صلاة الصبح البقرة ، فقال عمر : كادت الشمس أن
تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين " .

(١٨٢/١)

وقد عُلمَ أنّ كثيراً من الحفّاظ وأهل الدُّربة وإدمان درسِ القرآن يتهيّبون الصلاة بالناس مثل هذه السُّور الطوال ، وما هو دونها بالشيء الكثير ، وهذا يقتضي أن أبا بكرٍ كان حافظاً للقرآن ، وليس بين هذين الخبيرين معارض . لأجل أنه ذُكر في أحدهما صلاته بالبقرة ، وفي الأخرى صلاته بآل عمران . ووقوع جوابٍ واحدٍ عن ذلك ، لأنه لا يمكن أن يكون ذلك في وقتين وفي صلاتين ، وأن يكون جوابه لعمَرَ قد وقع له ولغيره بلفظٍ واحد ، وهذا غير مستنكرٍ ولا بعيد.

وقد تظاهرت الرواياتُ بأن أبا بكرٍ رضوانُ الله عليه بنى مسجداً بمكة قبل الهجرة في فناء داره ، وأنه كان يقوم بالقرآن فيه ويدعو إلى الله وإلى رسوله ، ويشترى عرضَ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ويزينُ صوته بالقرآن ، ويكثر بكاؤه ونشيجه ، فإذا كان ذلك منه أسرع عوامم المشركين ونساؤهم وولدانهم يسمعون قراءته وتسبيحه ، حتى قالت عائشةُ رضوانُ الله عليها في خطبتها : "أبي وما أبيه ، أي والله لا تعطوه الأيدي ، ذلك والله طود منيف ، وظل مديد ، صدقَ والله إذ كذبتم ، وسبقَ إذ وثبتم سبق الجواد إذا استولى على الأمد ، فتى قريشٍ ناشئاً وكد لها كهلاً ، يكلاً عانيها ، ويُريش مملقها ، يرأبُ صدعها ، حتى خلبته قلوبها ، ثم استشرى في دينه ، فما برحت تلك شكيمته في ذاتِ الله ، حتى اتخذَ بفنائها مسجداً ، يُحيي به ما أماتَ المبطلون ، وكان رحمةُ الله عليه غزيرَ الدمعة ، وقيدَ الجوارح ، شجى النَّشيج ، فأصفت إليه نسوانُ قريشٍ وولدائها ، يسخرونَ منه ويستهنئون به ، (اللهُ يستهزئُ بهم ويمدُّهم في طغيانهم يعمهون) ، وأكبرت ذلك رجالات قريش ، فحنت له أفئدتها ، وفوقت يمامها ، وامتلوه عرضاً فما ملوا له صفاة ، ولا قصفوا له قناة".

(١٨٣/١)

ثم مرّت رضوانُ الله عليها في صفة وصفة دعائه إلى الله تعالى ، وعظيم عنائه في الإسلام ، وتمسُّكه به ، وكيف لا يُظنُّ بمثل أبي بكرٍ في فضله وسابقته وقيامه في الدعوة إلى الإسلام يقرأ بالقرآن ، وتزيينه لصوته ، وشدة نشيجه : إنه أولى الناس بحفظ كتاب الله عزَّ وجلَّ وأحرصهم عليه وأقربهم إليه ، فكيف لا يُظنُّ بمثله أنّه حافظ ؟

وكان عثمانُ بن أبي العاصٍ لما دخلَ في الإسلام وقصدَ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - ليتعلمَ القرآنَ يختلفُ إلى النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - ، فإذا لم يجدْه جاءَ إلى أبي بكرٍ فاستقرأه القرآنَ ، وربما جاءَ إلى أبي بن كعبٍ على ما ذُكر ، فلولا أن أبا بكرٍ كانَ إذ ذاكَ محلَّ من يحفظُ القرآنَ ، ويؤخذُ عنه لم تكنَ هذه حالُ من اختلفَ إليه ، إذا لم يجدَ الرسولَ صَلَّى اللهُ عليه ولولا علمُ النبيِّ - صلى الله عليه وسلم - بذلك من أمره لم يقدمه لإمامة المسلمين ، وهو حاضر يشاهدُ مكانَ غيره ويقول : "يا أبا بكرٍ ، وإني لستُ لأصويجباتِ يوسفَ " ، هذا مع قولي : "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكتابِ اللهِ ، وأكثرُهُمْ قرآنًا" . وفي خبرٍ آخرٍ إلى ذكرِ الهجرةِ والسنن ، إلى أن قال : "فأثبتُهُم صلاحًا" ، وقوله : "أتمتكم شُفعاؤُكم إلى اللهِ ، فانظروا بمن تستشفعون " . وقوله : "ليَوْمَ الْقَوْمِ أَفضَلُهُم" . في أمثالٍ لهذه الأخبارِ كُلُّها تدلُّ على أنه يجبُ أن ألا ، يتقدَّم في

(١٨٤/١)

ذلك المقامَ الشريفِ إلا أقرأُ الأمةَ لكتابِ اللهِ تعالى وأثبتُهُم فضلاً وصلاحاً . ولولا علمُ الرسولِ بذلك من حاله وسكونه إليه لم يُؤمِّرْه على الناسِ في المواسمِ سنةً تسع ، وتقديمه يومَ المجتمعِ الأعظمِ للصلاةِ بالناسِ وتعليمِهِم المناسكَ وأركانَ الحجِّ وتقويمِهِم وإرشادِهِم في هذا الشأنِ العظيمِ والخطرِ الجسيمِ ، فكل ما ذكرناه مع مقتضى العادةِ وموجبِها في مثل حالِ أبي بكرٍ يُوجبُ أن يكونَ من كبارِ الحفاظِ والأمثالِ .

(١٨٥/١)

(فصلٌ في فضلِ عمرَ بنِ الخطابِ رضي اللهُ عنه وحفظِهِ للقرآنِ)

وأما عُمرُ بن الخطابِ صلواتُ اللهِ عليه فقد تظاهرت الرواياتُ عنه بمثل ذلك ، فروى الناسُ عنه أنه كان يُؤمِّمُ الناسَ بالسُّورِ بالطوال ، وحفظوا عنه أنه كان قرأَ مرةً سورةَ يوسفَ فبلغَ إلى قوله تعالى : (وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ) ، فأنشَجَ حتى سَمِعَ بكأؤه من

وراء الصفوف ، وأنه
قرأ يوماً سورة الأحزاب فلما بلغ إلى قوله تعالى : (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ) ،
جهرَ جهراً شديداً ، فقبل له في ذلك فقال :
"أذكركم العهد" .
وأنه قرأ من سورة الحج فسجدَ فيها سجدتين .
وروى عبدُ الله بن عمرَ أنه قال : "لقد رأيتُ أميرَ المؤمنين عمرَ بن
الخطابِ وأنه لجالس على المنبر والمهاجرون والأنصارُ حوله يعلمُهم
الدينَ والقرآنَ كما يعلمُ الكاتبُ الغلمان " وكيف تكون هذه حاله وقدره إلا
وحفظُ القرآنِ سجيتهُ وشأنه ، وتلاوتهُ دأبه ودينته .
وروى أبو معاوية عن ...

(١٨٦/١)

الأعمش عن زيد بن وهب قال : "جاء رجلان إلى عبد الله - يعني ابن
مسعود - فقال أحدهما : يا أبا عبد الرحمن ، كيف نقرأ هذه الآية ، فقال
عبد الله : من أقرأك ، قال : أبو حكيم المُرَني ، وقال للآخر : من أقرأك .
قال : أقرأني عمر ، قال : اقرأ كما أقرأك عمر ، ثم بكى حتى سقطت دموعه
في الحصى ، ثم قال : إنَّ عُمرَ كان حصناً حصيناً على الإسلام ، يدخلُ فيه
ولا يخرجُ منه ، فلما مات انشَلَمَ ذلك الحصنُ بفريقٍ يخرجُ منه ولا يدخلُ
وروى زائدة قال : قال عبد الملك بن عمير : حدَّثني قَيْصَةُ بن
جابر قال : "ما رأيتُ أحداً كان أعلمَ بالله ، والقراءة لكتاب الله ، ولا أفقه
في دينِ الله من عُمر" .

(١٨٧/١)

وروى أيضاً عبد الملك بن عمير عن زيد بن وهب قال : قال عبد الله
يعني ابن مسعود : "ما أظنُّ أهلَ بيت من المسلمين لم يدخل عليهم حزنٌ

على عُمر يومَ أُصِيبَ عمرَ إلا أهلَ بيتِ سُوءٍ ، إنَّ عمرَ كانَ أعلَمنا باللَّهِ .
وأقرأنا لكتابِ اللّهِ ، وأفقهنّا في دينِ اللّهِ " .
ولولا أنّ هذه كانت حاله وصفتَه في حفظِ القرآنِ وأنه من أقرأ الناس
لكتابِ اللّهِ لم يكن أبو بكر الصديقَ بالذي يَضُمُّ إليه زيد بن ثابت ويأمرهما
بجمع القرآنِ واعتراضه ، ويجعلُ زيدا تبعاً له ، لأنه لا يجوزُ في صفةِ مَنْ هو
دون أبي بكر في الفضلِ والحزمِ أن يُنصَّبَ مع مثلِ زيد بن ثابت لاعتراضِ
القرآنِ وجمعه مَنْ ليس بحافظٍ له ، ولا كلُّ حافظٍ أيضاً يصلحُ لهذا البابِ .
فبانَ بذلكَ أنه أحدُ حفاظِ القرآنِ المتقدمينَ ، فمَنْ هذه حاله وصفتَه في تقدمه
وفي قراءته بالطَّوالِ ، وإقراءته الصحابةَ وتعليمهم بالقرآنِ مع الفقه والدينِ .
وقول ابن مسعود فيه : "ومحلُّه من حفظِ القرآنِ محلُّه ، كانَ أقرأنا لكتابِ
اللّهِ " ، كيف يمكنُ أن يكونَ غيرَ حافظٍ لكتابِ اللّهِ الذي هو أقرؤهم له ؟!

(١٨٨/١)

(فصلٌ في فضلِ عثمان بن عفان رضي الله عنه وحفظه للقرآن)

وأما عثمان بن عفانَ رضوانُ اللّهِ عليه فقد وردت الرواياتُ بأنه كان ممن
جمع القرآنَ على عهدِ رسولِ اللّهِ - صلى اللّهُ عليه وسلم - على ما قد بينا ، وقد كان من
المشهورين بقراءة القرآنِ وكثرةِ درسه ، والقيام به في آناء الليل والنهار .
وإكثاره من ذلك وبلوغ الغاية القصوى منه ، هذا مع سنّهِ وسابقته وتقدّم
إسلامه ، وعظَمِ محله من الدينِ والمسلمين .
وقد روى الناسُ أن عثمانَ رضوانَ اللّهِ عليه لما دخلَ عليه المصريُّونَ
ليقتلوه ابتدروه ضربةً بالسيفِ ، فوقعت على يده فمدّها وقال : "إنّها واللّهِ
لأوّلُ يدٍ خَطَّتْ المفصّلَ " .
وقد روى الناسُ أنّ إحدى نساءِ عثمانِ إما نائلةً بنتُ الغرافصة أو غيرها
قال : "لما هجموا عليه الدارَ ليقتلوه إن يقتلوه أو يتركوه فإنّه كان يُحيي الليلَ بجميعِ القرآنِ في
ركعة" ، وفي روايةٍ أخرى : "فلطالما ختم القرآنَ في
ركعة" .

وَرُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَثْمَانَ التَّمِيمِيَّ قَالَ : قُلْتُ : لِأَعْلَيْنِ اللَّيْلَةَ عَلَى الْمَقَامِ ، فَلَمَّا قَمْتُ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ يَزْحَمُنِي عَلَيْهِ ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا عَثْمَانُ . فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ فَصَلَّى ، فَإِذَا هُوَ يَسْجُدُ سُجُودَ الْقُرْآنِ ، حَتَّى إِذَا قَلْتُ هَذِهِ هُوَادِي الْفَجْرِ أُوتِرَ بِرُكْعَةٍ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَهَا ثُمَّ انْطَلَقَ .

وَرُوِيَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا سُئِلَ : كَمْ بَقِيَ مِنَ اللَّيْلِ ، قَالَ : " انظروا أين بلغ عثمان من القرآن " ، وكلُّ هذا وما هو أكثر منه ظاهرٌ مشهورٌ من حال عثمان ، فمن هذه حاله في ختم القرآن في ركعة . ومن تقدَّرَ ساعاتُ الليل وماضيهِ وبقاياه بدرسه للقرآن وقيامه به ، كيف يتوهَّم أنه لم يكن حافظاً جامعاً للقرآن !؟

(فصل في فضل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وحفظه للقرآن)

وأما علي بن أبي طالب صلواتُ الله عليه فقد عُرفت حاله وفضله وسابقته وجهاده ، وثاقبُ فهمه ورأيه وسعةُ علمه ، ومشاورَةُ الصحابة له . وإقرازهم بفضله ، وتربيَةُ الرسول - صلى الله عليه وسلم - له ونشوؤه عنده ، وأخذُه له بفضائل الأخلاق والأعمال ، ورغبته في تخريجه وتعليمه ، وكثرةُ أقاويله فيه ، وما كان يُرشِّحه له ويُنبئه عليه من أمره ، نحو قوله : "أفضأكم عليّ ، وإن تُولُّوها عليّاً تجدوه هادياً مهدياً ، يحملكم على المحجّة البيضاء والطريق المستقيم " .

ومن البعيد الممتنع أن يقول مثل هذا فيه وليس هو من قُرّاءِ الأمة للقرآن ، وممن إن تقدّم في الصلاة كان أقرأهم لكتاب الله ، أو من الطبقة الذين هذه سبيلهم .

وقد كان ممن يُقرئ القرآن ويؤخذُ عنه ، وأحدُ من قرأ عليه أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ وغيره ، وكان من المشهورين بقراءة القرآن

والتبحر فيه ، ومعرفة تنزيله وتأويله ، والكلام في مُشكِله وغامضه ، وقد كان
سائر أصحابه الدعاة إلى طاعته يُظهرون عند استدعاء الناس إلى نُصرتِه

(١٩١/١)

والدخول في بيعته أنه أفقه الأمة وأعلمها وأقرؤها لكتاب الله ، ولا يردُّ عليهم أحدٌ ولا يعترضُ فيه ،
منهم الحسنُ وعمار وعبدُ الله بنُ عباس ، وزيد ، وصعصعةُ بن صوحان العبدِي وغيرهم من شيعته ،
وهو أولُ من نشرَ

المصحفَ بالبصرة ثم بصفين ، ودعا إلى تحكيمه والرجوع إلى ما فيه ، على
ما سنشرُحه فيما بعدُ إن شاء الله .

وروي عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص أنه قال : قلتُ لعبدِ
الله بن عباس بن أبي ربيعة : ألا تُخبرني عن أبي بكرٍ وعلي ، قال : "إن أبا
بكرٍ كانت له السنُّ والسابقةُ مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فكل الناس صاغيةٌ إلى
علي" ، قال : "يا ابنَ أخي ، كان له والله ما شاء من حرسٍ قاطع ، والبسطةُ في المنصب ، وقراءةُ
من الرسول ومُصاهرتُه ، والسابقةُ في الإسلام ، والعلمُ بالقرآن ، والفقهُ في السنة ، والنجدةُ في
الحرب ، والجدُّ في الماعون ."

فهذا وغيرُه ممن ذكرنا بفضيلة له ، وشرح خطبِه ومقاماته بفضل علي في
كتابي الإمامة يذكرون أنه من أعلم الناس بالقرآن وإقرائهم له ، فلا يعترض
في ذلك معترضٌ يُحفظُ قوله .

وقد كان أبو عبد الرحمن السُّلَمي من حفاظ

(١٩٢/١)

كتاب الله تعالى وأهل العلم به ، وهو يعترفُ لعلي بأنه ما رأى رجلاً أقرأ
للقرآن منه .

روى همام بن أبي نَجِيح عن عطاء بن السائب أن أبا عبد الرحمن
السُّلَمي حدّثه ، قال : "ما رأيتُ رجلاً أقرأ للقرآن من علي بن أبي طالب ."

صلى بنا الصبح فقرأ سورة الأنبياء فأسقط آية ، ثم قرأ تدرجاً ثم رجع إلى الآية التي أسقطها فقرأها ثم رجع إلى المكان الذي انتهى إليه ، لا يتسعع .
وروي أيضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : "صلى بنا علي في شهر رمضان فقرأ بنا عشر آيات عشر آيات " ، وهذا لا يكون إلا مع تقدّم الحفظ وكثرة الدراية وحسن الإتقان .

وإذا كان ذلك كذلك وجب بما وصفناه في وضع العادة وما عُرف من أخلاق هؤلاء الأئمة وطرائقهم وما كانوا عليه ومنصوبين له ، وما ظهر من قراءتهم وتقدّمهم ، وتقدمة الرسول لهم أن يكونوا حُفَاطًا للقرآن وجامعين له ، وأن يكون العملُ بذلك والرجوعُ إليه أولى من الرجوعِ إلى الأخبار التي يُذكر فيها أنّ الحُفَاطَ كانوا على عهدِ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - أربعة نفر ليس فيهم أحد من هؤلاء الأئمة القادة الذين هم عمُدُ الدين وفقهاء المسلمين .
وعلى أننا أردنا بما بسطنا ووصفناه من حال هؤلاء الأئمة ما تقتضيه العادة من وجوب كثرة الحفظ للقرآن على عهدِ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - وبعده : تأكيد أمر القرآن ، ودفع قول من قال على القطع والبتات أنه لم

(١٩٣/١)

يجمع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أربعة نفر ، لأننا لا نحتاج في حفظ جميع الأمة للقرآن وظهور نقله والإحاطة بجميعه إلى أن يُعتَقَدَ ويتبيّن أنّ فيهم حُفَاطًا لجميعه ، لأنه لو اتفق مع بُعد ذلك في العادة وتعدُّره أن لا يجمعه أحد منهم لوجب بالعادة المعلومة من تركيب الطباع وعظم شأن القرآن ومورده والداعي إلى حفظه والتمسك به والتحاكم إليه ، والرد إلى موجبه وإخباره بأن معدن العلم ويُتَوَعَّه أن لا يذهب على جميع الأمة حفظ سائرهم ، وأن لا بُدَّ أن يتفق لخلقٍ منهم أن يحفظوا مواضع منه ، ولآخرين أن يحفظوا مواضع أُخَرَ ، ولخلقٍ الاستكثار منه ، ولقومٍ الاقتصار على ما يُجزىء به من قراءته ، ولقومٍ إثارة الطوال منه ، ولآخرين إثارة حفظ المفضل السهل .
ولخلقٍ منهم حفظه ومعرفة ضبطاً ونظراً في المصاحف ، ولخلقٍ منهم النفقة به ، ولآخرين القيام للصلاة به ، ولآخرين الانتصاب لتعليمه ، حتى لا

يذهب شيء منه على كافتهم ، ولا يتوهم من له أدنى مُسككة وفهم ومعرفة
بعلوم التجربة والعادة توافي همم جميع الأمة على تضييع شيء منه وذهابه
عليهم ، وأن الشاة دخلت فأكلت كثيرا منه! كانوا جمعوه فلم يوجد في غير
تلك النسخة ، ولا في صدر رجل من الأمة ، ولا عند أحد ممن يقرأ نظراً حفظه والعلم به ، وأن
اعتقاد ذلك من الأمور الدالة على فرط الجهل والعباوة.
فوضح بهذه الجملة أنه لا حاجة ماسة ولا غير ماسة إلى إقامة الأدلة
والبراهين على كون حفاظ لجميع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعده ،
وأن ذلك إن ذكرناه فعلى سبيل التأكيد والكشف عن صورة الحال وموجب العادة في ذلك.
فإن قال قائل : فإذا كانت الحال في موجب شهرة الأخبار التي رويتها
في كثرة الحفاظ وارتفاع النزاع في حفظ الأربعة نفر على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١٩٤/١)

في وضع العادة في وجوب حفظ جلة المهاجرين والأنصار
للقرآن لما هم عليه مما وصفتموه ، فما وجه القول عندكم في الأخبار
المروية بأن هؤلاء الأربعة لم يكونوا ممن حفظ جميع القرآن ولا الأئمة
الأربعة ومن جرى مجراهم في الفضل ، وهي واردة بنقيض ما ادعيتموه
بموجب العادة والأخبار التي قدمتم ذكرها ، فمن هذه الأخبار ما رواه ابن
عُلمة عن منصور بن عبد الرحمن عن أبي عبد الرحمن عن الشعبي قال :
" مات أبو بكر وعمر وعلي ولم يجمعوا القرآن " ، ورؤي عنه من طريق آخر
" أن عمر مات ولم يجمع القرآن ، لأنه كان يُحب أن يموت وهو في زيادة
ولا يموت وهو في نقصان بنسيان القرآن " .

وروى عبيد بن جبير قال : " قلت لزيد بن ثابت عند مقتل عثمان :
اقرأ علي الأعراف ، فقال زيد : لست أحفظها ، ولكن اقرأها أنت علي .
فقرأتها فما أخذ علي ألفاً ولا واواً " ، ورؤي أن جماعة من الصحابة أتوا عبد

الله بن مسعودٍ ليقراً عليهم (طسم) الشعراء فقال : " ما هي عندي ، عليكم
بأبي عبد الله خَبَاب " ، فأتينا خَبَاباً فسألناه يقرأها علينا.

(١٩٥/١)

وروى أبو إسحاق الهمداني عن سعيد بن وهب قال : " قَدِمَ علينا
عبدُ الله - يعني ابنَ مسعود - فقلنا : اقرأ علينا البقرة ، فقال : لستُ أحفظها " .
وروى الهيثمُ بن واقدٍ عن عطاءِ بن أبي مروان قال : " قلتُ للطُّفيل بن
أبي : أبوك جمعَ القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، قال : بعده .
قلت : إن أناساً أخبرونا أنه جمعه أربعةً على عهد رسول الله ، فيهم أبوك .
فقال الطُّفيل : أتري أن أناساً أعلمُ بأبي مني ، " .
وروى عكرمةُ عن ابن عباس : " إنَّ القرآنَ لم يجمعه أحدٌ على عصر
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " ، وروى بشر بن حُميد المُرِّي عن أبيه قال :
" سمعتُ أبا قلابَةَ يُحدِّثُ عمرَ بن عبد العزيز في خلافته أن أربعةً من

(١٩٦/١)

أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جمعوا القرآنَ على عهد رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - معاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبا زيد ، فقال عمر : قد بحثتُ
عن هذا الحديث بالمدينة إذ كنتُ عليها والياً فقلتُ لخارجةً
بن زيد : إنَّ الناسَ يقولون إنَّ أباك جمعَ القرآنَ على عهدِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ،
فقال : جَمَعَهُ بعدُ ، أو جمع أكثرهُ " .
في أمثالٍ لهذه الأخبار والألفاظِ كثيرة ، وردت تنفي حفظ أحدٍ من
هؤلاء وغيرهم للقرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فما وجهُ هذه
الأحاديث عندكم ؟

قيل له : وجهُ القول عندنا فيها أنها أخبارٌ آحاد غيرُ ثابتة ، ولا سبيلَ إلى
العلم بصحتها ، وأنها حالةٌ في الظهور والانتشار محلَّ الأخبار الواردة بحفظ

هذه الجماعة ، والشيء الظاهر المعلوم لا يترك لما ليس ثابتاً وما لا سبيل إلى العلم بثبوتها ، فوجب ترك الإحفار بهذه الأخبار ، ولأجل أنّ العادة في الصحابة وما كانوا عليه وجميع ما وصفناه يدل على ضعف هذه الأخبار واضطرابها وأنها مما لم تثم الحجة بها ، وأقصى أحوال هذه الأخبار أن تكون مُعارضَةً للأخبار الواردة بحفظ هذه الجماعة للقرآن على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومعاذ الله أن يكون كذلك لإطباق أهل النقل على أنها ليست في الثبوت والظهور وصحة المخارج والطرق واتفاق الألفاظ : بجارية مجرى الأخبار المروية في حفظ هذه الجماعة للقرآن وشهرتها .
وقد روى مفسّم عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : " جمع القرآن

(١٩٧/١)

على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أربعة .
وعدّ معاذ بن جبل وأبياً وعبد الله وزيد بن ثابت " ، وهذا معارض لما روي عنه من أنه لم يجمع القرآن أحد في حياة الرسول ، فيجب إذا كان ذلك كذلك أطراخ هذه الأخبار ، والرجوع إلى ما ذكرناه من الأخبار الثابتة ومقتضى العادة في مثل الصحابة .
على أننا لو سلّمنا للسائل صحة هذه الأخبار التي تعلق بها وسلامتها من التخليط والفساد ، وأحللناها محلّ الصحيح الذي رويناها في حفظ الجماعة التي تقدّم ذكرها للقرآن لوجب حملها على وجوه من التأويلات توافق موجّب الأخبار بالعادة التي ذكرناها ، فإنها كلّها معرّضة لتأويل لا يخالف ما قلناه ، فمنها :

- أن يكون معنى قولهم إنهم لم يحفظوا القرآن أنّهم لم يحفظوا جميع ما نزل من ناسخه ومنسوخه الذي سقط رسمه وزال فرض حفظه بعد ثبوتها .
وهذا ليس ببعيد ، لأنهم لا يجب عليهم ولا على غيرهم أن يُعنوا بحفظ ما نُسخ ورفع رسمه ، ويكون معنى قول خارجة بن زيد : " جمعه أو أكثره بعد ذلك " ، أي : جميع المنسوخ المزال فرض رسمه وتلاوته أو أكثره بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

- وَيُحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ لَمْ يَحْفَظُوا جَمِيعَ حُرُوفِ الْقُرْآنِ السَّبْعَةِ الَّتِي أُنزِلَ عَلَيْهَا ، وَأَخْبَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَقْرَىءَ بِهَا ، وَلَا أَحَاطُوا بِجَمِيعِهَا وَلَا أَحَدٌ غَيْرُهُمْ أَيْضاً مِنَ الْأُمَّةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ثُمَّ جَمَعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَنْ يَعْمَلُ بِحِفْظِهَا وَأَخَذَ نَفْسَهُ بِهَا كَأُنْبِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُبْرِزِينَ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ عَلَى جَمِيعِ وَجُوهِهِ وَأَحْرَفِهِ .

(١٩٨/١)

- وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ رَوَى مِثْلَ رِوَايَتِهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَلِيًّا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ يَجْمَعُوا الْقُرْآنَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا نَاسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ ، وَلَمْ يَجْمَعُوهُ بِجَمِيعِ قِرَاءَاتِهِ وَحُرُوفِهِ الَّتِي أُنزِلَ عَلَيْهَا .

- وَيُحْتَمَلُ أَيْضاً قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي الْبَقْرَةِ وَالشُّعْرَاءِ أَنَّهُمَا لَيْسَتَا عِنْدَهُ وَأَنَّهُ لَا يَحْفَظُهُمَا ، وَقَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ لِعُبَيْدِ بْنِ جَبْرِ : "لَسْتُ أَحْفَظُ الْأَعْرَافَ" أَنَّهُمَا لَا يَحْفَظَانِ ذَلِكَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنََّّهُمَا لَمْ يَقْرَأْ هَذِهِ السُّورَةَ عَلَيْهِ وَلَا أَحَدَاهَا مِنْ فِيهِ بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَإِنَّمَا حَفَظَاهَا عَمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ ، فَلِذَلِكَ قَالَ عُبَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ : "فَقَرَأْتُ الْأَعْرَافَ عَلَى زَيْدٍ فَمَا أَخَذَ عَلَيَّ أَلْفَاً وَلَا وَاوَا". يَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ عَلَيْهِ فِيهَا غَلَطاً وَاحِداً وَلَا عَرَفَ ، وَلَوْلَا أَنَّ زَيْداً كَانَ يَحْفَظُ الْأَعْرَافَ كَيْفَ كَانَ يَحْوِزُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ فِيهَا الْغَلَطَ ، وَلَيْسَ يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَّفَقْ لِهَمَا جَمِيعاً وَلَا لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأُمَّةِ أَنْ يَكُونَ حَفَظَا جَمِيعِ الْقُرْآنِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَسَمِعَاهُ مِنْهُ ، وَإِنْ أَخَذَا عَنْهُ الْأَكْثَرَ وَسَمِعَاهُ مِنْهُ وَأَخَذَا بَاقِي ذَلِكَ وَسَمِعَاهُ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ سَاغَ هَذَا التَّأْوِيلُ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَجْمَعِ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهَمَّ يُرِيدُونَ هَذَا أَوْ بَعْضَ مَا تَقَدَّمَ .

وَيُمْكِنُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ مَوْتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعِ الْقُرْآنَ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَقُولُونَ ذَلِكَ - وَإِنْ حَفَظُوا جَمِيعَ مَا نَزَلَ - لَمَا لَا يَأْمَنُونَ مِنْ نَزُولِ مَا يَنْزِلُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَعَلِمَهُمْ أَنَّ الْوَحْيَ وَنَزُولَ الْقُرْآنِ غَيْرُ مَأْمُونِينَ مِنْهُ مَا دَامَ الرَّسُولُ حَيًّا ، فَامْتَنَعُوا لِذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا : حَفِظْنَا جَمِيعَ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ حَفَظُوا جَمِيعَ مَا أُنزِلَ عَلَى الرَّسُولِ إِلَى وَقْتِ سَمْعِ مَنْهُمْ هَذَا الْقَوْلَ .

وبعد ، ما ندري من قال إنهم لم يحفظوا جميع القرآن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا أحد غيرهم أن ما قاله على ما ذكره ، وقد بينا من قبل أنهم كانوا يحفظون ولا يمارون ولا يتحدثون بذلك ، ولا يشعر به من أحوالهم ، خوف المدح في الطاعة ، وإيثار الاستسرار بفعل الخير والتقرب إلى الله تعالى ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكانت هذه الأخبار التي اعترضوا بها تحتل من التأويل ما قد ذكرناه وجب حملها إن صحت على موافقة موجب العادة في باب الصحابة والأخبار المشهورة التي قدمنا ذكرها في حفظ هذه الجماعة وغيرها للقرآن ، وهذا بتن في زوال الشبهة بما تعلقوا به. وإن هم قالوا : إن موجب العادة التي وصفتم في أمر الصحابة لأجل سبقهم وجهادهم وحرصهم على نصرة الدين وحفظه والأخذ بمعالمه . وتقديم الأعظم فالأعظم ، والأهم فالأهم منه يُوجب حفظ جميع الفضلاء الأمثال منهم للقرآن ، وأنهم لا يتأخرون عن ذلك لقاطع يصدّهم وأمير يكون التشاغل به أولى وأهنم من التشاغل بحفظ القرآن . قيل لهم : أجل ، كذلك تُوجب العادة والحال عندنا في أمرهم . فإن قال : كيف يكون ذلك كذلك وقد روي عن عبد الله بن عباس أنه كان يُقرئ عبد الرحمن بن عوف في خلافة عمر بن الخطاب ، وعبد الرحمن عنكم من الفضل والسابقة والجهاد والعلم والسنن والعناء في الإسلام ولحوقه بالطبقة الأولى من الصحابة بالمحل المعروف ، وعبد الله من حداثة السن وقرب العهد بحيث يعرفون ، وقد روى الزهري

أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخبره أن عبد الله بن العباس أخبره أنه كان يُقرئ عبد الرحمن بن عوف في خلافة عمر بن الخطاب ، قال : فلم أرَ أحداً

يجدُ من القَشْعَرِيَّةِ ما يجدُ عبدُ الرحمن عند القراءة ، قال ابن عباس : فجئتُ
ألتمسُ عبد الرحمن يوماً فلم أجده ، فانتظرتُه في بيته حتى رجعتُ من عند عمر
وهو يومئذ بمنى آخر حجة حَجَّها عمر ، وهذا خلاف موجب أخباركم
والعادة التي وصفتكم.

يُقال لهم : فظاهرُ تلك الأخبار وما ذكرناه من موجب العادة في مثل
عبد الرحمن في فضله وتقدمه وتبُّله يُوجب المصيرَ إلى ما قلناه من وجوب
حفظه القرآن وإيقاف خبركم هذا ، وإحالة علم طريقه وتخرُّجه على الله
سبحانه الذي هو أعلمُ به ، فإما أن نترك ما وصفناه من المتيقن لأجله ، فذلك
غيرُ سائغ ، على أن الخبر إن صحَّ وثبتَ فمعناه محمول على موافقة ما ادَّعينا ، وذلك أن الناسَ
كانوا يتحفظون القرآن بأن يقرؤوه على الحفظ .

وبأن يقرأه عليهم الحافظ ، ويأخذونه من لفظه ، وفي الناس إلى هذا الوقت
من ذلك أسهل عليه وأقرب إلى فهمه ، وأكثر من يعمل ذلك إنما يعمل
ليأخذ نمطَ القارئ الحافظ ويسلك في القراءة سننه ، ويتبع ألفاظه ، وكذلك
كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، إنما قرأ على أبي علي وجه التخصيص والتعظيم ليأخذ
أبي طريقته ، ويحكي لفظه ، ويقف أثره ، وكذلك ذكر عن أبي وابن أبي .

(٢٠١/١)

وإذا كان ذلك كذلك وجب حملُ قراءة عبد الرحمن على عبد الله على
هذا التأويل ، مع أن عبد الله بن عباس قد صرح بهذا المعنى عن نفسه ، في
خبر آخر ورد من هذا الطريق ، فروى معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن
عباس أن عبد الرحمن بن عوف رجعتُ إلى منزله بمنى .

قال ابن عباس : "وكننت أقارىء رجلاً من المهاجرين ، فكان عبدُ الرحمن
ممن أقارىء ، فوجدني عبد الرحمن بن عوف في منزله أنتظره في آخر حجة
حجها عمر ، فقد صرح عبدُ الله بأنه كان يُقارىء الصحابة ، والرجل لا
يقارىء إلا الحفظة ، ولا يقارىء من لا يحفظ أو من هو دونه ، فوجب حملُ
الخبر على ما قلناه ، على أن اختلاف عبد الله إلى عبد الرحمن إلى منزله

وانتظاره له يدلُّ على أنه كان يقصده ليتعلَّم القرآن منه ويُذَكِّره به ، لأنَّ العادة لم تَجْرِ بقصد الملثَّن إلى المتعلِّم وانتظاره إلا عادة الأجراء والمتكسِّين بإقراء القرآن ، والصحابةُ أجلُّ قدرا من أن يُنسبَ أحد منهم إلى ذلك ، فإذا كان هذا هكذا سقطَ ما ظنه السائل .

ومما يدلُّ أيضاً على تعظيم منزلة عبد الرحمن وشدة تقدُّمه ، وأنه كان من المشهورين بحفظ القرآن ومن أقرأ الناس وأكثرهم قرآناً ما رواه الناس من تقدُّم عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه للصلاة بالناس وصلاة النبيّ - صلى الله عليه وسلم - خلفه ، وذلك من المشهور المدوَّن في كتب فقهاء الأمصار . وقد روى عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة أنه غزا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(٢٠٢/١)

غزوة تبوك ، قال : فَبَرَزَ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - قِبَلَ الغائطِ ، فحملَ معه إداوة قبلَ الفجرِ ، فلما رجَعَ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - أخذتُ أُهْرِيْقُ على يده من الإداوة ، وهو يغسلُ يديه ثلاثَ مرّات ، ثمَّ غَسَلَ وجهه ، ثم ذهب يحسِرُ جُبَّتَه عن ذراعيه ، فضاقتُ كما مَجُبَّتَه ، فأدخل يده في الجُبَّة حتى أخرج ذراعيه من أسفل الجُبَّة ، وغَسَلَ ذراعيه إلى المرفق ، ثم توضّأ ومسحَ على خُفَّيه ، ثم أقبل ، قال المغيرةُ : ثم أقبلتُ معه حتى نجدَ الناسَ قدّموا عبد الرحمن بن عوف قد صلّى بهم ، فأدركَ النبيّ - صلى الله عليه وسلم - إحدى الركعتين وصلّى معه الناسُ الركعة الآخرة ، فلما سلّم قام رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - فأتمَّ صلاته ، فلما قضى صلاته أقبلَ على الناسِ يُعلِّمهم ، ثم قال : "أحسنتم" ، يعيظهم أن صلُّوا الصلاةَ لوقتها ، قال المغيرة : وفي رواية أخرى : فأردتُ تأخير عبد الرحمن فقال النبيّ - صلى الله عليه وسلم - : "دعهم" . ولولا أنّ عبد الرحمن كان أقرأ أهل تلك الغزاة وأشهرهم بذلك أو كان كأقرتهم وأكثرهم قرآناً لم يُقدِّموه وبعده لوه عمّن هو أقرأ منه وأحقُّ بالتقديم ، ولولا علمُ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بذلك لم يقرهم على ذلك ، ولم يُخلِّهم من التنبيه والتصريح على وجوب تقدِّمة غيره وأنهم قد عدلوا عن الواجبِ أو الأفضل وهو يقول : "يؤمُّ القوم أقرؤهم لكتابِ الله" و"أتمتكم شفاعتكم" و"أتمتكم خياركم" .

وفي تركه لهم وقوله : "أحسنتم" أوضح دليل على فضل عبد الرحمن ، وأنه كان يومئذ من حملة القرآن ، وأهلاً للإمامة والتقدم بالناس ، فإذا كان ذلك كذلك زالت هذه الشبهة ، ووجب صحة ما قلناه من

موجب العادة والأخبار المتظاهرة التي قدمنا ذكرها في حفظ أفاضل الصحابة والأمثال منهم لجميع كتاب الله تعالى قبل موت الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وأن الأخبار المروية في نقيض ذلك محمولة على ما ذكرناه وبيّناه من قبل.

(٢٠٣/١)

(باب)

(القول في بيان حكم بسم الله الرحمن الرحيم

والناس والفلق ، ودعاء القنوت وترتيب سور القرآن ونظم آياته وعددها والقول في أول ما أنزل منه وآخره)

فإن قالوا : جميع ما وصفتم وأكدتم القول فيه من ظهور أمر القرآن على

عصر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبعده ، وكثرة حفاظه والقائمين به ، والمنقطعين إلى تحفظه وتبخره وظهور نقله وإذاعته ، وكثرة فضائله وتوفر

الهيم والدواعي على الإحاطة به ، ومعرفة أحواله وأسبابه وتنزيله وفاتحته

وخاتمته إلى غير ذلك مما قلتموه : يقتضي لو كان الأمر في بابه على ما

وصفتم علم جماعة الصحابة وكافة الأمة بحكم بسم الله الرحمن الرحيم .

وهل هي آية من كتاب الله تعالى في افتتاح كل سورة أم لا ، وهل هي آية من سورة الحمد أم لا ،

وهل هي إن كانت آية في افتتاح كل سورة من جملة

السور أو منفصلة عنها وغير داخلية فيها ، وهل كان يجهز بها الرسول - صلى الله عليه وسلم - أم

لا ، وقد علمتم أن كل هذا مختلف فيه من حكمها ، فمن مثبت له ، ومن راد منكر ، وإذا كانت

هذه حالهم في البعد عن العلم بحكم بسم الله الرحمن الرحيم كانوا عن تحصيل حكم غيرها أبعد

، وإلى التخليط فيه أقرب ، وهذا يمنع أشد المنع من أن يكون أمر القرآن في الظهور والانتشار

وقيام الحجة به على ما وصفتم.

(٢٠٤/١)

وكذلك كل الذي وصفتم وأطبتم فيه وأسهبتم يُوجب لو كان على ما ادعيتهم ظهورَ أمرِ المعوذتين ، وهل هما من كتاب الله ال منزل أم لا ، وأن يرتفع اللبسُ والإشكالُ عن الصحابة في أمرهما ، وأن لا يخفى ذلك على عبد الله بن مسعودٍ حتى يُخرجه جحدُهما إلى حَكِّهما من مُصحفه ، وإلى أن يقول : "لا تُدخلوا فيه ما ليس منه " وأن يقول إذا سُئل عنهما : "سألتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فقال : "قيل لي قل ، فقلتُ " ، فنحنُ نقولُ كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " .

وكان يجبُ أيضاً أن لا يختلفَ ترتيبُ المصاحفِ وفواتحها إن كان قد وقفوا على ترتيبِ السُّورِ فيها ، وقد رُوِيَ ذلك في اختلافٍ كثيرٍ سنذكر طرُفاً منه عند القولِ في جمع أبي بكرٍ الصديقِ رضوانُ الله عليه للقرآنِ بينَ لَوْحَيْنِ ، فواحدٌ يثبتُ فاتحةَ الكتابِ أوْلهُ وآخِرُ يثبتُ (أقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ) ، وآخِرُ يثبتُ غير ذلك ، ثم يخالفونَ أيضاً بين ترتيبِ باقي السُّورِ ، وكان يجبُ أن لا يختلفوا في عددِ آيِ القرآنِ ورؤوسِها ، وقد ظَهَرَ من حالهم في ذلك ما لا خفاءَ به . وكان يجبُ على كافتهم العلمُ بأوَّلِ شيءٍ أنزلَ منه وآخِرِهِ وارتفاعُ تنازعهم في هذا الباب .

وكل هذا يدلُّ دلالَةً قاطعةً على بطلانِ ادعائكم لظهورِ نقلِ القرآنِ وكثرةِ حفظته ، وقيامِ الحُجَّةِ على المكلفينَ بجمعِهِ ، وأن بيانَ سائرِهِ وقعَ في الأصلِ شائعاَ ذائعاَ على حالةٍ تقتضي تظاهُرَ نقلِهِ وإحاطةَ الأمةِ بمعرفته . يقال لهم : ليسَ في شيءٍ مما ذكرتموه دليلٌ على فسادِ ما ادَّعينا ، وبعض ما ذكرتموه قد وقفوا عليه وظهرَ بينهم وحصلَ عليهم به ، وبعضه مما لم يوقفوا عليه ولم تُقمِ الحُجَّةُ بظهورِهِ ، ولم تكن الحاجةُ إلى معرفته كالحاجة

(٢٠٥/١)

إلى معرفةِ نفسِ التلاوةِ ونظمِ آياتِ السُّورِ ، ونحنُ نفضِّلُ كلَّ شيءٍ من ذلك ونكشِفُ عن حقيقةِ القولِ فيه إن شاء الله .
وأما بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ فإنَّها عندنا ليست ثابتةً من فاتحةِ الكتابِ

ولا هي فاتحة كل سورة ، وإن كانت قرآناً في سورة النمل ، وقد زعم قوئم
من أهل العلم أنها آية من فاتحة الكتاب ، وقال آخرون : هي آية في فاتحة
كل سورة ، ووقف آخرون مع اعتقاد كونها قرآناً في أنها آية فاصلة مفردة أو
من أول كل سورة ، ونحن نبدأ بإبطال قول من زعم أنها كذلك مُنزلة ، وذكر ما تحمله ، ثم نُبين ما
نقولُه .

وقد استدلل من يزعم أنه قرآن منزل على ذلك باتفاق الصحابة في
عصر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو في زمن أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ عليهم السلام على
القول بأن ذلك قرآن منزل ، وأن جميع ما في المصحف من أوله إلى آخره كلام لله تعالى ووحيه و
منزل من عنده ، وأنهم قد وقفوا على ذلك وأخبروا به هذه الجملة مما لا شبهة على أحد في قول
الجماعة بها .

واتفاقهم على نقلها والإخبار بها .

وليس لأحد أن يقول إن هذا الإجماع منهم والنقل إنما وقع على ما عدا
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المرسومة في فواتح السور ، لأن ذلك مما لم
يُوقفونا عليه ولا عُرف من قصدِهِم ولا بِعَادَةٍ وَعُرْفٍ مواضعة بينهم ، كما أنه
ليس لأحد أن يدعي ذلك فيما عدا تبّت أو الناس والفلق ، فلما اتفقوا على
أن جميع ما انطوى عليه المصحف - الذي هو الإمام - كلام الله ووحيه بغير
اختلاف بينهم : ثبت أن ذلك كلام الله وقرآن منزل ، وهذا مما لا خلاف
بينهم في اعتقاد جملته ، وليس هذه حال الأمة في جميع ما انطوت عليه
المصاحف التي هي عن الإمام المجمع عليه .

(٢٠٦/١)

وإذا كان ذلك كذلك ثبت أن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آية قرآن منزل
في كل موضع رُسِمَتْ فيه ، لأن إطباق الأمة على ذلك قائم مقام توقيف
الرسول - صلى الله عليه وسلم - ونصّه على أن جميع ما في ذلك الإمام قرآن منزل وتلاوة ونص
قرآن بذلك ، فكما أنه لو وقف على ذلك وتلا به قرآناً يجبُ حملُه على ما عدا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ مع معرفة قصده إلى التوقيف ، على أن جميع ما فيه قرآن منزل فكذلك سبيلُ توقيف الأمة

على هذا الباب.

قالوا : وقد تظاهرت الأخبارُ بذلك عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ونقل أهل الآثار أن النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمين إنما كانوا يعرفون انقضاء السورة والابتداءَ بغيرها إذا نزلت بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ولا يجوزُ أن يُقال : نزل في جُملةِ القرآن ، ومع ذكره وبوآديه وخواتمه ما ليس بقرآن.

قالوا : وقد روى عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس :

"إن جبريل عليه السلام كان إذا نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عرف أنها سورةٌ قد خُتِمَتْ واستقبل السورة الأخرى ."

وروى ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يُعَدُّ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيةً فاصلةً" ، وروى ابن جريج وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة قال : "ما كان رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - يعرف انقضاء السورة حتى تنزل عليه بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ."

(٢٠٧/١)

وروى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : "كان المسلمون لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فيعلمون أن السورة قد انقضت ."

وروى عطاء عن ابن عباس قال : "كنا نتعلمُ القرآنَ

على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فما يُعرفُ فصلُ السورة حتى تنزل بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وكلُّ هذا يُنبئُ عن أن بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيةٌ منزلةٌ عند فواتح السور ، ولفظُ الأخبار توجبه.

قالوا : على أننا نعلمُ علماً لا شك فيه أنه قد ادعى كونَ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ

الرحيم قرآناً منزلاً عند فواتح السور جماعةً من الصحابة ، وأعلنوا ذلك

وظهر عنهم وعرف القولُ به من دينهم ، فلم يُنكر ذلك عليهم أحد ولا ردّه

ولا قال فيه قولاً يمكن ذكره وحكايته ، وهذا أيضاً يدل على ظهور هذا القول بينهم وتسويغه

والرضا به والمصير إليه ، لأنه ليس مما يجوز أن يُقال إن كل مجتهدٍ فيه مُصيب أو إن الإثم عن

مُخطيء الحق فيه موضوع ، لأنه إدخال
في القرآن ما ليس منه ، وهو بمثابة إخراج بعضه منه ، وليس ذلك كمسائل
الأحكام ، والقول في الحلال والحرام الموكول إلى الاجتهاد بالرأي عند
عدم النصوص ، فيُظن تسويغ إطلاقه مع الخلاف فيه واحتمال الأمر .
وقد تظاهرت الأخبار والروايات عن عبد الله بن عباس "أنه كان يقول
قولاً ظاهراً فيمن يترك افتتاح السور بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حتى ترك

(٢٠٨/١)

الناس من كتاب الله تعالى آيةً وسرق الشيطان من إمام المسلمين آية ، ومن
ترك أن يقرأ بهذه الآية فقد ترك آيةً من كتاب الله عز وجل .
وروى حنظلة وشهر بن حوشب عن ابن عباس قال : "من ترك بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن يقرأ بها
فقد ترك آيةً من كتاب الله " .
وروى عمر بن قيس عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس قال : "ترك الناس من كتاب الله بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " .
وروى جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال : "إتهم ليتركون من
القرآن آيةً بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " .
وروى عطية عن ابن عباس وغيره أيضاً عنه أنه قال : "سرق الشيطان من إمام المسلمين بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " .

(٢٠٩/١)

فهذه قصة ظاهرة عن ابن عباس وظاهر من قوله لا يُنكر عليه أحد ولا
يُرده ، ولا يقول له قد فرقتنا بترك آية من كتاب الله ، وما هذا نحوه ، وكل
ذلك ينبئ عن كون بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ منزلة عند فواتح السور .
ومما يدل على علم الصحابة بأن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آية منزلة عند
افتتاح كل سورة وأن التارك لقراءتها في درسه إنما يترك عند نفسه آية منزلة

ليست من جُملة السور بل منفردةً عنها : اتفاق جميعهم على إثباتِ بسم الله الرحمن الرحيم في افتتاحِ كل سورة ، وتركهم لذلك في افتتاحِ سورة براءة . فلولا أنهم موقوفون على إثباتها وكونها آية عند افتتاح كل سورة سوى سورة براءة لأثبتوها أيضاً في أول سورة براءة ، لأنهم كانوا إنما فعلوا ذلك بالرأي والاستحسان على وجه الافتتاح للتلاوة بها ، وجب لهذه العلة افتتاح براءة أيضاً بها ، وفي عدولهم دليل على أنها ليست بآية في ذلك الموضع وإن كانت آية منزلة في افتتاح كل سورة.

قالوا : ومما يدل أيضاً على هذا القول ويؤكده ما ظهر وعُرف من كراهة جماعة من سلف الأمة الأفاضل النبيل أن نثبت في المصحف شيئاً ليس منه . من ذكر اسم السورة وذكر خاتمتها وأعشارها وغير ذلك من تزيين المصاحف بالذهب وإحداث أمرٍ فيه لم يكن مرسوماً في مصحف الجماعة الذي هو الإمام ، إلى أن أعظموا القول في ذلك ، وقالوا إنه بدعة ممن فعله . وطلبت العِلل والمعاذير لمن فعل ذلك بأخذه لحاجته إلى معرفة أسماء السور ، ومواضع الأعشار منها ، هذا مع ظهور الحال في ذكر أسماء السورة وخاتمتها ، وعددِ أعشارها وأخماسها ، وأنه لا شبهة على أحدٍ في أن ذلك ليس بقرآن منزل ، فكيف بهم في إثبات ما يلتبس ويُشكل ، وقد شاع ذلك عنهم ، فلو كانت بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ليست من جُملة القرآن ولا مما

(٢١٠/١)

أمروا واتفقوا على رسمه وإثباته لظهر أيضاً اختلافهم في ذلك وإنكاره والخوض فيه ظهوراً يجب لنا العلم به ، فلما لم يكن ذلك كذلك صح هذا القول وثبت .

فروى ليث عن مجاهد أنه كره التعشير في المصحف ، وروى أيضاً ليث عن مجاهد أنه كان يكره أن يكتب في المصحف تعشيراً أو تفصيلاً وروى هشام بن الغاز عن مكحول أنه كره نقط المصاحف ، وروى ابن جريح عن عطاء قال : "هذه بدعة" ، يعني ما يكتب عن كل سورة

خاتمتها ، وهي كذا وكذا آية ، وروى أيضا عن عكرمة أنه قال : " هو بدعة".
قالوا : فأما جِلَّةُ الصحابة فذلك أيضا مروى عن كثيرٍ منهم ، فروى
إسرائيل عن عامر قال : " كتب رجلٌ مصحفًا عند كل آيةٍ تفسيرُها ، فدعا

(٢١١/١)

به عُمرُ بن الخطاب رضوانُ الله عليه فقَرَضَه بالمقاريض " .
وروى يحيى بن وثاب عن مسروقٍ عن عبد الله أنه كره تَعَشِيرَ المصاحف ، وروى سَلَمَةُ بن كُهَيْلٍ
عن أبي الزَّعْرَاءِ عن ابن مسعودٍ قال : " جَرَّدُوا القرآن " يقول : " لا تُعَشِّرُوهُ " .
وَرُوِيَ عن عبد الله أيضا أنه رأى خَطَا في مصحفٍ فَحَكَّهُ وقال : " لا تَخْلِطُوا به غيرَه " وهذا أكثرُ
مما يحصى جمعه ويتسع .

وكل هذه الأخبار تدل على اتفاق الأمة أن جميع ما في الإمام الذي كتبه
عثمانُ قرآن منزل من عند الله جل وعز ، ولو كان بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مكتوبا على وجه الفصل والخاتمة لوجب أيضا إنكارُ هؤلاء القوم لذلك .
لأنه ليس من جُملة ال منزل ، بل هو مثل ما أنكروه بعينه .

ويوضح ذلك أيضا ويكشفه أن قوماً من التابعين ومن بعدهم من السلف
قد استجازوا كَتَبَ التَّعَشِيرِ وخاتمة سورة كذا وعدد آياتها كذا وكذا ، فأنكر

(٢١٢/١)

ذلك عليهم من بدعهم فيه ، فلم يحتجوا لصواب فعلهم بكتابة عثمان بسم
الله الرحمن الرحيم في فواتح السور ، وأنه لم يكن من القرآن في شيء .
ولو كانوا يعتقدون ذلك لسارعوا إلى الاحتجاج به ، ولم يجز على سائرهم
إغفال هذا الأمر الظاهر الناقض لقول من خالفهم وبدعهم ، فهذا أيضا
يكشف عن أن إثبات عثمان والجماعة بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لم يكن على
وجه الفصل والافتتاح ، والعلامة تدل على أنه منزل من عند الله سبحانه .
قالوا : فإن قال قائلٌ : كيف يسوغ لكم أن تدعوا أن أحداً لم يدفع أن

تكون بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيةً منزلةً عند كل سورة ، وقد وردت الأخبارُ عن الحسن البصري بأنه أنكر ذلك ، وقال لما سُئِلَ عنها : "صدورُ الرسائل " ، وصحَّ عنه أنه كان لا يفتح الجهر بها ويقول : "إني رأيتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - والأئمةَ من بعده لم يجهروا بها".

يُقال لهم : ليس في هذه الرواية ما يدل على إنكار الحسن لكونها آيةً منزلةً في فواتح السور ، وإنما فيها أنه كان يُنكر أن تكون من الحمد ولا بعدها آيةً منها ، ولا يرى الجهرَ بها ، وكل ذلك لا يدل على أنها ليست بآيةٍ

(٢١٣/١)

منزلةً وإن لم تكن من الحمد ولا من جملة غيرها سوى النمل ، ونحن لا نعتقد أنها آية من الحمد ولا نرى افتتاحها بها ولا يتبين بهذا القدرٍ فقط أنها ليست بآية من كتاب الله منزلةً في فواتح السور ، وعلى هذا خلقٌ من أهل العلم جلةً أمثال.

وقوله : "صدورُ الرسائل " ليس فيه أنها ليست بآيةٍ منزلةً ، لأنها قد تكون آيةً وإن صدرت بها الرسائل ، وقد تُصدرُ بها أيضاً السورُ وتُفتحُ وإن صدرت بها الرسائل ، وقد كان المسلمون يصدرون (باسمك اللهم) حتى أنزلت : (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٠)).

فصدرَ بها رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - والمسلمون ، وقد يجوز أيضاً أن يكون الحسنُ ممن اعتقد أنه تُصدرُ بها الكتبُ والرسائل ، وأنه يجب أن تُصدر بها السور ، ويُستفتح بها في الكتابة ، كما كان يفعل رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - وكما اتفق عليه المسلمون من بعده وإن لم يجب أن يُفتحَ بها في القراءة.

وكل ذلك إذا أمكن لم يكن في قول الحسن هذا نطقٌ بإنكار كونها آيةً منزلةً.

قالوا : فأما ما رُوِيَ أيضاً عن الحسن من أنه قال : "يكتب في أول

الإمام ، واجعلوا بين كل سورتين خطأ" ، فإنه خبرٌ باطل ، لأن فاعل ذلك والأمَر به مخالفٌ لسنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والمسلمين وما قد اتفقوا عليه ، لأنَّ الحسنَ وكل أحدٍ من أهل عصره يعلم علماً لا شبهةً عليه فيه أن الأمة كانت تكتب ذلك ، ولم

يكن من رأيه مخالفة فعل الأمة ، وكيف يصنع ذلك وهو يحتج لترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بترك الأئمة لذلك ، والأئمة بأسرها قد أثبتوا بسم الله الرحمن الرحيم بين كل سورتين ، ولو صحت هذه الرواية لوجب حملها على وجهين :

(٢١٤/١)

أحدهما : أنه يمكن أن يكون بلغه أن قائلاً قال : إنها من كل سورة ، أو ظن ذلك كما يقول هذا ويظنه بعض أهل عصرنا فقال : "يجعل بين كل سورتين خطأ" لزوال هذه الشبهة ، وإن كان السلف قد كتبها غير أنه لم يدخل عليهم في ذلك شبهة ، والآن فقد تغيرت الحال .

– ويمكن أيضاً أن يكون الحسن قد اعتقد أنه لا يجب أن تكتب في فواتح السور إذا دؤنت واتصلت الكتابة مما لا يجب أن يُقرأ إذا اتصلت قراءة السور ، وهذا لا ينبي عن أنه يعتقد أنها ليست بآية منفردة منزلة عند افتتاح كل سورة وإن لم يكن منها ، ولم يجب على كاتب القرآن وتاليه وخاتمه أن يكتبها ويتولها .

قالوا : فإن قال القائل : فخبرونا عن بسم الله الرحمن الرحيم أهي عندكم آية من الحمد أم لا ؟

قيل له : لسنا نعلم أنها آية من الحمد أم لا ، كما لا نعلم أنها آية من غيرها أم لا وإن كنا نعلم أنها آية مفتتحة بها ، لأنه ليس معنا توقيف على ذلك يوجب العلم ولا توقيف على أنها ليست منها ، وليس فيما يتعلق به من زعم أنها آية من الحمد لأجل أن الحمد سبع آيات ، وبسم الله الرحمن الرحيم مُشبهة لآياتها وما بعدها في العدد والطول ، فإذا اتفق على أن الحمد سبع آيات ولم تُعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وجب على مسقطها أن يعد مكانها (أنعمت عليهم) آية ، وليست مُشبهة لآيات الحمد ، أو يعد

(٢١٥/١)

مكانها (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) آيةً منها كما رُوِيَ عن الحسن البصري ، و (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) لا تُشاكل أيضاً مثيلاتها من آيات الحمد ، فوجب إذ ذاك عدُّ بسم الله الرحمن الرحيم آيةً منها وجعلها من جملتها.

فهذا عندنا مما لا شبهةً فيه ولا تعلقٍ لأحدٍ لأجل الاتفاق على أنه لا يجب أن تكون آياتُ السورة كلها متساويةً متشابهةً ، لأن أهل البصرة قد عدوا (لَذَّةً لِلشَّارِبِينَ) آيةً من سورة الصافات وفي سورة محمد صلى الله عليه ، وليست مُشبهةً لآياتها ، وعدوا في لم يكن (مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) آيةً وليست مشاكلةً لما قبلها ولا لما بعدها ، وعدَّ الناسُ جميعاً (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) آيةً وهي لا تُشبه ما بعدها ، وعدَّ أهل الكوفة في سورة طه (مَا مَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا) آيةً وهي غيرُ مُشبهةٍ لشيءٍ من آياتِ طه ، وعدوا في بني إسرائيل (يَخْرُونَ لِلأَدْقَانِ سُجَّدًا) آيةً وليست كآياتها ، ولو "تُبَع ذلك لكثُر ، وإذا كان ذلك كذلك بطلت هذه الشبهة.

والصحيح عندنا أن بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ليست بآية من الحمد ولا من غيرها سوى سورة النمل فإنها قرآن من جملتها ، لأنه قد ثبت وصحَّ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ترك الجهرَ بها وإن كان قد رُوِيَ أنه ربَّما جهرَ بها وأن الأئمة بعده تركوا الجهرَ بها ، وقد ثبت وجوبُ الجهرِ بجميع سورة الحمد في صلاة الجهر وموضعه ، فلو كانت آيةً من الحمد لوجبَ الجهرُ بها كوجوبه في سائر آياتها ، لأنه لا وجهَ للجهرِ ببعض السورة في موضع الجهر وترك الجهرِ ببعضها ، ولا مثل ذلك في الشرع ولا نظير ، فهذا يدلُّ على أنها ما تُستفتحُ بها السور ، وأنه لا يجبُ تقديمها أمامها ، ولا اعتقادُ كونها أنها من جملتها.

(٢١٦/١)

ومما يدل أيضاً على أنها ليست بآيةٍ من الحمد اتفاقُ الكل من الأئمة والقراء على أنها ليست بآيةٍ من غير الحمد وإن كانت مرسومةً في افتتاحها . لأنه لا خلافَ بينهم في ترك عدّها مع آياتِ كل سورة وإن اختلفوا في عدّها آيةً من الحمد ، فيجبُ حملها مع الجهر على وجه حملها مع غيرها من السور في أنها ليست من جملتها.

غير أنّ القائل بأنّها من جُملة الحمد أعذّر ممّن قال : هيّ منها ومن كل سورة ، لارتفاع الخلاف في أحد الموضوعين ، وعلى أنّه ليس ببعيدٍ أن يجعل الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيةً من الحمد وبعضاً لها ، ولا يجعلها بعضاً لغيرها بل آيةً مفردةً منها تُفْتَحُ السُّورُ بها أو كلاماً ليس بقرآنٍ يُندَبُ إلى افتتاح سُورِ القرآن بها ، ولكنّا سنذكرُ بعدُ ما يدلُّ قطعاً على أنّها ليست من الحمد ولا من غيرها .

قال الزاعمون إنّها آية فاصلة بين السور ، وأننا لا ندري أنّها من الحمد أو لا . إن قال قائل : خبرونا عمّن قرأ جميع القرآن وأسقط تلاوةً بسم الله الرحمن الرحيم من أولها أهو عندكم خاتم للقرآن ، كما أنّ قارئها في افتتاح كل سورة خاتم للقرآن ؟

قيل له : أجل ، وقد جعل الله تعالى ختم القرآن على وجهين : أحدهما ختم سائر سُورِهِ مع إسقاط بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وختم له مع تلاوة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، كلاهما ختم للقرآن .

قالوا : فإن قال : كيف يكون مسقط بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ خاتماً لجميع القرآن وقد أسقط عندكم منه كلاماً كثيراً وحروفاً كثيرة ؟ قيل له : لأجل أنّ الله سبحانه ورسوله والمسلمين جعلوا فاعل ذلك خاتماً للقرآن ، يُرادُ بذلك لجميع سُورِ القرآن وإن أفرَدَ منها بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٢١٧/١)

لأنّها ليست من جُملتها ، وإن كان قارئ جميع السور مع بسم الله الرحمن الرحيم قد ختم جميع السُور وضمَّ إليها قرآناً ليس منها ، ولو كان مُسقط بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ غير خاتم للقرآن لأنه قرأ ما هو أقل عدد حروفٍ من عدد الحروف التي قرأها تالي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لوجب أن يكون قارئ جميع سُورِ القرآن مع بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ غير خاتم للقرآن إذا قرأه على غير قراءة أهل مكة ، بل بإسقاط واو الجمع وحذفه في قوله عليهموا وعليكموا وهموا وأنتموا وإليكموا ، وما أشبه ذلك في جميع سُور

القرآن : غير خاتم القرآن ، لأنه ترك ما قد اتفق على أنه أصل الكلام وتحقيق لفظه ، وقد ترك بترك ذلك حروفا لا تُحصى كثرة ، وقارئ القرآن بحرف أهل مكة قد أتى بذلك أجمع .

ولقا لم يجب ذلك وكانت الأمة متفقة على أن قارئ القرآن على الوجهين خاتم له لأن الله جلّ ذكره جعل التلاوتين ختما لكتابه ، كذلك حكم خاتم القرآن بإسقاط بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، إلا في سورة النمل ، وخاتمته مع تلاوة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في فواتح سوره إلا (بَرَاءةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) وحدها ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه . قالوا : فإن قال : أفترى مع قطعكم على أن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آية منزلة فاصلة بين السور أن ثواب خاتم جميع القرآن مع إسقاطه تلاوة بسم الله الرحمن الرحيم كتب خاتم مع تلاوتها والافتتاح بها ؟

قيل له : كثرة الثواب وقلته مما لا تعلق له في هذا الكتاب ، ولو قلنا : إن ثواب خاتمه مع الافتتاح بسم الله الرحمن الرحيم أكثر من ثواب خاتمه مع إسقاطها لم يدل ذلك على أن من قل ثوابه ليس بخاتم للقرآن ، لأنه قد يكون له ختمتان ، ثواب أحدهما أكثر من ثواب الأخرى ، على أن هذا مما لا

(٢١٨/١)

سبيل أيضاً إلى علمه ، كما أنه لا سبيل لنا إلى أن خاتم القرآن بحرف أهل مكة والنطق بواو الجمع أكثر ثواباً من مُسَقَط هذا الواو ، وإن تيقنا أن عدد حروف إحدى الختمتين أكثر من عدد الأخرى بشيء كثير ، لأجل أن الاجتهاد إذا أدى إلى أن حذف هذا الحرف - الواو - أولى وأخف على القلب واللسان وألطف موقفاً في قلوب سامعي القراءة ، أو أدعى لهم إلى التعلم والإصغاء كان ذلك بمنزلة من أداه اجتهاده إلى أن إثباتها أولى . والنطق بها لأجل وجوهٍ أُخَرَ ، ولأنها الأصل في الكلام ، وغير ذلك . فكذلك من أداه اجتهاده إلى إسقاط قراءة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عند افتتاح كل سورة يُريد وصلها بغيرها التي بعدها لأجل ما يقصده من تذليل لسانه ورياضة نفسه واقتداره على وصل آخر السورة بابتداء غيرها لمعرفة

حكم الابتداء والإعراب في ذلك ، مع اعتقاده فيه الوقفَ عند فراغه من آخر السورة ، وإتباعها فيه الوصلَ لافتتاح ما بعدها ، وليعرف كيف يفعل ذلك ، وكيف كلام أهل العلم واللغة فيه ، فإنّ هذا الجمع اجتهاد وتوصل إلى علمٍ نافعٍ وتدريبٌ بهذا القرآن والتبسُّط في تلاوته وحسن الإفصاح به . فما يُمكننا مع قصدٍ مُسقطٍ الافتتاح بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ من ختمته إلى ما ذكرناه أن نعلم أنّ ثوابه أقلُّ من ثواب المفتوح بما في مبادئ السور في ختمته .

وربّما كان أيضاً ثوابُ الخاتمين مع تلاوةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أكثر من ثوابِ الآخرِ لِمَا تُقارِبُ ختمته من الخُنُوعِ والخشُوعِ والاتِّعَاضِ والإِخْلَاصِ وصدقِ العملِ ، وربّما كان ثوابُ الختمة الواحدة أكثرَ من ثواب الختمات الكثيرة إذا توافرت مثلُ هذه الأسباب ، وربّما كان ثوابُ قراءة الآية وأقل أو السورة الواحدة أكثر من ثواب الختمة إذا قادت الآية إلى الإخلاص وصدق

(٢١٩/١)

النبيّة ، وارتفاع الشُّوبِ والقصدِ إلى القرية ، ما لم يقارف الختمة ، وإذا كان ذلك بطل هذا السؤال ، وزال عن القوم ما ظنوه . واعلموا وفقكم الله أن الذي نختاره ونذهب إليه أنّ بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من الحمد ، ولا من سورة سوى النمل ، فإنها قرآن من جُمَلتها ، وأنّ القطع بذلك واجبٌ ، وأنّه لا حجّة في شيء مما قدّمناه عن القوم قاطعة على أنّها آية من القرآن مفردة فاصلة بين السورتين ، ولا على أنّها من جملة كل سورة .

والدليل على ذلك أنّنا نحنُ وجميعُ من خالفنا في هذا الباب ممّن يعرف أصوله وطريق نقل القرآن وكيفية بيان الرسول - صلى الله عليه وسلم - له وتلقّيه عنه : متفقون على أنه قد ثبت أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بيّن جمع القرآن بياناً واحداً على وجه تقوم به الحجّة وينقطع العذر ، وأنّه لم يبين بعضه بياناً ظاهراً معلناً تقوم به الحجّة ، وبيّن بعضه بياناً خفياً موعزاً إلى الواحد

والاثنين وَمَنْ لَا تَقُومُ الْحَجَّةُ بِإِخْبَارِهِ عَنْهُ لِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنَ الْقُرْآنِ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْعَادَةَ فِي بَيَانِ جَمِيعِ الْقُرْآنِ كَانَتْ عَادَةَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ وَطَرِيقَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَيَانِ الْقُرْآنِ وَتَرْتِيبِهِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ وَتَضْيِيقِ تَرْكِهِ وَتَحْرِيمِ الْجَهْلِ بِهِ وَأَنْ يَكُونَ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ لِلْأُمَّةِ بَيَانًا تَقُومُ بِهِ الْحَجَّةُ ، وَأَنْ يَعْرِفَهَا هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا قُرِئَتِ السُّورَةُ عَلَيْهِ خَاتِمَةٌ مَخْصُوصَةٌ ، وَيُكْشَفَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ كَمَا عَرَفَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَيُبْوَصَحَهُ لَهُمُ الْإِبْضَاحُ الَّذِي إِذَا شُكِّ فِيهِ ابْنُ مَسْعُودٍ وَوَهْمٌ لَمْ يَشْكُ غَيْرَهُ ، وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِتَوَافِي هِمَمٍ جَمِيعٍ مِنْ بَيِّنٍ ذَلِكَ لَهُ عَلَى إِهْمَالِهِ أَوْ السَّهْوِ عَنْهُ وَالشُّكِّ فِيهِ ، وَأَنْ لَا يُلْقَى

(٢٢٠/١)

ذلك إلى ابن مسعودٍ وحده إلقاءً خاصاً لا تقومُ الحجَّةُ به ولا يعرفه من دينه غيرُ عبدِ الله وحده ، لأنه لم تكن هذه عادته صلى الله عليه في بلاع القرآن . ولو جازَ ذلك عليه لجازَ أن يُبين بعضَ الحروفِ السبعة وبعضَ ترتيبِ السُّورِ لعبدِ الله بنِ مسعودٍ وحده ، ولا يُوقَفَ عليه غيره ، ولو أمكنَ ذلك لأمكنَ أيضاً وجازَ أن يُبينَ بعضَ القرآنِ الذي كان أنزَلَ عليه ويبلغه إلى ابنِ مسعودٍ وحده دونَ غيره ، فإذا كان هذا باطلاً من قولنا جميعاً وجبَ أحدُ أمرين :

- إما أن يكون هذا الخبرُ ضعيفاً مدخولاً لم تقم به الحجَّةُ عن عبدِ الله .
- أو يكون ثابتاً ، ويكون ذلك مما كان مباحاً أن يَخْتِمَ السُّورَةَ بخاتمتين على التخييرِ بغيرِ اشتراطِ وجهين من القراءة ثم نُسخَ ذلك وذهبَ عن عبدِ الله ، أو يكون مما كان مباحاً ومشروطاً أن تُقرأ السُّورَةُ على وجهين ، لكل وجهٍ فيهما خاتمةٌ مخصوصةٌ ، فنُسخَ أحدُ الوجهين ونُسخَتِ خاتمتهُ وبقيَ الوجهُ الآخرُ وبقيَ أيضاً خاتمتهُ ، وذهبَ ذلك على عبدِ الله وعرفتهُ الأُمَّةُ .
فإما أن يكونَ باقياً ثابتاً ولا تعرفه الأُمَّةُ ولا تقفَ عليه الأُمَّةُ ، ولا تقفَ عليه من دينِ الرسولِ إلا عبدُ الله وحده ، فإنه باطلٌ بعيدٌ لما بيناهُ من قبلُ ، فيسقطُ بما وصفناه من تعلقهم بهذه القصة .

فإن قالوا : أفليس قد روى ابنُ جُرَيْجٍ عن عطاءٍ أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - مرَّ بأبي بكرٍ الصديق - رضي الله عنه - وهو يُخافُ في قراءته ، ومر بعمر - رضي الله عنه - وهو يجهر ، وبلالٍ وهو يقرأ من هذه السورة ، ومن هذه السورة ، فقال : " كل ذلك حسن " أو نحوَه من الكلام ، وهذا إقرارٌ منه

(٢٢١/١)

لبلالٍ على جوازِ خلطِ السُّورِ وإدخالِ بعضها في بعض ، كما أنه إقرارٌ على المخافتة والجهر .

يقال لهم : قد روى أبو عُبيدٍ عن الحجاج عن الليث بن سعد عن عمرَ مولى عُفْرَةَ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه مرَّ بأبي بكرٍ وهو يُخافت ، ومر بعمر وهو يجهر ، ومرَّ بلالٍ وهو يقرأ من هذه السورة ، ومن هذه السورة ، فقال لأبي بكرٍ : مررتُ بك وأنت تخافت ، فقال : إنِّي أسمعُ من ناجيتُ ، فقال : ارفع شيئاً ، وقال لعمر : مررتُ بك وأنت تجهر ، فقال : أطرُدُ الشيطانَ وأوقِظُ الوَسنانَ ، فقال : اخفِضِ شيئاً ، قال لبلالٍ : مررتُ بك وأنت تقرأ من هذه السورة ، ومن هذه السورة فقال : أخلطُ الطيبَ بالطيبِ ، فقال : إذا قرأتُ السورةَ فأنفِذها" ، يعني - صلى الله عليه وسلم - اقرأها على وجهها إلى آخرها ، لا معنى لإنفاذها ها هنا إلا هذا .

(٢٢٢/١)

فهذا أمرٌ منه لبلالٍ ولكل قارئٍ لسورةٍ بأن ينفِذها ويقرأها على وجهها . وهذه الروايةُ أظهرُ وأشهرُ من الرواية التي ذكروا فيها أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " كل ذلك حسن " ، فوجب العملُ على التفضيل والتفسير الذي وردت به الرواية الزائدة . وقد يجوز أن يكونَ أراد بقوله : " كل ذلك حسن " لصنع أبي بكرٍ وعمرَ فقط من الجهر والمخافتة ، وواجههما بذلك لما أقبل عليهما ، ولم يسمع الراوي تمامَ كلامه لبلالٍ فادرج القصةَ ولم يفصل من غير اعتمادٍ لتحريفٍ على الرسول - صلى الله عليه وسلم - وطعن ، يتعلّق قوّمٌ من بعده بهذا في

جواز خَلطِ السور بعضها ببعض ، وبعضِ ترتيبها ، ومخالفةِ تاليها فلا تعلقَ لهم في لفظ خبرهم - لو ثبتَ - مع جواز ما قلناه ، وقد رَوينا من قبلُ أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال لبِلالٍ عند ذلك : "اقرأ السورةَ على نحوها" .
وقد رُوِيَ : "على وجهها" ، وروى ذلك سعيدُ بن المسيَّب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وإذا كان ذلك كذلك بطلَ تعلُّقهم بهذه القصة .
فإن قالوا ، أليس قد روي أن علياً عليه السلامُ كان يقرأ سورةَ الأنبياء فأسقطَ آيةً ، ثم قرأ بعدها ثم رجعَ إليها فقرأها ثم عاد إلى الموضع الذي كان بلغَ إليه ، وهذا فعلٌ منه يدلُّ على جوازِ تقديمِ بعضِ آياتِ السورة على بعضِ ومخالفةِ تأليفها ، ولولا أنّ ذلك عنده كذلك لم يستجز بعد أن رجع إلى ما أسقطه وقرأه أن يتبعه من الموضع الذي بلغَ إليه ، وإنّما كان أن يتبعه بما يليه حتى يكونَ جميعُ ما قرأه إلى حيثُ بلغَ ، ويصله بما بعده .
يقال لهم : ليس في الأمة ممن روى هذا الحديثَ ومن غيرِ روايةِ ابنِ عمرَ أنّ علياً عليه السلامَ اعتمدَ ذلك وقصدَه ، بل كان من صحَّح هذه الرواية عن ابنِ عمرَ أنّه فعل ذلك على طريقِ العذرِ ووجهِ السهو ، وأنّه لم يكن من دينه خلطُ آياتِ السور بعضها ببعض ، ونقصها ، ومخالفةِ ترتيبها وإفساد

(٢٢٣/١)

تأليفها ، لأنّ ذلك فسادٌ وتخليط ، وعائدٌ بدخولِ الخَللِ والقَبسِ وقِلَّةِ الضبطِ لكتابِ الله تعالى ، والذهابِ بهائه وبهجته ، وقد يسوغُ من هذا الباب على وجهِ السهو والنسيانِ ما لا يجوزُ مع الذِّكرِ والاعتمادِ ، كما يجوزُ التفرقةُ بين حكمِ الأفعالِ الواقعة على وجهِ السهو والنسيانِ والأفعالِ الواقعة على وجهِ العمدِ والقصدِ في الصلاة ، وكثيرٌ من أحكامِ الشرعِ في بابِ سقوطِ الإثمِ في آخرِ الفعلِ إذا وقع على وجهِ السهو ، وإفساده إذا وقع على وجهِ العمدِ .
وقد استقرَّ من عملِ الأمةِ ودينها جوازُ مثلِ فعلِ علي عليه السلام إذا وقع لعذرٍ وعلى وجهِ السهو ، وعلى حَظِّره ومنعه إذا وقع على وجهِ القصدِ والعهدِ ، والحكمُ بأنّه إفسادٌ لنظمِ القرآن ، ونقضٌ لتأليفه ، ومخالفةٌ لسنة

الرسول - صلى الله عليه وسلم - والسلف الصالح من بعده ، فلا وجه للجمع بين الأمرين أو حمل ذلك الفعل من على عليه السلام على أنه قصده واعتمده ، وقد يجوز أن يكون الله سبحانه إنما أباح ذلك في حال السهو وعُذر فاعله ، " لأجل علمه سبحانه بأن أحداً لا يكاد يسلم من السهو والإغفال ، وأنهم لما كُلفوا متى سهواً عن آية أن لا يقرؤوا ما بعدها حتى يذكروها لمُنْعُوا بذلك من الدرس ، واكتساب عظيم الأجر وتهذيب الحفظ ، ولو كُلفوا إذا ذكروا الآية التي أسقطوها في الخمس الأول من البقرة بقرب آية الدين أن يرجعوا فيقرؤوها ثم يعيدوا جميعها ما كانوا قرؤوا بعدها إلى حيث بلغوا : لعاد ذلك بتغليظ المشقة عليهم والسامة منهم والضجر والمال بما كُلفوا ، وشدة الاستئصال لما ألزموا ، وقلة الحرص عليه والقيام به ، والله تعالى أعلم بتدبير خلقه ومصالح عباده ووجوه الألفاظ فيما تعبد بهم به ، وإذا كان ذلك كذلك سقط تعلُّفهم بهذا الخبر إن صح ، ولزم قلوبنا العلم بثبوتها.

(٢٢٤/١)

فإن قال قائل : فهل يجوز مثل هذا إن نال الإنسان أو لحقه في سورة الحمد ؟

قيل لهم : أما من قال إن قراءة الحمد على ترتيبها ركن من أركان الصلاة أو فرض من فروضها فإنه لا يجوز ذلك ولا يقيم به العذر ، كما أنه لا يُجيز الصلاة مع ترك الإحرام والركوع والسجود ولكل فرض فيها وإن وقع على وجه السهو ، وأما من لم يقل من العلماء إن قراءة الحمد من فرائض الصلاة فإنه يُجيزه ويجعل الصلاة صحيحة ، وليس الكلام في هذا مما نحن فيه من جواز نقص آيات السور ، ومخالفة ترتيبها مع القصد والذكر في الصلاة وغيرها فكأننا نغرق فيه ، وهذه جملة كاشفة عن صحة ما قلناه مع ثبوت النصوص والإجماع على وجوب ترتيب آيات السور وقراءتها على وجهها ، وأن ذلك لم يكن عن رأي واجتهاد من الأمة ، وإن كان تأليف السور وتصنيفها مما لا نص فيه ولا توقيف عندها.

(٢٢٥/١)

(باب)

ذكر اختلافهم في عدد الآي وتقديرها

ومعنى وصفها بأنها آية

فإن قالوا : كيف سوع لكم أن تدعوا ظهورَ نقلِ القرآن وإذاعةَ الرسول
لشأنه وإشاعته وإقامةَ الحجّة على المكلفين به ونحن نجدُهم يختلفون في
قدر الآيَة ، فيعدُّ بعضهم قدراً من الكلام آيةً ويُنكر ذلك غيره ، ويعدُّ بعضهم
السورة مائة آيةً مثلاً ويعدُّها غيره أكثر من ذلك وأقل ، وما ذكرتموه من
ظهورِ توقيفِ النبي - صلى الله عليه وسلم - على بيانِ القرآن وكشفِ ترتيبه وتأليفه وأحكامه
الواجبة له في حفظه وتلاوته ، وإحصاءِ آياته ، فوجبَ علمُ جميعهم بذلك ، وارتفاعُ النزاعِ بينهم
فيه .

يقال لهم : ليس فما وصفتموه قدح فيما قلنا ولا توهين لما ادعينا
وبيناه ، وذلك أننا إنما ادّعينا وجوبَ ظهورِ نقلِ ما فرضَ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - على
الأمّة حفظَه وحظرَ عليهم الذهابَ عنه ، وألزمه الله تعالى إشاعته وإذاعته ، لتقومَ الحجّةُ به ،
وعرّفت عادته عليه السلامُ من إظهارِ البيانِ وشدّةِ القصد ، والإيثار له للكشف والإعلان به ، وإذا
كان ذلك كذلك وكنا لا نقولُ إن من هذا الباب عددَ آياتِ سُورِ القرآن وقدرَ ما هو آية من الكلام
، بل نقولُ : إن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - لم يحدِّ في عددِ آياتِ السُور حدًّا ، ولا
وقفهم عليه في ذلك على شيء ، ولا كان هو - صلى الله عليه وسلم - يعدُّ ذلك وإن جاز أن
يكونوا هم قد كانوا يعدُّون في عصره وعندَ القراءة عليه لأنفسهم ،

(٢٢٦/١)

فلا يُنكرُ ذلك عليهم ، بل يُخلِّبهم وما عدُّوا إذا لم ينقصوا من السورة ولم
يزيدوا فيها شيئاً ، ولا غيَّروا من تأليفِ آياتِها أمراً ، ولا قدّموا مؤخراً ، ولا
أخروا مقدّماً ، وإذا كان ذلك كذلك لم يلزمنا شيء مما قلتم ، لأنه لا نص
من الرسول على عددِ الآي ومقاديرها .
فإن قالوا : وما الدليلُ على ذلك ؟

قيل لهم : من الأدلة عليه علمنا بأنه لو كان صلى الله عليه قد نصَّ لهم على عدد الآيات وقدر الكلام الذي يكون آيةً ، ومواضع الفصول من السور ، وضيق عليهم معرفة ذلك وجعله من فرائض دينهم ، وحدَّ لهم فيه حدًّا أخذهم به وحده ومنعهم من تجاوزه أوجب أن يكون بيانه لذلك كبيانه لتأليف آيات كل سورة ، وكبيانه للقرآن نفسه ، ولوجب في مستقر العادة ظهور ذلك عنه ، وتوفر الدواعي والهيم على ضبطه وذكره وحراسته وتقييده ، كما وجب عليهم بتأليف آيات كل سورة ، وبالقرآن نفسه . ولا ترتفع الخلاف عليهم في ذلك والنزاع ، ولمَّا لم يظهر ذلك ولم نجد أنفسنا عالمةً بهذه الجملة من توقيف الرسول ودينه كما نجدنا عالمةً بتوقيفه على نزول جميع القرآن من عند ربِّه ، وعلى تأليف آيات السور وكلماتها : علمنا أنه لا نصَّ كان منه على هذا الباب ، ولا قول ظهر منه في ذلك ولا أمر يجب حفظه وإداعته ، ولزم القلوب العلم به . ومما يقوي ذلك ويشهد له أن ثبت أنه قد وردت بهذه الرواية ، فروى يحيى بن سعيد الأموي عن الأعمش عن

(٢٢٧/١)

عاصم عن زرِّ بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال : "تمارينا في سورة من القرآن ، فقال بعضنا خمس وثلاثون ، وقال بعضنا ست وثلاثون ، فأتينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتغيَّر لونه ، وأسرَّ إلى علي عليه السلام شيئاً ، فسألنا علياً : ما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقال : "إن الله يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما علمتموه ."

وهذا الخبر يدل على أنه لم يأمرهم بعد الآي بل نهاهم عنه إذ ذاك ، أو أطلقه لهم ووكله إلى آرائهم وما يؤديهم الاجتهاد إلى أنه فصل وموضع آخر الآية ، ليستعينوا بذلك على الحفظ وبقيدوه ، وبدل أيضاً على أنهم كانوا يعدُّون عدداً مختلفاً .

فإن قالوا : فهل تقطعون بهذا الخبر على أن القوم كانوا يعدُّون في زمن

الرسول صلى الله عليه أم لا ؟

قيل لهم : لا لأنه من أخبار الآحاد التي لا تُوجِبُ علماً .

فإن قيل : أفشجوزون أن يكونوا قد كانوا يُعدُّون إذ ذاك ؟

قيل لهم : يجوز ذلك .

فإن قيل : فهل تجوزون أن يكون عدُّهم لآياتِ السور وقدر الآياتِ

متفقاً أو أن يكون ذلك مختلفاً ؟

(٢٢٨/١)

قيل لهم : أجل ، يجوز أن يكونوا قد عدُّوه في عصره صلى الله عليه

عدداً متفقاً غير مختلف ، غير أنهم عدُّوا ذلك لأنفسهم استعانةً به على تقييد

الحفظِ وضبطِ السور من غير أن يُنصَّ لهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ذلك ، فلذلك

لم ينقل عنه شيءٌ في هذا الباب ، فلما انقضى ذلك العصر ولم يُنقل ذلك العدد عنهم لأنه لم

يكن من فرائض دينهم ولا مما نصَّ لهم الرسول عليه وأخذهم به : ذهب على من بعدهم العددُ

الذي كانوا اتفقوا عليه في زمن الرسول ، والناسُ من بعدهم يُعدُّون ذلك لأنفسهم ، وبحسب ما

أداهم الاجتهادُ إليه .

ويجوز أيضاً أن يكونوا قد عدُّوا على عصر الرسول وعند القراءة عليه

عدداً مختلفاً ، وعرضوه على الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وعرفَ اختلافهم فيه ، وأقرَّهم

على جميعه ، وسنح لكل واحدٍ منهم العملَ بما غلبَ على ظنه ، إذا عَلِمَ أنه يقصد

بذلك تقييدَ حفظه وضبطه ، والاستعانةً عليه ، ولم يكن الله سبحانه قد أمره

بتوقيفهم على حدٍّ محدودٍ وشيءٍ معلومٍ في ذلك ولا ألزمهم إيَّاه ، فما ندري

أنه كان ذلك كذلك ، فكيف كان حقيقةً هذا الأمر منهم على زمن الرسول .

وقد يجوزُ أيضاً أن لا يكونوا تشاغلوا بعدد متفقٍ ولا مختلفٍ في زمن

الرسول ، بل أقبلوا على حفظ القرآن فقط على سياق آياتِ سُورِهِ وتعرُّفِ

أحكامه وحلاله وحرامه ، ورأوا أن التشاغلَ بعدد الآي ومواقعِ الفُصول من

السور شاغلٌ لهم عن حفظ القرآن نفسه وتعلم ما يُحتاجُ إلى العلم به من

أحكامه ، ويكونُ حالهم في ذلك حال خَلْقٍ من خُفاظ القرآن في هذا الوقت ، الذين يحفظونه

ويتقنونه ولا يشتغلون بوضع عددٍ لآياته من عند أنفسهم
وعلاماتٍ لهم على مواضع الفصول ، ولا يتعرّف ما قاله غيرهم في العدد
لاعتقادهم العناء به والاشتغال بما هو أهمُّ وأمسن ، من علم تأويله وأحكامه

(٢٢٩/١)

ومعانيه وغير ذلك من فروض الدّين كلّ هذا الذي وصفناه جائزٌ من أمر
الصحابة وغير بعيدٍ ولا ممتنع.
فإن قالوا على هذا الجواب : فكيف يجوزُ أن يُخَلِّيهم الله تعالى من نصِّ
لهم على عدد الآي ومواضع الفصول التي هي عنده وفي معلومه سبحانه أنّها
مواضع الفصول ؟
قيل : يجوز ذلك من حيثُ أمكن أن يكونَ تعالى قد علّمَ أنّ نصّه لهم
على حا في ذلك تضييق عليهم وشغل لهم عن حفظ القرآن نفسه ، ومؤدّ إلى
رغبتهم عن طاعته وإيثاراً إلى معصيته ، وأنّه إذا وكل ذلك إليهم وجعلهم في
فُسحةٍ من عدّه بحسب اجتهادهم وعلى وجهٍ يثارهم كان ذلك رفقاً لهم
وعوناً على ضبط ما يحاولون ضبطه ، ولطفاً لهم في فعل الطاعة وتركِ
المعصية ، كما علّم سبحانه أنّه إذا أفقدهم النصّ على حكمٍ كثيرٍ من
الحوادث ووكّلهم فيها إلى العمل بآرائهم وما يؤدّبهم إليه اجتهادهم كان
ذلك تخفيفاً لمحتتهم وتوسعةً عليهم ولطفاً لهم في فعل الطاعة وتركِ
المعصية ، وادعاً للأمور لهم إلى حُسن الانقياد والخنوع.
وكما أنّه يجوزُ أن يعلم أن ترك نصّه لهم على عدد حروف السورة
وكلماتها من أصلح الأمور لهم وأن نصّه على ذلك مما لا ينتفعون به ولا
يصلحون عنده بل يكون مفسدةً وشاغلاً لهم أو لكثيرٍ منهم عن حفظ القرآن
نفسه وما يجب ويلزم من معرفة أحكامه وتأويله ، وإذا كان ذلك كذلك بان
بما وصفناه سقوطُ التعجّب من ترك النصّ لهم على عدد الآي.

(٢٣٠/١)

(فصل)

من الكلام في هذا الباب

فإن قال قائل : فهل تقولون : الآية التي يختلف الناس في عددها لا بد أن يكون عند الله وفي معلومه تعالى على ما يقوله أحد العاديين لها ، أم ليس الأمر كذلك ؟

يقال لهم : قد اختلف الناس في ذلك ، فقال فريق منهم : إن الآية عند أهل العدد وفي مواضعهم لها سُمِّيَتْ آيَةً لأنها علامة للفصل بين الكلامين . وأن الله سبحانه جعل ذلك كذلك ليستعين الناس بما يظنونه فصلاً موضع آية على تقييد السور وحفظها وضبطها ، فإذا أفقدهم مع ذلك النص منه على الفصول ، ولم يجد لهم في ذلك حداً فقد عرفنا أنه إنما وكل هذه التسمية إلى آرائهم واجتهادهم وما يظنه كل قارئٍ منهم أنه موضع علامة وفصل وأنه يجبُ على هذا أن يرجع في حصول هذه التسمية إلى ما يضعه القراء ويغلب على ظنونهم من مواضع الفصول.

لأن قولنا حينئذٍ إنه لا يُفِيدُ حقيقةً هي علته وصفة لازمة لها ، وقدرٌ من الأحرف والكلمات لا يجوز الزيادة عليه والنقصان منه ، بل هو اسمٌ مقصور على اجتهاد القراء ، فهو في هذا الباب بمثابة تسمية الشيء حراماً على قول بعض الفقهاء إذا أذاه اجتهاده إلى أنه حرام ، وتسمية الآخر حلالاً إذا أذاه الرأي أنه حلال إذا كان هذا هو حكم الله تعالى في تسمية الأفعال والحوادث التي لا نصَّ له فيها ولا حكم سوى ما أدى إليه اجتهاد العلماء ، والحادثة مستحقة للاسمين في الحقيقة على القولين وفي المذهبين ، فكذلك الآية

(٢٣١/١)

مستحقة للتسمية بأنها آية على الحقيقة عند من أذاه اجتهاده إلى أنه موضع الفصل ، وغير مستحقة لذلك في الحقيقة على قول من لم يؤده الاجتهاد إلى ذلك ، وهذا القول قريب لا دخل عليه.

وقال فريق آخر من الناس : إن الآية إنما سُمِّيَتْ آيَةً لانفصالها عن الآية

الأخرى ، وأنها في القرآن بمثابة البيت من القصيدة والقوافي في الشعر ، غير أنه لا يتميّز كتميز القوافي في موضع الرّوْفِي من الشعر ، لأنّ الآية ليست منفصلة عن الأخرى بمثل القافية والرّوْفِي من الشعر ، ولذلك اختلف في قدر كثير من الآيات ، وإنّما تنفصل الآية من الآية الأخرى بقصد المتكلم بالقرآن إلى فصل ذلك القدر منه مما بعده وقطعه عنه ، وإذا لم يقصد ذلك لم تكن آية ولا موضع الفصل ، وقصده إلى ذلك لا يتبين ويظهر للحسن .

ولكن لو جعل عليه علامة من الكتابة عند رسمه لُعرف ذلك من حاله .
كنحو ما يجعله الكاتب في كتابته في البياض ومدّ الأحرف في مواضع الفصول ، وإن كان من لم يشاهد ذلك ولا يعرف قصده إلى الفصل إذا أمكن أن يكون بعض الكلام متعلقاً ببعض .

وإذا كان ذلك كذلك فلا بد على هذا من أن يكون الله تعالى قد قصد إلى قطع الكلام عما بعده وإفراجه عنه ، فيكون ذلك موضع الآية عنده وفي معلومه ، وأن لا يكون قصد ذلك ، فلا يكون موضع آية عنده ، غير أنه لم يُص للعباد على ذلك ولا كلفهم إياه ولا أمر الرسول بحدّ فيه ، فهو إذن بمثابة قول القائل : أي شيء يُحسن زيد ، وقوله : سلام عليكم الذي يصح أن يقصد الاستفهام عما يُحسنه أو التقليل له أو التفخيم والتعظيم .

ويصح أن يقصد بقوله : سلام عليكم الهزل والاستجهال ويصح أن يريد التحية والإكرام ، فيصير مرة تحيةً واستفهاماً بالقصد ، ويصير الكلامان تارة

(٢٣٢/١)

أخرى تقليلاً واستجهالاً بالقصد إلى ذلك وإنّما يكون القصد بهذا ضرب المثل لما يصير الشيء به مستحقاً للوصف بالقصد وإذا لم يكن هذا المثل مستمراً في نفس الكلام القائم في النفس عندنا ، لأنّ الاستفهام منه استفهام لنفسه لا لمعنى ، وكذلك الأمر به والنهي والخبر وجميع أقسامه ، غير أنّ هذه الأصوات التي هي عبارة عنه عندنا تُسمى استفهاماً إذا قصد به التعبير عن استفهام في النفس لدلالاتها على الاستفهام ، وتُسمى تارةً أخرى تقليلاً لما

يحسنه المذكور للقصد بها إلى التعبير عن التقليل الذي في النفس لدلالاتها عليه.

وهذا الجواب الثاني أيضاً قريبٌ مستمرٌّ لا دخل فيه ، وقد بينا أنّ ذلك في الجملة ليس من فرائض الدّين ولا ممّا نصّ الرسول عليه ، فضلاً عن أن يكونَ نصه عليه مستفيضاً متواتراً يقتضي حصول العلم به وارتفاع النزاع فيه ، وهذا هو الذي حاولوه ، وقد أوضحنا عن فساده بما أبطل ما حاولوه.

فأما تسمية الآية بأنها آية على طريقة أهل اللغة فإنما تفيد أنها علامة ، وعلى هذا المعنى سُميت الآية من القرآن آيةً ، لأنها علامة على موضع الفصل. قال النابغة الذبياني :

توهّمتُ آياتٍ لها فعرفتها ... لسِتّةِ أعوامٍ وذا العامِ سابعٍ
فسمّيتُ ما عرفها به آيةً ، وقولهم في آياتِ الرسل إنها آياتٌ لما يعنون بها
أنها دلالة على صدقهم والفصل بينهم وبين الكذابين ، وقوله تعالى : (إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ
التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ)

يقول : علامة ملكه ما ذكره ، وقولهم آيٍ وآيات إنّما هو اسم الجمع. فأما فائدة تسمية السور من القرآن بأنها سورة ، فقد قيل فيه أشياء :

(٢٣٣/١)

– أحدها : أنه يفيد فيه الإبانة لها من غيرها من السور المنفصلة عنها. وقال النابغة :

ألم تر أنّ الله أعطاك سورة ... ترى كلّ مُلكٍ دونها يتذبذبُ
يريدُ انقطاعاً من الناس والملوك ومباينة لهم.

وقيل : إن فائدة وصفها بأنها سورة أنّها قطعة منه وطائفة من القرآن . مأخوذٌ من قولهم : إنّ فيه لسورة من جمال ، أي : طائفة وبقية منه. وقيل أيضاً : إن فائدة وصفها بذلك أنّها سورة معظمة شريفة ، وأن ذلك مأخوذ من معنى قولهم : فلان له سور في المجد وسودد فيه ، والمعنى في ذلك أنّ له شرفاً فيه وارتفاعاً ، من ساد يسود ، قالوا : ومنه سُمي سورٌ

المدينة سُوراً لعلوه وارتفاعه.

وأما تسمية القرآن قرآناً فإنه قد قيل فيه أقاويل ، نحن نذكرها ، ونقول
قبل ذلك إنه من قرأت قراءة وقرآناً فيكون مصدقاً ، وإنما قال الله تعالى :
(إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) ، يعني قراءته ، فهو على هذا المعنى
مصدرٌ ، وقال تعالى : (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا
(٤٥).

هو ها هنا اسمٌ لا مصدر ، ومرادهم بقوله : قرأت قرآناً أي : قراءةً ، وهو على نحو ما جاء من
قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا (١٧).

أي : إنباتاً ، وقولهم : كنبت كتاباً ، وشربت شراباً ، أي كنبت كتابه ، وشربت شراباً ، فيقيمون
الاسم مقام المصدر.

قال حسّان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان :

(٢٣٤/١)

ضَحُوا بِأَسْمَطَ عَنَوَانَ السُّجُودِ بِهِ ... يَقَطُّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا
أي قراءةً ، فأقام الاسم مقام المصدر ، فأخذ ما قيل في تسميته قرآناً لأنه
جُمِعَ وَضُمَّ وَضُمَّتْ آيَاتُ كُلِّ سُورَةٍ مِنْهَا إِلَى أَخْوَاتِهَا ، قال : وقول عمرو بن
كثوم :

ذِرَاعِي عَيْطَلٌ إِذْ مَا بَكَرٌ ... هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينَا

أي أنّها لم يضم رحمها ولداً.

وقيل أيضاً : إنّما سمي قرآناً لأنه يحمله ويجمعه حَفَظْتُهُ ، وأنّه مأخوذٌ

من قولهم : قرأت المرأة إذا حملت الجنين في بطنها.

وقيل أيضاً : إنّما سمي بذلك لأنه يُلقَى من الفم إذا تلى وهذّ ويظهر

بالنطق والدرس ، وأنّ ذلك مأخوذٌ من قول العرب : ما قرأت الناقة سلايقط ، أي : لم ترمي به
وتلقيه.

وقيل : إنه سمي فرقاناً لأنه يفرّق بين الحقّ والباطل ، وقيل إنّ معنى

قوله : (يَجْعَلُ لَكُمْ فُرْقَانًا) ، أي مخرّجاً وطريقاً ، وكأنّ القرآن

طريقاً ومخرَجٌ إلى معرفة الحق من الباطل ومُفَرَّق بينهما ، وليس الكلامُ في هذه الأسماء مما قصدنا له وما يُريده القادحون في نقل القرآن وإنما ذكرناه لاتصاله بالبَاب الذي ذكرناه ، ولأنه رُبَّما مَسَّت الحاجةُ إلى ذكره ومعرفته في خطابِ القوم ، وإنما قصدهم ما قدّمنا ذكرَه من دعوى النصوص على الآيات ، وذهابِ الأمة عن معرفتها لِيُسهلوا بذلك سبيلَ القول بنصِّ الرسول على قرآنٍ قد ذهبَ علمُه على الأمة ولم ينتشر ويظهرَ نقلُه ، وقد بيّنا فسادَ ما ظنّوه بما يوضّحُ الحقَّ إن شاء الله.

(٢٣٥/١)

(باب)

الكلام في بيانِ الحكم في أول ما نزل من القرآنِ وآخِرِهِ ومكِّيهِ ومدنيهِ ، وهل نصَّ الرسولُ عليه السلام على ذلك أم لا فإن قال قائلٌ : كيف يمكن أن يكونَ أمرُ القرآنِ مِي الظهور والانتشار واستفاضةِ النقل وحصولِ علمِ السلف والخلف به ، ومعرفتهم لجُمليته وتفصيله وأوّلِهِ وآخِرِهِ ، ومكِّيهِ ومدنيهِ ، والأحوالِ التي خرجَ عليها ، والأسبابِ التي نزلَ لأجلِها : صحيحاً على ما قلتموه مع اختلافِ الصحابةِ الذين هم القدوةُ فيه عندكم في أول ما أنزلَ منه وآخِرِهِ ، ومكِّيهِ ومدنيهِ ، وذهابِ بعضهم في ذلك إلى ما يَزِدُه غيرُه ويدينُ بخلافه ، وما ذكرتموه من شهرةِ نقله ووجوبِ إحاطةِ السلفِ به يقتضي - إن كان على ما ادعيتُموه - معرفةَ القول بأول ما نزلَ منه وآخِرِهِ ، ومكِّيهِ ومدنيهِ ، ومتى اختلفوا في ذلك عَلِمَ أَنَّ الأمرَ في ظهورِ نقله وانتشاره وقيامِ الحجّةِ به بخلافِ ما قلتم وأنه لا سبيلَ إلى منع دخولِ التحريفِ فيه والتغيير له والزيادةِ والنقصانِ فيه ، وعدمِ قيامِ الحجّةِ بكثير.

يُقَال لهم : ليس فيما ذكرتموه من اختلافهم في هذين الفصلين ما يُفسد شيئاً ممّا ادعينا وكشفناه بواضح الأدلة عن صوابه ، وذلك أننا لم ندعِ وجوبَ ظهورِ ما نُقل ما لم ينصَّ الرسولُ عليه ، وتوقّر الهَمَم على معرفة ما

(٢٣٦/١)

لم يكن منه قول فيه ، ولا أوجبنا اتفاق الأمة وحصول معرفة من تقوم الحجّة
منا بما ليس من فرائض دينها ولا هو من نوافله أيضاً ومما يسعها تركُ
الخوض فيه ، وإنما أوجبنا هذا أجمع فيما نصّ الرسول عليه نصّاً جلياً
مُعلناً قطع العُدْر فيه وفيما فرضه على أمته ، وضيّق عليهم وجوب معرفته .
ولم يعذرهم في التخلف والإبطاء عن علمه وإدراكه ، وفيما يقتضي موضوعُ
العادة تحريك البواعث لهم على نقله وحفظه واللّهج بذكره والإشاعة
والإذاعة له .

وإذا كان ذلك كذلك وكنا لا نعتقد مع هذه الجملة أنّ الرسول قد نصّ
لصحابته على ما نزل عليه من القرآن أولاً وما نزل منه آخراً وعلى جميع مكّيه وسائر مدنيّه ، ولا
كان منه قول في ذلك ظاهراً جلياً لا يحتمل التأويل ولا ألزم الأمة حفظه والتدين به ولا جعله أيضاً
من نوافل دينهم كما أنه ألزمهم نظم سُور القرآن وترتيب كلماته وحروفه على وجه مخصوص وحدّ
مرسوم أخذ عليهم لزومه ومنعهم من تغييره والعدول عنه : لم يجب أن يظهر وينتشر نقل ذلك عنه
، وكيف يجب نقل ما لم يكن وما لا أصل له والإخبار به فضلاً عن وجوب ظهوره وانتشاره! وإذا
كان ذلك كذلك فقد بأن سقوط ما سألتكم عنه وزوال ما توهمتموه .
فإن قالوا : ما الدليل على أنه لم يكن من الرسول نصّ على ذكر أول ما
أنزل عليه من القرآن وعلى آخره ، وعلى مكّيه ومدنيّه ، وأنه لم يُلزم الأمة
علم ذلك وبدعهم إلى معرفته حسب نصه على ترتيب آيات السور وكلماتها
والزامهم العلم بها ، ولزوم المنهج الذي شرعه ونصّ عليه في تلاوتها ؟
قيل لهم : الدليل على ذلك أنه لو كان كما تدعون وكان نصّه على
الأميرين قد وقع سواءً وفرضه لهما على الأمة قد حصل حصولاً متماثلاً

(٢٣٧/١)

معتدلاً لوجب في مستقرّ العادة نقل ذلك وظهوره وحفظ الأمة له ، وعلمهم
به وتأنيب من خالف المنصوص عليه في ذلك ، وتخطئة من عدل عن الواجب
عن معرفة ما فرض العلم به ، ويجري أمرهم في ذلك وتخطئته على حسب

ما جرى أمرهم عليه من حفظ القرآن نفسه ، ومعرفة نظمه وترتيب آياته
وكلماته ، وعلى وجه ما أوجب حفظهم لترتيب صلواتهم وما يجب أن يكون
متقدماً منها ومتأخراً ، وما يُفعلُ منها في النهار دون الليل ، وفي الليل دون
النهار ، وغير ذلك من فرائض دينهم الواجبة عليهم ، والتي وقع النص لهم
عليها وقوعاً شائعاً ذائعاً.

ولما لم يكن ذلك كذلك ولم يدع أحد من أهل العلم أنّ رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - كان قد نص على ذكر أول ما أنزل عليه من القرآن وآخره نصاً جلياً
ظاهراً فرض علمه ، ولم يكن بين سلف الأمة وحلفها اختلاف في أنّ العلم بذلك ليس من فرائض
الدين ، وأنه مما يسع الإبطاء عن علمه والسؤال عنه ، ولا يأتّم التارك للنظر فيه إذا قرأ القرآن
على وجهه ولم يغيره عن نظمه ولم يزد فيه ولم ينقص منه : علّم بهذه الجملة أنه لا نص من
الرسول قاطع على أول ما أنزل عليه من ذلك وآخره ، وعلى تفصيل مكّية ومدنيّه ، وإذا ثبت ذلك
بطل ما حاولتموه.

ومما يدلّ أيضاً على صحّة ما قلناه أنّ المختلفين في ذلك من الصحابة
لا يرون اختلافهم فيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل إنّما يُخبرون بذلك عن أنفسهم
وما أداهم إليه اجتهدهم واستدلّ لهم بظاهر الأمر ، وإن روى بعضهم في ذلك عن النبي - صلى
الله عليه وسلم - شيئاً لم يروه نصّاً قاطعاً ، وإنّما يُحكى عنه قولاً مُحتملاً ، وقصّة للتأويل والظنون
عليها سبيل وطريق ، وليس يجب اتفاقهم على ما هذه سبيله ، ولا أن يكون نقلهم لما سمعوه منه
في هذا

(٢٣٨/١)

الباب من الكلام المحتمل ظاهراً منتشراً إذا كان لم يقع من الرسول وقوعاً
معلناً بحضرة من تقوم به الحجّة ، ولا هو ممّا أراد وقصد وقت قوله ذلك
للواحد والاثنين أن يذاع عنه وينتشر من قبله حتى يكرره ويردده ويقصد إذاعته وإقامة الحجّة
بإظهاره ، وإذا كان ذلك كذلك لم يجب شيء مما قلتموه.

وقد اختلف الصحابة ومن بعدهم في أول ما أنزل من القرآن وآخره .
ورويت في ذلك روايات كلها محتملة للتأويل ، فقال قوم منهم : أول شيء

أُنزِلَ : (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١)).

وقال آخرون : أول ما أنزل : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١)).

وقال قومٌ : أول ما أنزل : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) إلى آخر فاتحة الكتاب.

فروى يحيى بن أبي كثيرٍ قال : سألتُ أبا سلمةَ بنَ عبد الرحمن :

أي القرآن أنزل أولاً ، فقال : سألتُ جابرَ بنَ عبد الله : أي القرآن أنزل

أولاً ، قال : (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١)).

قلتُ : أو (اقْرَأْ) ، قال جابر بن عبد الله :

ألا أحدثكم بما حدثنا به رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - قال : قال رسولُ الله - صلى الله

عليه وسلم - : "إني جاورتُ بحِراءَ شهراً ، فلما قضيتُ نزلتُ استبطنتُ بطنَ الوادي ، فنُوديتُ

فنظرتُ أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي فلم أرَ شيئاً ، ثم نُوديتُ فنظرتُ أمامي وخلفي وعن

يمينني وعن شمالي فلم أرَ شيئاً ، ثم نظرتُ إلى السماء فإذا هو على العرش - قيل : يعني أنه

الملكُ على العرش - في الهواء ، فأخذتني رجفة ، فأتيتُ خديجةً ، فأمرتهم فدَثروني ، ثم

(٢٣٩/١)

صَبَّوْا عَلَيَّ الْمَاءَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١) قُمْ فَأَنْذِرْ (٢) وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ (٣) وَتَيَّابِكَ فَطَهِّرْ (٤)).

وروى الزُّهري عن عروة بن الزبير عن عائشةَ رضوانَ الله عليها قالت :

"أولُ سورة أنزلت من القرآن : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ).

وروى هَمَّامٌ عن الكلبي عن أبي صالحٍ أنَّ أول شيءٍ أنزل من القرآن :

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) ، حتى بلغ (إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَى (٨)).

وقال قتادة أيضاً بمثل ذلك ، وفي بعض الروايات التي أسند فيها هذا

الحديثُ أنَّ حجاجاً قال : "ثم أنزلَ بعدها ثلاثُ آياتٍ من أول نون ، وثلاثُ

آياتٍ من أول المدثر".

وروى سفيانٌ عن ابنِ أبي نَجِيحٍ عن مجاهدٍ قال : "هي أولُ سورة

أنزلت على محمدٍ - صلى الله عليه وسلم - (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)، ثم نون".

(٢٤٠/١)

فأما مَنْ قال : إنَّ أوَّلَ سورةِ أنزلت الحمدُ لله رب العالمين ، فإنَّهم يروون ذلك من طريقِ إسرائيلَ بن أبي إسحاق عن أبي ميسرة قال : "كان رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - إذا مرَّ سمعَ من يناديه : يا محمد ، فإذا سمعَ الصوتَ انطلقَ هاربا ، فأتى خديجةَ فأخبرها ، فأسرت ذلك إلى أبي بكرٍ الصديق ، فقال : انطلقني بنا إلى وَرَقَةَ ، فحدّثه ، فقال ورقةٌ : هل رأيتَ شيئا ، قال : لا ، فقال : إذا سمعتَ النداءَ فاثبت حتى تسمعَ ما يُقالُ لك ، فلما سمعَ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - : يا محمد قال : لبيك ، قال : قل : أشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وأنَّ محمدا عبدهُ ورسولُه ، ثم قل : الحمدُ لله رب العالمين.. فاتحة الكتاب " وساق الحديث.

وهذا الخبرُ مُنقطع غيرُ متصل السند ، لأنَّه موقوف على أبي ميسرة ، وأثبت الأقاويل من خلاف الصحابة قولَ مَنْ قال : إنَّ أوَّلَ ما أنزل : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) ، وما يليه في القوَّة قولُ جابر ، . ومَنْ قال أول ذلك (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ).

وليس في هذه الأخبار نصٌّ من الرسول لا يَحتملُ التأويلَ ولا فيها ما يقتضي لفظه ومجيئه أنَّه قال ذلك للكافةِ وألزمهم نقله واعتقاده وحظرَ عليهم التخفف عن حفظه ومعرفة ، فلذلك لم يجب ظهورُ هذه الأخبار ، ولزومُ القلوبِ العلمَ بصحتها والقطعَ عليها ، وإن كُنَّا في الجملة نقول : إنَّ الحق لا يخرجُ عن اختلاف الصحابة للدليل القائم على ذلك ، وهذه الأخبارُ المرويةُ

(٢٤١/١)

في هذا الباب وإن لم يكن متضمَّنُها من فروضِ الدين فهي مُحتملةٌ للتأويل أيضا ، لأن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - لم يقل في خبرِ عائشة وخبرِ جابر بن عبد الله وخبرِ أبي ميسرة إنَّ الله تعالى أنزلَ عليه (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١)). ولم يُنزل عليَّ شيئا قبل ذلك ، وكذلك القصةُ في قوله : "قيل" في (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) وقوله : قيل لي : قل : (الحمدُ لله رب العالمين) ، لأنَّه لم يقل في القصتين : ولم يُنزل عليَّ شي لا قبل ذلك ، ولا قال في كل قصة : وكان ذلك أول شيء أنزل على من القرآن لم يتقدمه شيء ، ولا

نحو ذلك من الكلام الظاهر الجلي الذي لا يحتمل غير ما صرح به فيه ، فيحتمل إذا لم يقل ذلك.

وقد كان يُنادى مراتٍ كثيرة ، ويرى النورَ ويسمَعُ الصوتَ ويرجفُ لذلك ، ويتردد ذلك عليه عندَ استفتاح النبوة ، حتى أوجب ذكره لخديجةَ عليها السلام ولورقةَ بن نوفل أن يكونَ قد كانَ ابتداءً بأن أنزلَ عليه (اقرأ باسمِ ربِّكَ الَّذِي خَلَقَ) في بعض تلك المرات ، ثم نُوديَ بعد ذلك فمضى إلى خديجة ، ودثّرَ ثم أنزل : (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١) قُمْ فَأَنْذِرْ (٢) .

فيكونُ بعدَ شيءٍ أنزلَ قبله ، وكذلك خبرُ أبي ميسرةَ يَحتمِلُ أن يكونَ قيل له في أحد تلك المرات : قل الحمد لله رب العالمين إلى آخرها ، بعد أن قد كان أنزلَ عليه (اقرأ باسمِ ربِّكَ الَّذِي خَلَقَ) و (يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١)).

وإذا احتَمَلَ الأمرُ ما ذكرناه ساعً فيه التنازعُ والخلافُ والاجتهادُ وترجيحُ الظنون.

وقد كان يُسمَعُ من تكلم في ذلك من الصحابة وروى فيه ما روى تركَ الكلامَ فيه ، ولم يكن مأثوماً لو تركَ الكلامَ فيه ، ولم يكن ليمنعه أن لا يتلوَ السورةَ على ترتيبِ آياتها ونظامها ، لأن ذلك من أكدِ شيءٍ فُرضَ عليه وألزمه ، وحُظِرَ عليه خلافه على ما بيَّناه من قبل ، فافترق الأمران في هذا الباب ، وكذلك من تركَ من أهل عصرنا الخوضَ في أول ما أنزلَ من القرآنِ

(٢٤٢/١)

وعدلَ عنه لم يكن بذلك مأثوماً ولا تاركاً للفرض ، وأن يُوجبَ عليهم إذا خاضوا في ذلك أن لا يخرجوا عن أقاويلِ السلف التي اتفقوا على أن الحقَّ في أحدها ، وغيرَ خارجٍ عنها إذا حصل لهم إجماع على ذلك متيقنٌ معروف.

كذلك أيضاً فقد اختلفت الصحابةُ ومن بعدهم في آخرِ ما أنزلَ من القرآن ، فزوي عن أبي بن كعب أنه قال : "آخرُ آيةٍ أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم - (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ) ، وروى سعياً عن

علي بن زيد عن يوسف بن مهران
عن ابن أبي بن كعب عن أبيه قال : "آخر آية أنزلت على رسول الله صلى الله عليه : (لَقَدْ جَاءَكُمْ
رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ) الآية .
وابن أبي هذا إما أن يكون محمداً أو الطَّفِيلَ ، وهما المعروفان ، وكلاهما مقبول الحديث .
وروي ذلك عن أبي قتادة أيضا .

(٢٤٣/١)

وروي ابن عباس قال : "آخر ما أنزل من القرآن ، (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) .
وروي عبد الحميد بن سهل عن عبيد بن غدي قال : قال لي
ابن عباس : "تعلم آخر سورة من القرآن أنزلت جميعا ، قلت : نعم ، (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) ،
قال : صدقت " .
وروي أن عائشة رضوان الله عليها قالت : "آخر سورة أنزلت المائة" .
وروي أبو الزاهر عن جبير بن نفير قال : "حججت فدخلت
على عائشة رضي الله عنها فقالت : يا جبير ، هل تقرأ المائة ، قلت : نعم .
قالت : أما إنها آخر سورة أنزلت ، فما وجدتم فيها من حلال فاستحقوه .
وما وجدتم فيها من حرام فحرّموه " .
وروي أن البراء بن عازب قال : "آخر سورة أنزلت كاملة سورة براءة" .
وروي هناد بن السري

(٢٤٤/١)

عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال : "آخر سورة من
القرآن أنزلت كاملة سورة براءة ، وآخر آية أنزلت خاتمة النساء" .
وروي أن أبا صالح وسعيد بن جبير قالوا : "آخر آية نزلت من القرآن :
(وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (٢٨١) .
وروي أن إسماعيل السدي قال : "آخر آية أنزلت : (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ

تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (١٢٩).

وَرَوَى ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ أَنَّهُ

أَخْبَرَهُ أَنَّ أَحَدًا آيَةً بِالْعَرْشِ آيَةُ الْمَوَارِيثِ : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ).

وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ مَا رُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ

عَنِ الْقَائِلِ بِهِ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَ بِضَرْبٍ مِنَ الاجْتِهَادِ ، وَتَغْلِيْبِ الظَّنِّ

(٢٤٥/١)

وَبِظَاهِرِ الْحَالِ ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ أَيْضًا مِنْ فَرَائِضِ الدِّينِ ، وَلَا هُوَ مِمَّا نَصَّ

الرَّسُولُ عَلَى أَمْرٍ فِيهِ بَيِّنَةٌ وَأَشَاعَهُ وَأَذَاعَهُ وَقَصَدَ إِلَى إِجَابِهِ وَإِقَامَةِ الْحِجَّةِ بِهِ .

فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ ظُهُورُهُ عَنْهُ وَحُصُولُ الْإِتْفَاقِ عَلَيْهِ وَثُبُوتُ الْعِلْمِ بِهِ قَطْعًا يَقِينًا .

وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ قَائِلٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَا يَقُولُ إِنَّ مَا حَكَمَ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ

آخِرُ مَا نَزَلَ لِأَجْلِ أَنَّهُ آخِرُ مَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ

فِيهِ ، أَوْ سَاعَةَ مَوْتِهِ عَلَى بَعْدِ ذَلِكَ ، أَوْ قَبْلَ مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِيَوْمَيْنِ أَوْ سَاعَةً ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ

غَيْرُهُ شَيْئًا نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ هُوَ لِمَفَارِقَتِهِ لَهُ وَنَزُولِ الْوَحْيِ بِقُرْآنٍ بَعْدَهُ ، وَيَقْدَرُ يَحْتَمِلُ

أَيْضًا أَنْ تَنْزِلَ الْآيَةُ الَّتِي هِيَ آخِرُ آيَةٍ تَلَاهَا الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَيْهِمْ مَعَ آيَاتٍ

نَزَلَتْ مَعَهَا ، فَيُؤَمَّرُ بِرِسْمِ مَا نَزَلَ مَعَهَا وَتَلَاوتِهَا عَلَيْهِ بَعْدَ رِسْمِ مَا أُنْزِلَ آخِرًا وَتَلَاوتِهِ ، فَيُظَنُّ سَامِعٌ

ذَلِكَ أَنَّهُ آخِرُ مَا نَزَلَ فِي التَّرْتِيبِ ، وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ فِي اللَّيْلِ مُنْعَ مِنْ أَدَائِهَا وَشُغْلٍ

بَعْدَ ذَلِكَ وَانْتِظَرُ النَّهَارِ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ آيَةٌ لَا شَيْءَ نَزَلَ عَلَيْهِ بَعْدَهَا ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ :

أَتَلَّ عَلَيْهِمْ هَذِهِ أَوْلًا وَآكْتَبَهَا ثُمَّ أَتَلَّ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا كَانَ نَزَلَ قَبْلَهَا وَمُرَّهْمَ بِرِسْمِهِ وَإِثْبَاتِهِ ، هَذَا مَا

لَا سَبِيلَ إِلَى مَنْعِهِ وَإِحَالَتِهِ ، فَيُظَنُّ سَامِعُ الْآخِرِ مِنَ الْقُرْآنِ أَنَّهُ آخِرُ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ،

بَلْ قَدْ أُنْزِلَ بَعْدَهُ مَا قُدِّمَتْ تَلَاوتُهُ وَإِثْبَاتُهُ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَ الرَّسُولُ لَمْ يَكْشِفْ وَلَمْ يَفْرَضْ عَلَى الْأُمَّةِ

عَلَمَهُ ، وَلَا أَمْرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالزَّمَانِ ذَلِكَ وَبَيَانِهِ لَهُمْ ، وَلَا رَأَى ذَلِكَ مِنْ

مَصَالِحِهِمْ وَمَرَاشِدِهِمْ وَلَا مِمَّا تَمَسَّهُمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي دِينِهِمْ : لَمْ يَجِبْ أَنْ

يُظَهَرَ ذَلِكَ عَنِ الرَّسُولِ وَلَا أَنْ يُنْقَلَ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا ، وَلَا أَنْ لَا يُخْتَلَفَ فِيهِ وَلَا

يُعمَل الاجتهاد ، وتُرحَم الظنون فيه ، ولم يُروَ في شيءٍ من هذه الآثار إن كل قائلٍ بمذهبٍ من هذه المذاهب سئلَ فقليل له يُقطع ويتيقنُ أن هذا هو آخرُ ما

(٢٤٦/١)

أنزل أو أوله من حيث لا يجوزُ غيرُ ما قلته فقال : نعم ، ولا نقلت الأمة عنه أنها عرفت من دينه أنه لا يقول ذلك على ظاهر الحال وغالب الظن والرأي. إذا كان ذلك كذلك بأن صحته ما قلناه ، وبطل ما حاولوا به الطعن على نقل القرآن وجوازُ تغييره وتبديله.

فأما المكي والمدني من القرآن فلا شبهة على عاقلٍ في حفظ الصحابة والجمهور منهم إذا كانت حالهم وشأنهم في حفظ القرآن وإعظامه وقدره من نفوسهم ما وصفناه لما نزل منه بمكة ثم بالمدينة ، والإحاطة بذلك والأسباب والأحوال التي نزل فيها ولأجلها ، كما أنه لا بُد في العادة من معرفة معظم العالم والشاعر والخطيب وأهل الحرص على حفظ كلامه ومعرفة كتبه ومصنفاته من أن يعرفوا ما نظمه وصنّفه أولاً وآخرأ ، وحال القرآن في ذلك أمثل ، والحرص عليه أشد ، غير أنه لم يكن من النبي عليه السلام في ذلك قولٌ ولا نصٌّ ، ولا قال أحد ولا روى أنه جمعه ، أو فرقة عظيمة منهم تقوم بهم الحجّة وقال : اعلّموا أن قدر ما أنزل علي من القرآن بمكة هو كذا وكذا ، وأن ما أنزل بالمدينة كذا وكذا ، وفصله لهم وألزمهم معرفته ، ولو كان ذلك منه لظهر وانتشر ، وعرفت الحال فيه.

وإنما عدل - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك لأنه مما لم يؤمر فيه ، ولم يجعل الله تعالى علم ذلك من فرائض الأمة ، وإن وجب في بعضه على أهل العلم مع معرفة تاريخ النسخ والمنسوخ ، ليُعرف الحكم الذي ضمنها ، وقد يُعرف

ذلك بغير نص الرسول بعينه وقوله هذا هو الأول والمكي وهذا هو الآخر المدني.

وكذلك الصحابة لما لم يعتقدوا أن من فرائض التابعين ومن بعدهم معرفة تفصيل جميع المكي والمدني وأنه ممّا يسع الجهل به ، لم تتوفّر

الدواعي على إخبارهم به ومواصلة ذكره على أسماعهم وأخذهم معرفته .
 وإذا كان ذلك كذلك ساعَ أن يختلفوا في بعض القرآن هل هو مكِّي أو
 مدني ، وأن يُعملوا في القول بذلك ضرباً من الرأي والاجتهاد ، وإن كان
 الاختلاف زائلاً عنهم في جُلّه وكثيره ، وإذا كان ذلك كذلك لم يلزم أيضاً أن
 يُنقل عن الصحابة نقلاً متواتراً ذكرُ المكِّي والمدني ، ولم يجب أيضاً على
 الصحابة وعلى كل داخلٍ في الإسلام بعد الهجرة وعندَ مستقرِّ النبي - صلى الله عليه وسلم - في
 المدينة أن يعرفَ أنّ كل آية أنزلت قبل إسلامه مكيةً أو مدنيةً ، يجوز أن يقفَ في ذلك أو يغلب
 على ظنه أحدُ الأمرين ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه من وجوب نقل هذا وشهرته في
 الناس ولزوم العلم به لهم والتفريط بالتخلف عن علمه ووجوب ارتفاع الخلاف والنزاع فيه .
 وقد روى شعبه عن قتادة ويزيد النحوي عن عكرمة والحسن بن أبي
 الحسن قال : قال قتادة : "إنّ الذي أنزل بالمدينة البقرة وآل عمران والنساء
 والمائدة ، وآية من الأعراف : (وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ) ، والأنفال والرعد ،
 غير أن فيها مكياً ، (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ) ، إلى آخرها ، ومن إبراهيم (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
 بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ (٢٨) .
 إلى آخر السورة ، والحجُّ غير أربع آيات
 أولهن : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ
 مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٥٢) .
 إلى قوله : (وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمٌ
 عَقِيمٌ) .

والنور وعشرة من العنكبوت ، والأحزاب والحمد والفتح والحجرات والرحمن والحديد والمجادلة
 والحشر والممتحنة والصف والجمعة والمنافقون ويا أيها النبي إذا طلقتم النساء

ويا أيها النبيّ لم تحرّم ، ولم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ، وإذا زلزلت ، وإذا جاء نصرُ الله ،
ويقيهُ السور مكّي كلّهُ .

وروى شعبه عن قتادة هذا الحديث على سياق ما ذكرناه ، وذكر ابن مسعود أنه قال : "كلّ شيء في القرآن (يا أيها الناس) أنزل بمكة" ، وذكر ذلك عن علقمة ، وذكر عن علقمة قال : "كلّ شيء في القرآن (يا أيها الذين آمنوا) مدنيّ " .

والروايات عنهم في ذلك كثيرة ، ولا يُعرف منها ما يرفعونه عن الصحابة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، والسبب في ذلك ما قدّمناه من أنه لم يكن منه - صلى الله عليه وسلم - في ذلك نصق على تفصيل ذلك وقول قاطع ، ولا هو مما عُنيَت الصحابةُ بذكره للتابعين وإن كان قد ذكره منهم القراء ومن انتصب لذلك لمن أقرأه القرآن إذا سُئل عن الآية والسورة ، غير أنّ ذلك لم يقع وقوعاً ظاهراً منتشرأً .

وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توهموه قادحاً في نقل القرآن وعائداً بالظن عليه ، وأنّ هذا الذي ذكرناه هو الذي يمنع تجويز كون قرآن كثير أنزله الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وإن كان لا سبيل لنا إلى العلم والقطع على أنه قرآن مُنزل من الله سبحانه على رسوله ، وأننا لا نأمن أن يكون عند عليّ أو أبيّ وعبد الله بن مسعود أو بعض آحاد الأمة عشر آيات أو عشر سور بينها الرسول له وحده ، دون جميع الأمة ، وأنّ مدعي ذلك مُبطل لا شبهة علينا في كذبه لعلمنا بعادة الرسول في بيان جميع ال منزل عليه .

وإذا كان ذلك كذلك وجب أن نعلم بهذا الدليل قطعاً أنّ بسم الله الرحمن الرحيم ليست بقرآن مُنزل في غير سورة النمل ، وأنّها ليست من جملة كل سورة ، ولا أنّها فاصلة بين السورتين ، لأنّها لو كانت آية منزلة إمّا على أن تكون مفردة فاصلة بين السورتين أو على أن تكون من جملة كلّ

(٢٤٩/١)

سورة لوجب أن يُبين ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بياناً ظاهراً مكشوفاً ، موجباً للعلم ، قاطعاً للعذر ، مُزيلاً للريب ، رافعاً لاختلاف الأمة ودخول شبهة على أحد منهم في هذا الباب ،

كما فعل ذلك في جميع آيات السورِ وسائر ما أنزلَ الله تعالى من كلامه الذي ضمنَ حفظَه وحياطته وجمعه وحراسته.

فلما لم يكن ذلك كذلك ، ولم نجد أنفسنا عالمةً بذلك ، ولا وجدنا الأمة متفقةً على هذا البابِ اتفاقها على جميع سور القرآن وآياتها المبيّنة فيها ، بل وجدنا فيهم من يقول إنها آية من الحمد وحدها ، وفاتحة لغيرها . ومنهم من يُحمّل نفسه عند حدّ النظرِ على أن يقول إنها من كلّ سورة . ومنهم من يقول إنها آية فاصلة بين السورتين وليست من جملة كلّ سورة . وإنّي أعلمُ ذلك قطعاً وإنّي لا أدري أنّها من جملة سورة الحمد أم لا لموضع الخلافِ فيها ، ومنهم من يقول : لسْتُ أدري أنّها من كل سورة أم لا ، وأنه يجوز أن تكون مفردةً فاصلة ، ويجوز أن تكون من جملة كلّ سورة هي فاتحتها : علّم بذلك أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يُوقف على شيء من هذه المذاهب والأقويل ، فلم يبيّن للأمة أنها قرآن منزل .

ولو جازَ لمُدعي أن يدعي أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بيّن أنها قرآن منزل وإن خفي ذلك على أكثر الأمة لجازَ لآخر أن يدعي أنّ عند الإمامٍ وآحادٍ من الصحابة قرآناً كثيراً وإن خفي ذلك على أكثر الأمة لجازَ أيضاً أن يدعي مدّع أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد نصّ نصّاً بيّناً قطعاً مُعلناً على أنها آية من الحمد وحدها وفاتحة لغيرها ، وإن خالف في ذلك كثيرٌ من الأمة وخفي ذلك عليهم ، وأن يدعي مدّع أنه قد نصّ - صلى الله عليه وسلم - نصّاً قطعاً مُعلناً على أنها آية منزلة مفردة فاصلة بين السور ، وليست من جملة شيء منها ، وإن خالف أكثر الناس في ذلك ، وخفي عليهم .

(٢٥٠/١)

ولما لم يُسمع هذه الدعاوي وبطلت وتكافأت علّم أنه لو كان منها حقّ قد بيّن على حسب ما ادّعي لكان ظاهراً مشهوراً كظهور سائر آيات القرآن وسوره ، ووجب القطع على أنّ بسم الله الرحمن الرحيم ليست بقرآن مُنزّل في غير النمل ، ولا فاصل بين السور ، ولا من جملتها أيضاً ، فلهذا لم يجب عندنا علم الأمة بأنّها قرآنٌ وأنّها من سورة الحمد على ما طالبنا به القادحون

في نقل القرآن وصحته ، لأنه إنما يجب تواتر النقل وحصول الاتفاق على ما بينه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنزل عليه من القرآن دون ما لم يبينه ولم ينزل عليه. وهذا الذي قالوه أيضاً بأن يدل على صحة ما قلناه في وجوب ظهور نقل القرآن والعلم به أولى ، وذلك أنه إذا اختلفت الأمة في إثبات ما يظن قوم أنه قرآن لأجل افتتاح الرسول به وإثبات الأمة له في أوائل السور . فقطعوا لذلك على أنه قرآن ودانوا به وتوقرت هممهم ودواعيهم على حفظه والإحاطة به وبلغ به قوم إلى أنه قرآن منزل : وجب أن يكون حفظهم وتوفر هممهم ودواعيهم على نقل ما بينه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من القرآن أولى وأحرى ، وأن يكون ذلك فيهم أظهر وهم به أعرف ، فكل هذا يدل على وجوب حفظ الأمة لما نص رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أنه قرآن ، وعلى أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست من جملة القرآن في غير المواضع التي اتفقوا عليها ، وعلى أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بين كونها قرآناً فيه وقطع العذر ، وهذا أيضاً أحد الأدلة على أنه لم يكن من النبي - صلى الله عليه وسلم - بيان لكون بسم الله الرحمن الرحيم قرآناً منزلاً وفاصلاً بين السور ولا من جملتها ولا من جملة الحمد ، لأنه لو كان منه بيان لذلك لجرى مجرى بيانه لكوبها قرآناً في سورة النمل بقوله : (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٠)).

(٢٥١/١)

ولارتفع لأجل بيانه لذلك الشك والريب عن جميع الأمة في كونها آية مفردة فاصلة إن كانت أو من جملة الحمد وحدها إن كانت كذلك ، وإن لم يكن هذا هكذا بطلت جميع هذه الأقاويل ، وثبت بما وصفناه أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست من القرآن إلا في السورة التي يذكر فيها النمل. فإن قال قائل : فقولوا لأجل دليلكم هذا إن المعوذتين ليست بقرآن منزل أصلاً ، وإن الرسول لم يبين كونها قرآناً منزلاً بيانه لسائر سور القرآن وآياته ، لأجل خلاف عبد الله بن مسعود في ذلك وجحد أنه يكون من القرآن! قيل له : ليس الأمر عندنا في جحد عبد الله كذلك على ما ادعت ، بل

ذلك كذبٌ وزور لا ينبغي لمسلمٍ أن يثبتهُ على عبدِ الله ويُضيفهُ إليه بأخبارِ
آحادٍ غير موجبةٍ للعلمِ كلها معارضةً بما هو أقوى وأثبتُّ عن رجالِ عبدِ الله
في إثباتِها من القرآنِ وإقراءهم إياها ، وسنستقصي القولَ مما رُوي عنه في
ذلك وقَدَر ما قاله وتأويله ، وأنه ليسَ فيه ما يُوجبُ إخراجها من القرآنِ إن
شاء الله .

فأمّا ما اعتمدَ عليه من زعمِ أنّ الأُمَّةَ اتفقت على أنّ جميعَ ما بين
اللوحينِ قرآنٌ منزلٌ من عندِ الله تعالى ، وأنّ ذلكَ بمنزلةِ قولِ النبي أو أخذِ
، المصحفِ ونشره ورقةً ورقةً وقال : اعلموا أنّ جميعَ ما فيه قرآنٌ وتلي
عليهم أيضاً بذلك قرآناً فإنه لا تعلقُ فيه ، لأنها دعوى باطلة ، لأننا لا نعلمُ
من دينِ الأُمَّةِ المتفكِّرةِ على كُتُبِ المصحفِ أنّها وقفت على أنّ جميعَ ما فيه
من فواتحِ السورِ وغيرها قرآنٌ منزلٌ من عندِ الله ، وإن علمت أنّهم قد أثبتوا
بسمِ الله الرحمن الرحيم فاتحةً للسورِ ، وكيف نعلم ذلك ونحنُ وجميعُ من
يوافقنا على قولنا يعتقدُ أنّ الصحابةَ لم تنفق قطُّ على القولِ بذلك وإضافته

(٢٥٢/١)

إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ونقولُ : إنه لو ثبتَ ذلكَ من عقديهم ودينهم لوجبَ
القطعُ على أنه قرآنٌ ، لأن الأُمَّةَ عندنا لا تجتمع إلا على حقٍّ وصوابٍ ، فبانَ أنه لا شبهةَ في
فسادِ هذه الدعوى .

وأما قولهم بعدَ هذا إنهم لا يخالفون في إطلاقِهم القولَ بأنَّ ما بين
اللوحينِ قرآنٌ منزلٌ ، وليس لنا أن نقيدهَ ما أطلقوه ولا أن نخُصَّ ما عمَّوه .
فإنه تعليلٌ وتدقيقٌ عن مَبُوحٍ به ، لأنَّ العمومَ عندنا وعندَ أكثرِ الأُمَّةِ ما ثبتَ له الأُمَّةُ للعموماتِ في
الأحكامِ والمواضعِ التي اعتقدت العمومَ بها بإطلاقِها
لقفظِ الذي يُدعي أنه موضوعٌ للعمومِ ، وإنما يُعلم ذلكَ عند مشاهدتها
ضرورةً بالأماراتِ الظاهرةِ المقارنةِ لإطلاقِها ، ويُعلم ذلكَ من دينها عند
الغيبيةِ عنها بنقلٍ من يُوجبُ خبره العلمَ أنّهُ عَلِمَ ذلكَ من دينها ويُحقِّقُ قطعها
عليه ، ولا يسألُهُ عن وجهِ علمه بذلك ويعلمُ أنّه لم يعلم ذلكَ من حالِها

بنفس اللفظ ولا الإطلاق الذي يحتمل الخصوص والعموم ، ولكن بالأسباب
والقرائن والأمارات المقارنة للفظ الذي لا يمكن نعتها ووضعها وتجديدها
وتحبيسها لما قد بيّنناه في أصول الفقه وغيره في فصول القول في إبطال
العموم ، وإذا كان ذلك كذلك فلا معنى للتعلّق والتشبيّه بأنّه لا وجه لتقييد
ما أطلقوه ، وتخصيص ما عمّوه.

وأما قولهم إنّ لو لم يُعلم ذلك بنفس قول الأمة وإطلاقها لم يُعلم ذلك
أيضاً بقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإطلاقه ونشره المصحف ورقة ورقة ، فإنه كذلك
يقول لأنّه قد يُطلق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اللفظ الذي يدعي قوم أنّه العموم ويكون
مراداً به الخصوص ، ويتلو أيضاً بذلك قرآناً يظنّ قوم أنّه على العموم والمراد به الخصوص.

(٢٥٣/١)

وليس قوله - صلى الله عليه وسلم - لو قال : كلّ ما في مصحف عثمان كلام الله ، تأكّد من
قوله تعالى : (تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا). (٢٥). (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) ، و (يُجَبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ
شَيْءٍ).

(وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).

وقد ثبت أنّ ذلك على الخصوص بقول الله تعالى
وقول رسوله ، وقول الأمة في هذا سواءً في أنّه كلّه على الاحتمال للخصوص
والعموم ، فإن لم يظهر معنى قول الرسول إنّ كلّ ما في المصحف أو جميعه
وسائرهم وقليله وكثيره وسواده وعمومه وبواديّه وخواتمه أمارات وأحوال
يُضطرّ عندها إلى مراده ومعرفة قصده إلى استيعاب جميع ما في المصحف .
ولم يقطع على مراده ووقفنا ، وليس هذا من الحجّة لثبوته والشكّ في خبره
على ما يظنّه بعض الجهال بسبيل ، ولكنه وقف في مراده باللفظ المحتمل
لأمرين ليس أحدهما أولى به من الآخر لفقدهما الدليل على مراده به.

وإن كان ذلك كذلك وكنا لا نعلم ضرورة لمشاهدة السلف وسماع
توقيفهم على أنّ جميع ما في المصحف قرآن منزل ورؤية أماراتهم ومخرج
خطابهم ومعرفة أسبابهم والأحوال التي صدر عليها خطابهم ، ولا ينقل من

يضطر إلى صدقه أنه عرف ذلك من قصد الأمة واعتقادهم لعموم إطلاقها .
كما نعلم ضرورة من دينها أنّ (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) من القرآن ، وأنّ قوله :
(إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٠)).

من القرآن : بأنّ وظهر أنه لا جدوى ولا طائل لأحدٍ من التعلّق بإطلاق السلف لهذه الألفاظ ، ولا
سيّما مع قيام الدليل على أنّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ليست من القرآن ، وأنّ ما بينه الرسولُ
صلى الله عليه منهُ لا يحتاجُ في إثباته إلى حصول إجماعٍ عليه ، وإنّما يجبُ أن يكون متواترا ،
ومما يُعلم صحّته وبيان الرسول له اضطراراً.

(٢٥٤/١)

وأما قولهم إنّهم قد ساعَ وظهرَ في الصحابة أنّ قوماً منهم ادعوا أنّ بسم
الله الرحمن الرحيم آيةٌ من القرآن فلم يُنكر ذلك الباقون ولا اعترضوا فيه
بشيءٍ : فإنه باطلٌ ، وأوّل ما فيه أنّنا لا نعلم أنّ ذلك شاعَ وظهرَ في
الصحابة ، لأن ذلك لم يُروَ عن أحدٍ منهم إلا عن عبد الله بن عباس .
والأخبارُ الواردةُ عنه بذلك أخبارُ آحادٍ لا نجدُ أنفسنا عالمةً بصحّتها لا
اضطراراً ولا نظراً واستدلالاً ، فلا حجّة فيها.

على أنّه يمكنُ لو صحّت الأخبار التي قدّمنا ذكرها عن ابن عباسٍ في
هذا الباب وعُلمَ بثبوتها : أن يكونَ كفُّ القومِ عن إنكارها لأنّه لم يظهر
ويشيعَ فيهم ، وإنّما يجبُ أن يُنكروا ما تآدى إليهم ، وقد يمكنُ أن يكونَ
أيضا إنّما تركوا إنكارَ قوله لذلك ، وإنّما قال : "سرقَ الشيطانُ من إمام
المسلمين آيةً ، ومن تركَ قراءةَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تركَ من كتابِ الله آيةً"
ونحو ذلك ، وهذا كلّهُ قوله ورأيه وليس فيه ما رفعه إلى رسول الله صلى الله
عليه ، فقد بيّنَ بتركِ الذكرِ لذلك الشك في صحّة مذهبه وعدم العلم بأنه حق أو باطل ، وقد يتركُ
كراهةَ المناظرة عليه والعلم بأنه ليس من الأمة قائل

بذلك ، وأنه لا شبهة في بطلانه ، وأن المناظرة عليه تغري صاحبها بالتمسك
به ، وقد يُنزل الله عليه لاعتقاد كثيرٍ منهم أنّ ذلك مسألةٌ اجتهد وأن الغلط
فيها سهل مغفور لموضع أنّ الرسول كان يفتتح السُّورَ بها ، وربما جهر بها

إمام الجهر في صلاته ، وأنّ ذلك قائم مقام توقيفه على أنّها قرآن منزل .
فيصيرُ ذلك محقّه التأويل ، والصحيحُ أن هذه الأخبارَ غيرُ ثابتةٍ ولا معلومةٍ
عن ابن عباس ، فلا وجهَ لدعوى ظهورِ هذا القولِ وانتشاره في الصحابةِ مع
الإمساكِ عليه.

(٢٥٥/١)

وأما قولُ ابن عباس : " كانَ المسلمونَ لا يعرفون انقضاءَ السورة
حتى تنزل بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فيعلمون أنّ السورةَ قد انقضت " فإنه لا تعلقُ فيه لأمرين :
أحدهما : أن قوله حتى تنزل بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إخبارٌ عن ظنّه أنّها
تنزل لا اعتقاده كونها قرآناً ، وليس في اعتقاده لذلك وإخباره به لا عن
توقيفِ الرسول : حجةٌ.

الوجه الآخر : أنّ قوله : (حتى تنزل) محتمل لأن يكونَ تحقيقاً لنزولها .
وأنّ الرسول وقفَ على أن المَلَكُ ينزلُ بها ، ويُحتملُ أن يكونَ أراد على أنّها
كلامٌ تُفتتحُ به السور ويُعرفُ بها انقضاءُ ما قبلها ، ويكون علامةً لذلك وإن
لم يكن قرآناً منزلاً أمامَ السور ، لأنّه قد ينزل المَلَكُ على الرسول بقرآنٍ وما
ليس بقرآنٍ من الوحي.

وقولهم بعد ذلك : "ظاهرُ قولي (ينزل) يقتضي أنّها منزلة قرآناً" لا حجةٌ
فيه ، لأنّه قولٌ يحتمل ، لأنّ الظاهرَ والإطلاقاتَ غيرُ مُقنعة في إثباتِ قرآنٍ
منزَلٍ مقطوع به على الله سبحانه ، فبطلَ ما قالوه.

وهذا الجوابُ عما رُوِيَ من قول ابن عباس : "كان جبريلُ إذا أتى النبيَّ
صلى الله عليه بيسم الله الرحمن الرحيم عَلِمَ أنّها قد ختمت سورة فاستقبلُ
الأخرى" ، لأنها قد جعلت علامة للرسول ولغير ذلك عند التلاوة والكتابة .
وإن لم يكن من القرآن.

فأمّا ما رُوِيَ عن أم سلمة من أن النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - كان يُعدُّ بسم الله الرحمن الرحيم
آيةً فاصلةً فإنّه من أخبار الآحاد التي لا نعلم بثبوتها اضطراباً واستدلالاً ، وقد بتنا فيما سلفَ بما
يزيلُ الشكَّ والريبَ أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم -

لو عدَّ ذلك وبينه لوجب علمنا به ونقل الأمة له نقلاً ظاهراً متواتراً
 كنقل سائر ما عداه من آيات القرآن وبينه ، وما هذا الخبر عندنا إلا بمثابة
 رواية راو عن أم سلمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كأنه يصلي صلاةً سادسةً وسابعةً
 مفروضةً واجبةً ويعرفُ الناسُ ذلك من حالها في وجوب ردِّ هذا الخبر والعلم بأنه لو كان صحيحاً
 عن أم سلمة لوجب أن تنقل الأمة تلك الصلاة نقلها الخمس صلوات وسائر الفروض العامة ،
 وكذلك لو بين أن بسم الله الرحمن الرحيم آية وعدّها كيانه لغيرها لظهر واستفاض نقلها .
 ولزِم القلوب العلمُ بكونها قرآناً منزلاً ، فإذا لم يكن ذلك كذلك لم يجب
 تصحيح هذا الخبر .

على أنها لم تُجب بذلك عن قول الرسول ، وإنما قالت : " كان رسول
 الله - صلى الله عليه وسلم - يعدّها آيةً فاصلةً " .
 وذلك إن صح عنها خبر عن رأيها واعتقادها ، وليس ذلك بحجةٍ بخلاف غيرها لها في ذلك .
 وأما كراهة عبد الله بن مسعود وغيره مما قدمنا ذكره من قتادة وغيره من
 التابعين لتفسير القرآن وكتب آية كذا وعدّها كذا وكذا آية ، وإنكار عمر لكتب التأويل والتفسير
 مع التنزيل ، مع تسويغه وتسويغ جماعة الصحابة والتابعين لكتب بسم الله الرحمن الرحيم فصلاً
 في فواتح السور ، فإنه أيضاً مما لا حجة فيه ولا تعلق ، وذلك أنهم إنما أنكروا ذلك وقال بعضهم
 إنه بدعة

لعلمهم بأن الرسول لم يبين ذلك ولا أمر بكتابه ، وأنه قد أمر بكتب بسم الله الرحمن الرحيم في
 فواتح السور ما نزل عليه مما أمر بكتبه ، وليس يجب أن
 يسوّغوا كتب ما لم يأمر به الرسول لتسويغهم رسم ما سنّ كتبه ، ولا يجب
 أن يعتقدوا أيضاً أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يكتب في افتتاح السورة المنزلة إلا
 قرآناً منزلاً ، لجواز أن يؤمر بافتتاحها في الكتابة بما ليس بقرآن

على ما بيناه من قبل ، ولأجل أنهم سمعوا الرسول يفتتح في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ، ويجهز بها أحيانا إمام الجهر ، فأجيز الائتمام به في افتتاح السور في الكتابة بها ، وليس مثل عدد من فعله في تعشير القرآن وكتب رأس الأجزاء والأسباع والأخماس وخاتم كذا وعدد آياتها كذا ، وكتب التفسير مع التأويل.

وإذا كان ذلك كذلك بأن أنه لا حجة لهم في شيء مما أوردوه ، وأن بسم الله الرحمن الرحيم ليست بآية من القرآن ، وأنها جعلت علامة وفاصلة بين السور ، وأمانة على ختم السورة والأخذ في الأخرى. فإن قال قائل : فإذا كان الأمر فيها على ما وصفتم فلم لم تكتب في أول سورة براءة للفصل بينها وبين الأنفال ؟

قيل له : لأمرين :

أحدهما : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل ذلك ليُشعر من بعد أهل عصره أن السلف من الأمة الآخذين عنه لم يكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور باجتهادهم وآرائهم ، وإنما اتبعوا في ذلك ما سن وشرع لهم ، وأن ذلك لو كان برأيهم لوجب عليهم أن يكتبوا بين الأنفال وبراءة ، لأنه لا معنى يقتضي الفرق بين الفصل بين هاتين السورتين بها وبين الفصل بين غيرهما بها ، ولو فعل ذلك في غير سورة براءة وأسقطها من افتتاحها لسد ذلك مسد أطراحها من أول سورة براءة في إشعارهم بهذا الباب ، ولو أعلمهم أيضاً - سبحانه - أن السلف ما كتبوها في أوائل السور إلا لسنة الرسول بغير هذا الوجه و شيء سوى إسقاطها من أول سورة براءة لصح ذلك منه وجز ، غير أنه يمكن أن يكون إعلامهم هذا الباب بهذا الضرب من التنبيه وإسقاطها من

(٢٥٨/١)

أول براءة دون غيرها : لطفاً لهم أو لبعضهم ، وأدعى الأمور لهم إلى التصديق بالقرآن وتحفظه والعمل بموجبه ، وإعظام مؤدبه وتمعن له. وقد يمكن أيضاً أن يكون إنما أسقطت في أول سورة براءة لأنها نزلت بالسيف والوعيد والتهديد والطرْد والإبعاد والإخافة والإهانة ، وكانت إنما

تكتب في أوائل ما يتلى من السور على وجه الرفق والإيناس والتسكين
بالاتداءِ بذكرِ الله تعالى ووصفِ فضله ورحمته.

ومما يدل على بطلان قول من زعم أن السلف أجمعوا على اعتقاد كون
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيةً أن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فيها معنى الرحمة
والأمان ، وبراءة لم تجيء في هذا المعنى ، وإنما جاءت بصدده ونقيضه .
فلم تكتب كذلك في أولها ، وقد روى علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه
عبد الله قال : سألتُ علي بن أبي طالب : لِمَ لم يكتب بين براءة والأنفال
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فقال : "لأنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أمانٌ ، وبراءةٌ نزلت بالسيف لا
أمانٌ فيها" ، فهذا هو نفسُ التأويلِ الذي قلناه وعلمه الجمهورُ من أهل العلم ، وإذا كان ذلك
كذلك زال ما اعترضوا به.

ومما يدل على بطلان قول من زعم أن السلف أجمعوا على اعتقاد كون
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أنها آية من الحمد ومن كل سورة ما ظهر على ما
ذكر وانتشر من قول ابن عباس : "ترك الناس آيةً من كتاب الله ، وسرق
الشيطان آيةً من كتاب الله " ، وقد عُلم أنه لا يقول ذلك حتى يترك الناس
قراءة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في فاتحة الكتاب وفاتحة كل سورة ، ويكون
هو وحده هو المتمسك بذلك ، هذا هو الذي يقتضيه ظاهرُ قوله : "سرق

(٢٥٩/١)

الشيطان آيةً من كتاب الله ، وترك الناس آيةً من كتاب الله " ، لأنهم لو كانوا يقرؤونها لما قال
ذلك ، فهذا يدل على مخالفة الجماعة له على قوله هذا
وتركهم لقراءتها وذلك بأن يدل على فساد ما قالوه أولى .
فإن قيل : فإذا كان قد اعتمد عندهم أنها من القرآن وهم يعلمون أنها
ليست من القرآن ، فلم تركوا النكير عليه ، وأن يقولوا له : قد أعظمت الخطأ والفريفة في إدخالك
ما ليس من القرآن فيه ؟

يقال لهم : يكفي في الرد لقوله والخلاف عليه تركهم الرجوع إلى قوله
مع سماع ذلك منه وتكرره وكثرة ضججه هو بقوله : "ترك الناس آيةً من

كتاب الله ، وسرق الشيطان آيةً من كتاب الله " ، لأنّ هذا القول مع ظهوره منه يدل على أن القوم لا يعتدّون بقوله هذا ولا يشبتون به بسم الله الرحمن الرحيم قرآنا ، ولعلّه أن يكونَ فيهم من قال في خلافه ما ذكروه وخرج عن الإغلاظ له إلى مثل ما وصفوه.

ويمكنُ أيضاً أن يكونوا إنّما تركوا الإنكارَ عليه وأن يقولوا له في أخطأتَ ليستَ من القرآن ، لأجلِ أنه لم يتحقّق عندهم أنّه اعتقدَ أنّها آيةٌ منزلةٌ من كل سورة ، وظنهم أنّه اعتقدَ أنّه كلامٌ يُفتتح به السورُ والجُمَل ، وأن السنةَ قد جرت بذلك عنده ، وأنه إنما قال : "سرقَ الشيطانُ من كتابِ الله آيةً ، وتركَ الناسُ من كتابِ الله آيةً" يريدُ أنّه سرق منه ما يقومُ مقامَ آيةٍ مما جرت السنة عندنا بالافتتاحِ به ، وقد قال الله سبحانه : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (٩٨)).

فلو تركَ تاركُ الاستعاذة عند قصده عرضَ القرآن ، لساغ أن يقول قائلٌ : سرق الشيطانُ الاستعاذة ، وسرق آيةً من كتابِ الله ، يريدُ بذلك أنّه سرق ما يقومُ مقامَ آيةٍ من الاستعاذة التي أمرَ بها.

(٢٦٠/١)

وساغ أن يقولَ أيضاً : "سرقَ الشيطانُ آيةً" أي : أنه سرقَ موجبَ آيةٍ وهو قوله : (فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) ، إذا احتملَ قوله جميعَ ما ذكرناه وبطلَ التعلُّقُ به.

ويمكنُ أن يكونَ معنى قوله : "سرقَ الشيطانُ آيةً من كتابِ الله" ، أي : سرقَ قرآناً ثابتاً في النمل ، ومفتتحاً به في الحمد ، وفي كلِّ سورةٍ ، لأنه قرآن من النملِ يُفتتح به عنده في غيره ، وقد كانَ أنسُ بن مالكٍ يُنكرُ ما يقوله ابنُ عباس ، ويُروي أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلم ومن بعده من الأئمة لم يكونوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم ، فروى مالكٌ عن حميدٍ عن أنس : "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكرٍ وعمرَ كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم".

فإن قيل : أرادَ أنهم كانوا لا يجهرُونَ بقراءتها.

قيل لهم : ظاهرُ الخبرِ تركُ القراءةِ بها جملةً ، لأنّ تركَ الجهرِ بالقراءة ليس بتركٍ للقراءة ، فلا وجهَ للعدولِ بالخبرِ عن ظاهره .

وشيءٌ أخزٌ وهو أنه إن كان معنى الخبرِ تركَ الجهرِ بها فذلك دليل على أنها ليست من الحمد

لا تفاقهم على الصلاة التي يجب الجهرُ فيها ، لا يَجْهَرُ فيها ببعضِ السورة ويُخافُ بالبعضُ ، كما لا يفعل ذلك فيما عدا الحمد من السورة التي يجبُ الجهرُ فيها.

(٢٦١/١)

وقد روي أيضا عن الأعمش عن شعبة عن ثابت عن أنس بن مالك قال : صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر وعثمان ، وكانوا لا يجهرون بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. ولو كانت من الحمد لجهروا بها في صلاة الجهر ، وقد ظهر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأبي كيف تقرأ إذا كبرت ؟

فقال : الله أكبر (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فلم يذكر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ولا قال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تركت آية من الحمد ، كما قال ابن عباس على ما رووه عنه ، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - وتعليمه الصلاة وترك الأخذ بقراءة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أولى أن يعمل به ويكون حجة.

وقد روى عبد الوارث قال : حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال : سئل أنس : أيفتح الرجل الصلاة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ؟

فقال : ما قالها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان حتى كانت هذه

(٢٦٢/١)

الغشية" ، فهذا إنكارٌ منه شديد واعتقاد لكون قراءتها والافتتاح بها بدعةً في الدين.

وروى الناسُ أن عبد الله بن مغفل سمعَ ابناً له يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال : "يا بُنى إياك والحدَثُ ، فإني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " ، وهذا أيضا إنكار من عبد الله بن مغفل لقراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وإخبار عن اعتقاده واعتقادِ السلفِ أن فعل ذلك بدعةٌ وحدَثٌ في الدين ، فكيف يمكنُ أن يُقال إنه لم يكن في السلف منكرٌ غيرُ ابن عباس .

وحالهم ما وصفناه.

ومما يدل على أنها ليست بآية من الحمد أيضاً ومن كل سورة اتفأق الدهماء على أن : (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ) ثلاثين آية ، وظهور الخبر بذلك عن الرسول ، وقد روى شعبة عن قتادة عن عباس الجشمي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "إن من القرآن سورة ثلاثين آية ، جعلت تجادل عن رجل غفر له ، وهي تبارك" . وقد اتفق على أنها إذا عدت مع "بسم الله الرحمن الرحيم" كانت إحدى وثلاثين آية.

وكذلك قد اتفق القراء كلهم على أن الكوثر ثلاث آيات ، فلو كانت بسم الله الرحمن الرحيم آية منها لكانت أربع آيات ، وذلك خلاف الإجماع.

(٢٦٣/١)

فإن قيل : هي في تبارك والكوثر بعض آية ، وفي الحمد آية تامة . قيل : هذا محال ، لأنه لا يجوز أن تكون آية كاملة في موضع وفي غيره بعض آية وهي كلام واحد غير مختلف ولا متفاضل في نظمه أو عدد حروفه ، فكل هذا يدل على أنها ليست بقرآن ولا آية من الحمد ولا من غيرها إلا في سورة النمل . ومما يدل على ذلك أيضاً قوله : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) . فلو كانت من الحمد ومن كل سورة لحفظها الله تعالى علينا . وجعل لنا إلى العلم بذلك طريقاً ، ولم ينكر سلف الأمة وأكثر خلفها كونها قرآناً من الحمد ومن كل سورة ، كما أنها لما كانت قرآناً من النمل لم ينكر ذلك أحد ولم يختلف فيه .

فإن قيل : فإن لم تثبتوا بسم الله الرحمن الرحيم قرآناً ، باختلاف وخبر غير متواتر فلا تثبتوا أيضاً المعوذتين قرآناً لوقوع الخلاف فيهما ؟ قيل لهم : معاذ الله أن يكون السلف اختلفوا في أن المعوذتين قرآن . وإنما اختلفوا في إثباتها في المصحف ، وكان عبد الله بن مسعود لا يرى ذلك ، لأنه لم يكن عنده سنة فيهما ، فأما أن ينكر كونها قرآناً فذلك باطل .

و شيء آخر ، وهو أنه قد ثبت القرآن بإعجاز نظمِهِ وإن لم يثبت بالتواتر .
والإعجاز قائم في المعوذتين وليس هي في بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ولا
خبر متواتر يعلمُ في ذلك ، فبطل ما قالوه .
فإن قيل : فإذا قلتُ إن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ليست آيةً من الحمد ولا
من جمل سورةٍ هي في افتتاحها ، فهل تكفرون مَنْ قال إنها من الحمد وأنه
بمِثَابَةٍ من قال إن : "قِفَا نَبْكَ" من الحمد أم لا ؟

(٢٦٤/١)

قيل له : لا ، وإنما يلزمُ هذا الكلام مَنْ قال من أصحابنا : لو كانت من
الحمد ومن كل سورةٍ لوجبَ إكْفَارُ من أنكر كونها من الحمد ، فيقال له :
ولو لم تكن من الحمد لوجبَ إكْفَارُ من قال إنها من الحمد ، وليست هذه
عندنا طريقةً صحيحةً ولا مَرْضِيَّةً في النظر ، ولا واجبةً في حكم الدين ، بل
الواجبُ أن نقول : إن معتقدَ كونها من الحمد ومن كل سورة ، أو آيةً منزلةً
مفردةً فاصلةً بين السور : مخطئةٌ ذاهبةٌ عن الحق ، لأجل عُذُولِهِ عَمَّا وجب
عليه من العلم بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لو كان قد نصَّ على ذلك من حكمها لوجب
تواترُ نقله وظهوره وانتشاره ، ولزمَ في القلوب العلمُ بصحته ، وأن ذلك عادةُ الرسول في بيان
جميع ما أنزل عليه من القرآن ، فلما عدل عن ذلك وعمل على ظاهر افتتاح الرسول بها وأمره
بكتبتها للفصل بين السور ، وجهره بها تارة ، فظنَّ بهذا أنها من جملة القرآن : كان بذلك غالطاً
وعادلاً عن بعض ما لزمه ووجبَ عليه في العلم ببيان الرسول بمثل القرآن وعادته فيه ، وكان بذلك
متأولاً ضرباً من التأويل لا يُصَيِّرُهُ بمنزلةٍ من ألحقَ بالقرآن ما قد عُلمَ ضرورةً من دين الرسول ،
وباتفاق أُمَّتِهِ أنه ليس من القرآن .

ولأننا أيضاً لسنا نقول - مع قولنا إنها ليست بقرآنٍ من الحمد وأول كل
سورة - أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال قولاً ظاهراً معلناً أنّ بسم الله الرحمن الرحيم
ليست بآيةٍ من كتاب الله ، ولا هي من جملة الحمد ولا من جملة غيرها ، وأنّ هذا التوثيقُ سُمِعَ
منه ، ونَقَلَتْهُ الحِجَّةُ القاطعةُ عنه ، حتى يكون من حجته هذا القول ، وقال إنها من القرآن كافةً أو
بمِثَابَةٍ مَنْ سمع ذلك من الرسول فردّه وامتنعَ من قبوله ، فلم يجبَ إكْفَارُ المتأولِ لكونها من

القرآن.

وكذلك مُخطئو مخالفينا يقولون إنّه لا يجبُ إكْفَارُ مَنْ قال إنّها ليست من الحمد ولا من كل سورة سوى النمل ، لأنّ الرسولَ لم يوقف توقيفيا

(٢٦٥/١)

ظاهرا معلنا بادياً منقولاً متواتراً على أن بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قرآن وبعضُ لسورة الحمد ولكل سورة هي افتتاحها ، وإنما يُعلَمُ ذلك بدليلٍ وضربٍ من الطلب والاجتهاد ، فلم يجب إكْفَارُ جاحِدٍ كونها آيةً من الحمد أو غيرها من حيثُ وجب إكْفَارُ جاحِدِ الحمدِ جملةً أو آيةِ الدين أو غيرها من آياتِ السورِ المعلومِ ضرورةً من دينِ النبي - صلى الله عليه وسلم - توقيفُهُ على أنهما قرآنٌ . وإجماعِ الأُمَّةِ على ذلك ، وإذا كان هذا هكذا سقط ما توهموه ، وبأنّ بطلانُ التعلّقِ بهذا الفصل من الفريقين جميعاً ، والله الموفق للصواب.

(٢٦٦/١)

(باب)

القولُ في بيانِ حكمِ كلامِ القنوت ، وما رُوِيَ عن أبي من الخلاف في ذلك فإن قاه قائل إذا كان أمرُ القرآن في الظهور والانتشار ، وحصول علم الأمة بما هو منه وما ليس من جملته على ما ذكرتم ، وجب أن يكون أبي بن كعبٍ من أعلم الناس بذلك ، وأحفظهم له ، وأشدّهم حرصاً عليه . وأعرفهم بما هو منه مما ليس منه ، فكيف جاز أن يذهب عليه مع ذلك أن يذهب عليه أن كلام القنوت ليس من القرآن الذي أنزل ، ووقفت الأمة عليه ، ويجب - كيف دارت القصة - أن يكون أمر القرآن على خلاف ما ادعيتُم من الظهور . والانتشار بين الصحابة ومن بعدهم ، لأجل أن سورتي القنوت إما أن تكون قرآناً أو ليستا بقرآن ، فإذا كانتا غير قرآن فقد ذهب على أبي وأثبتهما في مصحفه ، واعتقد أنهما قرآن ، وإذا جاز ذلك عليه جاز مثله على غيره ، وجاز منه ومن غيره أن يعتقدوا أيضاً في كلام آخرٍ من كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والأدعية أنه من كلام الله

تعالى ، ولم يأمن أن يكون فيما أثبتوه كثير .
هذه سيئلتهم فيه ، وإن كان دعاء القنوت من القرآن فقد عرفه أبي وحده
وأثبتته ، وجهله وذهب عن علمه جمع الأمة سوى أبي وحده ، وإذا جاز ذلك
في سورتي القنوت ، جاز مثله في غيرهما ، وبان بذلك أن إثبات جميع ما هو
من القرآن وما ليس منه ، لم يقع من النبي - صلى الله عليه وسلم - على وجه واحد من

(٢٦٧/١)

الإشاعة والإذاعة والإعلام ، وقطع عُذر الكافة فيه ، وأنّ منه ما قد أُثبت بظن واجتهاد ، وإعمال
رأيٍ وظنٍّ بمن رواه لهم من جهة الأحاد ، وشهدَ عندهم من العدول بأنه سمعه من الرسول وتلقاه ،
وكل هذا نقض لما أصلتُموه ، وخلاف لما ادّعيتموه .

يقال لهم : الذي عندنا في هذا أنّ دعاء القنوت ليس من القرآن بسبيل .

ولأنه لو كان من القرآن لكان بيان النبي - صلى الله عليه وسلم - وإيعازه في أمره كبيانه لسائر
القرآن ، ولكانت الحجّة قائمةً والعادة جاريةً بضبطه عنه وحفظه ، وتوفر الهمم والدواعي على
إظهاره وإشهاره ، فإذا لم يكن أمره كذلك بطل بُطلانا بيناً أنّه من القرآن ، ولأننا أيضاً قد علمنا
قصورَ نظمه في البلاغة والفصاحة عن رتبة القرآن وإن كان أفصح وأوجز وأحسن من كثير من كلام
العرب ، وإنما يعلم ذلك ويتأملُه أهلُ العلم والفصاحة وأهلُ البيان والبلاغة والمعرفة بنظوم الكلام
وأوزانه وموقع معانيه ، وشرف تأليفه ومعانيه ، ومباينته لسائر ما قصُر عن بلاغته .

ويدل على ذلك أيضاً ما سنذكره من اتفاق أبي وعبد الله وجميع الأمة
على تصحيح مصحف عثمان وأنّ ما انطوى عليه هو جميع القرآن الثابت
الرسم ، وأنّ ما خالفه وزاد عليه فليس بقرآن ، والأمة لا تجتمع على خطأ
وضلال ، وقد ثبت أنّ أبا عمراً إلى زمن جمع عثمان الناس على مصحفه .
وأنه كان أحد من حضر ذلك وأشاد به بما سنذكره فيما بعد إن شاء الله فلعل
أبياً إن كان قال ذلك أو كتب الدعاء في مصحفه ورُفِعَ التي كان يثبت فيها
القرآن إنّما قاله وأثبتته على وجه التوهم والغلط ثم استدرك ذلك واسترجع
لما وجد الأمة دافعةً لذلك وراغبةً عنه ، ولما علم أنها لا تجمع على خطأ
وتضييع للحق .

وهذا هو المعتمد ، لأن ذلك لو كان قرآناً على ما ظنه لوجب ظهوره وانتشاره ومعرفة الكافة به ، وعلم أن هذا هو العادة في نقل ما يقتضي أحواله تحرك الدواعي والأسباب على نقله وإذاعته ، فكل هذا يدل دلالة قاطعة على أن القنوت ليس من القرآن بسبيل.

وأول ما نقول ما روي عن أبي بعد تقريرنا لهذه الدلالة على أن دعاء القنوت ليس من القرآن في شيء أن أحداً لا يقدر أن يروي عن أبي لفظاً واحدة في أن دعاء القنوت قرآن نزل ، وإنما روى قوم عنه أنه أثبت دعاء القنوت في مصحفه ، وإذا لم يقل ذلك تصريحاً ولا حفظاً عليه ولم يكن إثباته له في مصحفه أو رقعة من مصحفه يدل دلالة قاطعة على أنه يعتقد كونه قرآناً لما سئبه فيما بعد : بأن بهذه الجملة أنه لا حجة لأحد فيما يروي من إثبات أبي لهذا الدعاء.

ثم إذا صرنا إلى القول فيما روي عنه من إثبات هذا الدعاء في مصحفه لم نجد ظاهراً منتشراً ولا مما يلزم قلوبنا العلم بصحته ويلزمنا الإقرار به والقطع على أبي بأنه كتب ذلك ، بل إنما يروي ذلك من طرق يسيرة نزره رواية الآحاد التي لا توجب العلم ولا تقطع العذر ، ولا ينبغي لمسلم عرف فضل أبي وعقله وحسن هديه وكثرة علمه ومعرفته بنظم القرآن ووزنه وما هو منه مما ليس من جملته : أن تُنسب إليه أنه كتب دعاء القنوت في مصحفه أو اعتقد أنه قرآن فإن اعتقاد كونه قرآناً أبين وأفحش في الغلط من كتابته في

المصحف وأن يقطع على أبي الشهادة بذلك من جهة أخبار الآحاد ويُشهد بذلك عليه ، ويُشهد به على من دون أبي من العلماء المؤمنين ، وإذا كان ذلك كذلك وكنا لا نعرف صحة إثباته له بهذه الرواية : فسقط التعلق بها سقوطاً ظاهراً.

ومما يدلُّ على وهاء هذا الخبر عن أبي علمنا بأن عثمان يُشدُّ ويُصعَّبُ
في قبض المصاحف المخالفة لمصحفه ، وفي المطالبة بها وتحريقها ودرس
آثارها ، والمنع من العمل على ما فيها ، وإذا كان ذلك كذلك كانت العادة
توجب أن يكون مصحفُ أبي أول مقبوض ومأخوذ ، وأن يكون عثمانُ تسرعَ إلى مطالبته وحرصه
على قبضه وتحصيله أشدَّ من تسرعه إلى مصحف غيره ممن تنقَّص رتبته عن منزلته ، ولا تتعلَّقُ
القلوبُ وتتطلَّعُ النفوسُ إلى ما عنده وما في مصحفه ، وقد جاءت الروايةُ عن محمد والطَّفيل ابني
أبي بن كعبٍ وأنهما قالوا لوفدٍ من أصحاب عبد الله عليهما يطلبُ مصحف أبيهما ، فذكرا أنه قد
قبضه عثمانُ منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يكونَ مصحفُ أبي الذي فيه إثباتُ هذا
الدعاء - إن كان ذلك على ما زوي - مما قد أخذ وقبض ، فكيف بقي حتى رآه الناسُ ورووا أنه
كان عند أنس بن مالك وأنه كان فيه دعاءُ القنوت!

ويقول بعضهم : هذا لا أصل له ، وقد رأينا مصحف أنس الذي ذكر أنه
مصحفُ أبي وكان موافقا لمصحف الجماعة بغير زيادة ولا نقصان ، ولو
صح وثبت أنه وجد مصحفٌ ينسب إلى أبي في دعاء القنوت لوجب أن يعلم
أنه متكذب موضوعٌ فُصد بوضعه لفساد الدين وتفريق كلمة المسلمين والقدرح ، في نقلهم ،
والطعن في مصحفهم الذي هو إمامهم ، ولا ينبغي لعاقِل أن يقطع الشهادة على أبي بأنه أثبت
دعاء القنوت في مصحفه واعتقد أنه قرآنٌ بوجود صحيفة ذلك فيها يُذكرُ أنه مصحفُ أبي من وجه
لا يُوجب العلم ولا يقطع العذر ولا يحل في الظهور والانتشار محل ما من شأنه أن يظهر عن مثل
أبي ويكثر الخوض فيه والرواية له.

(٢٧٠/١)

وكذلك فلا يجب أن تُقطع الشهادة بذلك بروية صحيفة هذه سبيلها على
من هو دون أبي من المؤمنين ، وأن الوضع والكذب والتلفيق قد يُرسَم في
المصحف ويُنسب إلى أهل الفضل لقصد ما ذكرناه ، وإنما يجب أن يُقطع
على أن الكتاب والمصنَّف كتاب الرجل وتأليفه ، وثبتت الشهادة عليه بذلك
بالأخبار المتظاهرة المستفيضة الموجبة للعلم دون وجود الكتاب فقط .
ويمثل هذه الأخبار أثبتنا مصحف عثمان وأنه جمعه ، ويمثلها علمنا أن

"موطأ مالك" و "رسالة الشافعي" و "مختصر المُزني" و "العين" للخليل و "المقتضب" للمبرد : من تصنيف من يُنسب إليه من العلماء ، لا بوجود الكُتب والصحف فقط التي لا تُبين عن نفسها ولا تُخبر عن صحتها وبطلانها ، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن في وجودنا أية نسخة أو بآية نسخة فيها دعاء القنوت منسوبة إلى أبي ما يوجب القطع عليه بذلك والعلم بأنه من جمعه وإثباته ، فبان أنه لا تعلق لهم في هذه الآية.

وقد ذكر الناس أن الذي لهج بذكر ذلك على أبي وخاض فيه وأشاع ذكره عنه أصحاب عبد الله بن مسعود ، وأن الداعي كان لهم إلى ذلك شدة حرصهم وعنايتهم بطلب كل مصحف يُخالِف مصحف عثمان بما قلّ أو كثر ليجعلوا ذلك حجة وذريعة إلى تسهيل سبيل مخالفة الناس لمصحف عثمان والعمل به وبغيره من مصحف عبد الله وأبي وغيرهما ، وكان هذا سبب ذكر الناس لهذه القصة عن أبي ، فروى بشر بن سعيد عن محمد بن أبي بن كعب

(٢٧١/١)

أنه قال : "قدم ناس من أهل العراق إليّ فقالوا : إنا قد أعملنا إليك المُطَيّ من العراق ، فأخرج لنا مصحف أبيّ ، فقلت لهم : قد قبضه عثمان ، فقالوا : سبحان الله! أخرجهُ إلينا ، فقلت : قد قبضه عثمان .

وروى صدقة بن زياد عن أبي نُعيم عن الطُّفيل بن أبي بن كعب أنه قال : قدِم أربعة نفرٍ من أهل الكوفة بعد وفاة أبي في خلافة عثمان فقالوا : إنا قدمنا إليك لئُخرج إلينا مصحف أبيك لننظر فيه ، فإن أباك كان أعلم الناس بالقرآن ، فقلت : قد قبضه عثمان ، فقالوا : سبحان الله! ما لعثمان ولمصحف أبيك ؟

قلت : ما لعثمان ولكن عمر بن الخطاب حرقها .

فهذا يُنبئ عن قبض عثمان لمصحف أبي على ما قد بيناه من قبل .

وعلى ما ذكرناه من شدة حرص أهل العراق وطَمَعهم في أن يعثروا على مصحف يُخالِف مصحف عثمان ، فقد يجوزُ إذا كان ذلك كذلك وتحدث متحدث وقال : إتي رأيتُ عند أنس بن مالك أو غيره مصحفاً هو مصحفُ

أبي فيه دعاء القنوت : أن يُكثِرَ أصحابُ عبد الله ذكر ذلك ويجعلوه حجةً في الامتناع من تسليم مصحف عبد الله وغيره من المصاحف المخالفة لمصحف عثمان ، لظنهم صدقَ هذا الراوي وإن لم يكن لذلك أصل ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ التعلق بهذه الرواية الشاذة الموجبة لخلاف ما عليه العادة في شهرة ذلك عن أبي وما هو عليه من معرفة القرآن وحسن تلقيه ووجوب علمه ومعرفته بتمييزه من غيره.

(٢٧٢/١)

على أنه لو صحَّت الرواية عن أبي بإثبات دعاء القنوت في مصحفه من وجه لا يمكن جحدُه والشك فيه لوجب أن يُحمَلَ ذلك منه على وجه لا يقتضي اعتقاد كونه قرآناً ومخالفة الجماعة في ذلك ، بل على ما يُوجب موافقة الأدلة التي قدَّمنا ذكرها ، وهو أن يكون أبي لمَّا وجد دعاء القنوت وداوم عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصار سنةً متأكدةً وباباً من أبواب الشريعة وعملاً من أعمال الصلاة يجب حفظه والمواظبة عليه : رأى أن يثبتَه في آخر مصحفه أو تضاعفه إن كان مصحفه مثبت على قدر ما كان من أخذه وحفظه للقرآن على غير ترتيب السُّور وتاريخ نزوله ، لكي لا يذهب عليه كلمة ولا حرف من الدعاء ، لا على أنه قرآن منزل ومما قد قامت الحجة به ، فهذا غير ممتنع ولا مدفوع.

ويمكن أيضاً أن يكون لم يثبت دعاء القنوت في مصحفه ، ولكن في صحيفة أو ورقة كان فيها كلام أراد نقله وضمه إلى المصحف ، وكما يتفق للناس مثلاً ذلك عند الحاجة إلى التعليق والضبط ، فلما حُمِلت الصحف والرقاع إلى أبي بكر الصديق رضوان الله عليه ليجمع ما فيها ويضمه ويجعله إماماً وجد دعاء القنوت في بعض ما كان عند أبي ، ثم درس ذكر ذلك والخوض فيه والسؤال لأبي عنه لعلمه بارتفاع الشبهة عنه في أنه دعاء ليس بقرآن ، فلما تمادى الزمان وجمع عثمان الناس على مصحفه وحرقه جدد ذكره لذلك مجدداً وأعادَه وأبداه ليجعل ذلك ذريعةً إلى مخالفة عثمان

وتسهيل سبيلٍ لقرآنٍ غير ما في مصحفه وظهوره.
وقد يُمكن أيضاً أن يُحمَلَ أمرُ أبي في هذا الباب على غاية ما حاولوه
من أمره ، وهو أن يُقال إن ذلك إن صحَّ عن أبي فإنه إنما فعل ذلك لأنه
اشتبه عليه دعاءُ القنوت وظن لفصاحته وبلاغته ووجدانه مداومةً الرسول - صلى الله عليه وسلم -

(٢٧٣/١)

عليه في صلواته وفتاحِ عمر بن الخطاب وغيوه من الصحابة
ببسم الله الرحمن الرحيم في قنوته وفي أول التشهد في الصلاة ، فقدّر لأجل هذا أجمع أنه من
جُملة القرآن فأثبتته معه ، فقد روي عن عطاء عن عبيد بن
عمير أنّ عمر بن الخطاب كان يقول في قنوته بعد دعائه للمؤمنين ودعائه
على الكفرة : "بسم الله الرحمن الرحيم اللهم نستعينك ونستهديك ونثني
عليك الخير ، ونشكرك ولا نكفرك" ونخلع وتترك من يكفرك ، بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم
إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخافُ عذابك ، إن
عذابك الجد بالكفار ملحق.

وهذا القدرُ لا يدل على أنّ الدعاء من القرآن ، كما لا يدل افتتاح كثير
من كلام التشهد بسم الله الرحمن الرحيم على أنه قرآن..
وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لنافع كيف كان ابن عمر يتشهد ، قال : كان يقول
:

بسم الله الرحمن الرحيم التحيات لله الصلوات الطيبات @طيباً@! .
وروي عن طاووس أنه كان يقول في التشهد : "بسم الله الرحمن الرحيم
التحيات المباركات والصلوات والطيبات لله " إلى آخر كلام التشهد
وروى الحارث عن عليّ عليه السلام أنه كان إذا تشهد قال : بسم الله الرحمن الرحيم فإذا رأى

(٢٧٤/١)

أبي مداومة الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ذلك وافتتاح علي وعمر به جاز أن يظن أن ذلك كان قرآنا منزلا فيلحقه بالمصحف.

فإن قالوا على هذا الجواب : فأبي على قولكم لم يكن يعرف وزن القرآن من غيره! قيل لهم : معاذ الله! بل كان من أعرف الناس بذلك ، ولكنه ظن أن دعاء القنوت وإن قصر عن رتبة باقي السور في الجزالة والبلاغة فإنه يجوز أن يكون قرآنا ، وأن يتعذر أن يؤتى بمثله ، وإن كان غيره أبلغ من القرآن ، كما قد قال الناس : إن من القرآن ما هو أوجز وأفصح وأبدع مما سواه عنه ، وإن كان معجزا كله ، قوله تعالى : (فَلَمَّا اسْتِيسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا) ، وقوله تعالى (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَّمَاءُ أَفْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) ، وقوله تعالى (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ (١٩٩)).

فهذا أوجز وأفصح من مثل قدره من غيره ولو كان معجزا كله إذا بلغ قدر سورة أو آية في طول السورة.

وقد زعم قوم أنه لا يمتنع أن يكون دعاء القنوت كان قرآنا فنسخ أو أزيل فرض كتابته وتلاوته مع القرآن لما فيه من فصاحة النظم وجزالته ومناسبته ومقارنته لنظم القرآن ، وإن كان هذا هكذا فإثبات أبي له كإثبات قوم غيره لأشياء نسخت بعد أن أنزلت ، وإنما لم يجب أن يسيغ نقل دعاء القنوت ما يظهر على هذا الجواب كظهور نقل غيره مما يثبت ، لأجل أنه لما نسخ انصرف الهمم والدواعي عن نقله وإحاطته إلا في موضع الدعاء به فقط، كما انصرف همهم عن نقل كثير مما نسخ رسمه وتلاوته ، ففي هذا نظر! أعني قولهم إنه معجز ، لأن نظمه مباين لنظم القرآن وغير خارج عن

(٢٧٥/١)

وزن كلام العرب ، ولكن يحتاج ذلك إلى لطيف فكرٍ وتدبرٍ ونقلٍ وتأملٍ . وما يُعلم أن أحداً من الأئمة يُنكر أن لا يكون العلمُ بكون جميع القرآن معجزاً مما يُعلم بالبدئيةِ وبأول سماعٍ حتى يعرف أن دعاء القنوت ليس بمُعجزٍ كما يعرف أنه كلامٌ أعيب الناسِ وألكنهم ليس بمُعجز ، ويعرف أن الناسَ والقلقَ مُعجزتانِ بأول سماعٍ لهما ، كما يعرف بأن البقرةَ وآل عمران مُعجز باهرٌ بأول سماع ، بل لا يُنكر أن يكون مما ليس بمُعجزٍ من الكلام ما يكاد أن

يخفى ويُقارب ، فيحتاج إلى تأمل ، وأن بعض ما هو مُعجز إذا كان يسيراً قليلاً كالناس و (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) احتاج في العلم بأنه مُعجزٌ إلى نظرٍ دقيقٍ وفكرٍ وتحريٍّ بقدرِ شَرَفِ نظمِ الكلامِ ومعانيه ، وعدد ما يشتملُ عليه من المعاني الصحيحة والمقاصد الكثيرة ، وإذا كان ذلك كذلك جاز أن يكون حالُ أبي محمودٍ في ذلك على بعض هذه الوجوه التي ذكرناها .

وقد زعمَ أيضاً بعضُ الناس أن دعاءَ القنوتِ مُعجزٌ قاهر من كلامِ رسولِ الله صلى الله عليه ، وإنه لا يمتنعُ أن يكونَ المُعجزُ من الكلامِ والنظمِ ضربين : أحدهما : كلامُ الله ، والآخرُ : كلامُ لرسوله ، وفي هذا نظرٌ أيضاً .

لأن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - ما ظهر عندَ التحدي بمثلِ شيءٍ من كلامه ، ولا ادعى ذلك قط لنفسه ، ولو كان ذلك كذلك لظهرَ ذلك عنه وعُلمَ من حاله ، ولكان ذلك زيادةً في حُجته ، ولأن ذلك أيضاً لو فعله عند قومٍ لعادَ بتهمته ودخولِ الشبهة على سامعِ كلامِ الله منه ، وظنه أنه من بلاغته هو صلى الله عليه ونظمه ، ورجع بالشك في ثبوته ، والله تعالى قد حماهُ مما هو دون ذلك من قول الشعر المعروف عندهم ، ومن أن يخطُ كتاباً أو يتلوهُ قبلَ نبوته ، لئلا يظنوا أنه من تقوله وأنه افتراه ونظّمه ، أو أنه مما وجده في الكتبِ ولقنه .

ولأجل أن تأملَ كلامِ القنوتِ ينبي من عرفته أنه ليس بمُعجزِ البشر عن الإتيانِ بمثله وإن كان من فصيحِ الكلامِ ووجيزه وبلغه ، فوجبَ أنه لا معنى

(٢٧٦/١)

لهذا القول ولا الذي قبله ، ووجبَ أن يُحمَلَ أمرُ أبي في ذلك إن صحَّ الخبرُ عنه على بعض ما قدمناه ، وإن لم يصحَّ فقد كُفينا مُونة تطلُّبِ تأويلٍ له .

وهذا هو الثابتُ أعني بطلانَ هذه الروايةِ عنه وتكذبها ، وليس يُروى ذلك إلا عن ابنِ سيرينَ وآخرٍ معه ، أنهم قد وجدوا مصحفاً عند أنسٍ ذكر أنه مصحفُ أبي ، فيه دعاءُ القنوتِ ، ومثلُ هذا لا يثبتُ فيه على أبي إدخالِ شيءٍ في القرآن ليس منه .

وروى بعضُ المعتزلةِ القَدْرِيَّةِ عن عمرو بن عبيدٍ أنه قال : " رأيتُ مُصحفاً كان لأنسٍ بن مالكٍ قرأه على أبي بن كعب ، فكان فيه دعاءُ القنوتِ " ، وهذا أوهى وأضعفُ وأولى بالردِّ من الأول ، قال أبو الحسنِ علي

بن إسماعيل الأشعري : "وقد رأيتُ أنا مصحف أنسٍ بالبصرة عندَ بعض
ولد أنس ، فوجدته مساويا لمصحف الجماعة لا يغادرُ منه شيئا" ، وكان
يُروى عن ولد أنسٍ عن أنسٍ أنه خَطَّ أنسٍ وإملاءُ أبي ، وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يكونَ ما
رواه من ذلك باطلاً لما ذكرناه من العادة في بيان القرآن وقلة شهرة ذلك عن أبي ، ومعارضة
الأخبار الثابتة لهذه الرواية بأن مصحف أنسٍ كان موافقاً له ، وشهادة الطُّفيل ومحمد ابني أبي أن
عثمان قبضَ
مصحف أبي ، فوجب بهذه الجملة وضوح سقوط التعلُّل بهذه الرواية .
والاستناد في الطعن في نقل القرآن وإبطال شهرة بيانه ، وظهور نقله ، وحفظ
الأمة لجميعة إلى مثلها والاعتماد عليها.

(٢٧٧/١)

(باب)

القول في ترتيبِ سُورِ القرآن وهل وقع ذلك منهم عن توقيف أو اجتهاد
فإن قالوا : كيف يسوغ لكم أن تدعوا أن بيان الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقع شائعا ذائعا
مستفيضا ، وأن القوم حفظوا ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهم غير عالمين
بترتيب سور المصحف ونظامها بل مختلفون في ذلك اختلافا شديدا ، فمنهم من رتب في أول
مصحفه الحمد ، ومنهم من جعل في أوله (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) وهذا أول مصحف علي
عليه السلام فيما رواه عنه الزبير بن عبد الله بن الزبير عن زياد الأخرم قال : مررت على محمد بن
عمر بن علي فقال : ألا أريك يا زياد مصحف علي ؟
قال فأراه فإذا أوله (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)
فأما مصحف ابن مسعود فإن أوله فيما رواه (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ) ثم البقرة.
روى ذلك طلحة بن مصرف أنه قرأ على يحيى بن وثاب وقرأ يحيى على علقمة

(٢٧٨/١)

وقرأ علقمة على عبد الله ، وأنّ تأليف مصحفه كان (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ، ثم سورة البقرة ثم سورة النساء ، ثم كذلك على ترتيبٍ مختلف لا حاجة إلى الإطالة به ، وأما مصحف أبي فقد روى بعضٌ ولد أنس عن أنس أن مصحف أبي كان عنده ، وأن أوله الحمد والبقرة والنساء ، ثم آل عمران ثم الأنعام ثم الأعراف ثم المائدة ثم كذلك على اختلافٍ شديدٍ في ترتيب السور .
وقد رُوِيَ من الاختلاف ما هو أكثر من هذا ، فإن جاز أن يكون الرسول - قد وقف على ترتيب السور وتأليفها ، وقد ذهب عليهم علم ذلك حتى صاروا في الاختلاف إلى مثل هذا الحد ، فلم لا يجوز أن ينص على قرآنٍ ويُوقَفهم عليه وإن جاز أن يختلفوا فيه عنده وأن يُقر به قوم ويجحدّه آخرون ، وهذا يُبطل أيضاً ما ادعيتموه من ظهور نقل القرآن وحصول بيانه على وجه يُوجب العلم ويقطع العذر .

فيقال لهم : أما اختلاف مصاحفهم في ترتيب السور فإنه كالظاهر المشهور وما يدفعه ، وإن كان في الناس من يُنكر ذلك ويقول إن هذه الأخبار أخبارٌ آحادٍ غير أننا لا نقول - مع إثبات اختلافهم في ترتيب السور - إنه قد كان من الرسول صلى الله عليه توقيف على ترتيبها وأمر ضيق عليهم في تأليفها إلا على حسب ما حده ورسمه لهم ، بل إنما كان منهم تأليف سور المصحف على وجه الاجتهاد والاحتياط وضم السور إلى مثلها وما يقارنها ، وإذا كان ذلك عندنا كذلك سقط ما توهمه السائل - وقد زعم قوم أنّ تأليف السور على ما هو عليه في مصحفنا إنما كان توقيفاً من الرسول لهم على ذلك وأمر به ، وأن ما رُوِيَ من اختلاف مصحف أبي وعلي وعبد الله ومخالفة سائرهم لمصحف الجماعة إنما كان قبل العصر الأخير ، وأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رتب لهم تأليف السور بعد

(٢٧٩/١)

أن لم يكن فعل ذلك ، والذي نختاره ما قدّمناه ، وفيه سقوط ما ظنوا القدر به في ظهور نقل القرآن واستفاضته .

واعلموا رحمكم الله أن من قال من أهل العلم إنّ تأليف سور المصحف

كان واجباً عن توقيف من الرسول لا يقول مع ذلك إنَّ تلقين القرآن وتلاوته
والصلاة به يجبُ أن يكونَ مرتباً على حسب الترتيب الموقوف عليه في
المصحف ، بل إنّما يُوجبُ تأليف سُورِهِ كذلك في الرسم والكتابة ، ولا نعلمُ
أحداً منهم قال إنّ ترتيب ذلك واجب في الصلوات المفروضة وغيرها ، وفي
تلقين القرآن ودرسه ، وإنه لا يحل لأحد أن يتلقن الكهف قبل البقرة ، ويقراً
في صلاته الحجَّ بعد الكهف ، ولا أن يدرس البقرة ثم يدرس بعدها النحل
والرعد ، هذا مما لا نعرفه مذهباً لأحدٍ وإن كان وجوبُ الترتيب في الرسم
والكتابة مذهباً لجماعةٍ من أهل العلم والقرآن ، والذي نقوله : إنّ تأليف
السور ليس واجباً في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين
والتعليم ، وإنه لم يكن من الرسول في شيءٍ من ذلك نصّ على ترتيب
وتضييق لأمر حدّه لا يجوزُ تجاؤزه ، فلذلك اختلفت تأليفاتُ المصاحف
التي قدّمنا ذكرها ، واستجازَ الرسولُ والأئمةُ من بعده وسائرُ أهل أعصار
المسلمين تركَ الترتيب للسور في الصلاة والدرس والتلقين والتعليم .

فإن قالوا : وما الدليلُ على صحّة قولكم هذا ؟

قيل لهم : الذي يدلُّ على ذلك أنه لو كان من الرسول نصّ وتوقيف
ظاهر على وجوب ترتيب تأليف السور في الكتابة والرسم لوجب ظهورُ ذلك
وانتشاره وعلمُ الأئمة به ، وأن يُنقل عنه نقل مثله ، وأن يغلب إظهارُ ذلك
وإعلانه على طيه وكتمانه ، كما أنه لما كان منه نصّ وتوقيف على سُورِ

(٢٨٠/١)

القرآن وجب نقله وظهوره ، كذلك لما كان منه نصّ وتوقيفٌ على سُورِ
القرآن وجب نقله وظهوره ، وكذلك لما كان منه نصّ وتوقيفٌ على وجوب
ترتيب آيات كل سورة من السور والمنع من تقديم كتابة بعضها على بعض
وتلاوة بعضها قبل بعض : نقل ذلك عنه وظهر ، واتفقت الأئمة على وجوب
ترتيب الآيات وحظرٍ تقديم بعضها على بعضٍ وتغييرها في الكتابة ، والتلاوة
وغير ذلك ، فكذلك لو كان منه صلى الله عليه توقيفٌ على ترتيب سور

القرآن لثقل ذلك عنه ، وعُرف من دينه ، ولم يُختلف في تأليفِ السور في
المصاحف الاختلاف الذي قدّمناه ، فوجب بذلك أنه لا توقيفَ من الرسول
صلى الله عليه على ترتيبِ تأليفِ سُور القرآن.

ومما يدلُّ أيضا على صحة ما قلناه ويؤكّده ما رواه يزيد الرقاشي عن
ابن عباسٍ قال : فلت لعثمانَ بن عفان : ما حملكم على أن عمدتم إلى
الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المثين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا
بينهما سطر بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ووضعتموها في السبع الطّوال ، فقال
عثمان : " كان رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - يأتي عليه الزمانُ وهو ينزلُ عليه من السُّور
ذوات العدد ، فكان إذا نزل عليه الشيءُ دعا من يكتب له فيقول : "ضعوا هذا في السورة التي
يُذكر فيها كذا وكذا" ، وإذا نزلت عليه الآيات قال : "ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها
كذا وكذا" ، وإذا نزلت عليه الآيات قال : "ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا"
قال : وكانت الأنفال من أول ما نزلَ بالمدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن
فكانت شبيهةً بقصتها ، فظننت أنّها منها ، وقُبض - صلى الله عليه وسلم - ولم يبيّن أنّها

(٢٨١/١)

منها ، فمن أجل ذلك قرّنتُ بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن
الرحيم ووضعتها في السبع الطّوال .
فهذا تصريحٌ من عثمان بأنّه لم يكن من الرسول نص على وجوب تأليف
الأنفال إلى براءة ، وأنهم إنما عملوا ذلك بالرأي والاجتهاد الذي ذكره
عثمان عن نفسه ، وما غلب على ظنّه ، وليس في الأمة من يفرق بين تأليف
السورة فيجعلُ بعضه مضيّقاً موقّفاً على ترتيبه وبعضه موسّعا ومخيّراً فيه
وغير منصوص على تأليفه ، فلذلك لم يجز لأحد أن يقول : إنما ترك رسولُ
الله - صلى الله عليه وسلم - التأليف والترتيب في الأنفال وبراءة فقط ، وأوجه ونصّ عليه في
غيرها .

فإن قال قائل : فهل تزعمون أنّ ظن عثمان لكون براءة من الأنفال لشبه
قصتها بقصتها صحيحٌ وأمرٌ يجوزُ الاعتلالُ به ؟

قيل له : لا ، ولسنا نعلم قطعاً أن كلام عثمان خرج على هذا الوجه ، بل
لعله خرج على وجه آخر بزيادة لفظة ونقصان لفظة اختصره الراوي أو زاد
فيه ، ويدل على ذلك أيضا أنّ عثمان قد قال وعلم أن كل واحدة من
السورتين لها اسم يخصها وعلم تعرف به ، وأنه قد كان يتلقى إحدى
السورتين على عهد الرسول ، وبعده من لا يحفظ الأخرى ولا يعلمها ومن
يضم إلى تعلم الأنفال سورة أخرى مما بعد براءة ، وكل هذا يُوجب أنّهما
سورتان منفصلتان تُعرف كل واحدة منهما بغير التي تُعرف بها الأخرى .
وليس ترك الفصل بينهما بكتب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ دليلاً على أنّهما
سورة واحدة ، لأنه قد يجوز أن يكون إنما لم يكتب في أول براءة بسم الله
الرحمن الرحيم لما قدّمناه من قبل من كونها نازلة بالسيف لا أمانَ فيها ، أو
لغمر ذلك ، لا لأنها من جملة الأنفال ، ويدل على صحة ما قلناه ويوضحه ما

(٢٨٢/١)

رواه ابن جريج عن يوسف بن ماهك قال : "إني عند عائشة إذ جاءها عراقي فقال : أريني
مصحفك ، قالت : لم ؟

قال لعلي أولف القرآن عليه ، فإننا نقرؤه غير مؤلف ، قالت : فلا يضرك أيُّه قرأت قبل ، إنما نزل
أول ما نزل من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا تاب الناس نزل الحلال والحرام ، لقد
أنزل بمكة - وأنا جارية ألعب - على محمد - صلى الله عليه وسلم - (وَالسَّاعَةَ أَذْهَى وَأَمْرٌ
(٤٦).

وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده"

ثم أخرجت إليه مصحفا ، فجعلت تملي عليه.

فهذا أيضا نص من عائشة - رضي الله عنها - على سقوط فرض ترتيب سور القرآن ، وأنه لا
يجب أيضا تأليفه على تاريخ نزوله ، ولو قد كان من الرسول - صلى الله عليه وسلم - نص في
ذلك يوجب العلم ويقطع العذر لوجب شهرته ، وأن تكون عائشة أقرب الناس إلى علمه وأعرفهم
به ، ولم تكن بالذي يقول لا تبالي بأيه بدأت قبل "

وهذا يدل على أنهم كانوا مخيرين في تأليف السور ، وكان مردودا إلى رأيهم واجتهادهم.

فأما استلال من استدل على إسقاط وجوب ترتيب السور والمصحف وتأليفها على ما هي به في الإمام بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في إحدى الركعتين ويقرأ في التي بعدها بغير التي تليها ، وأنه كان يعلم أن في الناس من يتحفظ السورة ويأخذ بعد الفراغ من حفظها في حفظ غير التي تليها ، وأن فيهم من يتعلم المفصل قبل الطوال ويقتصر عليه ، وأن فيهم من يدرس السور على غير هذا الترتيب الذي في المصحف فلا ينكر ذلك

(٢٨٣/١)

ولا يرُدُّه ، وأن عمل الأمة بذلك مُستَقَرًّا إلى اليوم في تلقي القرآن على هذه السبيل ، ودرسه أيضاً كذلك ، والصلاة به على غير تأليف ، وأن ذلك أجمع ينسب عن أنه لا توقيف من الرسول في تأليف سوره ، فإنه باطل لا حجة في شيء منه ، لأن هذا أجمع يدل - لعُمري - على أن تأليف السور غير واجب في التلاوة والدرس وفي الصلوات وفي الحفظ والتلقين والتعليم ، وذلك لا يدل على أنه ساقط في الكتابة وتأليف المصحف ، لأن رسول الله صلى الله عليه لو قال نصاً : " إذا تحفظتم القرآن أو درستُموه أو لَتمتموه أو تلقيتُموه أو صليتم به فلا جناح عليكم في البداية بأي السور شئتم ، ولكم الخيار في ذلك ، وإذا أتمت درستُموه وكتبتموه فعليكم أن تُؤلفوه على هذا الضرب من التأليف الذي عليه مصحف عثمان ، ويجب أن تكتبوا كذا قبل كذا ، وكذا بعدها ، لم يكن ذلك مستحيلاً ولا ممتنعاً ولا مما لا يجوز أن يكون لطفاً ومصلحةً وعائداً بالاحتياط للإمام الذي يُكتب فيه القرآن لا يقع مختلطاً اختلاطاً يمكن أن يُوقع معه الشك فيه ، وإن يُدخَلَ فيه ما ليس منه وإن لم يكن يجب الترتيب في التلقين والتحفظ والدرس وفي الصلاة ، وإذا كان ذلك كذلك لم يجب أن يكون ما دل على سقوط الترتيب في أحد الموضوعين يدل على سقوطه في الآخر وقد أجاز المسلمون اللفظ بأحرف في القراءة . لا يجوز إثباتها في المصحف على ذلك اللفظ ، وإثبات أحرف في المصحف لا يجوز التعلق بها كذلك ، وإذا كان ذلك كذلك بطل اعتبار أحد الأمرين بالآخر بطلاناً بيناً .

واستدل أيضاً قوم على سقوط ترتيب تأليف السور بأنه قد عُلم أنه ليس في الدنيا مترسّل أديبٌ ولا شاعر مُفلق ولا خطيب مصقّع يأخذ الناس بترتيب تأليف قصائده وخطبه ورسائله ، وإنما يريد أن يحفظوا قصيدةً منها على

(٢٨٤/١)

ترتيب نظمها وتأليف أبياتها وسياق بيانها ، ثم لا يُبالي أيهما كُتب في ديوانه أولاً وآخراً ووسطاً ، كذلك المترسّل والخطيب . قالوا : فكذلك رسولُ الله صلى الله عليه إنما أراد من الأمة حفظ السُور وتلاوتها على نظامها وترتيب آياتها فقط ، ولم يُرد منهم تأليف كل سورةٍ منها قبل صاحبها . وهذا أيضاً باطل من الاعتلال لا حجة فيه ، وذلك أنه لا يجب القياس في مثل هذا ، لأنه لا يمتنع على قول أحدٍ أن يعلم الله سبحانه أنّ من مصالح الأمة أو بعضها أو من اللطف للرسول فقط : الأمر بتأليف السور على وجهٍ مخصوصٍ لا "يتجاوز ولا يحل سواه ، وكذلك الأمر في الحفظ والتلاوة ، ولا وردَ بذلك سمع وأن ذلك واجب كان نصه واجباً علينا ، وإن لم يجب حمل وجوب ترتيب قصائد الشاعر وخطب الخطيب . وإذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه .

ويدل على فساد ذلك أيضاً أنه حرام غير جائز قراءة السورة منكوسة الآي والأحرف من آخرها إلى أولها وإن لم يُحرم ذلك في كلام الخطبة والرسالة وإنشاد القصيدة ، وليس ذلك إلا لأن الله سبحانه أوجب ذلك في القرآن وحظر تجاوزه ، وأسقطه في الخطب والرسائل والشعر ولم يُوجبه . وإذا كان ذلك كذلك سقط هذا الاعتبار ، وفيما قدمناه من الأدلة على ذلك غنى عن هذه التلفيقات .

فأما من زعم أنّ الرسول قد نصّ على تأليف سُور القرآن ورسيمها في المصاحف على ما هي عليه من الإمام فقد استدلل على ذلك بأمرٍ لا حجة في شيءٍ منها ، فمن ذلك أن قالوا : قد اشتبهت عن بعض الشلّف وهو عبدُ الله ابن مسعود وعبد الله بن عمر أنّهما كرها أن يُقرأ القرآن منكوساً ، فرؤي أنّ عبدَ الله بن مسعود سئل عن رجلٍ يقرأ القرآن منكوساً فقال : "ذاك منكوسٌ

القلب" .

وأن عبد الله بن عمر ذكّر له أن رجلاً يقرأ القرآن منكوساً فقال :

(٢٨٥/١)

"لو رآه السلطان لأدبه" وكلام هذا نحوه ، قالوا : يدل ذلك على وجوب ترتيب السور وتأليفها في القراءة والرسم .

وهذا لا حجة فيه ، لأنهما إنما عنيا بذلك من يقرأ السور منكوسة ويبتدأ من آخرها إلى أولها ، لأن ذلك حرام محظور ، وفي الناس من يتعاطى هذا في القرآن وفي إنشاد الشعر فيُبدل عند نفسه بذلك لسانه ويقتدر به على الحفظ ، وذلك مما حظره الله تعالى ومنعه في قراءة القرآن لأنه إفساد للسورة ومخالفة لما قصد بها وتجاوز لما حد في كتابتها وتلاوتها ، وليس يريد بذلك من قرأ القرآن من أسفل إلى فوق ، ومن بدأ بآل عمران وثنى بالبقرة وكيف يريدون ذلك وهم قد علموا اختلاف تأليف المصاحف ، وأن في الأمة من يبدأ بحفظ ما خف من المفصل ثم يرتفع إلى حفظ ما طال وصعب ، ومنهم من يحفظ متفرقا من المواضع المختلفة ويتلوه كذلك ، ومن يصلي به في فرائضه ونوافله على هذا الوجه ، وهو مذموم بل عمل الأمة على تجويز ذلك وأنه شائع مستقر إلى اليوم ، وقول ابن مسعود : "ذاك رجل منكوس القلب"

إنما خرج على وجه الذم ، فلا ذم على من قرأ البقرة وثنى بالنحل لو صلى كذلك ، فثبت أن التأويل ما قلناه .

ويدل على ذلك قول ابن عمر : "ولو رآه السلطان لأدبه أو عاقبه" ، وقد علم أنه لا أدب ولا عقاب على من قرأ البقرة وثنى بالحج ، فصح أن تأويل منكس القراءة تنكيس آيات السور ، وقول عبد الله بن مسعود : "ذاك رجل منكوس القلب" يعني أنه مقيم على معصية الله تعالى ومخالف لأمره في لزوم ترتيب آيات السور وترك قلبها أو قلب حروف آياتها .

(٢٨٦/١)

واستدلوا أيضا على وجوب ترتيب سور القرآن على ما في الإمام بما رواه أبو قلابة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "من شهد خاتمة القرآن كان كمن

شهدَ فتحاً في سبيل الله تعالى .

وأن المسلمين أجمعوا على أنّ للقرآن قاتحة وخاتمة وهذا أيضاً لا حجة فيه ، لأن قوله من حضر خاتمة القرآن إنما يريد آخر ما يقرأ منه ، الذي يكون قارئه مع قراءة ما قبله خاتماً لكتاب الله ، ولم ينص على خاتمته فلا حجة لهم في ظاهر الخبر ، ولكننا لا ننكرُ مع ذلك أن تكونَ الحمدُ قد جعلته فاتحةً ما يكتب ويتلى ، والناسُ خاتمةً لذلك وإن لم يُوجب ترتيب ما بينهما من السور ، لذلك اتفق أصحابُ المصاحف على الافتتاح بالحمد في القراءة والختم بالناس ، وإن لم يُرتبوا ما بينهما ، وأنه يمكن أن تكونَ الفاتحة والخاتمة قد جعلتا فاتحةً وخاتمةً في التلاوة دون الرسم والكتابة ، فلا حجة في التعلق بهذا ، ونرى أن هذا الخبر لم يسمعه أصحابُ المصاحف المختلفة الترتيب .

راستدلوا أيضاً على وجوب تأليف السور على ما في الإمام ونص الرسول على ذلك بأن عمل أهل مكة استقر على التكبير عند ختم القرآن إذا بلغ القارئ إلى سورة الضحى ، وأنهم يكبرون عند ختم كل سورة إلى آخر القرآن .

قالوا : وذلك لا يكون إلا عند توقيف على ترتيب السور ، وإيجاب التكبير .

وهذا أيضاً ما لا شبهة فيه ، لأنه قد يجوز أن يكون الجماعة لما رتب المصحف هذا الترتيب عمل أهل مكة على التكبير عند مقارنة الختمة .

تعظيماً للقرآن وتوخياً للثواب وإنذار الناس بقرب ختمه والبلوغ إلى آخره

(٢٨٧/١)

للحضور إلى ذلك ، والاجتماع للدعاء عنده والتبرك به وغير ذلك مما أصلوه ، وليس يدل ذلك على وجوب التكبير ولا وجوب التأليف .

واحتجوا أيضاً لذلك بأنه قد روي أنه كان عند عبد الله بن الزبير مصحف فيه القرآن على نظمه وتاريخه الذي أنزل عليه وألف ، وهذا باطل . لأنها من روايات الآحاد ، وما روي أن أحداً رأى هذا المصحف أو وجده .

ولو روي ذلك لم يدل تأليفه على ما هو به أنه مما أمر الرسول بتأليفه كذلك ، لأن للناس آراء في التأليف ، فلعل مؤلف ذلك المصحف رأى أن

يجمعُ سورة على تاريخ نزوله المكي منها ثم المدنيّ ، وإن لم يمكنه ذلك في آياتِ السُّورِ لما نُبينه فيما بعدُ إن شاء الله ، فوجبَ بهذه الجملةِ أنّه لا حجةٌ لأحدٍ في صحة توقيفِ الرسولِ على تأليفِ سورِ القرآن وترتيبها في التقديم والتأخير .

فإن قال قائل : فإذا أثبتتم بما وصفتم أنه لا نصّ في ذلك ، وأنهم ألفوا سورة بالرأي والاجتهادِ وضمّ الشيء إلى ما أشبهه وقاربه ، فألا ألفوه على تاريخ نزوله فبدأوا بالمكي منه قبل المدني ، وبما أنزل منه أولاً ثم بما أنزل بعده على ترتيبِ نزوله ، فيكونون بذلك أقرب إلى الصوابِ وترتيبِ إنزاله أو إلى معرفة تاريخ النسخِ والمنسوخِ وما يُحتاجُ إليه في معرفة الأحكام ؟ قيل له إنما لم يفعلوا ذلك لأنه أمر لا يصح إلا بنقضِ آياتِ سورِ القرآن وإفسادِ نظمها وتغييرها عما خُذ لهم ، وقد صحَّ وثبتَ أنه لا رأيَ لهم ولا عملَ ولا اجتهادَ في ترتبِ آياتِ سورِ القرآن على ما سنذكره فيما بعدُ إن شاء الله ، وقبل أن نبين ذلك فإننا نقول : إن كل عاقلٍ يعرفُ فضلَ عقول الصحابة ولطيفَ نظرهم وقوة أفهامهم ومعرفتهم بالتنزيل وأسبابه ، وأنهم أولى الناسِ بصحيحِ الرأي والتدبير ، فمن ظن بنفسه فضلَ تقدّمِ عليهم في

(٢٨٨/١)

ذلك واستدراكِ عجزٍ وتفريطٍ وتركِ حُرْمِ كان منهم : فهو من الغباءِ والجهل بحيث لا يُنتفعُ بكلامه .

ثم نقول : ليس لأحدٍ أن يقول : لم لم يؤلفوا سورَ القرآن على تاريخ نزوله ليكونوا بذلك متوافقين في التقديم والتأخير أوقاتِ نزوله ، وليس هو بقوله هذا بأولى ممن قال : بل الواجبُ هو ما فعلوه من تصنيفِ السور وضم كل شيءٍ إلى مثلها وشكلها ، لا سيما إذا علموا أن الله سبحانه ورسوله عليه السلام قدّم في السورة الواحدة إثباتَ المنسوخِ على الناسخ ، وأنّه كان مُنزل منه المدني فيؤمروا بإثباته في السور المكية ، وأن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - لم يُراعِ في إثباتِ آياتِ السُّورِ وتاريخِ نزولها ، فكذلك لا يجبُ عليهم هم أن يُراعوا في تأليفِ تاريخِ نزولها ،

ولجازَ أيضاً لأحدٍ أن يقول : ما الحق إلا فيما فعلوا من تقديم طَوَالِ السور على القِصار ، لأنها أعظمُ قدرًا في النفوس وأخرقُ للعادة ، وأعظمُ في الإعجاز ، وأجمعُ للفوائد ، وأكثرُ اشتمالاً على المواعظِ والأفاصيصِ وضربِ الأمثالِ وتفصيلِ الحلالِ والحرامِ ، وكان ذلك من فعلهم أولى .
وقد يسوغُ أيضاً لآخر أن يقول : بل كان الواجبُ عليهم تقديمُ قِصارِ السور لكونها أقربَ مأخذاً وأسهلَ وأخفَ على المتعلمِ من التشاغلِ بطوالها ، وكل هذا تخليطٌ وتعتُّ للصحابة ، ومحاولةٌ للقدحِ في آرائهم بما يعوِّدُ بالدلالة على غباوةِ المعترضِ وجهله ، والذي يدلُّ على أنه لا يجوزُ لهم تأليفُ سُورِ القرآنِ على تاريخِ نزوله أنهم لو فعلوا ذلك لوجبَ أن يجعلوا بعضَ آياتِ السور في سورةٍ أخرى ، وأن ينقضُوا ما وقفوا عليه من سياقِ ترتيبِ آياتِ السور ونظامها ، لأنه قد صحَّ وثبتَ أنَّ الآياتِ كانت تنزِلُ بالمدينة فيؤمروا بإثباتها في السورِ المكية.

(٢٨٩/١)

ويقال لهم : "ضعوا هذه في السورة التي يُذكرُ فيها كذا" ، فلو أتلفوا السورةَ على تاريخِ النزولِ لوجبَ أن ينقضُوا ترتيبَ آياتِ السور ويخلطوها ويجعلوا بعضَ هذه السورة في هذه السورة ، وبعضَ هذه في هذه ، وهذا تخليطٌ وإفسادٌ قد حُرِّمَ عليهم .
ولو قصدوا أيضاً إلى تأليفِ معظمِ ما نزلَ من الآيِ متتابعاً ، فجعلوه في صدرِ السورِ وأخروا ما نزلَ بعدَ ذلك لم يكن فيه فائدةٌ ولا دلالةٌ على تاريخِ الناسخِ والمنسوخِ ، لأن الآيَةَ الناسخةَ قد تنزلُ بعدَ المنسوخةِ في سورتها فيؤمروا بإثباتها قبلَ المنسوخةِ ، وربما كانت الناسخةُ مدنيَّةً فيؤمروا بإثباتِ ذلك في سورةٍ مكيةٍ وأن لا يثبتَ في شيءٍ من المدنيَّةِ ، فلا معنى لضمِّ ما يُقاربُ نزولَهُ وتوالي ذلك وجعلِهِ في صدورِ السورِ لأجل ما وصفناه .
وقد يجوزُ أن يكونوا إنما عدلوا أيضاً عن هذا خوفاً من أن يظنَّ ظان أن ترتيبَ جميعِ آياتِ السور على هذا التاريخ ، وذلك أمرٌ يُدهشُه ، ويخيِّلُ إليه أنَّ الآيَةَ الناسخةَ ليست بناسخةٍ لما تقدَّم من نزوله إذا وجدوها في آخرِ

السورة وكانت المنسوخة متقدمة النزول وفي صدر السورة ، فإذا خيف ذلك ولم يؤمن توهم مثله وجب العدول عن مراعاة تاريخ نزول القرآن في تأليف سوره ، ووجب أن يكون ضمهما على وجه المشاكلة والمقاربة والتصنيف لذلك ، وضم الشيء إلى ما يقاربه أولى ، وسقط بذلك ما سأل عنه السائل . فإن قال قائل : وما الدليل على صحة ما ادّعىتموه من أن الرسول كان يأمر بإثبات الآيات النازلة في سورة متقدمة النزول دون الموضوع الذي قبلها في قرب نزوله ؟

قيل : هذا ظاهر مكشوف من دين الرسول وحاله وأمره برسم القرآن . وقد وردت بذلك الأخبار وتظاهرت ، فروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن

(٢٩٠/١)

عباس في قوله تعالى : (وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ). قال : "هذه آخر آية نزلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإن جبريل نزل عليه فقال : ضعها على رأس ثمانين ومئتين من البقرة" ، وقد علم أن ذلك الموضوع ليس هو الذي يلي نزولها ، فهذا يدل على صحة ما قلناه .

وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : حدثنني أبي بن كعب قال : ربما نزل على رسول - صلى الله عليه وسلم - الصدر من السور فأكتبها ، ثم ينزل عليه فيقول : "يا أباي أكتب هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا" ، وربما نزل عليه فأقف حتى أنظر ما يقول حتى يحدث إلي فيقول : "تلك الآيات ضعها في سورة كذا وكذا" ، وهذا أيضاً تصريح بأنه كان يلحق ما يتأخر نزوله بما دون ما يليه ، وكان أبي قد علم أن إثباته على تاريخ نزوله باطل غير واجب ، ولولا ذلك لم يكن ليوقفه ، وانتظار أمر الرسول بأن يشتها معني ، وهو قد أعلمه واستقر من دينه أنه يجب إثبات الآيات على تاريخ نزولها ، فهذا يقضي على صحة ما قلناه .

وروى عبد الرحمن بن شماسة المهري عن زيد بن ثابت قال : بينما نحن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نُؤلف القرآن من الرقاع إذ قال : "طوبى

(٢٩١/١)

للشام " ، قيل : يا رسولَ الله ، ولمَ ذلك ، قال : "إن ملائكةَ الرحمنِ باسِطُو
أجنحتِها عليه " ، وهذا حديثٌ يُنبئُ أيضاً عن أنّ القرآنَ كان سُورَه تُوَلِّفُ
على غيرِ تاريخِ نزوله ، لأنه لو كان مرتَّبَ الآياتِ على تاريخِ النزولِ ما احتاجَ إلى تأليفٍ وترتيبٍ ،
ويدلُّ على ذلك أيضاً ما رواه عبدُ الله بن عباسٍ عن عثمان بن عفانٍ رضوانُ الله عليه لَمَّا سأله : لِمَ
لم يجعلوا بين الأنفالِ وبراءةِ
سَطْرِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، فقال عثمان : إن الآيةَ والآياتِ كانت إذا
نزلت يقول رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - : "ضعوا هذه الآيةَ في سورةِ كذا".
وكل هذه الأخبارُ تكشف عن صحّةِ ما قلناه من وجوبِ تركِ مراعاةِ
تاريخِ نزولِ القرآنِ ، وأنَّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - كان لا يُراعي في تأليفِ آيِ السورِ
تاريخَ نزولِ الآياتِ ، فإذا ثبتَ ذلك لم يكن تأليفُ سُورِ القرآنِ على تاريخِ نزوله إلا بخلطِ بعضِ
السورِ ببعضٍ وإفسادِ نظمِها ونقصِ تأليفِها الذي أمروا بقراءتها عليه.

(٢٩٢/١)

(باب)

الكشفِ عن وجوبِ ترتيبِ آياتِ السورِ وأنَّ ذلك إنّما حصلَ
بالنصِّ والتوقيفِ دونَ الاجتهادِ وأنه ليس لأحدٍ أن يخلطَ
آياتِ السُورِ بغيرِها ولا يضعَ مكانَ الآيةِ غيرها مما قبلها أو بعدها
فإن قال قائلٌ : قد قُلتُم في غيرِ موضعٍ إنَّ ترتيبَ آياتِ السُورِ فيها واجبٌ
وإنَّ ذلك لم يكن إلا عن نصِّ وتوقيفٍ ، فما الدليلُ على ذلك ، وما الحجَّةُ
في أنه ليس لأحدٍ أن يخلطَ في التلاوةِ بعضَ آياتِ السورةِ بغيرِها ، وأنَّ يقدِّمَ
من آياتِها المؤخَّرِ ، ويؤخِّرَ المقَدِّمَ ؟
قيل له : يدلُّ على ذلك أمورٌ ، أحدها : جميعُ ما قدَّمناه من الأخبارِ في
البابِ الذي قبلَ هذا " لأنَّ جميعَ ذلك يدلُّ على أن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - هو الذي
كان يأمرُهم ويُوقِّفُهم على إثباتِ آياتِ السورةِ وترتيبِها ، وأنه ليس لهم في ذلك خيارٌ ، ولا هو مما
رُدُّ إلى آرائهم ، فيجبُ أن تكونَ هذه حالُ التلاوةِ والدرسِ

ومما يدلُّ على ذلك أنَّه لا يخلو أن يكونَ النبيُّ صلى الله عليه قد أخذ على القُرْآنِ والكتبة أن يُرتَّبوا سورَ القرآنِ في الرسمِ والتلاوة ، وصيَّق ذلك عليهم ، وجعلهم في فُسْحَةٍ من تقديمِ بعضِ الآياتِ على بعضٍ ، وجعل أولَ السورةِ آخرَها وآخرَها أولَها ، وجعلَ شطرَها في غيرها وشرطَ غيرها فيها ،

(٢٩٣/١)

وأن يضعوا في ذلك كيف رأوا وأحبوا ، فإن كان قد وقفهم على الترتيب وتأليف آياتها على النظام الذي هي عليه في الإمام فذلك ما نقول ، وإن كان قد نصَّ لهم على التخيير في ذلك وجب أن يظهر هذا من دينه ويُعرف من حاله وتتوفر الدواعي على نقله وذكره ، وأن لا يسوغ أن يقع من الأمة ترتيب للسور وحصر لها وتمييز بأسماء تُدعى بها ، وأمور تُذكرُ فيها ، كما أنه لو نصَّ - صلى الله عليه وسلم - على جواز تقديم الآية على غيرها وتأخير المتقدم منها من كلماتها وحرفها وتقديم المتأخر ، وعلى جواز القراءة من آخر السورة إلى أولها : لوجب أن يكون ذلك ظاهراً منتشراً عنه ومعلوماً من دينه ، وفي العلم ببطان ذلك وعدم ذكره ، وعمل الأمة بخلافه بأخذهم أنفسهم ومن يُعلمونه بقراءة السورة على ترتيب آياتها ، وحظر تأخير المقدم منها وتقديم المتأخر وخلطها بغيرها : أوضح دليل على فساد هذا القول ، فأما نصه على الترتيب الذي قلناه ، فقد ذكرنا تظاهر الأخبار به من قبل ، وبيننا أن عمل الأمة مستقرٌ بذلك ، وحاصل إلى اليوم .

ويدلُّ على ذلك أيضاً ويوضحه ما قدّمنا ذكره من قول عبد الله بن مسعود وابن عمرَ فيمن يقرأ القرآن منكوساً : "ذاك رجل منكوس القلب" ، و"لو رآه السلطان لعاقبه" ، وقد بينا أن ذلك غير واجب في تقديم بعض السور على بعض ، فيجب أن يكون في تقديم بعض آيات السور على بعض ، وعلى أنهما إن كانا عتياً بذلك تقديم بعض السور على بعض فالأن يكون تقديم بعض آيات السور على بعض وخلطها بغيرها أولى وأحرى أن تستحق ذلك ، فهذا أيضاً يدلُّ دلالة قاطعة على علمهم بوجوب ترتيب آيات السور في الكتابة والتلاوة .

ولو كان الأمر على ما يدعيه السائل عن هذا الباب لم تحتج السور إلى أن يكون لها أول وآخر ، وابتداءً وخاتمة ، ولم يكن على أحد في حفظ

(٢٩٤/١)

القرآن كلفة إذا كان له خَلْطُهُ وتلاوته كيف شاء ، ومما يدلُّ أيضا على صحة ما قلناه ويؤكدُه ما رواه عبد الرحمن بن حَزْمَلَةَ عن سعيد بن المسيَّب قال : "مرَّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على بلالٍ هو يقرأُ القرآنَ من هذه السورة ومن هذه السورة ، قال : مررتُ بك يا بلالُ وأنتَ تقرأُ من هذه السورة ومن هذه ، فقال : بأبي أنتَ يا رسولَ الله ، إني أردتُ أن أحلِطَ الطيبَ بالطيب ، فقال : اقرأُ السورةَ على نحوها" ، يعني - صلى الله عليه وسلم - : على نظامها وترتيبها من غيرِ خلطٍ لآياتها بغيرِ ما هو منها ، وهذا نص على ما قلناه.

ومما يدلُّ على ذلك ويوضحه ، أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - كان ربما سهى وأسقطَ من تلاوته آيةً فيستعيدها ممن حفظها عنه ، وإذا أسقطَ آيةً وهو في الصلاة شعرَ بذلك من خلفه ، وكانوا يسألونه إذا فرغ ويقولون له : تركتَ آيةَ كذا يا رسولَ الله ، ليتعلموا بذلك أنه قد سهى ، أو حدث نسخٌ أو رفع وتغيير ، ولذلك قال له أبيٌّ وغيره في مثل هذا : "يا رسولَ الله نسيتَ آيةَ كذا ، فقال : "نسيتها" ، ولو كان له أن يؤخرَ ويقدمَ ويضعَ موضعَ الآيةَ غيرها ويجعل بعض آيات السورة في غيرها لسأغ له أيضا أن يترك قراءة بعض السور ، ويزيد في ذلك ويُقص منه ، ولم يكن لقولهم "نسيت" أم "نسخت" معنى ، وكلُّ هذا يدلُّ دلالةً قاطعةً على أن الواجب رسمُ السورة وتلاوتها في الصلاة وغيرها على نظام آياتها وترتيبها.

(٢٩٥/١)

ومما يدلُّ على ذلك ويؤكدُه ما رواه الفضلُ بن دُكَيْنٍ عن الوليدِ بن جُمَيْعٍ أنّ خالدَ بن الوليدِ أمَّ الناسَ بالحيرةَ فقرأَ من سُورِ شَتَّى ، ثم التفت حينَ انصرفَ فقال : "شغلني الجهادُ عن تعلُّم القرآن ."
وفي روايةٍ أخرى أنه قال : "إني بطأتُ عن الإسلام وشغلني الجهادُ عن تعلُّم القرآن" ، ولو كان للناس تقديمُ المؤخر من الآي وتأخيرُ المقدم ، وخلطُ آياتِ السورِ بآياتِ سُورٍ غيرها ، ولم يكن عليهم في ذلك ترتيبٌ وحدٌ محدودٌ : لم يحتج خالدٌ إلى اعتذار ، ولم يقل : "شغلني الجهادُ عن حفظ القرآن" ، لأنَّ القرآنَ لا يجبُ حفظُه عندَ الخصم إلا على ما قرأه خالدٌ وأورده ، فهذه أيضا

روايةً تنبئ عن وجوب ترتيب آيات السور وتلاوتها على سياقها ، اللهم إلا أن يعرض عارضٌ مثل الذي عرض لخالدٍ من النسيان والأمور الصادرة عن ذلك .
فإن قال قائلٌ : أفليس قد روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال : "نزلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سورة المرسلات ونحن في غار فأقراؤها ، وأنا أقرأها قريباً مما أقرأني ، فلا أدري أختتمها بقوله : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ (٤٨) .
أو بقوله : (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ (٥٠) .

(٢٩٦/١)

وهذا نص منه على أنه لا يعلم خاتمها ، وأنه قد يختتم تارة بهذا وتارة بهذا ، وأن الأمر في ذلك عنده سهلٌ قريبٌ بقوله : "فأنا أقرأها قريباً مما أقرأني " ، ولأجل أنه ترك أن يستثبت ذلك من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى أن مات ، فلو كان ترتيب آيات السور وختمها بآيةٍ منها مخصوصةً لا يجوزُ وضعُ غيرها مكانها أمراً مضيئاً : لم يهمل عبد الله سؤال رسول الله صلى الله عليه عن ذلك ، ولم يستجز أن يقول : "فأنا أقرأها قريباً مما أقرأني " ، وهذا يدل على خلاف ما ادعيتم .
يقال له : ليس فيما ذكرته ما يدفع قولنا ، بل هو من أدل الأمور على صحة ما نذهب إليه وفساد قولك ، لأجل أن عبد الله لو لم يجب عنده مراعاة خاتمة السورة وسياقها على نظم آياتها وعلى وجه ما لقنوه عن رسول الله صلى الله عليه ولولا ذلك لم يكن لذكر إقراء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - له معنىً ولذا ذكر خاتمة السورة ، ولقوله : "فأنا أقرأها قريباً مما أقرأنيها" ، فهذا الخبر بأن يدل على صحة قولنا أولى .

فإن قيل : فإذا كان ذلك عندكم كذلك فلم لم يستثبت عبد الله ذلك من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويعرفه حتى لا يخالف نهج قراءته ونظمه ، قيل لهم : إنما لم يفعل ذلك لأجل أنه كان يعتقد أن لسورة المرسلات خاتمتين إذا قرئت على وجهين ، فيختتم بإحدى خاتمتيها إذا قرئت على وجه وبآية الأخرى إذا قرئت على وجه آخر ، لأنه قد صرح بذلك فيما صح عنه من الرواية لهذه القصة ، وذلك أن الأعمش روى عن ابن رزين عن زر بن حبيش قال : قال ابن مسعود : "نزلت على النبي - صلى الله عليه وسلم - (والمُرسلات عُرفاً)

ونحن في غارٍ ، فأقربناها ، فإني لأقرؤها قريباً مما أقراني ، فما أدري بأي خاتمتها ختم : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ (٤٨) ، أو (فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ (٥٠).

(٢٩٧/١)

وهذا نص منه على أن لها عند الرسول خاتمتين يختم بهما هذه السورة ، وليس يمتنع أن يجعل الله سبحانه لبعض السور خاتمتين ، إما على التخيير بأن يختم القارئ بأيهما شاء ، ويجعل الخاتمة الأخرى قبل أن يختم بها وأقرب الآيات إليها لكونها خاتمة مثلها ، أو يجعلها حيث شاء من السورة ، أو بأن يجعل لها خاتمتين إذا قرئت على وجهين مختلفين في الترتيب ، فإن قرئت على وجه كذا كانت خاتمتها كذا ، وإن قرئت على الوجه الآخر ختمتها بالآية الأخرى.

ويكون هذا الوجه أحد الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها ، أو أحد الوجوه من سبعة أحرف آخر غير السبعة الثابتة ، وأن يكون الله سبحانه قد نسخ إطلاق ذلك بعد أن أطلقه وجعل للمرسلات خاتمة واحدة ، وعرف ذلك المسلمون وذهب على عبد الله بن مسعود إذ لم يسمعه ، لأن نسخ ذلك كان قريباً من موت النبي - صلى الله عليه وسلم - لأن الأمة قد أجمعت على أنه ليس لهذه السورة بعد موت النبي صلى الله عليه إلا خاتمة واحدة ، ويكون عبد الله قد تمسك بالحكم الأول ، فلمّا عرفه المسلمون ذلكم عرفه وعلم صحّة ما نقلوه ، من نسخ ما كان مباحاً ، والدليل على ذلك اتفاق جميع أصحاب عبد الله وكلّ من أخذ القراءة منه وروى عنه على أنه ليس لهذه السورة عنده فيما ثبت واستقرّ به عمله وقراءته إلا خاتمة واحدة ، فيجب إذا كان ذلك كذلك أن يكون نسخ إحدى خاتمتيها.

فإن قيل على هذا : أفليس من دينكم أن السبعة الأحرف والوجوه من القراءات كلها شافية كافية باقية لم تُنسخ ؟

قيل لهم : أجل ، وقد ينزل القرآن على سبعة أوجه وأحرف آخر يُنسخ بعضها ويبقى البعض ، ويترك على ثلاثة أحرف ، وقد وردت بذلك الأخبار

(٢٩٨/١)

وَفُسِّرَتِ السَّبْعَةُ الْأَوْجُهَ بِتَفْسِيرٍ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالصَّحَابَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُلْغِي
مِنَ الْوُجُوهِ السَّبْعَةِ وَجْهًا ثَابِتًا غَيْرَ مَنْسُوحٍ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمُرْسَلَاتِ خَاتِمَتَانِ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى
مَنْعِ ذَلِكَ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ هُوَ مِنَ السَّبْعَةِ الْأَوْجُهَ مِنَ الْقَرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ عَلَى مَا سَنَبِّهَهُ فِيمَا بَعْدُ عِنْدَ
بَلُوغِنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَمْ يَظْهَرَ فِي النَّاسِ نَقْلُ هَذَا الْحُكْمِ وَهُوَ أَنَّ لِلْمُرْسَلَاتِ
خَاتِمَتَيْنِ نُسِخَتْ إِحْدَاهُمَا ؟

قِيلَ لَهُمْ : لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ النَّاسِ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَصْرِفُوا هِمَمَهُمْ إِلَى
نَقْلِ مَا كَانَ وَوُفِعَ وَإِذَاعَتَهُ ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُونَ أَنْفُسَهُمْ بِذِكْرِ مَا ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِمْ فَرَضُهُ ، وَرَبَّمَا نَقَلُوا
فَرَضَ التَّلَاوَةِ الْمَنْسُوحَةِ وَالْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهَا وَعَدَلُوا عَنْ نَقْلِ التَّلَاوَةِ الْمَوْجِبَةِ لَهَا إِذَا نُسِخَتْ
وَأُزِيلَتْ وَبَقِيَ حُكْمُهَا ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَعْأَ النَّاسُ بِأَنَّهُ كَانَ لِلْمُرْسَلَاتِ خَاتِمَتَانِ
نُسِخَتْ إِحْدَاهُمَا ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِنَسْيَانِهِ كَانَ عَنْ نَسْخِ إِحْدَى الْخَاتِمَتَيْنِ .
فَلَمَّا عَرَفَ ذَلِكَ بِنَقْلِ مَنْ نَقَلَهُ إِلَيْهِ وَأَخْبِرَهُ بِهِ اسْتَقَرَّتْ قِرَاءَتُهُ وَعَمَلُهُ
بِذَلِكَ ، وَهَذَا يَنْفِي التَّخْيِيرَ الَّذِي ادَّعَاهُ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ قَدْ كَانَ لَهَا
خَاتِمَتَانِ إِذَا قُرِئَتْ عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ شَكَّ فِي
الْوَجْهِ الَّذِي قُرِئَتْ عَلَيْهِ كَانَتْ خَاتِمَتُهُ كَذَا وَكَذَا وَلَمْ يَشْكُ فِي الْخَاتِمَتَيْنِ .
وَإِنَّ إِطْلَاقَ قِرَاءَتَيْهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَخَتْمَهَا بِالْخَاتِمَتَيْنِ ثَابِتٌ مُسْتَقَرٌّ إِلَى أَنْ
مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

(٢٩٩/١)

(باب)

الْكَلَامِ فِي الْمَعْوِذَتَيْنِ وَالْكَشْفِ عَنْ ظَهْوَرِ نَقْلِهِمَا وَقِيَامِ الْحُجَّةِ بِهِمَا ، وَإِبْطَالِ مَا يَدَّعُونَهُ مِنْ إِنْكَارِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لِكُونِهِمَا قِرْآنًا مَنْزَلًا ، وَتَأْوِيلِ مَا رُوِيَ فِي إِسْقَاطِهِمَا مِنْ مُصْحَفِهِ وَحُكْمِهِ إِيَّاهُمَا ،
وَتَرْكِهِ

إِثْبَاتِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي إِمَامِهِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِذِهِ الْفُصُولِ

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَسُوعُ لَكُمْ أَنْ تَدَّعُوا وَجُوبَ تَظَاهُرِ نَقْلِ جَمِيعِ

القرآن وقيام الحجّة وتساوي حال الرسول - صلى الله عليه وسلم - في بيانه إلى الكافة على وجه
يوجب العلم ويقطع العذر ويزيل الرّيب والشكّ مع الذي قد ظهر وانتشر عن عبد الله بن مسعود
من إنكاره أن تكون المعوذتان من جملة القرآن ومنافرته في ذلك وإسقاطه إياهما من مصحفه ،
وحكّه لهما من مصحف غيره ، وما يقوله عند حكّه لهما : "لا تخلطوا فيه ما ليس منه" (١) ،
فكيف يمكن أن يُعتدّ أنّ ظهور بيان المعوذتين والتوقيف على أنهما قرآن مُنزّل
كظهور النصّ على غيرهما من السور ، بل كيف يمكن أن يُقال إنّ الصحابة

(١) هذا الأثر رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧ : ١٩٣ كتاب فضائل القرآن ، باب في
المعوذتين).

(٣٠٠/١)

قد كانت أحاطت علماً بجميع كتاب الله لظهور أمره وإقامة الحجّة به ، وهذه
حال عبد الله بن مسعود في إنكار بعضه وجحدّه وهو من جملتهم وعمد من
عمدّهم في حفظ الكتاب ، والمتبيلين لقراءته وإقراءه والتبحّر في علم أحكامه
ووجوهه وحروفه والمناظرة عليه ، الذابّين عنه ، ولو لم يُرو عن الصحابة إلا
هذه القصة وحدها لكان ذلك كافياً في إبطال ما أصّلتموه وفساد ما ادّعيتموه.
فيقال لهم : أما دعوى من ادّعى أن عبد الله بن مسعود أنكر أن تكون
المعوذتان قرآناً منزلاً من عند الله تعالى وجحد ذلك فإنها دعوى تدلّ على
جهل من ظن صحتها وغباوته وشدة بُعده عن التحصيل ، وعلى بُهت من
عرف حال المعوذتين وحال عبد الله وسائر الصحابة ، لأن كل عاقلٍ سليم
الحسن يعلم أن عبد الله لم يجحد المعوذتين ولا أنكرهما ، ولا دفع أن يكون
النبي صلى الله عليه تالهما على الأمة ، وخبر أنهما منزلتان من عند الله
تعالى ، وأنه أمر بأن يقولهما على ما قيل له في أولهما ، وكيف يمكن عبد الله
ابن مسعود أو غيره من الصحابة جحد ذلك وإنكاره ، وذلك مما قد أعلنه
الرسول وأظهره وتلاه وكرّره وصلى الله به وجهر به في قراءته ، وخبر أنه من
أفضل ما أنزل عليه ، وكشف ذلك وأبانه بيانا قد اتصل بنا نحن ولزم العلم به قلوبنا ، وارتفع منه

شكُّنا ورَيْنَا.

حتى لو حاول أحدنا وغيرنا من أهل الملل السامعة لأخبارنا والعارفة بما أتى به نبينا أن يجحد ذلك ويدفعه لم يجد إلى ذلك سبيلاً ، هذا مع تطاول المدة وتباعد عصرنا من عصر النبي صلى الله عليه ، فإذا كانت الأخبار متواترة متظاهرة علينا بذلك تواتراً قد أصارنا في اليقين وزوال الريب إلى ما وصفناه ، فكيف بأهل عصر الرسول الذي تلقوه وسمعوه ، وأخبروا به من بعدهم ونقلوه ، لأنه لا بد أن يكون عبد الله بن مسعود أحد من حضر

(٣٠١/١)

تلاوة الرسول لها ، وإخباره بنزولها ، أو واحداً ممن خبر بذلك ، وجاءت الأخبار من كل طريقٍ وناحيةٍ مجيئاً لا يمكنُ معه الشكُّ في ذلك ، كما لا يمكنه الشكُّ في جميع ما ظهر وانتشر من دين الرسول وأقواله وأفعاله التي لم يسمعها منه ولم يشاهدها ، ولو تهيأ لأحدٍ من أهل عصر الرسول أن يشكَّ في نزول المعوذتين وتلاوة الرسول لهما طولَ حياته ، وإلى بعد وفاته بخمسين وعشرين سنة ، والحال ما وصفناه لأمكنه لحق ذلك .

وفي العلم بفسادِ هذا ولزوم العلم بما وصفناه لقلوبنا وزوال الريب عننا : دليل واضح على أنه لقلب عبد الله ألزماً ، وأنه عنده أظهرُ وأشهرُ ، وإذا كان ذلك كذلك بأنَّ عبد الله بن مسعود لا يجوزُ منه مع عقله وتمييزه وجريان التكليف عليه ، أن يحمل نفسه على جحد المعوذتين وإنكار نزولهما وأن الله تعالى أوحى بهما إلى نبيّه - صلى الله عليه وسلم - .

ومما يوضح ذلك أيضاً ويُبينه أنه لو كان عبدُ الله قد جحد المعوذتين وأنكرهما مع ظهور أمرهما وإقرار جميع الصحابة بهما لم يكن بُدَّ من أن يدعوه داعٍ إلى ذلك وأن يكون هناك سبب يعتدُّ عليه ، ولو كان هناك سبب حداه على ذلك وحزكه لخلافٍ فيه لوجب في موضوع العادة أن يحتجَّ به ويذكره ويعتد به ، ويُبدى ويكثر اعتذاره له وتعويله عليه ، ولكان لا بُدَّ أيضاً في مقتضى العادة من ظهور ذلك عنه وانتشاره وحصول العلم به ، إذا كان خلافاً في أمرٍ عظيمٍ وخطرٍ جسيمٍ ، وأعظم

مما نُهي عنه من الإقامة على التطبيق في الصلاة ، وقوله في تزويج بنتِ فاسق ، وخلافه في الفرائض . وغير ذلك ، مما شُهرَ من مذاهبه وكَلِّمَ عَظْمَ الخَطَرُ في الأمر وجل وقَعه في النفوس كان الخلافُ فيه أظهرَ والعنايةُ به أشدَّ ، واللَّهْجُ بذكره وتطلَّبَ النقص والرد له أكثر وأشهر .

(٣٠٢/١)

ولو كان من عبد الله هذا الخلاف على الصحابة مع العلم بأنهم يعتقدون كون المعوذتين قرآنا ، ويرون أن جاحدهما بمنزلة جاحد الكهف ومريم . لوجب في مستقر العادة أن يعظَّم ردهم عليه وعسفهم له ، وتبكيثهم إياه . والمطالبة له بذكر ما دعاه إلى ذلك ، والمناظرة له على ما يحتج به ولكان ذلك أعظم معايب عبد الله وسقطاته عند مخالفة ومنافره ، ولوجب أن يحتج بذلك عثمانُ عليه في عزله والعدول في كتابة المصحف عنه ، ولوجب تغليطُ القوم له ، والحكمُ عليه بالكفر والردة ، وأنه بمثابة من جحد جميع كتاب الله ، وأن يطالبوا الإمامَ بإقامة حق الله تعالى عليه في ذلك ، ومفارقته وترك مقارنته على جحد ما يعلمون أنه سورتان من كتاب الله ، لأنهم أنكروا عليه ما هو دون هذا ، وكرهوه من قوله حيثُ قال : "معشرَ المسلمين أعزُّ عن كتابة المصحف ، والله لقد أسلمتُ ، وإنَّ زيدا لفي صلب رجلٍ كافرٍ" .

قال ابنُ شهابٍ وغيره : "ولقد كره مقالته هذه الأمثالُ من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " وما هذا نحوه من اللفظ ، وقد كان ناظره عثمانُ وراسله مناظرةً ظاهرةً على امتناعه من تسليمِ مصحفه ، فكيفَ لم يُناظره على إنكاره المعوذتين ويهتفَ به ويجعل ذلك ذريعةً وسبيلاً إلى الدلالة على سوء رأيه وشدة عناده ، وأنه لا يجبُ أن يُعبأ بمن جحد سورتين من كتاب الله قد اشتهرَ نص الرسول عليهما في الخاص والعام ، والصغير والكبير ، والقاصي والداني .

(٣٠٣/١)

وفي عدم العلم بظهور الخلاف من عبد الله في ذلك وذكر السبب
الباعث له عليه ، والعلم بأن الأمة وإمامها لم يناظروه على ذلك بحرف
واحد ولا أغلظوا له فيه ولا ظهر عنهم أمر يجب ظهوره في مثل ذلك ، ولا
عرضوا عبد الله على السيف ولا أقاموا عليه حداً ، ولا شهدوا عليه بتفسيق
وتضليل تجب الشهادة به على من جحد كلمة من كتاب الله فضلاً عما جحد سورتين منه :
أوضح دليل على أنه لم يكن من عبد الله قطُّ جحد المعوذتين ، وإنكاراً لكونهما قرآناً منزلاً.
ومما يدل أيضاً على كذب من أضاف إلى عبد الله جحد المعوذتين
وعناده إن كان عالماً بما ركبت عليه الطباغ والعادات ، أو جهله وغفلته إن
كان مقصراً عن منزلة أهل البحث عن هذا الباب ، اتفاق الكل من جميع فرق
الأمة وأهل النقل والسير على أن عبد الله كان أحد القراء المبرزين ، ووجهاً
من وجوه المقرئين المنتصبين لتدريس كتاب الله جلّ وعز وتعليمه والأخذ له
عنه ، وأنه من المعروفين بذلك على عصر الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإلى حين وفاته صلى
الله عليه ، وأنه قد أخذ عنه القرآن ولقنه منه ورواه عنه جماعة جلة مشهورون معروفون منهم عبيدة
السلماني ، ومسروق بن الأجدع ، وعلقمة بن قيس ، وعمرو بن شحبيب ، والحارث بن قيس ،

(٣٠٤/١)

والأسود بن يزيد بن قيس ، وجماعة غير هؤلاء أخذوا عنه ورَوَوْا قراءته ، فما ذكر عن جميعهم ولا
عن أحدٍ منهم رواية ظاهر ولا غير ظاهرة أنه أنكر كون المعوذتين قرآناً ولا أسنده عن عبد الله ، ولا
قال - مع إضافته ذلك إلى عبد الله - إنه حق على ما ذكره ولا أنه باطل يُرغب عنه ، وقد علم
بمسقر العادة أنه إن كان قد صح عن عبد الله كون المعوذتين غير قرآن فلا بُد من معرفة أصحابه
والمتمسكين

لحرفه ، والمنحازين إلى كتبه ، والناصرين لقوله من أن يعرفوا ذلك من دينه
وأن يكونوا أقرب الناس إلى العلم به ، وأنه لا بدّ مع ذلك أن يُصوبوه على
قوله هذا ويتبعوه ، أو يردوه ويُنكروه ، ولا بُد من ظهور ذلك عنهم وانتشاره من قولهم ، وأن يكون
قولهم فيه من موافقة عبد الله على ذلك ومخالفته أشهر وأظهر من تمسكهم بحرفه وأخذهم

أنفسهم به ، ولو قد كان منهم أحدُ الأمرين لاستفاضَ وظهر ولزم قلوبنا العلمُ به والخنوعُ بصحته ، فلما علمنا وعلم الناسُ جميعاً أنه لم يُروَ عن جميع الصحابة ولا عن أحدٍ منهم قول ولا لفظة في هذا الباب - أعني إنكار عبد الله لكون المعوذتين قرآناً - علمنا أنه لا أصل لما يُدعى عليه من ذلك وأنه زور وبُهتان.

فإن قيل : فلعل أصحابَ عبد الله إنما لم يعرضوا لذلك عن عبد الله لُفح هذا القول عندهم وشناعته وخروج قائله عن مذهب الأمة ، وتركه ما يجبُ عليه عن الإقرار بتوقيف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المعوذتين ونصته. قيل له : فقد كانوا مع هذا قومًا مسلمين أحياناً أبراراً ، فكان يجبُ انحرافهم عن عبد الله في هذا القول وإظهارهم لغلطه ، وتفنيده رأيه ، لأنَّ العادة لم تَجْرِ بامسك مثلهم عن إنكار منكر لأجل تعصُّبٍ وميلٍ وطلب

(٣٠٥/١)

رئاسة ، على أنه لو أمكن مثل ذلك منهم مع تعذره في العادة لم يكن إمساكُ جميع الناس عن مسألتهم في هذا الباب والمطالبة بما يصح عندهم من قول عبد الله في ذلك ، وما الذي يعتقدونه ويديتونه به فيه ، ولكان لا بُدَّ لهم عند ذلك من الجواب بتصويبه أو تخطئته أو تصحيح هذا القول عليه والشهادة به ، أو إنكاره ونفيه عنه ، ولكان لا بُدَّ من أن يظهر ذلك عنهم وينتشر ويلزم القلوب لزوماً لا يمكنُ الشك فيه ولا الارتياحُ به ، وفي إطباق الأمة من أهل السيرة وجميع أهل العلم على أنه لا شيء يُروى عن أحدٍ من أصحاب عبد الله في هذا الباب : أبينُ شاهدٍ على تكذُّب هذه المقالة ، ووضع هذه الرواية.

ومما يبيِّن أيضاً أنَّ عبد الله لم يجحد كون المعوذتين قرآناً ووحياً منزلاً . علمنا بما هو عليه من جَزالة الوصف ومفارقة وزنهما لسائر أوزان كلام العرب ونظومه ، وأن عبد الله مع براعته وفصاحته وعلمه بمصادر الكلام وموارده وأنه من صاهلة هُدَيْل وهي من أفصح القبائل : لا يجوزُ أن يذهب عليه أن المعوذتين ليستا بقرآن وأنهما على وزن كلام المخلوقين وبحاره . ويجبُ في حُكم الدين نفي مثل ذلك عن عبد الله بطبقات كثيرة في

الجلالة والقدر وحسن الثناء والمعرفة وعظيم السابقة والصحة وتدرجه
بمعرفة حال القرآن ونظمه ، والفرق بينه وبين غيره ، وإذا كان ذلك كذلك
وجب إبطال هذه الرواية عنه والحكم بتكذيبها عليه.
ومما يدل على وجوب إنكار هذه الرواية عن عبد الله وتنزيهه عنها أنه
قد صح وثبت إيمان عبد الله وجلالته وفضله سابقته ووجوب تعظيمه
وموالاته ، وأن الواجب على المسلمين من سلف الأمة وخلفها خلع ولاية
من جحد ما قد صح وثبت أنه سورتان من القرآن ولعنه والبراءة منه ، والحكم بقتله وردته ، وإذا
كان ذلك كذلك وجب إنكار هذا القول عن عبد الله لأننا

(٣٠٦/١)

لا نعرف صحته ولا نقف عليه ، فلو كان من الأخبار التي يمكن أن تكون
صحيحة لوجب أطرائها ، لأنّ مُشيتها على عبد الله والشاهد بذلك عليه قد
عمل على مطالبتنا بوجوب إكفار عبد الله بن مسعود ولعنه والبراءة منه
والقبح في إيمانه والحكم عليه بحُبوب عمّله بخير واحد لا يُوجب العلم ولا
يقطع العذر.

وهو مع ذلك مما لا يمكن أن يكون صحيحاً لأمر ، منها : ما قدّمناه
من وجوب ظهور ذلك عن عبد الله لو ثبت وانتفى الشكوك عنا فيه ، وغير
ذلك مما قدّمناه ، ومنها : أنه لو كان صحيحاً عليه وقد علمنا أنه لم يكن من
الصحابة إنكار عليه ولا إغلاظ ولا عسف ، ولا قتل ولا عقوبة ونكال ولا
حكم مما يجب أن يُحكم به على جاحد آية من كتاب الله تعالى وكلمة فضلاً
عن جاحد سورتين منه لوجب الحكم على جميع الأمة بالضلال والانسلاخ
من الدين ، لأنّ ذلك يُوجب حينئذ أن يكون عبد الله قد ضلّ وأخطأ وفسق
بانكاره وجحد سورتين من كتاب الله ، وأن يكون جميع باقي الأمة الذين
هم غيره قد ضلّوا وفسقوا بترك تكذيبه والردّ عليه وإقامة حدّ الله فيه وكشف حاله للناس والعدول
إلى تركه ومسامحته والتمكين له من التراس والتصدّر ، وإقراء ونشر الذكر ، والتوصل إلى الأسباب
التي يصير بها إماماً متبوعاً وحقّة مقتضى.

فمن ظنّ أننا نحكم على عبد الله وعلى الأمة في تركه وتمكينه من ذلك
بهذه الأحكام لأجل خبر واحدٍ ضعيفٍ وإيحياء من كل ناحيةٍ متَّهمةٍ وسيئله
وغيره يكون معارضاً بما هو أثبت وأظهر منه ، فقد ظنّ عجزاً وحلاً من
الجهل محلاً عظيماً ، وهذا لو أمكن أن يكون هذا الخبر صحيحاً ، فكيف
وقد بيّنا بغير طريقٍ أنّه من أخبار الآحاد التي يجب كونها كذباً لا محالة .

(٣٠٧/١)

واعلموا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ هَذِهِ سَبِيلُ الْقَوْلِ عِنْدَنَا فِي كُلِّ أَمْرٍ يُرَوَى مِنْ
جَهَةِ الْآحَادِ يُوجِبُ تَفْسِيْقَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَتَضْلِيلَهُ أَوْ تَفْسِيْقَ مَنْ هُوَ دُونَهُ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ وَإِلْحَاقَ الْبِرَاءَةِ مِنْهُ وَاعْتِقَادَ الذَّمِّ لَهُ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ وَلَا الْعَمَلُ
بِهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِصَحَّتِهِ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي
لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ فِي مَوَاضِعٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ لِمَوْضِعِ التَّعْبُدِ بِذَلِكَ ، فَأَمَّا
أَنْ نَعْلَمَهُ فِي تَفْسِيْقِ الْمُؤْمِنِينَ الْأَبْرَارِ وَإِجَابِ خَلْعِ مَوَالِيهِمْ وَالْقَضَاءِ عَلَى
إِحْبَاطِ أَعْمَالِهِمْ ، وَفِي الْحُكْمِ عَلَى الْأُمَّةِ قَاطِبَةً بِالضَّلَالِ وَالْفَسْقِ وَفِي تَرْكِ
إِنْكَارِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَرْوِيِّ الَّذِي يَجِبُ إِنْكَارُهُ وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَهَذَا أَيْضًا
جَمَلَةٌ تُوجِبُ الْحُكْمَ بِإِبْطَالِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَبِتَرْكِ الْإِحْفَالِ بِهَا وَالْعَمَلِ عَلَيْهَا .
وَكَيْفَ يَجُوزُ لِمُسْلِمِ الشَّهَادَةِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِجَحْدِ سَوْرَتَيْنِ مِنَ
الْقُرْآنِ وَبِمَا يُوجِبُ الْكُفْرَ وَالْإِرْتِدَادَ وَالتَّبَرُّيَّ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَيَعْدُلُ عَمَّا ثَبَتَ
عِنْدَهُ مِنْ إِيْمَانِهِ وَسَابِقَتِهِ وَكَثْرَةِ أَقَاوِيلِ الرَّسُولِ فِيهِ ، وَكَوْنِهِ مَرْضِيًّا مَقْبُولًا عِنْدَ
الصَّحَابَةِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : "مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْ بِحَرْفِ ابْنِ أُمِّ
عَبْدٍ" ، وَقَوْلِهِ : "رَضِيْتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ
عَبْدٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُسْتَخْلِفًا أَحَدًا مِنْ أُمَّتِي اسْتَخْلَفْتُ ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ" .
وَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِيهِ مَعْجَزَةٌ : "كَشَفَ طَيِّبُ عِلْمِهَا" ، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِمَّا هُوَ

(٣٠٨/١)

معروف من فضائله ومناقبه وشدة نسكه ومسألته ، وكلما وصفناه من حاله يقتضي نفي هذا التكذب عليه.

قال بعض أصحابنا : ومما يدل على أن المعوذتين قرآن منزل من عند الله تعالى اتفاق الأمة في هذا العصر وقبله من الأعصار من لدن التابعين وإلى وقتنا هذا على أنهما من جملة القرآن ، فلو ثبت أن عبد الله خالف في ذلك أهل عصره لوجب أن يكون حصول الإجماع بعده على خلاف قوله قاطعاً لحكم خلافه ، لأن الإجماع بعد الاختلاف حجة ، كما أنه حجة إذا انعقد وانبرم ابتداءً عن غير اختلافٍ تقدم ، وقد أوضحنا نحن فيما سلف أن هذه الرواية متكذبة مفتعلة ، وأنه لم يحفظ على عبد الله حرف واحد في التصريح بأن المعوذتين ليستا من القرآن فلم يُحتج مع ذلك إلى التعلق بالإجماع بعد الاختلاف.

ومما يدل أيضاً على تكذب هذه الرواية على عبد الله والغلط والتوهم للباطل في هذه الإضافة إليه تظاهر الأخبار عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بالنص على أن المعوذتين من القرآن ، ومن أفضل ما أنزله الله عليه ، وكثرة أقاويلهم وتضخيم شأنهما وصلاته بهما جهرًا ، وإن مثل هذا إذا كثُر وتردد وجب ظهوره وانتشاره ، وأن يكون متواتراً عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - على المعنى وإن لم يكن اللفظ متواتراً ، وإن مثل هذا لا يكاد يخفى على عبد الله وينطوي عنه حتى لا يسمعه ولا شيئاً منه من الرسول ، ولا يبلغه عنه من الجهات المختلفة فيحصل العلم به حسب حصوله بجميع ما اشتهر من دينه وظهرت فيه أقاويله. فمن هذه الأخبار المروية عن الرسول في هذا الباب ما رواه قيس بن أبي حازم عن عتبة بن عامر الجهني قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

(٣٠٩/١)

"أنزلت علي آيات لم ينزل علي مثلهن قط : المعوذتان ."
وروى أيضاً عتبة بن عامر قال : اتبعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو راكب فوضعت يدي على قدمه ، وقلت : أقرئني من سورة هود أو سورة يوسف ، فقراً ، وقال : "لم تقرأ شيئاً أبليغ عند الله من (قل أعوذ برب الفلق)."

وروى زيد بن أسلم عن معاذ بن عبيد بن حبيب عن أبيه ، قال :
"كنت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في طريق مكة ومعنا صحابة ، ف وقعت علينا ضبابة
من الليل حتى سترت بعض القوم ، فلما أصبحنا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "قل
يا حبيب " ، فقلت : ما أقول يا رسول الله ، قال : (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) ، فقرأها وقرأتها حتى
فرغ منها ، ثم قال : "ما استعاذ أو ما استعان أحدٌ بمثل هاتين السورتين قطَّ ."

(٣١٠/١)

وروى ابن عابس الجهنني قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "يا ابن عابس ، ألا
أخبرك بأفضل ما تعود به المعوذون ، " قال : "قل أعوذ برب الفلق ، وقل أعوذ برب الناس ."
وروى عقبه بن عامر الجهنني قال : قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "اقرأ بالمعوذتين
كلما نمت وكلما قمت ."

وروى جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((اقرأ قل أعوذ برب
الفلق " ، ثم قال : "اقرأ" ، قلت : وما
أقرأ ، قال : "اقرأ (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ)
يا جابر ، اقرأهما ولن تقرأ مثلهما" .

وروى أيضاً عقبه بن عامر الجهنني قال : كنت أقود ناقة رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - في السفر ، فقال : "يا عقبه ، ألا أعلمك خير سورتين قرئتا ،
فعلمني (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) و (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ)."
وروى معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن

(٣١١/١)

عقبه بن عامر أنه سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المعوذتين ، وقال : "أمننا بهما
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في صلاة الفجر" ، وفي رواية أخرى قال : "سألت رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - عن المعوذتين ، أمن القرآن هما ، فأمننا بهما في صلاة الفجر" .
وروى وكيع عن هشام بن الغاز عن سليمان بن موسى

عن عقبة بن عامر قال : "كنا مع النبي صلى الله عليه في سفر ، فلما طلع الفجرُ " أذَّنَ وأقام وأقامني عن يمينه ، ثم قرأ بالمعوذتين ، فلما انصرف قال : "كيف رأيت ، " قلتُ : قد رأيتُ يا رسول الله ، قال : "واقراهما كلما نمتَ وقُمتَ " .

فكل هذه الأقاويل وإن اختلفت صيغها نص من رسول الله صلى الله عليه على أن الفلق والناس قرآنٌ مُنزَلٌ من عند الله سبحانه ، ولم يرد في أكثر سور القرآن من النصوص عليها مثل هذه الأخبار ، ولا بد أن يكون عُقبَةُ بنُ عامر قد سال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المعوذتين أمِنَ القرآنَ هما ، على ما ذكرناه فيما رُوِيَ وظهرَ منه ما يُعلم به أو يغلبُ على الظنِّ عند رؤيته وسماعه أن عقبة قد ظنَّ أنَّ المعوذتين ليستا بقرآن ، فلما اعتقد الرسولُ فيه ذلك صلى بهما الفجر من حيثُ يسمع عُقبَةُ وغيره ليؤكِّدَ في نفسه أنَّهما قرآنٌ مُنزَلٌ ، فلذلك قال له : "وكيف رأيتُ أيُّ قد صليتُ بهما" ويمكن أن يكون عُقبَةُ لم يسمع الرسولَ قط يُصلي بهما ، فسبَقَ لأجل ذلك إلى اعتقاده تجنُّب النبي صلى الله عليه للقراءة في الصلاة بهما لكونهما غيرَ قرآنٍ فصلَّى بهما رسولُ الله ، فقال له : "كيف رأيت ، " ليعلم بذلك أنَّهما قرآن ، وأنه لم يتجنَّب

(٣١٢/١)

الصلاة بهما للسبب الذي خطر له ، وهذا غاية التأكيد وأبلغ في النصِّ على أنَّهما قرآنٌ ، فكيف يجوزُ أن يذهبَ سماعُ هذا أجمع وعلمُه عن عبد الله بن مسعود وأن يخفى عليه خفاءً يجوزُ معه إنكارُ كون المعوذتين قرآنا؟! وقد بيَّنا من قبلُ أنه لو صحَّ عن عبد الله جحدُ المعوذتين لوجب أن يكون أصحابه أعلم الناس بذلك عنه وأنه لم يكن من أحدٍ منهم لفظة في هذا الباب ، بل المرويُّ عن جلتهم الإقرارُ بأنَّهما قرآن ، وروى سفيان عن الأعمش عن إبراهيم قال : "قلتُ للأسود : أمِنَ القرآنَ هما ، قال : نعم " ، يعني المعوذتين ، وروى زائدةُ وابنُ إدريسَ عن حُصَيْنٍ عن الشَّعْبِيِّ قال :

"المعوذتان من القرآن " ، فهذان وجهان من وجوه أصحاب عبد الله يُخبران بأن المعوذتين من القرآن ، وفي بعض ما ذكرناه أوضحُ برهان على كذب من ادَّعى على عبد الله جحدَ كون المعوذتين قرآناً منزلاً .

فإن قال قائل : جميع ما قدمتموه من موجب العادة في إيجاب ظهور إنكار عبد الله للمعوذتين إذا كان ذلك صحيحا ، ووجوب مشاجرة الصحابة له ، ووجوب علم أصحابه به وحرصهم فيه ، وإقرار ذلك من قلبه ، أو إنكاره إلى غير ذلك مما وصفتموه يقتضي بأن يكون قد كان من عبد الله بن مسعود أو غيره أمرٌ اقتضى الخوض في أمر المعوذتين وحصول كلامٍ فيهما ، وحال أوجبت إضافة مثل هذا القول إلى عبد الله وأنته لو لم يكن منه فيهما شيء لم يجب في وضع العادة إضافة جحد المعوذتين إليه دون غيره من الصحابة

(٣١٣/١)

وسائر أهل عصره ، ولم يجز أيضاً أن يُضاف ذلك إليه في المعوذتين خصوصاً من بين سائر القرآن كما لا يجوزُ أيضاً أن يُضاف شيءٌ من هذا إليه في البقرة وآل عمران وكلِّ ما لم يكن فيه قول منه.

يُقال له : أما هذا الذي قلته فصحيح لا شك فيه ، ولا بد من أن يكون قد كان منه سبب يقتضي تعليق ذلك عليه وإضافته إليه ، أو كان من غيره أمرٌ واجب عنده أن يكونَ منه في أمرهما شيء يسوغُ مع مثله افتعال الكذب عليه أو التوهّم والغلطُ عليه ، والذي كان منه عندنا في هذا الباب أمور ، منها : - أنه أسقط المعوذتين من مصحفه ولم يرسمهما فيه ، فتوهم لأجل ذلك عليه قوم من المتأخرين الذين لم يعرفوا ما دعاه إلى ذلك أنه إنما أسقطهما لكونهما غير قرآن عنده.

- ومنها : أنه قد رويَ عنه أنه حك من المصحف شيئاً رآه فيه لا يجوز عنده إثباته فظن من سمع ذلك - مع سماعه أنه لم يكن يثبت المعوذتين في مصحفه - أنه حكهما من مصحف غيره ، وقد ذكر في بعض الروايات أنه حكهما ولم يُقل الراوي المعوذتين بل بهذا اللفظ ، وقال : "لا تخلطوا به ما ليس منه " ، فظنَّ سامع ذلك أنه حك المعوذتين.

- ولعله أن يكونَ حكَّ حرفين أو كلمتين الفاتحة والخاتمة لأن منه من كان يكتب فاتحة كذا وخاتمة كذا ، وكان هو يُنكر ذلك ولا يراه.

- وقد يمكنُ أيضاً أن يكونَ بعضُ الناس سأل عبد الله بن مسعود عن

عَوْدَةٍ مِنَ الْعَوْدَةِ رَوَاهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَظَنَّ السَّائِلُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ .
فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : "إِنَّ تِلْكَ الْعَوْدَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ " ، فَظَنَّ سَامِعٌ ذَلِكَ أَوْ مِنْ
رَوَى لَهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي الْمَعْوِذَتَيْنِ .

(٣١٤/١)

– وقد يجوزُ أن يكونَ منها سماعُه سؤالَ أبيِّ بنِ كعبٍ للنبيِّ صلى الله
عليه عن المعوذتين على ما رواه أبو عُبَيْدٍ عن عبد الرحمن عن سفيان
عن عاصم عن زرِّ بن حُبَيْشٍ عن أبيِّ بن كعبٍ قال : سألتُ رسولَ الله صلى
الله عليه عن المعوذتين ، فقال : "قيل لي : قُلْ ، فقلتُ " ، قال أبيُّ : قال لنا
رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – فنحن نقول كما قال " ، فلما سُمِعَ هذا الجوابُ من الرسول
أو أخبره به أبيُّ أو غيرهُ اعتقد أنهما من كلامِ الله تعالى ووحْيِهِ ، غيرَ أنه لا يجبُ أن يسميَا قرآنا ،
لأنَّ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم – لم يسمِّهما بذلك .

وقد يمكنُ أن يكونَ أحدُ ما قَوِيَ هذا في نفسه سماعُه لسؤالِ عقبَةَ بنِ عامرٍ
الجهني لما قال للنبي – صلى الله عليه وسلم – : "أَمِنَ الْقُرْآنَ ، " ، قال : "فصلى الصبحَ بهما"
، فيمكنُ أن يكونَ عبدُ الله لما لم يسمع جوابَ النبي – صلى الله عليه وسلم – بأنَّهما قرآنٌ
وعرفَ أنَّه صلى الصبحَ بهما قَوِيَ عندهُ أنَّهما من كلامِ الله تعالى ال منزلَ عليه غيرَ أنَّه لم يُحِبَّ
أنَّ يُسقى قرآنا ، لأنَّ رسولَ الله لم يسمِّه بذلك .

– ومنها : أن يكونَ لم يسمع قط الرسول – صلى الله عليه وسلم – يصليَّ بهما في صلاة كما
صلى بغيرهما ولا سمعه يُفردُهُما بالدرس ، فلما سُئِلَ عبدُ الله عن جواز الصلاة بهما قال لسائله :
"ما رأيتُ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم – صلى بهما قط" ، فظنَّ به لأجل ذلك أنَّه يعتقِدُ
أنَّهما ليستا من جُملة القرآن .

فهذه الأسبابُ هي التي طَرَحَتْ عليه إضافةُ جحدِهما إليه ، ودخولُ
الشبهة على بعض من ليس من أهل عصره ، ولا ممَّن شاهدته وعرفَ أحواله

(٣١٥/١)

ومقاصده ، ولولا أن ذلك قد كان منه لم يكن إلى التأويل عليه سبيلٌ ولا طريقٌ ، وليس لأحدٍ أن يقول : ما يكونُ السببُ الذي كان منه غير ما وصفتم ، لأنه لا شيء ظهر عنه وحالٌ بدتْ يوهم بها عليه ما أُضيف إليه غيرُ ذلك ، ولو قد كان منه أو حدث هناك في باب المعوذتين شيء غير ما وصفناه

لوجب ذكره وتوفُّر الدواعي على نقله ، وليس في شيءٍ من هذه الأمور ما يدلُّ على أن عبد الله لم يكن يعتقدُ كون المعوذتين قرآناً مُنزلاً من كلام الله تعالى ووحيه وإن رأى أن لا يسميه قرآناً.

فإن قال القائل : فخبروني قبل أن تكلموا على تأويل سبب كل خبرٍ كان منه في هذا الباب : إذا كنتم قد عرفتم أنه ليس فيما ذكر عنه من هذه الأمور ما يدلُّ على إخراج المعوذتين من القرآن ، فلم سأل زُرَّ بن حُبَيْشٍ أياً عن ذلك ، ولم سأل الناسُ علقمة والأسود وغيرهما من أصحاب عبد الله عن المعوذتين وعن قولهم وقول عبد الله في ذلك ؟

قيل لهم : إن هذا أيضاً مما لا يلزمنا عُهدته وتطلُّب المخرج منه ، ولا معرفة السبب الباعث على السؤال عن ذلك والمبين له ، غير أننا نقول : ليس يمتنع أن يكون زُرَّ بن حُبَيْشٍ وغيره ممن سأل أصحاب عبد الله عن هذا الباب توهموا أو خطر لهم أن عبد الله قد اعتقد أنهما ليستا من القرآن لتركه الصلاة بهما أو تركه تسميتهما قرآناً وتركه إثباتهما في مصحفه ، ولم يكن منهم نظر في ذلك وتوفية للفحص عنه حقه ، فلما نظروا وتأملوا عرفوا أنه ليس في شيءٍ من ذلك ما يدلُّ على ما ظنُّوه ، ولما لم يجد زُرَّ بن حُبَيْشٍ عند

(٣١٦/١)

أبي إلا الإخبار بأنهما من وحي الله تعالى وكلامه ، ولم يجد من سأل أصحاب عبد الله عندهم إلا الإقرار بكونهما قرآناً وأنه مذهب عبد الله ، انقطع الكلام والخوض وقلَّ خطره ودرَسَ ذكره ، وزالت الشبهة عن الناس في هذا الباب ، فلما نبغ المُلحدون والمنحرفون والطاعنون على القرآن والسلف ونصبوا الحبائل والغوائل في ذلك لأهل الإسلام وتطلَّبوا لكفرهم وبدعتهم الأباطيل والتعاليل أكثرها وأعادوا وأبدوا بذكر سؤال زُرَّ لأبي عن ذلك ، وسؤال من سأل أصحاب

عبد الله عن هذا الباب ، وخیَّلوا للناس أن كل من سأل عن ذلك فإنما كان يسأل لدفعه أن يكون قرآناً ، ولظهور شك الناس في ذلك ونزاعهم وتشاجرهم فيه ، وليس الأمر في ذلك على ما أوهموا به ، وإنما قصدتهم الطعن على الشريعة والقدح في نقل القرآن فقط ، فأما أن يكون على أحد من الصحابة والتابعين شك في أن المعوذتين من كلام الله تعالى ووحيه ومما أنزله على رسوله - صلى الله عليه وسلم - فمعاذ أن يكون ذلك كذلك .

فإن قالوا : فلم زعمتم أنه ليس في شيء مما ذكرتموه ، وقلتم إنه هو الذي طرق سوء التأويل على عبد الله ، ما يدل على أنه لم يكن معتقداً لجحد المعوذتين وإنكاره أن يكون من كلام الله تعالى ؟

قيل لهم : يدل على ذلك أن إسقاطه للمعوذتين من مصحفه يحتمل أموراً غير جحده لكونهما قرآناً وكلاماً لله تعالى ، فمنها : أنه يمكن أن يكون إنما لم يثبت الحمد والمعوذتين في مصحفه لشهرة أمرهما في الناس وكثرة الحقاظ لهما وفي دوام الصلاة بالحمد والمعوذتين في كل ليلة ، وكثرة تعوذ الناس بالناس والفلق ، واعتقاده أن حفظهما وحفظ الحمد في الناس فاشٍ ظاهر لا يحتاج معه إلى إثباتهما وتقييدهما بالخط ، فدعاه ذلك إلى ترك إثبات هذه السورتين .

(٣١٧/١)

ويمكن أيضاً أن يكون إنما لم يكتبهما ولا الحمد لأنه لم ير قط رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أكتبهن أحداً ولا أمر بكتابتهم ، ولا اتفق أنه بلغه ذلك من وجه يُوجب العلم عنده ، وراه صلى الله عليه قد كتب جميع سور القرآن ، وأمر بأن تكتب فكتب منه ما كتبه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكتب بحضرته وأمر بأن يكتب ، ولم يكتب الحمد والمعوذتين ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يكتبها ، فتكون شدة إثاره للتابع وترك الإحداث في القرآن لما لم يفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو الذي حداه على ذلك ، وهذا غاية التشدد .

وأدل الأمور على الورع ، ويكون باقي الناس ، إنما كتبوا هذه السورة لعلمهم بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتبهن كما كتب غيرهن .

فإن قال قائلٌ : هذا الذي قُلتُم مما لم يُذكر ولا رُوِيَ عن عبد الله .
يقالُ لهم : يمكن أن يكون لم يُقل ذلك كله لأنه لم يُسأل عنه ، لأن
الناس لما سمعوه - مع ترك كتابته هذه السورة - يقرؤون ويصلي بهن .
ويديمن الصلاة بهنّ والدرس لهنّ ، وإن كان لا يُفردهنّ في الصلاة ولا في
الدرس : زالت عنهم الشبهةُ في أن يُعتقد كونهنّ قرآناً ، فلم يُباحثوه عمّا دعاه إلى ترك كتابتهن في
مصحفه ، وهذا جائز ليس ببعيد ، وإذا احتَمَلَ تركُ كتابة هذه السورة ما وصفناه بطل التعلُّق بهذا
الباب .

ويجوزُ أيضاً أن يكون عبد الله إنما لم يكتب الحمدَ والمعوذتين في
مصحفه على خلاف ترتيب إثباتها في مصحف عثمان ، بل كان يرى أن يشبته
على تاريخ نزوله ، فلما رتب ذلك لنفسه كره أن يُقدّم على سورة في
المصحف السور التي أنزلت قبلها على ما أوجه التاريخ وترتيبُ مصحفه .
لأجل تسمية رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وجمع الأمة الحمدَ فاتحةً الكتاب وأمّ الكتاب ،
فامتنع لذلك من أن يفتتح المصحف بغيرها لئلا يخالف السنّة في

(٣١٨/١)

هذه التسمية ويؤخر كتابة ما هو الفاتحة ، وكره أيضاً مع ذلك أن يشبها في
أول المصحف مقدّمةً على ما نزل قبلها ، فيكونُ بذلك كاتبها لها على غير
تاريخ النزول ، ومفسداً به ما أصّل كتابة مصحفه عليه ، فترك لأجل ذلك أن
يكتبها لا لأجل جرده أن تكون قرآناً منزلاً ، فلما فعل ذلك في الحمد الذي
هو فاتحة الكتاب فعلَ مثله في الخاتمة ، لاعتقاده أنه قد نزل بعد نزول الناس
والفلق شيءٌ من القرآن ، فكّره أن يختم بذلك النازل الذي هو آخر ما نزل
لأنّ السنّة غير ذلك ، وكّره أن يثبت الناس في خاتمة مصحفه فيكون قد قدّم
على الناس والفلق في الرسم ما هما قبله في النزول ، فيفسد أيضاً بذلك
تأليف مصحفه على التاريخ الذي عمل عليه ، وإذا احتمل الأمر ما وصفناه لم
يجب حمل ذلك منه على جحد ما ترك رسمه وكتابته وإن كان عنده كونه
قرآناً منزلاً .

فإن قال القائل : ما قلتموه في الخاتمة من التأويل إنما يتم لكم في الناس التي هي الخاتمة ، فما بأله لم يثبت الفلَقَ - وهي سور منفصلة عنها - على تاريخ نزولها ؟

قيل له : يُمكنُ أن يكون إنما فعل ذلك لأنه لم يسمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قطُّ يتلو الناسَ مفردةً منفصلةً من الفلَقَ ، ولا رأى أحداً يكتبها مفردة عنها ، فرأى أن السنة في إثباتها ما فعله رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - من الجمع بينهما في الرسم ، وذلك كان عنده ناقضاً لتأليف مصحفه أو فعله ، فلم يفعله ، أو لأنه رأى أن السنة في إثبات هاتين السورتين في الوصل بينهما كالسنة في تلاوة الرسول لهما ، فلم يجب أن يفرق بينهما في الرسم ولا أن يحتم بهما جميعاً مصحفه ، وقد نزل قبلهما قرآن غيرهما ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما سأل عنه السائل.

(٣١٩/١)

وقد يُحتملُ أيضاً أن يكونَ إنما ترك كتابة الحمد في مصحفه لأجل أنه كان المستحب المندوب إليه عنده أو من سنته هو وعادته أن لا يقرأ شيئاً من القرآن إلا قرأ قبله سورة الحمد ، فإذا قطع القراءة وأخذ في عملٍ غيرها ثم أراد العود إليها ابتداءً أيضاً بالحمد من حيث قطع ، ثم كذلك أبداً كلما قطع وابتدأ ، ورأى مع ذلك أن المستحب في كتابة القرآن من هذا مثلُ المستحب منه في تلاوته ، ولم يُمكنه التبتلُ لكتابة مصحفه من أوله إلى آخره دفعةً واحدةً من غير قطعه وتشاغلٍ بعملٍ غيره ، وأن يستكتب له كتاباً يكتبه له على هذه السبيل ، وهو مُستسلمٌ يحتاج إلى إقامة صلواته وأكل ما يُقيمُ رفقته وغير ذلك مما تَمَس الحاجةُ إليه ويقطعه الاشتغالُ به عن كتابته للمصحف ، فرأى عند ذلك أنه يجب أن يكتب الحمد في كلِّ موضعٍ قطع عند الكتابة ثم يصلها بما بعد الذي انتهى إليه ، فيحتاج أن يكتبها في مواضع كثيرة من المصحف ، وفي ذلك نقضٌ لتأليف المصحف وإفسادٌ له ، فعُدل لأجل ذلك عن إثبات الحمد جُملةً ، ورُوي عن إبراهيم النخعي أن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب فاتحة الكتاب ، ويقولُ له : "لو كتبتها لكتبها في أول كلِّ شيء" ، يعني بذلك أنه كان يكتبها عند كل شيءٍ ابتداءً به بعد قطع ما قبله على ما قلناه من قبل ، وأن يكتبه في أول كل جزءٍ إذ قَسَم المصحف وجعله أجزاءً مفرداً ، وذلك نقضٌ لتأليف المصحف ، فهذا إن صحَّ عنه يدلُّ على أن الأمر في ذلك كان عنده على ما تأولناه.

وفي الجملة فإننا قد علمنا أن عبد الله بن مسعود لم يكتب الحمد في مصحفه ، وجاءت بذلك الأخبار عنه كمجيئها بأنه لم يكتب المعوذتين في

(٣٢٠/١)

مصحفه ، وقد عُلِمَ وتُيَقَّنُ أنَّ عبد الله لم يكن يُكْرَهُ كون الحمد قرأناً منزلاً .
وأَنَّهُ كان يعتقدُ هو وكل مسلم إكفار من جَحَدَ كونها من القرآن ، وكيف لا يكون ذلك كذلك وأمرها أظهرُ وأشهرُ وأقوايلُ الرسول صلى الله عليه فيها أكثرُ منه في غيرها ، وهو يراه ويسمعه ويصلي بها في اليوم والليله يبيتُ مراتٍ يجهرُ بقراءتها فيها ويداومُ عليها ، ويسمِعُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقرؤها ويحث على تعلمها وحفظها ويُعَظِّمُ شأنها ويُعِدُّ ويُبدي بذكر فضلها .
وروى أبو هريرة قال : قال رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - وقد قرأ عليه أُبيُّ ابنُ كعبٍ أمَّ القرآن فقال : "والذي نفسي بيده ما أنزلَ الله جلَّ وعزَّ في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها ، إنها السبعُ من المثاني " .

وروى أبو هريرة أيضاً عن النبي صلى الله عليه أنه قال : "هي فاتحة الكتاب ، وهي السبعُ المثاني والقرآنُ العظيم " .
وروى الحسنُ عن النبي صلى الله عليه أنه قال : "مَن قرأ فاتحة الكتاب فكأنما قرأ التوراةَ والإنجيلَ والزبورَ والفرقانَ " .

(٣٢١/١)

وروى أيضا ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه أنه قال : "يقولُ الله سبحانه : قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبينَ عبدي نصفين ، نصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل ، يقولُ العبدُ فيقول : الحمدُ لله رب العالمين ، فيقولُ الله تعالى : حمدني عبدي ، ويقولُ العبدُ : الرحمن الرحيم ، فيقولُ الله : أثنى علي عبدي ، ويقولُ العبدُ : مالكِ يوم الدين ، فيقولُ الله تعالى : مجَّدني عبدي .

ويقول العبدُ : إياكَ نعبُدُ وإياكَ نستعين ، فيقول الله تعالى : هذه بيني وبين عبدي : أوَّلُها لي وآخِرُها لعبدي ، وله ما سأل ، ويقول العبدُ : "اهدنا الصراط المستقيم" إلى آخرها ، فيقولُ اللهُ تعالى : هذا لعبدي ، ولعبدي ما سأل ."

في نظائر لهذه الأخبار وردت في تعظيم شأن الحمد وفضيلتها ، والنصّ على كونها قرآناً ، فقد أصارها إلى ما هي عليه من الظهور ، فلا شُبُهَةٌ على عبد الله بن مسعود ولا على غيره في كفر من أنكرها وجحدّها ، وعبُدُ اللهُ مع ذلك يتركُ كتابتها في مُصحفه لوجهٍ ما ، فكذلك يجبُ أن يكون إنما ترك كتابةَ الناسِ والفَلَقِ لوجهٍ ما .

وروى أبو عُبيد عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن ابن سيرين قال : "كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين ، واللهم إنا

(٣٢٢/١)

نستعينك ، واللهم إياك نعبُد ، وتركهن ابن مسعود ، وكتب عثمان منهم فاتحة الكتاب والمعوذتين ."

وروى الشَّعبي عن ابن عَوفٍ عن محمد بن أبي بن كعب : "كتب أبي خمس سُور في المصحف ، فاتحة الكتاب والمعوذتين ، واللهم إنا نستعينك ، واللهم إياك نعبُد ، ولم يكتبهن ابن مسعود ، فلما جمع ابن عَفَّان المصحف كتب ثلاثاً وأخر اثنتين ، فاتحة الكتاب والمعوذتين ، وأخر اللهم إنا نستعينك ، واللهم إياك نعبُد".

فَمَن ظنَّ بعبد الله أنه إنما أسقط المعوذتين من مصحفه لكونهما غير قرآن عنده لزمه مثل ذلك في إسقاطه الحمد من مصحفه ، ومن أتهم عبد الله بذلك وقَدَفَه به واعتقد فيه فليس هو عندنا بمحل من يُكلم في العلم ولا مَمَّن يُرجى فهمه واستدراكه .

فأما تركُ عبد الله لإفرادهما في درسه وإفرادهما في الصلاة بهما إذا صلى ويملاً وقتَه أبداً في الصلاة والدرس بغيرهما ، إن كان فعل وثبت من اختياره فإنه لا يدلُّ أيضاً على أنه كان لا يعتقدهما قرآناً مُنَزَلاً ، لأجل أنه قد يعتقِدُ أن السُنَّةَ والفضل والاختيار في أن لا يفردهما في الدرس ولا في

الصلاة ، لأنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل ذلك فيما رواه وسمعه .
وقد كان مجاهدٌ فيما ذكر عنه يكره ذلك ، وروى يحيى بن أبي بكيرٍ عن إبراهيم بن نافعٍ قال :
سمعتُ سُليماً مولى أم عليٍّ أنّ مجاهداً

(٣٢٣/١)

كان يكره أن يقرأ بالمعوذات وحدها حتى يجعل معها سورةً ، ولم يجب
لأجل ذلك أن يكون مجاهد منكرًا لكون المعوذتين قرآنا ، وكذلك عبدُ الله .
إن ثبت ذلك عنه ، وقد قال الشافعيُّ : إنه لا يُقتصرُ في الأربع ركعاتِ على
فاتحة الكتاب وحدها ، ولم يدل ذلك على أنها ليست بقرآنٍ عنده وكذلك
حكمُ الناس والفلق عند عبد الله ومجاهدٍ في أنّهما لا يُفردانِ في الصلاة
والدرس عن غيرهما ، ولا يُقرآنِ إلا متّصلتين بسواهما ، وإن كانتا من القرآن
ال منزّل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما التأوّل عليه في
إخراج المعوذتين من كلام الله تعالى بهذا الضرب من التأويل .
وأما جوابه لمن قال له : "إن العوذ من القرآن " بأنّها ليست من القرآن .
فإنه رد يدل على إنكاره إن كان قد سُئل عن ذلك في عوذةٍ ليست من
القرآن ، وقال ذلك لأنه لم يسأل عن العوذة التي هي الفلق والناس أو هما .
وإنما سُئل عن عوذةٍ ليست من القرآن ، وليس كل عوذةٍ رُويت عن النبي - صلى الله عليه وسلم
- من القرآن ، وكان يجب لمتوهم ذلك على عبد الله أن يتأمل ما الذي يُسأل عنه من العوذ وأن
يستفهم عبد الله : أفي عوذة أنكرت كونها من القرآن ، الناس والفلق أم غيرها ، ولا يتسرع إلى
اعتقاد الباطل فيه بالتوفهم والظن ، فبطل أيضا التأوّل عليه بهذا الجواب وإن كان قد وقع منه .
وأما التأويل عليه في جحدهما وإنكارهما بمنعه تسميتهما قرآنا - إن كان
قد امتنع من ذلك - فإنه أيضاً باطلٌ ، لأنّ الله تعالى لو نصّ لنا أو رسوله عليه السلام على أن لا
يُسمى يوسفُ والرعدُ قرآنا لوجب أن لا يُسميها بذلك لأجل السمع والاتباع ، وإن لم يدل تركنا
لهذه التسمية على اعتقادنا أنّهما

(٣٢٤/١)

ليستا من القرآن ، فكذلك سبيلٌ مَنْ تَأَوَّلَ تَأْوِيلاً أَدَاهُ إِلَى الْاِمْتِنَاعِ مِنْ تَسْمِيَةِ
المعوذتين قرآناً في أنه لا يجبُ بهذا القدر أن يُعْتَقَدَ فِيهِ إِنْكَارُ كَوْنِهِمَا قِرْآنًا .
وسواءً غَلِطَ وتوهمَ في ذلك الاجتهادَ أم أصاب وصحَّح .
فأما تعلقُ عبد الله في منع تسميتها قرآناً وغيرها برواية أبي عن النبي
- صلى الله عليه وسلم - أنه قال لَمَّا سَأَلَهُ : أَمِنَ الْقُرْآنَ هُمَا ، : " قِيلَ لِي : قُلْ ، فَقُلْتُ " ، فإنه
لا تعلقُ في ذلك لعبد الله ولا لأبي ولا غيرهما مِنْ كَلِّ مَنْ توفهم ذلك ، لأنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ
عليه : " إِمَّا قِيلَ لِي : قُلْ ، فَقُلْتُ " ، ليس بنفي لتسميتهما قرآناً ، بل هو تنبيهٌ منه على أنه قرآن
، قيل له : " قل ، واقراً على حسب ما أُوحِيَ إِلَيْكَ وَقِيلَ لَكَ ، وَلَوْ كَانَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى لَهُ فِي
السورتين : (قل) وإخبار الرسول بأنه أقرَّ بذلك دلالةً على أنَّهما ليستا من كتابِ الله لوجب أن
تكون هذه سبيل كل موضع قيل له : قل .
وقد قال الله سبحانه لنبيه : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ
بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (٤٦) .
وقال : (فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ (١٣) .
و (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ
تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ) .
في نظائر لهذه الآيات
قد قيل له - صلى الله عليه وسلم - في جميعها : (قل) ، ولم يُصير ذلك شُبْهَةً لِأَحَدٍ فِي أَنَّهَا
ليست بقرآن ، ولا مما يجبُ أن يسمى قرآناً ، وكذلك قوله : (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) و (قُلْ أَعُوذُ
بِرَبِّ النَّاسِ) لا يدلُّ على ذلك ، وقولُ الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " قيل لي : قل .. " ليس
فيه تصريحٌ بأنَّ ما قيل له فيه : (قل) ، ليس بقرآن ولا تنبيهٌ على ذلك أيضاً ، فبطل التأويلُ في
إخراج المعوذتين عن أن تكون قرآناً بهذه الرواية وهذا الجوابِ مِنْ رَسُولِ اللهِ - صلى الله عليه
وسلم - .

روى عبدُ الله بن محمد بن أبي شيبَةَ عن حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن زُرِّ بن حُبَيْش قال : قلتُ لأبي : إنَّ ابن مسعود لا يكتبُ المعوَّذتين في مصحفه ، فقال : "إني سألتُ عنهما النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - فقال : "قيل لي : قل ، فقلت " ، فقال أبي : نحن نقولُ كما قيلَ لنا" ، وقد عَلِمَ أنَّ أبيًا مع ذلك ومع قوله : "فنحن نقولُ كما قيلَ لنا" قد كتب المعوَّذتين ولم يعتقد خُروجَهُما عن كلام الله جلَّ وعزَّ ولا منعَ تسميتها قرآناً ، وهو الأصل في هذه الرواية ، فوجبَ أنَّه لا تعلقُ لأحدٍ فيها مع نفي كون المعوَّذتين قرآناً ، ولا في من تسميتها بذلك .

فأمَّا ما رُوِيَ من حَكِّ عبدِ الله للمعوَّذتين من المصحف فإنَّه بعيد .

ويجبُ أن يكون ذلك إنَّما رُوِيَ عنه عن طريقِ الظنِّ به والتوهم عليه ، لأنَّه لو كان من عبد الله حَكُّ المعوَّذتين من المصحفِ ظاهراً مشهوراً معلوماً لم يَخُلْ ذلك الحَكُّ الذي كان منه وظهرَ من أن يكون حَكًّا لهما من مصحفه

ومصاحف أصحابه التي انْتُسِختَ منه أو من مصحف عثمان وفروعه التي انْتُسِختَ منه ، فإن كان ذلك إنَّما كان حَكًّا من مصحفه ، فذلك باطل ، لأنَّه لم يُلْفِهما ثابتين من مصحفه ولا كتبهما ، فكيف يمحوهما منه! وكذلك سبيلُ فروعِ مصحفه.

(٣٢٦/١)

وإن كان إنَّما حَكَّهما من مصحف عثمان أو بعض فروعِهِ فذلك أمر عظيم وخطب جسيم وعمل لنفسه على خطئه من الخلاف الشديد وشقَّ العصا ، وقد عَلِمَ أنَّ ذلك لم يكن مما يمهياً لعبدِ الله بن مسعود ، ولأنَّه لو كان منه لَعُظْمُ الخَطْبُ بينه وبين عثمان والجماعة ويجري في ذلك ما تشبُّب منه النواصي ، وما يجبُ أن يَهْجُمَ علمُه على نفوسنا فيلْزِمَ قلوبنا ، وفي عدم العلمِ بذلك دليل على أن ذلك لم يكن من عبد الله .

وإن كانَ إنما فعل ذلك سرّاً وفي خفية عن الناس في بعض المصاحف فقد دلَّ هذا الخوفُ منه أنَّ أمرَ المعوَّذتين في المسلمين مشهور ظاهر ، وأنَّه لا يمكن لمسلمٍ أن يُكاشِفَ يانكارهما أو حَكَّهما من المصحف ، وعبدُ الله

أولى الناس بعلم ما عرفه المسلمون وإنكار ما أنكروه ، على أنه إن كان قد فعل ذلك فمن ذا الذي رآه منه وخبر به عنه وهو قد استسر بذلك؟! وإن كان قد استسر بين جماعة يُعلم أنه لا يكتُم عليه ما يُظهرهم عليه من أفعاله وأقواله فليس ذلك بسر منه ، بل يجب أن يكون ظاهراً عنه ، وإن كان قد استسر به بحضرة الواحد والاثنين ما يجب أن تضيف إلى عبد الله ذلك ويُقطع عليه ومن دینه بخبر واحد ومن جرى مجراه ممن لا يُوجب خبره علماً ولا يقطعُ عذراً ، فيجب إذا كان ذلك كذلك إبطال هذه الرواية عنه. وقد روي عن عبد الله أنه كان يحكُّها بلفظ الواحد دون الشنية ، وهذه الرواية خلاف رواية من روى : كان يحكُّها ، فعمل بعض المنحرفين زاد فيه ميماً ، أو لعل بعض الرواة توهم ذلك ، أو لعل بعض الكتبة غلط فزاد ما يدل على الكناية عن الاثنتين وهذا ليس ببعيد . وقد روى عبد الرحمن بن زيد

(٣٢٧/١)

قال : " كان عبدُ الله يحكُّها ويقول : لا تخلطوا به ما ليس منه " يعني المعوذتين ، وهذا تفسير الراوي ليس هو النص من عبد الله على ذلك فيحتمل أن تكون التي حكَّها هي الفواتح والفواصل التي لا يجوزُ عنده أن تكتب في المصحف على ما روينا عنه وعن غيره في باب الكلام في بسم الله الرحمن الرحيم ، فهذه الرواية التي ليس فيها لفظُ الشنية تقوي ما قلناه من تاويل ذلك عليه أو توهمه ، فقد روي عن عبد الله بن مسعود أنه رأى خطأ في مصحف فحكه وقال : لا تخلطوا به غيره " ، فيمكن أن يكون من رآه يحك لم يره يحك الخط ، وقد كان سبق علمه بأنه لا يكتب المعوذتين فتسرع إلى أنه كان يحك المعوذتين ، فروى على التأويل أنه كان يحكُّهما. على أنه لو روي بلفظ الشنية أنه كان حكَّهما لاحتمل ذلك التأويل . فيحتمل أن يكون كان يحك حرفين وقراءتين لم يثبتنا عنده ، وكلمتين قد كتبتا ملونتين ، أو على وجه لا يجوزُ عنده.

ويُحتمل أيضاً أن يكون المراد بلفظ التشبيه أنه كان يخك الفاتحة والخاتمة ، فعبر عن جنس الفاتحة والخاتمة اللتين كان يكتبهما بعض الناس

(٣٢٨/١)

بلفظ التشبيه ، وقد رُوِيَتْ أخبار بأنه كان يخكهما ليس فيها ذكر المعوذتين .
وإذا كان ذلك كذلك حُمِلَ الأمرُ فيما رُوِيَ عنه على ما وصفناه على بيانه.
ولو ثبت عنه بنص لا يحتمل أنه كان يخكُ الناسَ والفلق من المصحف
لاحتَمَلَ ذلك تأويلات عن إنكاره أن يكونوا قرآناً ، فمنها أن يكون إنما
حكهما لأنه لم ير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتبها بحضرته ، ولا أمر بذلك فيهما ،
فاعتقد لهذا أن السُنَّةَ فيهما أن لا يُكتبا.

ومنها أن يكونا قد كُتِبَا في بعض المصاحف في غير موضعهما الذي
يجب أن يُكتبا فيه وأن يكون الذي كتبهما حيث تيسر له وإلى جنب البقرة
لما حَفِظَهَا ، فحكهما وأراد بقوله : " لا تخلطوا به ما ليس منه " : التأليف
الفاسد الذي ليس منه ، دون ذاتي السورتين .

ومنها أن يكون قد رآهما كُتِبَا بزيادةٍ ونقصانٍ وضربٍ من التغيير
فحكهما لما لحقهما في الرسم ممَّا يُفسدُ نظمهما وترتيبهما وقال : " لا
تخلطوا به ما ليس منه " يعني : فسادَ نظمها وترتيبها ، ولم ير في ذلك شيئاً
لحقه الفسادُ والتغييرُ غيرهما فخصهما بالذكر لهذه العلة .

ومنها أن يكون إنما حكهما لأنه كان من رأيه أن لا يثبت القرآن إلا على
تاريخ نزوله ، وأنه يجب لذلك إسقاط رسم فاتحة الكتاب والمعوذتين لأتھما
قد جُعِلتا خاتمتين في التلاوة ، وتقديم نزولهما يمنع من تأخيرهما في الرسم
وإن تقدّم عليهما ما نزل بعدهما ، فحكهما لذلك وقال : " لا تخلطوا به ما
ليس منه " ، يعني بذلك إن ختموه في القراءة والتلاوة بهذه الخاتمة وافتتحوه
بالفاتحة ، ولا تكتبوهما على غير تاريخ نزولهما .

وإذا كان ذلك كذلك واحتَمَلَ حكهما ما وصفناه بطل من زعم أنه يجب
حملُ هذا الفعلِ منه على جحدِ المعوذتين وإنكارِ كوبيهما قرآناً ، وفي بعض

هذه الجملة دلالة باهرة واضحة على أنّ هذه الأخبار متكدّبة على عبد الله بن مسعود لا أصل لها ، أو محمولة متأولة على ما قلناه دون الجحد والإنكار منه لكونهما قرآنا ، وأنّه لا خلاف بين سلف الأمة في كون المعوذتين قرآنا مُنزلاً وكلاما لله تعالى ، وأنّ النقل لهما والعلم بهما جارٍ مجرى نقل جميع القرآن في الظهور والانتشار وارتفاع الريب في ذلك والنزاع. وأما اعتراضهم بأنه لو كان نقل القرآن ظاهراً مشهوراً عندهم لم يحتج أبو بكر في إثبات ما جمعه منه إلى شهادة شاهدين عليه ، ولم يشك زيد في آيات منه لما جمعه في أيام عثمان ، فسنقول في ذلك قولاً بيناً عند القول في جمع أبي بكر القرآن وجمع عثمان الناس على مصحفه ، ونجيب هناك عن جميع ما يسوغ التعلق به إن شاء الله.

(باب)

ذكر اعتراضهم في نقل القرآن بما روي عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - من قوله : " أنزل القرآن على سبعة أحرف ، كلّها شافٍ كافٍ " .
ووصف تواتر الأخبار بذلك ، وذكر تأويلها واختلاف الناس في تفسيرها ، وهل نصّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للأمة على جميعها وجمليتها وتفصيلها ووقفهم على إيجابها على حسب نصّه وتوقيفه على نفس القرآن وجميع ما ظهر من دينه من الأحكام أم لا ، ووصف ما نختره في هذه الفصول.

فإن قالوا : كيف يجوز لكم أن تدّعوا أنّ ظهور نقل القرآن ، وما يجب له وفيه ، وأنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ألقى ذلك إلى من تقوم الحجّة بنقله ويجب العلم

بخبره ، وأنتم قد رَوَيْتُمْ رواياتٍ كثيرةً متظاهرةً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " أنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ ، كُلُّها شافٍ كافٍ " ، ثمَّ

(٣٣١/١)

أنتم مع ذلك مختلفون في تأويلِ هذه السبعةِ الأحرفِ ومُدْهَشُونَ في تفسيرها ولا تعرفون شيئاً نحكونه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيها .
فإن كان رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - عندكم قد بئنَ هذه الأحرفَ السبعةَ ونصَّ عليها ، وعرفَ أجناسَ اختلافِها وما هي ، وكيفَ يجبُ أن يُقرأَ بها ، وأوضحَ ذلكَ وقطَعَ العُدْرَ فيه وأنتم مع هذا مختلفون في ذلكَ الاختلافَ

الكثير ، فلا تجدون خبراً تروونه عن النبي صلى الله عليه في تفصيل هذه الأحرفِ السبعةِ والنص عليها والتعريف لكل شيءٍ منها ، إما لانقطاع الخبر عن النبي صلى الله عليه عن ذلك أو دُثُورِهِ ، أو لعناد الأمةِ وغَلَطِ سائرِ النقلةِ أو لغير ذلك ، فما أنكرتم أن يكونَ رسولُ الله صلى الله عليه قد نصَّ على قرآنٍ كثيرٍ شهرَ أمره وأعلن النصُّ عليه وقطَعَ العُدْرَ في بابه ، وإن جازَ أن يجهلَهُ بعضُ الأمةِ ويُنكره ويذهب عن معرفته ، وجازَ أيضاً أن ينقطعَ ذكره ويعفوَ أمره ويهيئَ نقله ويندرِسَ ذكره ، حتى يصيرَ إلى حدِّ ما لا يُروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يُذكر كما جرى مثلُ ذلك في اندراسِ ذكر تفصيلِ الأحرفِ .

وإن كان الرسول صلى الله عليه عندكم لم يُبين هذه الأحرفَ التي أنزلَ القرآنُ بها وجرت الأمةُ في القراءةِ بأنها شأوا ، وأمروا أن يعتقدوا أنها كلها منزلةٌ من عندِ الله ومما لا يجوزُ رُدُّه وإنكاره وتسخُّطه ، وأن ذلك رخصةٌ منه وتيسيرٌ على عباده واستصلاحٌ لخلقِهِ ، ومما يجبُ أن يعلموا أنه منزلٌ من

(٣٣٢/١)

وَحِيهِ ومشروعٌ في دينه ، أو يبينها لآحادٍ وأفرادٍ من أمتِهِ لا يُحتجُ بخبرِهِم ولا تقطَعُ العُدْرَ نقلُهُم ، فما أنكرتم أيضاً من أنه يجوزُ أن لا يبينَ كثيراً من القرآنِ

الذي أُوحِيَ به إليه ، ولا ينص عليه ولا يبلغ كثيراً من فرائض الذين ونوافله
وما شرع للأمة معرفته وأن يصدف عن ذكره جملة ، أو يشتهه لآحاد وأفراد لا تقوم الحجة بهم ،
ولا يوجب العلم خبرهم ، كما صنع ذلك في الأحرف التي أمر بتعريفها وبلاغها والنص عليها .
قالوا : وهذا مما لا جواب لكم عنه ، وهو من أدل الأمور على تخليطكم
هذا ، على أنكم قد رويتم أيضاً في هذه الأخبار تفسيراً لهذه السبعة الأحرف
عن النبي صلى الله عليه والصحابه لا يجوز ولا يمكن أن تكون تفسيراً لها
على قولنا وقولكم ، لأنكم رويتم أنها تحليلٌ وتحريمٌ ووعدٌ ووعدٌ وقصص
وأمثال وأمر ونهي ، وأنتم مع هذا تزعمون أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " فاقروا
كيف شئتم " ، وقال فيمن قرأ عليه بالأحرف المختلفة : " أصبتم وأحسنتم " .
وأنه قال : " فبأيها قرأتم فقد أصبتم وأحسنتم " .

فيجب على قولكم وروايتكم هذه أن يكون من جعل مكان الأمر نهياً وموضع الوعيد وعداً ومكان
القصص أمراً ونهياً فقد أصاب وأحسن وأجمل ، وهذا جهل من قائله وخلاف دين المسلمين .
وكيف يكون أمر القرآن فيهم ظاهراً مشهوراً ، وقد رويتم في هذه
الأخبار أن أبياً وعمراً بن الخطاب وعبد الله بن مسعود نافروا هشام بن حكيم
وغيره لما قرأ بخلاف قرائتهم وردوها حتى ترافعوا إلى رسول الله صلى الله
عليه فأقرهم جميعاً على ما قرؤوا به ، وشهرة القرآن تُوجب علمهم جميعاً

(١/٣٣٣)

ثم رويتم بعد ذلك كله ما ينقض ما رويتموه أولاً! لأنكم قد رويتم عن
النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " أنزل القرآن على أربعة أحرف " ، وأنه قال مرة أخرى :
" أنزل القرآن على ثلاثة أحرف " ، وهذا ينقض أن يكون أنزل على سبعة أحرف .
وهذا كله يدل على أن أمر القرآن لم يكن مشهوراً عندهم ولا كان
عذرهم بيناً منقطعاً ، وأنهم لم يعلموا في جميع ما كانوا فيه على نص
الرسول في ذلك ، بل اجتهدوا واستحسنوا واستعملوا غالب الظن والرأي
وتغيروا وتأمروا وعدلوا عن معرفة الصواب وأخذ الأمر عن أهله ، ومن أمر
بالرجوع إليه ، وأن لا يُفرقوا بين الكتاب وبينه حيث قال لهم صلى الله عليه : " إني مُخلف فيكم

الثَّقَلَيْنِ وما إن تمسكتُم به لم تضلوا : كتاب الله وعترتي
أهل بيتي ، ألا وإنهما حبلان ممدودان ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ."

(٣٣٤/١)

قالوا : علي أن في الخبر إحالة عن وجوهٍ أُخر ، منها :
- أنه لا يجوزُ أن يُقال : أنزل القرآن على سبعةٍ أحرفٍ قبل نزول جميع
القراءاتِ الكاملة ، وأنتم ترون أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك قبل موتهِ بدهرٍ
طويل ، فهذا إحالة منكم .
ومنها : أنّ في الخبر ما يُوجبُ إبطاله ، لأنه إذا نزل القرآن على سبعةٍ
أحرفٍ أدّى ذلك إلى الاختلافِ والنزاعِ والهَرَجِ والرَّيبِ والشكِّ وإلى مثل ما
رويتُم أنه جرى بينَ عُمرَ وهشامِ بنِ حكيمٍ وأبيّ وعبدِ الله بنِ مسعودٍ مع
من سمعوه يقرأ بخلافٍ ما أقرأهما الرسولُ - صلى الله عليه وسلم - حتى شكَّ أبيّ واضطربَ على
ما رويتُم ، وذلك ما لا يجوزُ رده .
فيقالُ لهم : ليسَ في جميع ما وصفتمُ شيءٌ يُعترضُ على نقلِ القرآنِ ولا
يُوهنُه ولا يُوجبُ دخولَ زيادةٍ فيه ولا نقصانٍ منه ، ولا تغييرٍ له ولا إمكانِ
ذلكِ فيه ، وليسَ الخبرانِ اللذانِ يُذكرُ فيهما أن القرآنَ أنزلَ على أربعةٍ أحرفٍ وثلاثةٍ أحرفٍ
مناقضينِ للخبرِ الذي فيه أن القرآنَ أنزلَ على سبعةٍ أحرفٍ ، وليسَ منافرةٌ عُمرَ بنِ الخطابِ لهشامِ
بنِ حكيمٍ ، ومنافرةٌ أبيّ وعبدِ الله لمن نافراه واستشعنا قراءتهِ بدليلٍ على أنّ أمرَ القرآنِ نفسهِ وما
أنزلَ منه لم يكن ظاهراً معلوماً عندهم ، وكذلك ليسَ اختلافنا نحنُ اليومَ في تأويلِ هذه
السبعةِ الأحرفِ دليلاً على أنّ نصَّ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - على نفسِ القرآنِ وتأليفِ
آياتِ سُوره لم يكن ظاهراً مشهوراً ، ونحن نبيّنُ ذلكَ بما يوضّحُ الحقَّ إن شاء الله .

(٣٣٥/١)

فأمّا شهرةُ أمرِ القرآنِ نفسهِ وظهورُ نصِّ الرسولِ - صلى الله عليه وسلم - على جميع ما أنزله الله
على طريقةٍ واحدةٍ ووجهٍ يُوجبُ العلمَ ويقطعُ العذرَ ، فقد بيناه وأوضحناه من قبلُ بما يعني عن

إعادته ، وليس يُوجِبُ ذلك عندنا على الرسول ولا في حكم التعبد والشرعية أن يُنصَّ الرسولُ
لكافة الأمة أو مَنْ تقومُ به الحجَّةُ على كلِّ حرفٍ من تلك الحروفِ والفصلِ بينه وبين غيره ، وأن
يُوقَّفه على أنّ هذا الحرفَ الذي أقرأتكَ به أو الحروفَ التي أقرأتكَ بها
هي من جملة الحروفِ السبعة التي أنزلها الله تعالى دون وجوهٍ آخرٍ قد كان
أنزلها فيما سلف ومما نزلَ من القرآن ، ووجوهٍ قد كان يُقرىءُ بها .
ولا يمتنعُ ولا يستحيلُ أن يكونَ الرسولُ عليه السلام قد أعلم في
الجملة أنّ القرآنَ قد أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ وأوجهٍ نصُّ له عليها وعلى
تفصيلها ، وخيرٌ في أن يُقرىءَ أمته مجتمعين ومتفرقين كيفَ أحب وشاءَ على
أي وجهٍ سهَّلَ عليه وعلى الأخذِ عنه وتيسر له ، وأن يُقرىءَ واحداً منهم
جميعَ السبعةِ الأحرفِ في سُورٍ كثيرةٍ من القرآنِ أو في جميعه ولا يُنصَّ له
على أن هذه الوجوهُ على السبعةِ الأحرفِ أو من السبعةِ الأحرفِ ، ويُقرىءُ
أحداً منهم بواحدٍ منها فقط ولا يُنصَّ له على أنه أحدُ الأحرفِ السبعة ، فيظنُّ القارىءُ أنّ ذلك
الوجهُ ليس هو من السبعةِ الأحرفِ ، ويُقرىءُ آخرَ باثنين منها أو ثلاثةٍ ولا يُعرفُ ذلك كما لم يُعرف
الواحد ، فلا يخرجُ عليه السلامُ من الدنيا حتى يُقرءَ جميعها على هذه السبيلِ وإن لم يكن منه
نص على

تفصيلها لكل أخذٍ عنه وإن كانت قد حصلت لجميعهم وعُرِّفت عندهم على
السبيل الذي وصفناه ، وأن يكونَ تعالى قد عَلِمَ أن إلقاءَ هذه الأحرفِ وبيانها على هذه السبيلِ من
الجملةِ دون التفصيلِ من أصلح الأمورِ للأمة وأدعاها لهم إلى الإيمانِ وقبولِ القرآنِ والحرصِ على
حفظه ودراسته ، وأنّه لو

(٣٣٦/١)

جمَعَهُمْ ونص لهم على تفصيلِ عددِ هذه الأحرفِ وجنسِ اختلافِها لنفروا عن
طاعته وخالفوا رسوله .

وإذا لم يمتنعُ هذا ساعَ أن يكونَ بيانهُ لهذه الأحرفِ لم يقع إلى كل
واحدٍ منهم وإلى جماعتهم مفصلاً مبيناً بياناً يمكن أن يتقنه ويُحكّمه ، وإن
كان الرسولُ قد لَقَّنَ تلك السبعةِ الأحرفِ جميعَ الأمةِ على سبيلِ ما وصفناه .

حتى إنه لم يبقَ منها حرف إلا وقد أقرأ به بعضَ أمته ونص على جوازه.
ونظيرُ ذلك أن إنسانا منا لو عرفَ قراءةَ السبعةِ الأحرفِ وعَلِمَ ذلك من
حاله واتساع معرفته بالقراءاتِ ثم آثرَ أن يُقرىءَ الناسَ بالجائز من ذلك وأن
لا يلقنَ كلَّ أحدٍ حرفا مجرداً على وجهه من هذه الأحرفِ لساعَ له وجازَ أن
يُقرىءَ بعضَ الناسِ بحرفِ أبي عمرو ولا يعرفه أنه حرفه ، ويقرىءَ آخرَ
شيئاً من القرآنِ بحرفِ ابنِ عامر ، و شيئاً منه بحرفِ عاصمٍ ويقرىءَ آخرَ
شيئاً بحرفِ حمزة ، و شيئاً بحرفِ ابنِ كثير ، و شيئاً بحرفِ يعقوبَ
الحضرمي ، ثم لا يعرفه تفصيلُ هذه الحروفِ بل يعلمه أن ذلك كله شائعٌ

(٣٣٧/١)

جائزٌ وأنه حقٌّ و صوابٌ : لكان ذلك من فعله حسناً جائزاً ولا سيما إذا كان
ذلك أسهلَ عليه وأيسر .

وإذا ظن أن أخذَه على المتعلم بالجائز أقربُ عليه وأسهلُ وأن تجويزَ
إقراءه بحرفٍ على وجهه مما يشق ويصعب ويُفرضه عن الحفظ والضبط .
فكذلك الرسولُ عليه السلامُ إذا خُيِّرَ في إقراء الناسِ بالسبعةِ الأحرفِ المنزلةِ
عليه وجُعِلَ له فعلُ الأَخفِ عليه ، ولم يُؤخَذَ عليه تفصيلُ تعريفِ ذلك
الناسِ ، وظنَّ أن إقراءهم بالجائز من ذلك أسهلُ عليهم وأيسر : جاز له له
تلقيته على هذه السبيلِ وأن يقرىءَ رُبْعَ القرآنِ بحرفٍ منها ويقرىءَ الربعَ
الآخرَ بحرفٍ آخرَ ويقرىءَ كلَّ سُبْعٍ منه بحرفٍ من تلك السبعة ، ويخلطُ ذلك
فلا يُفضله تفصيلاً تعرفه الأمةُ والآخذون عنه حرفاً من حرف ، بل يظنون
ذلك حرفاً واحداً من السبعة يُقرأ على وجهينِ وثلاثةٍ أو سبعة ، أو حرفان
منها يُقرآن على تلك الوجوه.

ويجوزُ أن تكونَ هي كل السبعةِ قد أُقرئوا بها شائعاً في جميع القرآن .
ويكونُ ذلك أصلحَ لهم وأنفعَ وأقربَ إلى تحفظهم وحرصهم وتسهيل
دواعيهم على جميع القرآنِ ومعرفةِ تأويله وأحكامه دونَ عددِ حروفه .
وتجريدِ كلِّ حرفٍ منه ، غيرَ أنه لا بدَّ في الجملةِ من أن يُشتهرَ عن رسولِ الله

- صلى الله عليه وسلم - جملة ما أقرأ به من الحروف ، إما بتلقيه منه أو بالإخبار به عنه ، وإن لم يُعرف بذلك تفصيل السبعة الأحرف .

فإن قال قائل : فهذا الذي ذكرناه من إقراء الرسول والصحابة على هذا الوجه يُوجب أن تكون الصحابة غير عالمة بأن القرآن أنزل على سبعة أحرف ولا متبعين لذلك : أنها إذا لم تعرف ولا كل واحد منها تلك السبعة الأحرف وتفضلها لم تكن عالمة بأنه مُنزل على سبعة أحرف .

(٣٣٨/١)

يُقَالُ له : لا يجب ما قلته لأجل أنهم إذا ظهر بينهم نص الرسول صلى الله عليه بأنه منزل على سبعة أحرف ويكون ذلك على أسماعهم وعند التنافع والترافع إليه وتواتر الخبر بذلك عنه على من لم يسمعه من فيه : حصل لجميعهم العلم بأنه على سبعة أحرف ، وإن لم يعرفوا تفصيل ذلك وظنوا أن بعضها إذا سمعوه ولم يكن تقدم علمهم به ليس منها ، ولهذا أن يعلم اليوم أكثر الناس بالخبر المتواتر أن للقراء السبعة سبعة أحرف يقرؤونها لا يشكون في ذلك ، وإن لم يعرفوا تفصيلها ولم يحيطوا علماً بجميعها ، ولم يعلموا أن بعض ما يسمعونهُ يُقرأ بشيء منها هو من جملتها ، وكذلك أكثر الناس يعلم أن للرسول أحكاماً كثيرة هي معظم دينه وجل شريعته ، وإن لم يعرف تفصيلها ، ولم يحفظ ألفاظ نصوصه - صلى الله عليه وسلم - عليها ، وجوّز إذا لم يكن من أهل هذا الشأن أن يكون بعض ما يُحكى له من الأحكام ويُذكر له فيه من الآثار ليس من جملة ما استقر في دينه ولا مما قاله ونص عليه .

ولهذه العلة بعينها ساع لأبي وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أن يُنكروا بعض القراءات التي سمعوها مخالفة لما لُقنوه من الرسول ، لأنهم لما لم يكن كل واحد منهم يحفظ جميع هذه الحروف ويحيط علماً بتحصيلها وتفصيلها ، ولم يكن من سمعوه يقرأ ممن يُوثق بضبطه وحفظه أو ممن يُسكن السكون التام إلى رضائه وأمانته ، ظنوا به الغلط أو التحريف أو القراءة على المعنى أو التساهل في ذلك ، وكان أمر القرآن عندهم أشد

وأضيقَ من أن يقعَ فيه ضرب من التساهلِ أو التغافل ، فلذلك خرجَ عُمرُ وأبيّ وعبدُ الله إلى ما خرجوا إليه ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما حاولوه من القدح في نقلِ القرآن متى لم يبيّن الرسولُ جميعَ هذه الأحرفِ ويُفصلُها لكل الأمةِ مجتمعين أو لكل واحدٍ من الأمةِ ، وزال جميعُ ما طالبوا به.

(٣٣٩/١)

فإن قالوا : فإذا قُلتُم إن الرسولَ صلى الله عليه لم يكن يبيّن لكل واحدٍ ممّن يُقرئه جميعَ الأحرفِ والوجوه التي نزلَ القرآنُ عليها ويُفصلُها لكل الأمةِ مجتمعين ، وأنه كان يُقرئهم قراءةً مختلفةً من تلك الحروفِ وعلى سبيلِ ما تيسّر له : وجبَ أن لا تقومَ الحجّةُ على الأمةِ بكل حرفٍ مما أقرأ به ، وأن لا يتيقنَ ذلك من دينه ، وأن يجدَ المُلجِدُ والمعاندُ سبيلاً إلى إدخالِ حرفٍ ووجهٍ في القرآن ليسَ هو مما أنزلَ على الرسول ، ويعملَ له إسناداً وطريقاً ويُضيفه إلى النبي صلى الله عليه ويُدخل بذلك فيما أنزلَ الله تعالى - من الوجوه ما لم يُنزلْه ، ويُفسدَ القرآنَ ويوقعَ الشبهةَ والإلباسَ على أهل الإسلام ، كما زعمتم من قبلُ أنه لو كان يبيّن بعضُ القرآنِ بيانا خاصاً لا تقومُ به الحجّةُ لصارَ ذلك طريقاً إلى أن يُدخَلَ في القرآنِ كلمات وأيات تقصُرُ عن حدِّ المعجز ، وأن يُضافَ ذلك إلى الرسول أو أن يكونَ ذلك ذريعةً إلى الشبهة والإلباس ، وهذا ما لا فصلَ لكم فيه.

يقال له : لا يلزمُ ما وصفته ، لأننا قد قلنا من قبلُ إن رسولَ الله صلى الله عليه وإن كان لم يبيّن تفصيلَ الحروفِ السبعة لكل واحدٍ ممّن أقرأه وأخذَ عنه ولا جمَعَ الأمةُ ووقفهم على ذلك ، وأنه كان يُقرئ بما يسهلُ وُشُر له وللمتعلم منه ، فإنه لا بُدَّ أن يظهرَ عنه ويستفيضَ كل وجهٍ وحرفٍ قرأ به وأقرأه ، إما بتكريرِ سماعِ ذلك منه أو بالتَّقلُّل له عنه ، ولا بُدَّ أن يبلُغَ الحديثُ والسماعُ في طولِ تلك السنين ، وتكريرِ عرضه صلى الله عليه القرآنَ على جبريلَ عليه السلامُ في كل عام ، وعرضه إيّاه مرتين في العام الذي مات

فيه ، وتكثر قراءته وإقراءه إيَّاه وأخذه عنه مبلغاً يظهر ويستفيض حتى يزول
عن الناس فيه الرَّيبُ والشك ، وأنه مما قرأه رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وأقرأ

(٣٤٠/١)

كما أنه لا بدَّ إذا بيَّن الآيةَ إذا نزلت عليه في منزله لأهله وقربته ومن
حضره من الآحادِ من أن يبينه أيضاً لغيرهم ومن أن يتحدث بذلك عنه ، ومن أن يبلغه الحديثُ به
عنه ودعوى نزوله له عليه ، وأنه ممَّا ألقاه وبلغه حتى
يبلغ مبلغاً يزول معه الرَّيبُ والشك في أنه مما أنزلَ عليه وبلغه ، وإذا كان
ذلك كذلك سقط ما ظننته وبطل ما حاولته.

ونظيرُ هذا أننا إذا عرفنا عدالةَ رجلٍ في وقتنا هذا وطهارته وشدةَ تدبُّه
وحسنَ منسكه وعلمةَ بقراءة الأئمة السبعة وأنه يُقرئُ الناسَ بها ، غيرَ أنه لا
يجرِّدُ كلَّ حرفٍ منها ويفرِّدُ للأخذِ عنه ولا يبيِّنُ ذلك له ويفصِّله ويقولُ له :
هذا حرفُ فلانٍ وهذا حرفُ فلانٍ وروايتهُ فلان : لا يُمتنعُ علينا مع ذلك أن
نعلم أن الحروفَ والوجوه التي يُقرئُ بها هي الأحرفُ السبعة المشهورةُ
ويتيقنُها ، وإن كنا لا نعرفُ تفصيلها ونعلمُ أنه لم يفصلها للآخذين عنه ، وأن
نعلمُ مع ذلك كذبَ من يكذبُ عليه وأضافَ إليه القراءة بالشَّواذ ، ومما يُستنكر ولا يجوزُ مثله
ومما لم يُقرئُ به أحداً لأنه وإن كان لا يجرِّدُ لكلِّ أحدٍ عنه حرفاً واحداً يقرئُه جميعَ القرآنِ به ،
فإنه مع ذلك قد اشتهرَ عند كلِّ وجه

وحرفٍ مما يُقرئُ به وعُرفَ من رأيه ، فإذا أضيفَ إليه مع ذلك أنه يقرأُ أو
كان يُقرئُ في أيامِ حياته قراءةَ ابنِ شُبُوذٍ والشَّواذَّ المنكرة ، والقراءةَ المرويةَ
عن السبعة علمنا بكذبِ ذلك عليه لشهرة ما كان يُقرئُ به عنه والعدولِ عما سوى ذلك ، وإن
كان يُقرئُ قراءةً مختلطةً ممتزجةً من قراءة جميع الأئمة.

وكذلك الرسولُ إذا كان لم يمتَ حتى ظهرَ عنه وانتشرَ جميعُ الوجوه
والأحرفِ التي كان يُقرئُ بها ويداومُ عليها ولا يُقرئُ بغيرها لم يسعُ أن
يتوهمَ عليه متوهمَ صحة ما يروى عنه أن ما كان يُقرئُ به : (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا

قَرَأْنَاهُ فَاتَّبَعْ قُرْآنَهُ (١٨).
وَأَنَّهُ كَانَ يُفَرِّقُ :

(٣٤١/١)

{وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ (بعلى) } ، وأمثالِ هذا إذا كان قد ظهر
وانتشر عنه جميع ما أقرأ به وليس هذا من جملته ، وإذا كان ذلك كذلك فقد بطل ما سألوا عنه
بطلانا ظاهرا.

فأما قولهم : كيف يسوغ أن تدعوا ظهور إقراء الرسول بهذه الوجوه
وأنتم تختلفون في تفسيرها فإنه لا تعلق فيه ، لأننا قد بيّنا أنّ رسول الله صلى
الله عليه أقرأ بجميعها وظهر منه ذلك ، وأنه مع هذه الحال لم يفسر تلك
الوجوه ويُسمي كل شيء منها باسم يخصه ، فحننُ نعلم في الجملة أنه منزل
على سبعة أحرفٍ وأنّ الرسول قد بلغها وأقرأ بها وظهرت عنه ، وإن اختلف في تأويلها لعدم نصّه
على التأويل والتفسير ، كما أننا نعلم أن ما بلغه قرآن من عند الله ، وأنه قد بينه وظهر عنه وقامت
الحجة بانه كلام الله تعالى ، وإن كنا نختلف في تفسير كثير منه ونتنازع في تأويله الذي لم ينص لنا
صلى الله عليه ولا وقفنا عليه ، فاختلافنا في تفسير الآية لا يمنعنا من العلم بأنها قرآن ،
وكذلك اختلافنا في تأويل السبعة الأحرف والأوجه لا يمنعنا من العلم أنه مُنزل على سبعة أحرف ،
وأنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بلغها وأقرأ بها ، فبطلت بذلك شبهتهم باختلاف الأمة
في هذا الباب.

وأما قولهم : إنكم قد روئتم في تفسير هذه الأحرف ما لا يمكن ولا
يجوز في صفة الرسول أن يُفسرها به ، نحو رواية من روى أنها : أمر ونهي
وقصص ومواعظ وأمثال وحلال وحرام ونحو ذلك ، وأنه لا يجوز أن يكون
الجاعل مكان الأمر نهياً وموضع الوعظ مثلاً ومكان الوعد وعيداً : مُحسناً
مصيباً ، وأنتم قد روئتم أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لكلٍ مُختلفين في هذه الأحرف :
"أحسنتما وأصبتما" ، و"هكذا أقرأتكما" ، والرسول عليه السلام يجل من هذه الصفة ويرتفع عن
هذه الرتبة ، بل يجب تبرئته أدنى المؤمنين

(٣٤٢/١)

منزلةً عن ذلك ، فإنه باطل لا تعلق لهم فيه ، وذلك أن إخباره عليه السلام بأن القرآن منزل على سبعة أحرفٍ وأوجهٍ من القراءاتِ كلها جائزة وحسنة وصواب ، لأنها في الخبر ، غير أنه قد أنزله على سبعة أحرفٍ هي أوجهُ آخرٍ منها أمر ومنها نهى ومنها وعدٌ ومنها وعيد ومنها قَصَصٌ وأمثالٌ وتحليل وتحرير ، فلا تكونُ هذه السبعةُ هي التي إذا اختلفَ المختلفون فيها وجعلوا مكانَ كل شيءٍ منها غيره فقد أحسنوا وأصابوا ، بل لا يمتنعُ أن تكونَ هذه السبعةُ الأوجهُ والأقسامُ قسماً من السبعةِ الأحرفِ التي أنزلَ الله القرآنَ عليها ، وباقي السبعةِ يصوبُ المختلفون فيها سوى هذا الوجه ، ولا يمتنعُ غيرُ ذلك على ما سنشرحه فيما بعدُ إن شاء الله ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ توهُمُهُم لتعارضِ هذينِ الخبرين ، وإحالة هذا التفسيرِ على الرسول عليه السلام.

وأما قولهم : إن روايتكم في هذا متناقضة لأجل أنكم قد روئتم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن القرآنَ نزلَ على ثلاثةِ أحرفٍ ، وأنه قال في خبرٍ آخر : "أنزل على أربعةِ أحرفٍ " ، فإنه أيضاً لا شبهةَ فيه لعالم ولا تعلق ، وذلك أن أولَ ما في هذا الباب أن الثلاثةَ والأربعةَ داخل في السبعة ، فيمكنُ أن تكونَ هذه الأحرفُ أنزلت أولاً فأول ، وأنزل منها ابتداءً ثلاثة فقط ، ثم زيدَ الرسولُ عليه السلامُ رابعها ، ثم زيدَ ثلاثةً فصارت سبعةً ، هذا غيرُ ممتنعٍ لولا أن في لفظِ إخبارنا بأنه أنزلَ على سبعةٍ ما يمنع هذا التأويل ، ولكن لهم من الزيادة ما لم يدخلوه في شيءٍ من اعتراضهم ، وهو أن في كثيرٍ من الرواياتِ أن المَلَكُ قال : على حرفٍ أو حرفين ، فقال المَلَكُ الذي معي عن شمال : على حرفين ، فقال المَلَكُ : على حرفين أو ثلاثة ، فقال :. على ثلاثة ، إلى أن بلغت سبعةَ أحرفٍ ، وهذا اللفظُ يقتضي أن يكونَ قد أُقرئَ بالسبعةِ جملةً ، وشُرِعَ له ذلك في مجلسٍ واحد ، على أنه يُحتملُ أن تكونَ بعضُ تلك

(٣٤٣/١)

الأحرفِ السبعةِ يُقرأ على ثلاثةِ أوجهٍ كلها جائزة ، وبعضُها يُقرأ على أربعةِ أوجهٍ تسمى أحرفاً كلها جائزة ، فيكون قوله : أنزل على أحرفٍ وأربعةِ أحرفٍ منصرفاً إلى وجهين من وجه القراءات السبعة ، يُقرأ أحدهما على ثلاثةِ أوجهٍ والآخرُ على أربعةِ أوجه ، وإذا كان ذلك

كذلك بطل ما توهموه من التعارض.

ويُحتمل أيضاً أن تكونَ الثلاثةُ الأحرفُ والأربعةُ اللاتي خبِرَ في هذين الخبرين وأن القرآنَ أنزلَ عليها غيرُ الأحرفِ السبعة التي خبِرَ فيها ، وليسَ يمتنعُ أن يُنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ ويُنزلَ أيضاً على أربعةِ أحرفٍ وثلاثةٍ أوجهٍ أُخرَ غيرِ الأربعةِ وغيرِ السبعةِ على ما نبينه فيما بعد ، وإذا كان ذلك كذلك سقطَ ما توهموا من تعارضِ هذه الأخبارِ وتنافي موجبها .

وأما قولهم : كيف يكون أمرُ القرآنِ ظاهراً مشهوراً وعمراً وأبيّ وعبدُ الله يُنكرونها من قرأ خلافَ قراءتهم وينافرونه ويرافعونه إلى الرسول ، وقد قلنا في ذلك من قبلُ ما يُغني عن إعادته ، وهو أن الرسولَ كان يُقرئهم قراءَةً من وجهٍ من السبعةِ الأحرفِ ، ولم يكنْ كل واحدٍ منهم يعرفُ جميعها ولم تكن الأخبارُ بذلك ظهرت واستفاضت بجميع ما يُقرئهُ الرسولُ على الأوقات . فلذلك أنكروا خلافَ ما لُقّنوه عن الرسول .

ويُحتملُ أن يكونَ الرسولُ كان يقرئُ عمرَ وأبياً وعبدَ الله بوجوهٍ وأحرفٍ جائزة قبلَ نزولِ هذه السبعةِ الأخرِ التي خبِرَ الرسولُ عنها ، ثم نزلت هذه الأحرفُ وأقرأ بها رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وقتَ نزولها أو يومَ ذلك ، ولم يكنَ انتشرَ عنه ، فلمَّا سمعَ القومُ ذلك أنكروه واحتاجوا إلى البحثِ عنه وسؤالِ الرسولِ عن صحته .

ويُحتملُ غيرُ هذا مما لعلنا أن سنذكره فيما بعد إن شاء الله ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ قَدْحُهُمْ في ظهورِ نقلِ القرآنِ بإنكارِ هذه الفرقة ما لم يكن

(٣٤٤/١)

تقدّمَ سماعها له ، ولم يمر من الزمانِ وتطاولِ الوقت ما يقتضي ظهوره وحصولَ الغنى عن السؤالِ عنه ، وهذا يُبطلُ جميعَ ما عوّلوا عليه ومؤهّوا به في نقلِ القرآنِ وعدمِ قيامِ الحجّةِ .

فإن قال منهم قائل : إن في خبركم هذا إحالةٌ وتناقضاً ظاهراً من وجهٍ آخر ، وهو أنه قد ثبتَ وعلمَ أن القرآنَ لم ينزلَ على الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جملةً واحداً وإنما نزلَ في نيفٍ وعشرين سنة ، وأنه لم يتكاملَ نزوله إلا عند

تقارب وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وآخر عهده بالدنيا ، وهذا الخبر الذي روئيموه لا شك أنه قد قاله قبل موته بدهرٍ طويلٍ وقبل نزول كثيرٍ من القرآن ، فهذا تناقضٌ بين ؟
يقال له : لا يجبُ ما قلته ، لأنَّ من الناس من يقول : إن هذا الظاهر لا يقتضي أكثرَ من أن يكونَ في القرآنِ كلمة واحدة أو اثنتين تُقرأ على سبعةٍ أوجه ، فإذا حصلَ ذلك فيه وُفِّي الخبرُ حقّه وموجبه ، ومنهم من يقول : ذلك إنما يُستعملُ إذا قرئ جملةُ القرآن أو كثير منه على سبعة أحرفٍ وأوجه .
وهذا هو الذي نختاره ، وسندل على ذلك فيما بعد إن شاء الله .
وإذا كان ذلك كذلك ولم يُنكر أن يكونَ النبي - صلى الله عليه وسلم - قد قال هذا القول بعد أن نزلَ شطرُ القرآن أو ثلثاه أو ستة أسباعه : ساعٌ أن يُقال إذ ذاك إنه منزلٌ على سبعة أحرف ، ويعني بذلك - صلى الله عليه وسلم - هذا الذي نزل ، ويكونُ جبريلُ عليه السلام قد أخبره أن قدرَ ما نزل عليك هو معظمُ القرآن وكثيره ، وأن ما ينزلُ عليك فيما بعد قليل بالإضافة إليه ، فيحسنُ لذلك ، وجاز أن يُقال : أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ لأنَّ معظمه قد أنزل كذلك ، فبطلَ بذلك ما قلتموه .

(٣٤٥/١)

ولو حُمِلَ الأمرُ في هذا على أن قوله : أنزل القرآن على سبعة أحرف لا بدُّ أن يتناول كل سورة لوجب أن يُحمَلَ على أنه قد أُريدَ به أن كل آية منه تُقرأ على سبعة أوجه ، وعلى أن كل كلمة من الآية يجب أن تُقرأ على سبعة أوجه ، بل يجب أن يُحمَلَ على أن كل حرف من حروف الكلمة منه تُقرأ على سبعة أوجه ، ولما لم يجب ذلك كما لا يجب إذا قلنا هذه القصيدة تُشَدُّ على وجهين ، وهذه الخطبة والرسالة تروى على وجهين ، ومصنفُ فلان في الفقه يُروى على وجهين ، أن يكونَ كل بيت من القصيدة ، وكل مصراعٍ وكل كلمةٍ وكل حرفٍ من الكلمة تُشَدُّ على وجهين ، وكل مسألة من الكتاب وكل كلمة منه تُروى على وجهين ، لم يجب إذا قيل إن القرآن أنزل على سبعة أحرف أن تكونَ كلُّ سورة منه وكلُّ آيةٍ وكل كلمةٍ وكل حرفٍ من الكلمة منزلاً على سبعة أحرف ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ ما ظنُّوه من إحالة هذا القول على أنه قد يجوزُ أيضاً أن يكونَ جبريلُ لما أقرأ الرسول عليهما السلام

في ابتداء أمره شيئاً من سور القرآن أنزل مواضع منها على سبعة أوجه ووقفه على أنها جارية في جميع ما يُنزل عليه على هذه السبيل والطريقة ، كأنه قال له : اقرأ غير المغضوب عليهم وعليهم ، فكل ما جاء من كتابة الجمع فهذه طريقته نحو إليهم وإليهم ، وأنعمت عليهم ، أو قرأ هذا الحرف بالهمزة . وترك الهمزة ، وكل حرف مثله مما نزل عليك ، ومما سينزل مثله ، وكذلك القول في الإمالة وترك الإمالة في الحرف والكلمة التي يجوز فيها الرفع والنصب ، وغير ذلك ، فيعلم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بذلك أن جميع ما نزل وينزل عليه من القرآن ، فهذه سبيل اختلاف حروفه ووجوهه ، وإذا كان ذلك بأن سقوط ما تعلقوا به من أنه لا يجوز أن يقول مثل هذا القول حتى يتكامل نزول جميع القرآن .

(٣٤٦/١)

فأما قولهم : إن في الخبر ما يدل على فساده ، وأن متضمنه لا يجوز على الله سبحانه ، وهو أن القرآن منزل على سبعة أحرف مختلفة ، وقد علم أنه جهته ، ولا معنى في إنزاله على سبعة أحرف إلا القصد إلى حصول الخلاف والتنازع والتنافر فيه ، والتحريف له ، ووجود السبيل إلى أن يدخل فيه حرف ليس منه وإلى تعذر حفظ هذه السبعة والإحاطة بها ، وتثقل العبادة بتكليف معرفتها ، حتى يؤدي ذلك إلى ما روّيتم من تلبس عمر بن الخطاب بهشام بن حكيم ، وأخذه إلى النبي صلى الله عليه منكرًا عليه حرفاً أقرأه به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يقرأه عمر ولم يعرفه . مثل ما روّيتم أنه قال أبي بن كعب لما أنكر على رجل آخر سمعه يقرأ بخلاف ما كان لقنه هو من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلما قرأ عليه وقال لهما : "فيما روّيتماه أحسنتما وأصبتما ، هكذا أقرأتكما" ، فقال أبي : فأخذني عند ذلك من الشك أشد مما أخذني في الجاهلية ، فضرب النبي صلى الله عليه صدري وأخسأ عني الشيطان ، فقال : يا أبي ، أعندك من الشك والتكذيب ، قال : ففضت عرقاً ، وكأني أنظر إلى الله فرقاً ، ثم قال لي : إن جبريل أتاني فقال لي : اقرأ القرآن على حرفٍ فقلت : رب خفف عن أمتي ، فلم يزل يقول كذلك حتى قال له - فيما روّيتم : إن الله

تعالى يأمرُك أن تقرأ القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ ، فلا معنى لإنزاله على سبعةِ إلا ما رويتموه ، ويؤدي إليه من هذه الشكوك والريب والتخاصم والخلاف ، وذلك مما لا يجوزُ على الله سبحانه ، فوجبَ بذلك بطلانُ ما رويتموه.

فيقال لهم في جواب هذا وجواب جميع ما قدّمناه عنهم : فإن كان هذا الخبرُ باطلاً مفتعلاً فقد نالَ طعنُكم على نقلِ القرآنِ بأنَّ الرسولَ لم يبين تلك السبعةِ الأحرفِ ، وأنه كان يجبُ ظهورُها ، وأن لا تختلفَ الأمةُ وأزلتم عتاً

(٣٤٧/١)

بذلك كلفته ، وإن كان هذا عندكم صحيحاً وهو ذاك على أن أمرَ القرآنَ لم يكن عندكم ظاهراً مستفيضاً فقد بطلَ مدحك فيه بهذه المطاعن ، وهذا اختلاط منكم أنتم إلى أن نُبين عن فسادِ كل شيءٍ توهمتموه مُبطلاً لهذه الأخبار ، فهذا مما تجبُ موافقتهم عليه عند المطالبة بواجب كل اعتراضٍ يوردونه على هذه الرواية.

ثم يقال لهم : لا يجب أن يكون هذا الذي توهمتموه قادحاً في الخبر . وذلك أنه لا يُمتنع أن يعلمَ الله سبحانه أن مصلحةَ عباده متعلقةٌ بإنزال القرآنِ على سبعةِ أحرفٍ أو أكثر منها ، كما لا يُمتنع أن يعلم أن مصلحتهم متعلقةٌ بإنزاله على حرفٍ واحد ، لأنه إذا علم سبحانه أن طباعَ الناس وسجايهم

مختلفة في النطق والكلام ، وأنّ منهم من يألّف التكلم بالكلمة والحرف على وجهٍ وطريقةٍ هي أخف عليه وألصقُ بقلبه وأسهلُ وأجرى على لسانه ، ومنهم من يصعبُ عليه ويستثقلُ أن يميلَ ويهمزَ الحرفَ ويزيدَ الواو من قوله : عليهم وإيهمو ، ويخف عليه إليهم وعليهم ، وأنه لو كُلف كل واحد منهما ما هو في طبعٍ غيره وأسهلُ عليه لشقّ ذلك عليه ، وصارَ طريقاً إلى نفوره واستثقاله وملاجه وصعوبةِ حفظه ، وأنه إذا لم يلزمه إلا قدرُ ما تيسرَ عليه منه كان ذلك لطفاً له ، ساغ لهذا أن يكونَ إنزاله الحرفين والسبعةِ أحرفٍ أصحّ من توضيق الأمر فيه ، وحمل الناس في النطق به على وجهٍ واحدٍ صعبٍ متعسرٍ ثقيلٍ على أكثرهم ، فلعله لو كُلف هشامُ بن حكيمٍ والرجلُ الذي

خالف أياً أن لا يقرأ إلا بما أقره النبي - صلى الله عليه وسلم - عمر وأياً لثقل ذلك عليهم أو
أعرضا عنه وشكاً في نبوة الرسول ، وصارا جريماً للرسول صلى الله عليه وعمر وأبي على أصل الدّين
ودعوة الحق ، وإذا كان ذلك ممّا لا يمتنع في المعلوم بطل ما توهموه.

(٣٤٨/١)

وكذلك إذا علم أن في الناس الأُلكنَ والفصيحَ والألثغَ والطلقَ الذرب
والتمتام العيِّ ، والقادر المنبسط ساعً أن ينزل القرآن بالهمز وغير الهمز .
وأن يجعلَ مكان الحركة التي تنقل على التتمام تسكيناً لا يتقلُّ عليه ، وهذا
أولى وأجدر وأقربُ في تخفيف المحنة وتيسير العبادة وأحرس للعباد إلى
الطاعة.

وكذلك إذا جاز أن يُعلم أن من الناس السكتة النزر الكلام القليل
الحفظ ، وأن منهم الذكي الحفوظ الذي يميل طبعه إلى تشويق
الكلام والتبسط والتصرف في وجوه الألفاظ والعبارات ، وأنه يُنقلُّ عليه لزومٌ نهجٍ واحدٍ وسبيلٍ لا
يختلفُ في النطقِ ويعظم عليه حفظُ ذلك ، ويؤديه
تكليفه إيّاه إلى الضجر والملل وقلة الرغبة والإعراض ، جاز لذلك أن ينزله
على حرفين وسبعةٍ وعشرةٍ ليحفظه على الوجه الواحد من قَدَمنا ذكره .
ويحفظ على هذه الوجوه الكثيرة من وصفنا قدرته وتبشّطه وميله إلى الإكثار
والتنفُّل في وجوه الخطاب.

وكذلك أيضاً فقد يجوز أن يعلم سبحانه أنه إذا أنزل القرآن على حرفٍ
واحد ، لزم الأمة بأسرها أن لا تُقرأ الآية ، جاز أن يشك شك في ذلك
الحرف ويتبناه ، وينطلق لسانه بحرفٍ غيره يقوم مقامه ولا يُبطلُ معناه .
وأنهما إذا ترافعا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فاقرأهما فأخطأ أحدهما وترك القراءة بذلك
الحرف الواحد المنزل ، وقال له الرسول عند ذلك : أخطأت ، أو أسأت ، أو ما هكذا أقرأتك ،
انكسفَ باله وصغرت حاله ونفسه ، وانكسرت حدته ، وفترت شهوته ، وقل حرصه ، وصار ذلك
طريقاً إلى ضجره وملاله ،

(٣٤٩/١)

وقلت دواعيه في تعلم القرآن وتحفظه أو لحقه عند ذلك من الأنفة والحمية وعزة النفس وكراهة الغلبة عند المناقشة والمشاحة والهرب من عار القهر ونسبته إلى السهو والغفلة وسوء الفهم وجلافة الطبع وقلة الحفظ والضبط ، ما يكون أدعى الأمور إلى الزهد في الإسلام جملة والرغبة عنه ، ومتى أمكن أن يكون هذا أجمع مما قد سبق في علم الله سبحانه ، بطل بذلك طريق من توهم أنه لا وجه لإنزال القرآن بسبعة أحرف إلا الاستفساد للعباد والتهاج والفساد وهذا ما لا مدخل لهم عليه.

ثم يقال لهم : فيجب على اعتلالكم أن لا يُنزلَ الله سبحانه في كتابه مجملاً ولا محتملاً ولا متشابهاً بل يجعله كله نصاً جلياً ، لأننا نعلم أنّ في الناس من يُلحد في تأويله ويتعلق بمتشابهه ويُلبس ويوهم الباطل في التعلق بمجمله ومحتمله ، وهذا أولى مما قلتم وأقرب لو كنتم مقسطين ولأنّ الله سبحانه قد نصّ على هذا ، والذي قلناه من فساد خلق بمتشابهه ولم ينصّ على ما ادّعيتم من فساد قوم بإنزاله على سبعة أحرف ، ولا رأينا هشام بن حكيم ولا أياً ولا عبد الله ، ولا من خالفهم كفروا ولا ارتدوا عند الترافع إلى النبيّ - صلى الله عليه وسلم - بل استجابوا لقوله وخنعوا لطاعته ، ورضوا جميعاً بما أقرّهم به على اختلافهم.

وقد قال سبحانه فيما عارضناكم به : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) .

فكان يجب على موضوع اعتلالكم أن لا يُنزلَ من القرآن متشابهاً يُبتغى العسر به ويُلبس على العباد في تأويله ويُلحد في صفات الله سبحانه عند تنزيله ، فإن لم يجب هذا عندكم فقد بطل جميع ما أوردتموه في هذا الفصل بطلاناً بيّناً ، وبان لكم أنّ هذا

(٣٥٠/١)

الضرب من الطعن في نقل القرآن وإنزاله من مطاعن الملحدين على الله وعلى رسوله وعلى جملة كتابه وتفصيله ، وهكذا فعل الله سبحانه بمن صدّ عن دينه وصدف عن صحيح النظر في براهينه ، وأشرأب قلبه إلى التعلق

بالشبهات والميل إلى الزيغ والضلالات.

فإن قالوا : أفليس قد رويتم أنّ الذين بعث عثمان رضي الله عنه على جمع الناس على مصحفه ، وقراءته والمنع من باقي الحروف التي أنزلها الله جل وعز ما حدث في عصره ، وشدة الاختلاف والتشاجر والتبرّي والإكفار في القراءات بهذه الحروف المختلفة ، فألا علمتم أنّ إنزاله على سبعة أحرفٍ سبب لما قلناه ؟

يقال لهم : ليس الأمر في هذا على ما وصفتم ، لأن القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول صلى الله عليه التي لم يمت حتى علم من دينه أنه أقرأ بها و صوب المختلفين فيها ، وإنما اختلفوا في قراءاتٍ ووجوهٍ آخر لم تثبت عن الرسول عليه السلام ولم تقم بها حجة . وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد وما لا يُعلم ثبوته وصحته ، وكان منهم من يقرأ التأويل مع التنزيل نحو قوله : والصلاة الوسطى ، (وهي صلاة العصر) . فأووا (فيهن) ، ولا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم (في مواسم الحج) ، وأمثال هذا ممّا وجدوه في بعض المصاحف ، فمنع عثمان من هذا الذي لم يثبت ولم تُقم الحجة به وأحرقه وأخذهم بالمُتيقن المعلوم من قراءات الرسول عليه السلام.

فأما أن يستجيز هو أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرفٍ ثبت أنّ الله أنزله ويأمر بتحقيقه والمنع من النظر فيه والانتساخ منه ، وتضييق على الأمة ما وسعه الله تعالى ، ويُحرّم من ذلك ما أحله الله ويمنع منه ما

(٣٥١/١)

أطلقه وأباحه ، فمعاد الله أن يكون ذلك كذلك ، لماذا كان هذا هكذا سقط ما قلتموه ، على أننا لو سلّمنا لكم نظراً أن أهل عصر عثمان رضوان الله عليه اختلفوا في هذه الأحرف السبعة ، وأدى ذلك خلفاً منهم إلى البراءة من

أهل الحق ، لم يجب أن لا ينزل الله سبحانه القرآن بها إذا علم أن من يصلح بقراءته بها على اختلافها أكثر ممن يُفسد ، أو أنه لا أحد يفسد عنه ذلك إلى

- زمن عثمان ، فيسوغُ حينئذٍ لعثمان على قول بعض الناس أخذه للأمة ببعض تلك الأحرف والمنع من باقيها لأجل حدوث ما حدث مما لم يكن من قبل.

أو لعله سبحانه قد علم أنه لو لم يُنزل القرآن على سبعة أحرف كان منكراً حرفٍ منها والمختلفين فيها يُعرضون عن الإسلام جملةً والانحلاع من الإيمان وإلى أن يكونوا حرباً للرسول صلى الله عليه وإن اختلف فهم في القراءات أسهل من اليسير من ذلك.

فإننا نُنكر عليكم ونقول لكم : فيجبُ على اعتلالكم أن لا ينزلَ الله سبحانه المتشابهة المحتمل من كتابه لموضع إخباره باتباع أهل الزيغ لما تشابه منه ابتغاء الفتنة والإلحاد في تأويله ، فإن لم يلزم ذلك لم يلزم شيء مما قلتُموه ، وقد بينا - رحمكم الله - في غير موضع من الكلام في التعديل والتجوير أنه لا يجبُ على الله استصلاح جميع خلقه ، وفعلُ أصلح الأمور لهم ، والمساواة في اللطف لجميعهم ، وأنه لا يصح منه أن يضر بعضهم ويطبع على قلبه ويختتم على سمعه وبصره ، وأنه قال سبحانه في كتابه : إنه (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) ، وقال في أخرى : وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى

وقد بينا ذلك بما يُعني الناظر فيه ، ولولا أننا لم نصنع كتابنا لهذا الفن من الكلام لأسهبنا في ذلك ، غير أنه مخرج لنا من غرض الكتاب ، وفيما أجبناهم به بلاغ وإقناع.

(٣٥٢/١)

(فصل)

ونحن الآن نذكرُ بعض ما جاء من الروايات في أن القرآن منزل على ثلاثة أحرفٍ وأربعةٍ وسبعةٍ ليعلم قارئُ كتابنا ظهور ذلك وانتشاره في علماء الأمة من سلفها وخلفها ، وتكلمُ على ما يجبُ الكلامُ عليه من هذه الأخبار ثم نبين القول في تفسير السبعة الأحرف بما يوضح الحق ويزيل الشك والريب ، وما توفيقنا إلا بالله.

وقد روى الشعبي عن ابن عوفٍ عن محمد عن ابن مسعود قال : "أنزل

القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف " كقولهم : هلمّ ، تعال ، أقبل .
وروى حمّاد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبيّ
صلى الله عليه قال : "أنزل القرآن على ثلاثة أحرف " ، وروى سعيد بن أبي
سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(٣٥٣/١)

"أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه ، وغرائبهُ فرائضهُ ، فإنّ القرآن أنزل
على خمسة وجوه : حلالٍ وحرامٍ ومحكمٍ ومتشابهٍ وأمثال ، فنخذوا بالحلال
ودعوا الحرام ، واعملوا بالمحكم وآمنوا بالمتشابه ، واعتبروا بالأمثال " .
فهذه الثلاثة الأخبار تقتضي أن يكون القرآن منزلاً على ثلاثة أحرف
وعلى أربعة أحرف وعلى خمسة أحرف ، وقد بيّنا فيما سلف أنّ ذلك لا
يُنَاقِضُ ما روي من أنه منزل على سبعة أحرف ، وتكلمنا على ذلك بما
يوضّح الحق ، وقلنا إنّ ذلك الحلال والحرام ، وما أتبع يُحتمل أن يكون
وجهاً من وجوه السبعة ، وأن الأظهر أنه غيرها ، لأنّ تلك مُخيّر في القراءة
بأيها شاء القارئ على ما وردت به الروايات التي سنذكرها ، وقلنا إنّ الثلاثة الأوجه والأربعة التي
لم تُفسّر بهذه الأقسام من الأمر والنهي وغيرهما .
يحتمل أن يكون بعض السبعة التي خيّر الناس في القراءة بأيها شاؤوا .
ويُحتمل أن تكون غيرها .

وقد تحتمل أيضاً هاتان الروايتان أن يكون معنى قول النبي صلى الله
عليه أنزل القرآن على ثلاثة أحرفٍ وعلى أربعة أحرف ، أن من الحروفِ
السبعة حرفاً يُقرأ على ثلاثة أوجه ، وإن حرفاً منها آخر يُقرأ على تلك الثلاثة وعلى وجهٍ رابع ، أو
أن حرفاً منها يُقرأ على أربعة أوجهٍ غير الثلاثة الأوجه التي يُقرأ حرف آخر من السبعة عليها ،
ويكون باقي السبعة الأحرف لا يُقرأ كل شيءٍ منها إلا على طريقةٍ واحدة ، فلا يكون في هذا
تعارض ولا تناقض .

ويمكن أيضاً أن يكون أراد بهذين الخبرين أنّ ثلاثة أحرفٍ من تلك
السبعة الأحرف يُقرأ على وجهٍ ونحوٍ من الاختلاف متقارب ، ليس بالمتباين

الشديد وهو حرفُ زيدٍ والجماعة ، والذين أكثرهم كان يألفه ويقرأ به
ويعلق بقلبه وينطلقُ به لسانه ، وأربعةٌ أحرفٍ أخرج من السبعة منزلةً على تباينٍ

(٣٥٤/١)

شديد غير متقارب ، وعسى أن تكونَ هي حروفَ الأربعة النفر الذي أمر
رسول الله صلى الله عليه بأن تُؤخذ القراءةُ عنهم وهم أبي بن كعب وعبدُ الله
ابن مسعود ومعاذُ بن جبل وسالمُ مولى أبي حذيفة ، أو لعل هذه الأربعةُ
الأحرف المتقاربة التي ليست بشديدة التباين هي التي كان يقرأ الناسُ كثيراً
بها وعليها الجمهورُ وعامة الناس.

ولسنا نقف على حقيقة هذا غير أننا قد بيننا أن قوله صلى الله عليه : أنزل
القرآن على ثلاثة أحرفٍ وأربعةٍ وخمسةٍ لا تنافي قوله : إنه منزلٌ على سبعةٍ
أحرف ، وهذا هو الغرضُ المقصودُ دون تفصيل أجناس الاختلاف بين الثلاثة
والأربعة والخمسة والسبعة ، وإذا كان ذلك كذلك بطلَ إكتازهم بذكر هذا
الباب ووجب حملُ الأمر فيه على ما قلناه.

فأما الرواياتُ الواردُ " عنه صلى الله عليه بأن القرآنَ منزلٌ على سبعةٍ
أحرفٍ فإنها كثيرة متظاهرة مشهورة عند أهل العلم والنقل ، وهي أكثرُ شيءٍ
رُوي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وكلها مع اختلاف ألفاظها وطرقها متوافية على المعنى ،
فيجب لذلك وصولُ العلمِ بمتضمنها وإن اختلفت ألفاظها وتشعبت طرقها فمنها ما رواه عبيد الله
بن عمر عن أبي الحكم عن أبي بن كعبٍ أن رسولَ الله صلى الله عليه قال : "أتاني آتٍ من ربِّي
جل وعز فقال : يا محمد

(٣٥٥/١)

اقرأ القرآن على حرف ، فقلت : يا رب ، خفف على أمتي ، ثم أتاني آتٍ من
ربِّي فقال : يا محمد اقرأ القرآن على حرفين ، فقلت : خفف على أمتي ، ثم
أتاني فقال : يا محمد اقرأ القرآن على سبعة أحرف ، ولك بكلِّ ردةٍ مسألة

لك ، فقلت : يا ربّ اغفر لأمتي ، ثم قلت : يا ربّ اغفر لأمتي ، وأخرتُ
الثالثة شفاعة لي يومَ القيامة ، والذي نفسي بيده إنّ إبراهيمَ عليه السلام
ليرغب في شفاعتي ."

وروى يونس عن ابن شهاب قال : حدّثنا عبيدُ الله بنُ عبد الله بن
عباس حدثه أن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "أقرّني جبريلُ عليه السلام على حرف
، ولم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف " .
قال ابنُ شهاب : "بلغني أنّ تلك السبعة إنّما هي في الأمر الذي يكون واحدا لا يختلفُ في حلالٍ
ولا حرامٍ ."

(٣٥٦/١)

وروى حميدٌ قال : قال أنس : قال أبي بن كعب : إن رسول الله صلى الله
عليه قال : "جاءني جبريلُ وميكائيلُ فقعد جبريلُ عن يميني وميكائيلُ عن
يساري ، فقال جبريلُ : اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيلُ : استزده ، حتى بلغ سبعة أحرفٍ
وكل كافٍ شاف " .

وروى سعدٌ عن الحكم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن
أبي بن كعب "أن النبي صلى الله عليه كان بأضاعة بني غفار فأتاه جبريلُ فقال :
إن الله تعالى يأمرُك أن تقرأ القرآن على حرف ، قال : أمتي لا تطيقُ ذلك ، ثم
أتاه فقال : على حرفين ، فقال : أمتي لا تطيقُ ذلك ، ثم أتاه الثالثة فقال : على ثلاثة أحرف ،
فقال : أمتي لا تطيقُ ذلك ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك على سبعة أحرف ،
فأيما حرفٍ قرؤوا عليه فقد أصابوا" .

وروى أنس بن عاصم قال : أخبرني أبو حازم عن أبي سلمة قال : لا
أعلمه إلا عن أبي هريرة أنّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "أنزل القرآن على سبعة
أحرف ، والمرء في القرآن كفرٌ ثلاث مرات فما عرفتم فاعملوا به وما جهلتم فردّوه إلى عالمه " .
وروى أيضا أبو هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أنزل القرآن على سبعة
أحرفٍ عليما غفوراً رحيماً" .

وروى عقيل بن خالد عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن

أبيه عن ابن مسعود عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ قَالَ : "كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ
أَنْزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، وَكَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَانزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ
عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ : أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ وَمَحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَأَمْثَالٌ
فَأَحَلُّوا حَلَالَهُ وَحَرَمُوا حَرَامَهُ ، وَافْعَلُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ وَانْتَهَوْا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ .
وَاعْتَبِرُوا بِمَحْكَمِهِ وَآمَنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا".
وَرَوَى بَشْرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَمْرِو بْنِ
الْعَاصِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((أَنْزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَأَيُّ
حَرْفٍ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ ، فَلَا تَمَارَوْا فِيهِ ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كَفْرٌ" .
وَرَوَى وَاصِلُ بْنُ حِيَانَ عَنْ أَبِي الْهَزْدِيلِ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - قَالَ : "إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ظَهَرَ وَبَطَنٌ وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ" .
وَرَوَى عَمْرِو بْنُ أَبِي قَيْسٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ زُرٍّ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ :
لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ أَحْجَارِ الْمَرْقِيِّ - أَحْجَارٍ بِالْمَدِينَةِ - فَقَالَ لَهُ
: يَا جَبْرِيلُ أَرْسَلْتُ إِلَى أُمَّةٍ أَمِّيِّينَ مِنْهُمْ الْغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ وَالشَّيْخُ وَالْعَجُوزُ وَالرَّجُلُ الْفَارِسِيُّ لَمْ يَعْلَمْ
كِتَابًا قَطُّ ، فَقَالَ : إِنْ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ" .

وَرَوَى مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ
الْقَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ
الْفُرْقَانَ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَهَا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَقْرَأَ بِهَا ، فَكَدْتُ أَنْ أَعْجَلَ
عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَهَلْتُ حَتَّى انصَرَفَ ، فَلَمَّا انصَرَفَ لَبِيئُهُ بِرَأْدِهِ ثُمَّ جِئْتُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانَ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا ،
فَقَالَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَرْسَلَهُ ، فَأَرْسَلْتَهُ ، فَقَالَ : اقْرَأْ ، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتَهُ يَقْرَأُ ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : هَكَذَا أَنْزَلْتُ ، ثُمَّ قَالَ : اقْرَأْ فَقَرَأْتُ ، فَقَالَ : "هَكَذَا أَنْزَلْتُ"

، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ " .
وروى عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث وابن
لهيعة أن بكيرا حدثهما : أن عمرو بن العاص قرأ آية من القرآن ، فسمع
رجلاً يقرأها خلافَ قراءته ، فقال له : من أقرأك ، فقال : رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ،
فذهب إليه فذكر له ذلك وقرأ عليه كلاهما فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أصبتُما
إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ " .
قال بُكير : فذكر لي أَنَّهُ

(٣٥٩/١)

قيل لسعيد بن المسيب : ما سبعة أحرف ، قال : كقولك هلم وتعالى ، وأقبل
وكل ذلك سواء .
وروى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال : "كنتُ في
المسجد فدخل رجل فقرأ قراءةً أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ قراءةً سوى
قراءة صاحبه ، فقمنا جميعاً فدخلنا على رسول الله صلى الله عليه فقلت له :
يا رسول الله إن هذا دخل فقرأ قراءةً أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ غير
قراءة صاحبه ، فقال لهما النبي صلى الله عليه : اقرأ ، فقرأ ، فقال : أحسنتما ، فلما قال لهما
النبي صلى الله عليه الذي قال ، كبر على ولا إذ كنت في
الجاهلية ، فلما رأى النبي ما قد غشيني ضرب على صدري ففضتُ عرقاً
وكأني أنظرُ إلى الله فرقاً ، فقال : يا أباي إن ربي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على
حرف ، فرددت إليه أن هون على أمّتي ، فأرسل إليّ أن اقرأ على سبعة أحرفٍ ولك بكل ردة مسألة
تسألنيها .

قال : قلت : اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي .
وأخرت الثالثة ليومٍ يحتاج إليّ فيه الخلقُ حتى إبراهيم الخليل عليه السلام .
وفي روايةٍ أخرى عن سقير العبدي عن سليمان بن صرد عن أبي
بن كعب قال : "دخلتُ المسجدَ فإذا رجل يقرأ قلتُ له : من أقرأك هذه

القراءة ، قال : النبي - صلى الله عليه وسلم - ، قلتُ : انطلق إليه ، قال : فانطلق ، قال : قلتُ : استقرئ ، قال : فاستقرأ ، فقال : أحسنت ، قال : قلت : ألم تُقرئني

(٣٦٠/١)

كذا وكذا ، قال : بلى ، قال : وأنت فقد أحسنت ، فنكبتُ بيدي هكذا ، وقد أحسنت ، قال : فضربَ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في صدري وقال : اللهم أذهب عن أبي الشك ، قال : فارتفضتُ عرقاً وامتلاً جوفي فرقاً ، ثم قال صلى الله عليه : يا أباي أتاني ملكان اثنان فقال أحدهما : اقرأ على حرف ، فقال الآخر : زده ، قال : قلتُ : زدني ، قال : اقرأ على حرفين ، فقال الآخر زده ، قلت : زدني قال : اقرأ على ثلاثة أحرف ، قال الآخر : زده ، قلت : زدني قال : اقرأ على أربعة أحرف ، قال الآخر : زده ، قلت : زدني ، قال : اقرأ على خمسة أحرف ، قال الآخر : زده ، قلت : زدني ، قال : اقرأ على ستة أحرف ، قال الآخر : زده ، قلت : زدني ، قال : اقرأ على سبعة أحرف ."

وروى قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان بن صرد الخزاعي عن أبي بن كعب ، قال : "قرأت آيةً وقرأ ابن مسعود خلفها فأتينا النبي - صلى الله عليه وسلم - فقلت : ألم تُقرئني آيةً كذا وكذا ، قال : بلى ، قال ابن مسعود : ألم تُقرئنيها كذا وكذا ، قال : بلى ، كالأكما محسن مجمل ، فقلت : كالانا ما أحسن ولا أجمل ، فضرب في صدري وقال : يا أباي إنني أقرئت القرآن ، فقيل لي : على حرفٍ أو حرفين ، فقال الملك الذي معي : قل على حرفين .

قلت : على حرفين ، فقيل : على حرفين أو ثلاثة ، فقال الملك الذي معي : على ثلاثة ، قلت : على ثلاثة ، هكذا حتى بلغ السبعة أحرف ليس منها إلا شافٍ كاف ، إن قلت غفور رحيم ، سميع عليم ، أو عليم حكيم ، عزيز حلیم هو كذلك ، ما لم تختتم عذاباً برحمة أو رحمة بعذاب ."

(٣٦١/١)

وقد رُوي في ذلك أخبارٌ كثيرةٌ يطولُ تتبعها ، وفي بعض ما ذكرناه منها ما يدلُّ على ما نقصده من العرض وكشفِ الشبهة ، وأدُلُّ ما نقول في هذا : إنَّ هذه الأخبار التي ذكرناها أخيراً من مشاجرة عُمر لحكم بن هشام وأبي لعبد الله بن مسعود ورجلٍ آخر ، وعمرو بن العاص لآخر خالف ما لقنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وترافعهم إليه وتخاصمهم بحضرته واستعظامهم الأمر في ذلك ، من أدلُّ الأمر على تشدد القوم في هذا الباب وتصعُّبهم وتدينهم بقراءة القرآن على ما أقرنوا عليه من اللَّفظ دون المعنى والعملِ والاجتهاد في القراءة على غلبة الظن فيها ، وأنهم كانوا لا يرونَ وضع الآية والكلمة منه في غير الموضع الذي وُضعت فيه ، وأنهم كانوا يُحرِّمون ذلك ويأخذون أنفسهم بترتيبه على ما أنزلَ وقراءته على ما وقفوا عليه من غير تغييرٍ ولا تبديلٍ ولا تقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا تساهلٍ في القراءة بالمعنى ، على كذب من ادَّعى عليهم شيئاً من ذلك واستجازته وأنهم أجازوا تقديم المؤخَّر وتأخير المقدم والقراءة على المعنى والاستحسان وغالب الظن والرأي والاجتهاد ، لأنَّ ما يجوز فيه ذلك عندهم لا يقع فيه هذا التخاصم والتشاجر والإعظامُ له ، فوجب بذلك نفْي ما فرقوا به الصحابة من ذلك وأضافوه إليهم منهم.

وكيف يستجيزون ذلك ، وقد علموا أنَّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يُعرضُ عليه القرآن في كلِّ مرةٍ وظهرت الروايةُ بينهم بذلك ، حتَّى رَووا أنَّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - كان يُعرضُ عليه القرآن في كل عام مرة ، حتى كان العامُ الذي توفي فيه يُعرض عليه مرتين ، قالوا : فكأنَّهم يرون أنَّ العرضة الأخيرة في قراءة ابن عفَّان ، وكلَّ هذا يدلُّ على إحاطة القوم بعلم ترتيب القرآن على الوجه الذي رتبهُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنَّه لا يجوز أن يذهب عليهم ذلك مع تكرر عرض الرسول له في كل عام ، ولا أن يتسمَّحوا

(٣٦٢/١)

ويتساهلوا في نظمه وترتيبه على خلاف ما رتبهُ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - وعرضه ، ولا أن تتوافي هَمَمُ الجميع منهم على ترك ذلك وتسويغ خلاف ترتيب النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو ترك الإنكار والتعليق على من فعل ذلك وأجازهُ ، ولو كان هذا مما قد وقع وفُصل وأنكرهُ مُنكر ، لوجب في مستقر العادة ظهور هذا الإنكار وشهرته ، وعلمنا ضرورةً لخلاف من خالف نظم الرسول وترتيبه وإنكار المنكرين لذلك ، وفي عدم العلم بذلك وحصول الإجماع بخلافه دليل على

سقوط جميع هذه الدعاوى وتكذيبها وسلامة أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة مما قذفوهم به وأضافوه إليهم من التبديل والتغيير والزيادة والنقصان والتقديم والتأخير وغير ذلك مما رموهم به.

ثم رجع بنا الكلام إلى معنى السبعة الأحرف المروية وتفسيرها ووجوب إطلاق القراءة بسائرهما ، فنقول أولاً : إن جميع ما قدمنا ذكره من الأخبار المتظاهرة عن الرسول نص منه على أن القرآن منزل على سبعة أحرف وسبعة وجوه من القرآن كلها صواب وحلال مطلق القراءة بها ، فلذلك قال جبريل عن الله سبحانه : "بأيها قرأتم فقد أصبتم وأحسنتم" .

وقال الرسول صلى الله عليه لعمر وهشام وأبي وعبد الله بن مسعود وعمرو بن العاص والرجل الذي رافعه إليه : "قد أصبتم وأحسنتم" .

ثم أخبرهم أن كل تلك القراءات منزلة من عند الله تعالى ، ومن جملة السبعة الأحرف التي راجع فيها وسأله التخفيف عن أمته ، وأنه استزاد الملك فزاده حتى بلغ سبعة أحرف ، فوجب بذلك القطع على تصويب كل قارئ ببعض هذه السبعة الأحرف ، وأنها بأسرها من عند الله تعالى ، وأن عثمان وأبياً وعبد الله بن مسعود لم يختلفوا قط في شيء من هذه الأحرف السبعة ، ولا أنكر أحد منهم على صاحبه القراءة ببعضها والإخبار له وإطلاق الباقي لمن قرأ به ،

(٣٦٣/١)

وأن عثمان لم يحرق شيئاً من المصاحف لتضمنها شيئاً من هذه القراءات ، وأنه إنما حرق منها ومنع من التمسك به لتضمنها شيئاً لم يثبت أنه قرآن ، وما أثبت على خلاف ما أنزل الله ، أو لتضمنه الآية وتفسيرها التي يخاف على غير مشبتها توهمه لكون التفسير قرآناً ، أو لتضمن تلك المصاحف لقرآن كان أنزل ثم نسخ ومنع وحظر رسمه ، فلم يعرف ذلك من سمعه أو أثبتته بذكره لنفسه لا ليجعل مصحفه إماماً .

وقد روى رواية ظاهرة أن عمر رضي الله عنه قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - لما نزلت آية الرجم : والشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة ، أثبتها يا رسول الله ، فقال له : لا أستطيع ذلك لقوله عليه السلام إنه مما نهي عن رسمه ، ولو كان مما أمرنا بإثباته لاستطاع أن يثبتته ولم يكن لتركه وإجابة عمر بأنه لا يستطيع ذلك وجه .

فيجب إذا كان ذلك كله أخذ المصاحف المتضمنة لمثل هذه الأمور

وتصفية آثارها والمنع من التمسك بها والانتساخ منها إذا كان ذلك من أجلب الأمور لفساد نقل القرآن وإدخال السنة والتخالط فيه ، وخلطه بما ليس منه على مارتبناه وبيّناه من قبل .

ووجب لذلك أن لا يكون بين عثمان وعبد الله وأبي خلاف في هذه القراءات ، وفي تسويغ جميعها وإطلاقه والقطع على أنّها من عند الله جلّ ذكره ، وأنه لا يجوز لعثمان ولا لغيره منع القراءة بشي ، من هذه الأحرف وحظره وتخطئة القارىء به وتأثيمه بعد توقيف الرسول على صواب القارىء بكل شيء منها ، لأنه لا يسوغ لأحد أن يحرم ويحظر ما أحقه الله جلّ وعزّ ويخطيء من حكم الله بصوابه ، وحكم الرسول بأنه محسنٌ مُجملٌ في قراءته ،

(٣٦٤/١)

وأنه لا يجوزُ أبداً أن تنفق الأمة على حظر ما أحقه الله تعالى وتخطئة من أخبر الله بصوابه ، لأن ذلك إجماع على خطأ وهو ممتنع على الأمة .
وأنه لا يسوغ أيضا لمذع أن يدعي أن ما أحقه الله وأطلقه وحكم بصواب فاعله حلالٌ بشريطة أن لا يُحرّمه إمام الأمة ويمنع منه أو بأن لا يُجمع المسلمون على خلاف ما حكم الله به ، لأن الإجماع على ذلك خطأ وإجماع على مخالفة حكم الله سبحانه ، ولن يجوز أن يتفق منهم أبداً ، ولأن ذلك لو ساغ أن يقال في بعض ما حكم الله به لساغ أن يقال مثله في جميع أحكام الله تعالى ، وأن جميع ما أحقه وحرّمه وأوجبه وأباحه وأطلقه إنما أوجبه وأباحه وحرّمه بشريطة أن لا يحكم إمام الأمة فيه بخلاف حكم الله تعالى ، ويرى أنّ مخالفة حكم الله من مصالح الأمة ، وبأن لا يجمع الأمة على مخالفة حكم الله بذلك الشيء ، ويرى أنّ منعه أصوب وأحوط للأمة من إطلاق مقال لا ينكر سقوط قطع السارق وجلد الزاني والقصاص إذا أدى ذلك في بعض الأوقات إلى تهاجُر الأمة وسفك الدماء وتعطيل جميع الحدود والأحكام .
وأن يسقط أيضاً لمثل ذلك في بعض الأحيان فرض الصلاة والحج والصيام ، إذا خيف في تيقنه فرضه على الناس تهاجُر وفتنة وتعطيل الأحكام

والارتداد واللحوق بدور الكفر ، فإنّ من صارَ على ذلك أجمعَ خرقَ
الإجماع وفارق الدين ، وإن أباه لم يجد فصلا .
وإن قال : إنّه لا يجوز أن تفسد الأمة أو بعضها بنفيه بعض الأحكام على ما
حكم به ، ويكون ذلك لطفا في فسادها ، قيل له : وكذلك لا يجوز أن يتفق مثلُ هذا في إطلاق
القراءات التي أنزلها الله سبحانه وأحقها وحكم بصواب القارىء بها .

(٣٦٥/١)

وإن قالوا : بالضرورة يُعلم أن حكم الله تعالى بوجوب قطع السارق وجلد
الزاني وفرض الحج والصلاة دائمٌ مؤبّدٌ على الأمة بغير شرط ، قيل لهم : وبمثل هذه الضرورة يُعلم
أنّ إطلاقَ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لهذه القراءات والحكم بصوابها مؤبّد ، ولا جواب
عن ذلك ، وقد أشبّعنا هذا الكلام فيما سلف بما يغني عن إعادته .
وإذا كان ذلك كذلك ثبت صواب جميع هذه الأحرف والقراءات وإطلاقها
على التأبيد ، وأنّ الصحابة لم يكن بينهم خلافٌ في هذا الباب ، وأنّه يجبُ أن
يُحمل الأمرُ في كل خلافٍ زوي عنهم في المصاحف والقراءات ، خرجوا فيه
إلى المنافرة والإنكار والمنع من القراءة بما اختلفوا فيه ، على أنّ ذلك
الاختلاف ليس من هذه الأحرف السبعة والقراءات التي أحل الله سبحانه
جميعها في شيء ، وإنما هو في بعض ما تقدم ذكره ممّا لم يصحّ وتقوم الحجّة
بأنّه قرآنٌ منزل ، أو فيما كان نزلَ ونُسَخ أو فيما أثبت من تأويل مع تنزيل على وجه التذكرة ، أو
مما أسقطت كتابته وحُذف ، وهو قرآن ثابت ، قد أمر الله سبحانه به وألزم إثباته وقراءته ، ونحو
هذا مما يجبُ إنكاره ومنعه والمنافرة فيه ، وهذه جملةٌ كافيةٌ في هذا الباب ، وبالله التوفيق .

(٣٦٦/١)

(باب)

القول في تفسير معنى القراءات السبع التي أنزل الله جل وعز القرآن بها
فإن قال قائل : فما هذه الأحرف السبعة ، وما تأويلها وحسن الاختيار

فيها ، قيل له : هي في الأصل على أربعة أضرب ، فثلاثة منها مروية تفسيرها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعض التابعين ، والضرب الرابع ثابت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وإن لم يكن نصاً في تفسيرها ، وقد اختلف الناس في تأويله اختلافاً سنذكره فيما بعد إن شاء الله ، ونصيف ما نختاره ونقيم الدليل على صحته ، وحرمان من الأحرف الثلاثة المروية تفسيرها قد ورد تفسيرها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من ذلك فهو ما قدمنا ذكره من قوله - صلى الله عليه وسلم - : "إن الكتاب الأول أنزل من باب واحد ، وكان على حرف واحد ، وأنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : نهى وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابهة وأمثال ، فأحلوا حلاله وحرّموا حرامه ، وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه ، واعتبروا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا".

فهذا نص منه على تفسير هذه السبعة الأحرف بما يمنع ويحظر من زيادة عليها ونقصان منها ، أو تفسيرها بغير ما فسره - صلى الله عليه وسلم - وبينه ، وليست هذه السبعة الأحرف هي الأحرف التي أجاز لعمر وهشام وعبد الله وأبي وعمرو ومن رافعه إليه القراءة بجميع ما اختلفوا فيه وصوبهم عليه ، وقال لهم في سائرهم أصبتم وأحسنتم ، وهكذا أقرأتكم ، لأن القرآن على عصر الرسول - صلى الله عليه وسلم -

(٣٦٧/١)

وبعد لم يُختلف في أنه لا يجوز التحريم موضع التحليل والمُحكم موضع المتشابه والأمر في مكان النهي ، هذا مما لم يختلف قط في سلف الأمة ولا خلفها ، ولا يجوز أن يقع ذلك منها ، وإنما اختلفت في وجوه الإعراب والإمالة والتقديم والتأخير وتغيير الاسم بما ينوب عنه إلى أمثال ذلك من وجوه الأحرف السبعة مما سنشرحه فيما بعد إن شاء الله وكذلك قال ابن شهاب عند ذكره السبعة الأحرف التي رواها : "بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام".

وإذا كان ذلك كذلك ثبت أنّ هذه السبعة المفسرة عن الرسول ليست هي السبعة الأحرف التي يسوغ الاختلاف فيها ، وليس يجب إذا أنزل الله القرآن على سبعة أحرف هي : أمر ونهْي وتحليل وتحريم وغير ذلك أن لا يُنزل على سبعة أحرفٍ آخر وهي : أوجه وإعرابٍ مختلفٍ وإتفا مختلفه

اللفظ متفقاً المعنى ، وغير ذلك ، وأن تكون الأخبار عن أنه أنزل على سبعة أحرف لا يسوغ غيرها ، والاختلاف فيها منافياً للإخبار بأنه منزل على سبعة أحرفٍ آخرٍ ليست من هذه الضروب ، يسوغ الاختلاف فيها .
 وإذا كان ذلك كذلك صح ما قلناه وثبت أن هذه السبعة الأحرف المفسرة ليست هي القراءات السبعة المختلفة في تأويلها .
 فإن قال قائل : الأمر والنهي والتحليل والتحريم لا يُسمى في اللغة حرفاً ، وإنما يُسمى كل ضربٍ منه وجهاً وضرباً من الكلام وكلمة ، فكيف استجاز الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يسمي الأمر والنهي حرفين .
 يقال له : هذا اعتراض على الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسؤال لازم له إن كان لازماً دوننا .
 فإن كان السائل عن ذلك معترفاً بالنبوة فلا سؤال له ،

(٣٦٨/١)

وإن كان مبطلاً لها لم يجب أن يُكلم في تفسير الأحرف والقراءات ، ثم يقال له : قد صح بما سنينه فيما بعد إن شاء الله أن الوجه الذي يقع عليه الفعل والكلام يسمي في اللغة حرفاً ولذلك قال الله سبحانه : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ (١١) .
 وإنما عني بالحرف - وهو أعلم وأحكم - الوجه الذي تقع العبادة عليه ، يقول إن منهم من يعبد على النعمة والرخاء والغنا ويطمئن إلى ذلك ، فإن تغيرت حاله إلى فقرٍ وشدةٍ وغير ذلك ، ترك عبادة ربه وكفر به ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكان الأمر وجهاً والنهي وجهاً آخر منه ، وكذلك التحليل والتحريم ، جاز أن يُسمى رسول الله كلَّ ضربٍ من هذه الضروب حرفاً ، على تأويل أنه وجهٌ من وجوه الكلام ، وإذا كان ذلك كذلك سقط السؤال وزالت الشبهة والاعتراض .
 وأما الضرب الثاني من الثلاثة التي روي تفسيرها فهو ما قدمنا ذكره في رواية أبي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "يا أبا إني أقرئت القرآن ، فقيل لي على حرفٍ أو حرفين ، فقال الملك الذي معي : على حرفين ، فقلت : على حرفين ، فقيل لي : على حرفين أو ثلاثة ، فقال الملك الذي معي : على ثلاثة ، قلت : على ثلاثة ، هكذا حتى بلغت سبعة أحرف ، ليس منها إلا شافٍ كاف ، إن قلت : غفورٌ رحيمٌ سميعٌ عليم ، أو عليمٌ حكيمٌ عزيزٌ

حكيم هو كذلك ما لم تَخْتِمَ عذابا برحمةٍ أو تَخْتِمَ رحمةً بعذاب .
هذا آخر الخبر .

وفي هذا الخبر أيضا من نص الرسول - صلى الله عليه وسلم - على تفسير هذه الأحرف ما يمنع من التأويل والاختلاف فيه ، وتكليف غير ما قاله الرسول أو تغييره ، وهل السبعة الأحرف الأخر أيضا ليست السبعة الأولى التي فسرها بالأمر والنهي على ما قدمناه ، ولا السبعة التي هي وجه من القراءات ، واختلاف

(٣٦٩/١)

اللفظ والإعراب والتقديم والتأخير ، وإنما هي سبعة أوجه من أسماء الله تعالى لها سبعة معاني وسبع عبارات مختلفة ، وليس يجب إذا أنزل الله تعالى القرآن على هذه السبعة الأحرف والتي قبلها أن ينزله على سبعة أحرف على السبعين الأولتين ، لأن ذلك غير متناف ولا متضاد ممتنع .

فإن قال قائل : فما تقولون في بقاء حكم هذه السبعة الأحرف الثابتة .

ومما روي من تفسيرها ، وأنه يجوز أن يجعل مكان غفورٍ رحيمٍ ومكان

حكيمٍ عليمٍ ومكان عزيزٍ عليمٍ ما لم يُختم عذاباً برحمةٍ أو رحمةً بعذاب .

هل حكم ذلك باق ، وهل يجوز أن يكون مكان كل اسمٍ لله تعالى من هذه

الأسماء غيره مما هو بمعناه أو مخالف لمعناه أم لا ؟

يقال له : نقول في ذلك إن هذه الرواية إذا صحّت وثبتت ، وجب أن

يُحمل الأمر فيها على أن ذلك كان شائعا مطلقا ثم نُسخ ومُنِع وأُخذ على

الناس أن لا يُبدلوا أسماء الله تعالى في آيةٍ وموضعٍ من المواضع بغيره ، مما

هو بمعناه أو مخالف لمعناه ، لأن ذلك مما قد اتفق المسلمون عليه ، ولذلك

لم يَسُغَ أن يُقالَ قلْ أعوذ برب البشر مكان الناس ، وقل أعوذ بخالق الناس

مكان ربّ الناس ، وتبارك الله أحسن المقدرين أو المخترعين أو المنشئين

مكان قوله الخالقين ، في أمثال ذلك مما قد اتفق على منعه وحظره ، فثبت

أن هذا ممّا كان مطلقاً مباحا ، ونُسخ .

ويجوز أن يكون قد شُرع في صدر الإسلام أن يجعل مكان الحرف

الواحد خلافةً مثلُ مكانٍ عليهمِ قدير ، وأن يُجعلَ مكانه مثله مثلُ مكانٍ غفورٍ رحيم ، ثم نُسِخَ ذلك من بعد ، فأما أن يُجعلَ مكانه ضده مثلُ مكانٍ غفورٍ شديدٍ العقاب ، فلم يكن ذلك جائزاً بالإجماع .

(٣٧٠/١)

وقد يجوز أن يقول قائل : إن المباح كان من الأسماء المبدلة التي يسوغُ وضع كل شيءٍ منها مكانَ غيره سبعة من أسماء الله فقط ، حتى لا يلزمه ذلك في سائر أسمائه تعالى ، وذلك غير ممتنع ، إلا أنه لما اتفق المسلمون على أنه ليس في شيءٍ من أسمائه تعالى الثابتُ في آيةٍ من الآي ما يُجوزُ أن يُبدلَ بغيره عُلم بذلك نُسِخَ ما تضمَّنه هذا الخبر من إطلاق هذا الباب ورفعهُ بعد تحليله ، وليس بمحالٍ أن ينزل الله سبحانه القرآنَ على وجهٍ ثم يُنسخ ذلك الوجه من القراءة بغيره ، كما أنه ليس بمحالٍ أن يُنزلهُ في الأصل إلا على وجهٍ واحدٍ وليس بمحالٍ واحد ، وليس بمحالٍ رفعُ التلاوةِ نفسها ونسخها بعد إنزالها وإيجاب القراءة لها ، وإذا كان ذلك كذلك ثبت ما قدمناه .
فأمَّا الوجهُ الثالثُ المرويُّ تفسيره عن بعض التابعين ، فهو ما قدَّمنا ذكره عن عمرو بن الحارث وابن لهيعة روايتان رواهما بُكير :

إحدهما : أن عمرو بن العاص قرأ آيةً من القرآن فسمع رجلاً يقرأها خلافاً لقراءته ، فقال من أقرأك هذا ، فقال : رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ، فذهب به إليه ، فذكر له وقرأ عليه كلاهما ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "أصبئتما ، إن القرآن نزل على سبعة أحرف " ، فقال بُكير : وذكر لي أنه قيل لسعيد بن المسيب : ما سبعة أحرف ، فقال : كقولك هَلَمْ وتعال وأقيل ، وكل ذلك سواء .

وهذا التفسير وإن كان مما لا يلزمنا قوله والقطعُ على صحته لكونه مذهباً وقولاً لسعيد بن المسيب ولا سأل بكير عن ذلك سعيد .

وقوله : بلغني أن سعيداً قيل له ، ولم يذكر من بقعه ذلك عن سعيد ، فإنه يمكن أن يكون صحيحاً ، وأن يكون الله سبحانه قد كان أباح للقارىء في صدر الإسلام أن

(٣٧١/١)

يجعل مكان اسم الشيء المذكور في الآية غيره من أسمائه التي هي بمعنى ذلك الاسم ، أو أباح ذلك في سبعة أسماء فقط ، إما من أسماء الله تعالى أو من أسماء غيره ، أو أباح ذلك في سبع كلمات ليست بأسماء له ، معنى كل واحدة منها معنى الأخرى ، وأطلق القراءة بأيها شاءوا وخيّرهم في إبدال الاسم والكلمة بما هو بمعناها في تلك السبع الكلمات أو الأسماء المخصوصة .

ثم إنه سبحانه حظر ذلك بعد إباحته ومنع على ما بيناه من قبل .

وتحتمل هذه الرواية أيضا أن يكون من سعيد بن المسيب تفسير لبعض الحروف السبعة ، الشافي حكم القراءة له ، فكأنه قال : هذه سبيل السبعة الأحرف أو أكثرها في أنه اختلاف بالإعراب والتقديم والتأخير والإمالة وتركها ، والجمع والتوحيد لا يفسد معنى ولا يغيره ، مثل الصوف المنفوش مكان العهن ، وقوله إن كانت إلا زقية واحدة مكان صيحة ، وطعام الفاجر مكان الأثيم ، مثل هلم وتعال وأقبل ، وكأنه فسّر السبعة بوجه منها ، لبيّنه بذكره على أنها أو أكثرها جارية مجرى ذلك الوجه ، في أنها لا تغيّر معنى ولا تُفسدُه ، وإن كان فيها ما يختلف معناه اختلافا لا يتضاد ويتنافى على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله ، فهذا وجه القول في هذا التفسير المروي عن سعيد بن المسيب وما جرى مجراه مما روي عن غيره .

وأما الوجه الرابع من ضروب السبعة الأخر : فهو الضرب الذي صوب

فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - القراءة بجميعها ، وأنه وافاه عمّر وهشام وأبي وعبد الله وعمرؤ ومن خالفه على سائرهما ، وهي التي راجع الله تعالى فيها فزادُه وسهّل على أمته لعلمه بما هم عليه من اختلاف اللغات واستتصعاب مفارقة الطبع والعادة في الكلام إلى غيره ، وتأويل هذا الضرب من السبعة الأحرف أنه أنزل على سبع قراءات وسبعة أوجه ، وقوله أحرف وقراءات ولغات وأوجه

بمعنى واحد ، والدليل على صحة هذا التأويل أن الحروف في اللغة إنما تستعمل في الأصل في أحد شيئين :

أحدهما : طرف الشيء وشفيره وحاشيته ، ومنه قولهم : حرف الطريق وحرف الوادي وحرف الإجابة وحرف الرغيف ، وكذلك قولهم في حرف الدرهم والدينار وطرف كل جسم وشفيره وحاشيته وهذا مما لا خلاف فيه . ويستعمل أيضا في المثال المقطوع من حروف المعجم التي فيها الألف والباء والتاء وغير ذلك ، وتستعمل أيضا في الكلمة التامة التي هي حروف كثيرة مجتمعة وذلك ظاهر بينهم معروف في الاستعمال ، وذلك أنهم يقولون ما سُمع عن زيد في هذا الباب حرف ولا تكلم فيه بحرف ولا به في هذا العلم من الكلام حرف واحد ، وما ذكر فلان من خبره ، وما سئل عنه حرفا ألبته ، وقد نعم فلان في هذه القصة بحرف سوء .

وقد عُرف أنهم لا يعنون بذكر الحرف في جميع هذا الكلام عنه حرف واحد مقطوع أنه لم يُسمع ممن نقل الكلام عنه ، حرف واحد مقطوع من أل أو يا ، أو واو ، ولأن الحرف الواحد لا يصح التكلم به فيسمع أو لا يُسمع ، وكذلك إذا قالوا ما نطق ولا تكلم بحرف واحد ، فإنهم إنما يعنون أنه ما تكلم بكلمة ولا أورد نقطة ، لأن الحرف الواحد المنقطع لا يكون قولاً ولا كلاماً فلا يصح أن يُنفى التكلم به أو يثبت ، وكذلك إذا قيل : ما صنف فلان ولا تكلم في هذا العلم بحرف ، فليس يعني بذلك إلا نفي كلامه فيه ، ولا يعني أنه لم يورد فيه ألفا أو واواً . وكذلك إذا قالوا : ما تكلم فلان من خبر فلان بحرف ، إنما يعنون أنه لم يتكلم بكلمة هي خبر عن بعض أموره ، لأن الكل قد أطبقوا على أن الحرف

(٣٧٣/١)

المقطوع من حروف المعجم ليس بخبر ، ولا يصح أن يكون خبراً حتى يُقال إنه ما أخبر به الرجل أو أخبر به ، وإذا كان ذلك كذلك ثبت أنهم يُسمون الكلمة المجتمعة من حروف كثيرة حرفاً .

ويبين ذلك أيضاً ويوضحه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما أخبر على وجه الترغيب بأن

للقاريء بكلّ حرف عشرُ حسانٍ بَيّنَ ذلكَ وفَسّرَه ، فقال : "أما إني لا أقول الم حرف ولكن ألف حرف ولام وميم حرف " فتبيّنَ أنّه أرادَ بذلكَ الصُّورَ المقطّعةً من حروفِ المعجمِ التي هي ا ب ت ث ، لئلا يظنّوا أنّه أرادَ بذكره الحروفَ الكلمةَ المنظومةَ التامةَ من حروفٍ كثيرةٍ ولو الم ، تُسمّى الكلمةُ عندهم حرفاً ، لم يكن لهذا التفسير معنى ، وكل هذا يوضّحُ عن أن الكلمة تسمى في اللغة حرفاً ، وكذلك الكلمةُ قد استعملت عندهم في أقلّ الكلام وأكثره واستعملت في القصيدة بأسرها والخطبة بطولها والرسالةً بتمامها .

وقال الشاعر :

إنك لو شاهدتنا بالخدممة ... إذ فرّ صفوانٌ وفرّ عكرمة

لم تنطقي باللوم أدنى كلمة

يريد أقلّ كلمةٍ وأيسرها لشدة ذلك وصعوبته ، وما قالوا ما يسرهم .

قال الشاعر في كلمة كذا وكذا يريدون بذلك في قصيدته ، لأنهم ربما حكوا عنه كلاماً كثيراً من كلماتٍ فقالوا مع ذلك هذا ، قالوا في كلمته ، وليس يجوز أن يقولَ في كلمةٍ واحدةٍ كلماتٍ كثيرة ، وربما حكوا أنه قال في كلمةٍ وصفَ حربٍ طال ، أو حالَ رجلٍ شجاعٍ أو جبانٍ أو حكوا عنه شيئاً طويلاً

(٣٧٤/١)

يقولون : قاله في كلمته ، فعلم أنهم يعنون بالكلمة القصيدة ، وشهرة هذا

عنهم يعني عن الاحتجاج له ، وإن كان ما ذكرناه يزيلُ ريبَ من علم له

بجوامع كلام القوم ، وكذلك إذا قالوا : قال المترسلُّ أو الخطيبُ في كلمته

كذا وكذا ، إنّما يعنون به الخطبة والرسالة .

وإذا كان ذلك كذلك وثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يُرد بقوله : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، حروف المعجم المصوّرة على المثال الذي يكون منها ألف وباء وتاء ، لأن ذلك لا معنى له ، لأنّه منزل إذاً على التسعة والعشرين ، ولأنّ كلّ مثالٍ منها حرف على الحقيقة إلا لام الألف لأنها مؤنّفة من حرفين وأدخلت الألف في اللام ، فصارت صورتها صورة لا . وإذا كان ذلك كذلك وكان القرآن منزلاً بسائر حروف المعجم ، فما

معنى حمل الخبرِ على أنه سبعةٌ أحرفٍ منها ، هذا ليس من كلام أهل العلم والتحصيل بسبيل ، ولا يجوزُ أن يكون المرادُ بذلك أنه أنزلَ على سبعِ كلماتٍ فقط ، لأنَّ الكلامَ المنزَلَ أكثرُ من سبعِ كلماتٍ وسبعٍ بشيءٍ كثير ، فما معنى تأويل الخبرِ على أنه منزلٌ على سبعِ كلماتٍ ، هذا أيضاً مما لا محصولَ له ولا تعلقَ لأحدٍ فيه .

فثبتَ بذلك أنَّ الأحرفَ السبعةَ التي ذُكرتِ إنما هي سبعُ لغابٍ وسبعةٌ أوجهٍ وسبعُ قراءاتٍ مختلفاتٍ ، والوجهُ والطريقة التي يكونُ الكلامُ وغيره أيضاً عليها يسمَّى في اللغة حرفاً ، قال اللهُ تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ) . ولم يُردِ تعالى بذكره الحرف في هذه العبارة الحرف من حروف المعجم ولا أرادَ الكلمة ، وإنما أرادَ وهو سبحانه أعلم الوجهَ والطريقة التي تقعُ عليها العبادة ، وأنَّ منهم من يعبد الله على الخيرِ يصيبه والنماء في ماله ، وإكمالِ

(٣٧٥/١)

صحتهِ ووُفُورِ نِعَمِهِ ، ومنهم من يعبده على الشدةِ والبأساءِ والرجاءِ ، وكيف تصرفت به الأحوال ، لأنه عنده أهل لأن يعبده مع التفضلِ والامتحانِ وعلى الخيراتِ والإنعام .

وقد قيل : إن معنى قوله تعالى : (يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) أي على شكٍ وغيرِ استبصارٍ وطمأنينةٍ ، وجعلُ الحرفِ مثلاً لقلَّةِ الطمأنينةِ ، كما يقال فلان على شفا جُرفٍ ، إذا كان غير متمكن في الأمر ، قال أبو عبيد : وكل شاك في شيءٍ فهو على حرفٍ .

وقيل : إن الآية نزلت في أعرابٍ من بني أسد أسلموا على يد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فكانوا إذا سلِمَتْ مواشيهم وأعطوا من الصدقة استقاموا على الإسلام ، وإذا لم يعطوا وهلكت مواشيهم ارتدوا عن الإسلام ، وهو العبادةُ لله سبحانه أيضاً عباد له على وجه وطريقةٍ هي الشك وعدمُ اليقين ، ومخالفةُ لعبادتهِ باليقين ، والصبر على البأساء والضراء ، فلا معنى لقول من زعموا أن الوجهَ لا يُسمَّى حرفاً .

وإذا كان ذلك كذلك ثبت أن الوجه والطريقة التي لا يقع الشيء عليها
تُسمّى في اللغة حرفاً ، فوجب لذلك أن يكون قوله سبعة أحرفٍ أنه أنزل على سبعة أوجهٍ وسبع
لغاتٍ وسبع قراءاتٍ مختلفة ، والاختلاف فيها إما أن يكون
في تبينها وصورها ، أو في معناها بحركةٍ أو إمالةٍ أو وجهٍ من وجوه
الإعراب بغير معناها ، وإن كانت الصورة في الكتابة بعينها غير مختلفة على
ماسنبيته من بعد إن شاء الله .

ومما يدل على صحة هذا التأويل قول الناس إن هذه الكلمة مقروء في
حرف أبي بكر أو في حرف عبد الله بغير هذا ، وفي حرف زيد والجماعة

(٣٧٦/١)

بخلاف حرف عبد الله وأبي ، وإنما يعنون بذكر حرف كل واحدٍ منهم قراءته
واللغة التي يختارها ، والقراءة التي اجتباها وآثرها على غيرها .
وإنما سُميت القراءة حرفاً ، وإن كانت كلاماً كثيراً ، لأن منها حرفاً غير
نظمه أو كسرٍ وقلبٍ إلى غيره أو أميلٍ أو زيدٍ أو نقصٍ أو قلبٍ نحو قيوم ، إذا
قلبت فقبل قيام ، وقد جعلت الواو من قيوم ألفاً ، فينسب القراء واو الكلمة
الثابتة إلى الحرف المغير المختلف الحكم من القراءتين ، ومما يدل أيضاً
على صحة ما قلناه ويزيده وضوحاً أن الناس اختلفوا في تأويل ما روي في
ذلك على وجوه :

فقال قوم السبعة الأحرف : حلالٌ وحرامٌ وأمرٌ ونهيٌ وموعظةٌ وقصصٌ
وأدبٌ ، وقال قوم : محكمٌ ومتشابهٌ وقصصٌ ، وقال آخرون : تأويل الأحرف
أنها سبعة أنواعٍ من الكلام ، خبرٌ واستخبارٌ وأمرٌ ونهيٌ وتمنٍ وتشبيهٌ وجدد .
وقال قوم : معنى الأحرف أنها سبعة أسماءٍ تترادف على الشيء الواحد
يكون معناها واحداً ، واختلفت صورها مثل قولك أقبل وهلمّ وتعال وجيء
واقصد وتقدم وادن وأقرب ، وما جرى مجرى ذلك ، وقال آخرون : معنى
الأحرف أنها أسماءٌ وصفاتٌ لله تعالى ، مثل عليمٌ حكيمٌ وسميعٌ عليمٌ وبصيرٌ
وعزيزٌ حكيمٌ ، وأمثال ذلك .

وقال قوم : الأحرف المذكورة في الخبر : وعد ووعيد وحلالٌ وحرام
ومواعظٌ وأمثالٌ واحتجاج ، وقال آخرون : معناها حلالٌ وحرامٌ وأمرٌ ونهى
وخبرٌ ما كان قبل وخبر ما هو كائن بعد وأمثال ، وقال آخرون : معناها سبعُ قراءاتٍ بلغاتٍ سبعٍ في
حرف واحد ، إما بتغييرِ إعرابِ سبعِ جهاتٍ أو في حرفٍ للسبعِ لغاتٍ بغيرِ تغييرِ إعرابٍ بل بصور
مختلفةٍ أو زيادةٍ أو نقصانٍ.

(٣٧٧/١)

ثم اختلفوا في تأويل الخبر من وجهٍ آخر ، فزعم قوم أن كلَّ كلمةٍ
تختلف القراءةُ بها فإنها مقروءة منزلة على سبعةِ أوجهٍ وإلا بطلَ معنى
الحديث.

قالوا : ولكننا نعرفُ بعضَ هذه الأوجهِ في الكلمة المختلفة القراءةُ
لظهور نقله ومجيء الخبر به ، ولا يُعرفُ بعضها ، لأنَّ الخبرَ لم يأتنا بذلك .
وقال منهم قائلون : ليس بموجبِ ظاهر الحديثِ أكثرُ من أن يوجدَ في القرآنِ
كلمةٌ أو كلمتان تقرأان على سبعةِ أوجه ، فإذا حصلَ ذلك تمَّ معنى الحديث .
وأنا لا نعرفُ قدرَ ما فيه ممَّا أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ على التحقيق ، غير أننا
نعرفُ أن ذلك شيءٌ بلا كثيرٍ لاختلافِ القراءةِ في مواضعٍ كثيرة ، ولو لم توجد
فيه إلا كلمةٌ تُقرأ ليقراً على سبعةِ أوجهٍ فهي أوفت الحديثَ معناه.
والذي نختاره أن معنى ذلك : أنه وجه وطريقة يُقرأ عليها جميعُ القرآنِ
أو معظمُه أو قريباً من معظمه ، وهذا التأويل هو المراد بقول الناس :
حَرَفُ عثمانَ والجماعةِ يخالفُ حرفَ عبدِ الله بن مسعود ، وحَرَفُ أبيٍّ غيرِ
حَرَفِ زيد ، وفلان يقرأ بحرفِ عاصمٍ دونَ حمزة ، يعني بذلك وجهاً وطريقةً
من القراءةِ يُقرأ معظمُ القرآنِ عليها.

ومن البعيد أن يكون ذلك منصوباً إلى كلمةٍ منه أو اثنتين فقط تُقرأان
على سبعةِ أوجه ، لأن قوله : أنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ .

عبارة لا تستعملُ في العادةِ إلا في جميعِ القرآنِ أو معظمه ، يدل على ذلك أنَّ الناسَ إذا اختلفوا
في بيتٍ من قصيدةٍ أو كلمةٍ أو رسالةٍ أو مسألةٍ أو كلمةٍ من كتابٍ مصنف ، لم يَجُزُ في العادة أن

يُقال : هذه القصيدةُ أو الخطبةُ أو الرسالةُ تُنشد وتُروى على وجهين أو وجوه ، وإنما يجبُ أن يُقال : إن الكلمةَ الفلانيةَ من الخطبةِ أو البيتِ الفلاني من القصيدةِ تُنشد وتُروى على وجوه ، وكذلك

(٣٧٨/١)

لا يُقال : هذا الكتاب مروي على وجهين ونسختين لاختلافٍ وَقِعَ في كلمةٍ فيه ، وإنما يقال هذه المسألةُ فيه والكلمةُ تُروى على وجهين ، فوجبَ بذلك أن تكون العادة في هذا الاستعمالِ على ما وصفناه .
وقد زعمَ قومٌ أن معنى قولِ النبي - صلى الله عليه وسلم - : "أنزل القرآن على سبعةِ أحرف " ، أنه منزل على سبعِ لغابٍ مختلفات ، وهذا أيضاً باطل إن لم يُرد باللغات الوجوه المختلفة التي يتكلمُ بجمعها وتستعملُ في اللغة الواحدة ، والدليل على فساد ذلك عِلْمنا بأن لغةَ عمرُ بنُ الخطابِ وهشامُ بنُ حكيمٍ وأبي بن كعبٍ وعبدُ الله بن مسعودٍ وزيدُ بنُ ثابتٍ كلُّها لغة واحدة وإنها ليست لغاتٍ متغايرة ، وهم مع ذلك قد تنافروا وتناكروا القراءةَ وخرجوا إلى ما قدّمنا ذكره ، ولو كانوا أيضاً يتكلمون بلغاتٍ مختلفةٍ لم يكن ما بينهما من الاختلاف مع كونها لغةَ العرب ولسانها ، يوجبُ خروجهم إلى ما خرجوا إليه ، لأنه لم يكن في تلك اللغات مستشع ولا مستضعف مردول يجب إنكاره وردّه .

فوجبَ بذلك أن يكون ذلك الاختلافُ في حروفٍ ووجوهٍ من القراءات أنزلَ القرآنُ عليها ، وإن كانت كلها لغةَ قريشٍ ومن جاورهم وقارئهم .
فوجبَ أن يكون التأويلُ ما نذهبُ إليه ، ومتى أقمنا الدليلَ على بطلانِ جميعِ هذه التأويلاتِ صح ما قلناه من أن المعنيّ في الأحرف أنها أوجه وقراءات ولغاتٍ مختلفةٍ بالذي نذكره فيما بعد إن شاء الله .
والذي يبيّن فسادَ جميعِ هذه التأويلاتِ توقيفُ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - على إباحةِ القراءةِ بجميعِ الأحرفِ السبعةِ وإطلاقه لذلك وإخباره بأنه كذلك أنزل ، وقوله في غير خبر :
"فاقرؤوا كيف شئتم واقروا منه ما تيسر" .

وإذا كان ذلك كذلك بطلَ قولُ من زعمَ أنّ معنى الأحرفِ أنه حلالٌ وحرامٌ ووعدٌ ووعيدٌ

(٣٧٩/١)

ومواعظُ وأمثال وجحود وتشبيه وخبرٌ ما قبلُ وخبر ما بعد ، وأنها أسماء الله تعالى وصفات أو أنها أسماء سبعة تترادفُ على شيءٍ واحدٍ بمعنى واحدٍ وغير ذلك مما حكيناه ، لأنه لو كان الأمرُ على ما ذكره لكان القاريء لكتاب الله تعالى مخيراً في أن يجعلَ مكانَ الأمرِ نهياً ، ومكانَ الخيرِ استخباراً ، ومكانَ الوعدِ وعيداً ، ومكانَ التمنيِّ تشبيهاً ، وموضعَ التشبيهِ جحوداً ، وموضعَ الجحودِ مثلاً ، وأن يجعلَ مكانَ عزيزٍ حكيمٍ سمیعِ عليهم . وأن يجعلَ موضعَ قديرٍ جوادٍ كريمٍ ، وأن يجعلَ مكانَ نزلِ به الروحِ الأمينِ هبطاً به ، ومكانَ إني ذاهبٍ إلى ربي إني منصرفٍ إلى ربي ، وموضعَ قوله تعالى : (وَجَاءَ رَبُّكَ) أَقْبَلَ رَبُّكَ .

ولمَّا أجمعَ المسلمونَ على فساد ذلك أجمع ، وحظره وتحريمه وأنه لا يحل ولا يسوغُ إبدالَ الوعيدِ بالوعدِ والجحدِ بالمثلِ والخبرِ بالاستخبارِ والذهابِ بالانصرافِ ، وأنَّ الواجبَ قراءةُ كل شيءٍ من ذلك على ما هو مكتوب مرسوم بغير تغيير ولا تبديل ، سقطت هذه التأويلات سقوطاً ظاهراً . ومما يوضحُ فسادَ ذلك أيضاً ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من أن جبريلَ أقرأهُ القرآنَ بحرفٍ ثم استزاده فزاده فقال - صلى الله عليه وسلم - : " ما زلت أستزيدُ جبريلَ ويزيدني حتى أقرأني بسبعةِ أحرفٍ " . وقد علّمَ أنه لا يستزيدُ مكانَ الأمرِ نهياً وموضعَ الوعدِ وعيداً ، ومكانَ الخبرِ استخباراً وأمثال ذلك مما قالوه .

ولا خلاف بينَ الأمةِ في إحالة هذه الاستزادة على الرسول ، وإذا كان ذلك كذلك بطلت هذه التأويلات بطلاناً بيناً .

ومما يدلُّ على فساد تأويل قول من قال : معنى الأحرف ، عليهمُ حكيمٌ وسمیع بصير أن هذا في القرآن أكثر من سبعين اسماً وصِفَةً وكل أسماء الله

سبحانه وصفاته الذاتية والفعلية أسماء وصفات ، وقد جاء الأثر : "إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة" ، وذلك لا يدلُّ على أنه ليس له أكثر من هذه الأسماء ، ولكن يقتضي ظاهر الخبر أن من أحصى تلك التسعة والتسعين اسماً على وجه التعظيم لله تعالى دخل الجنة ، وإن كان له أسماءً آخر ، فكيف يقال إن هذه الأسماء والصفات سبعة فقط.

وعلى أننا قد بينا أن القراءة بالأحرف كلها مباحة مطلقاً ، فلو كان معناها أنها أسماء الله وصفاته لحل وساغ أن يقرأ القارئ مكان : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، الشكْرُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وموضع : (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) ، قُلْ أَعُوذُ بِخَالِقِ النَّاسِ ، وموضع : (الْخَلْقِ الْعَلِيمِ) ، هو الرزاق العليم ، ومكان : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، قل هو الخالق الفرد ، فلما أجمع المسلمون على تضليل من صنع ذلك في قراءته وتأثيره إذا كان قاصداً إلى ذلك غير غلط ولا ناس ولا ساه ، فسد التأويل فساداً بيناً لأن ذلك لو كان كما قالوه لم يجب حفظ القرآن على وجه ، ولم يكن على الناس كلفة في حفظه ودرسه وترتيبه ، وإذا جاز أن يجعلوا موضع الرب الإله ، ومكان الخلاق الرزاق وموضع العزيز المنيع ومكان العليم الحكيم ، هذا ممّا لا يصيرُ إليه أحدٌ من المسلمين فبانَ بذلك فساد ما ذهبوا إليه ، وقد ثبت أنه لا يجوز إن كان ذلك مباحاً في سبعة أسماء فقط من أسماء الله تعالى ثم نُسخ . فأما أن يكون تأويل السبعة الأحرف التي اختصمت الصحابة فيها فلا . وأما من قال إن معنى الأحرف السبعة أنها : أمرٌ ونهيٌ وخبرٌ واستخبارٌ وتمنٍ وأمثال ، فقد بينا فساد ذلك حيث قلنا إن القارئ ليس بمخير في أن يجعل كل ضربٍ من هذه الضروب مكان غيره ، وقد استدلَّ على فساد ذلك بما ليس بالقوي ، فمیل : ويدل على فساد ذلك أيضاً أن أهل العربية قد

(٣٨١/١)

أدخلوا بعض هذه الأقسام في بعض ، فقالوا الكلام خمسة أنواع ، وقالوا أكثر من ذلك شيء كثير ، ثم حصروا ذلك بأن قالوا : خبر واستخبارٌ وأمر ونهيٌ .

ودعاء دخل في الأمر نحو قولك : اللهم افعل بي كذا وكذا ، وجحدٌ دخل في الخبر نحو قولك : ما قام زيد ، وكذلك القسمُ خبر ، والإعرابُ داخل في الأمر ، والتمني داخل في الطلب ، فمنهم من يقول الذي يحيط بجميع ضروب الكلام خبر واستخبار وأمر ونهي ، وإذا كان ذلك كذلك بطل قولهم إن السبعة الأحرف هي هذه الأقسام ، لأنها أربعة على التحقيق بدل السبعة . فإن فساد ما قالوه من أنه لا معنى للسبعة الأحرف المذكورة إلا هذا . ولكن يمكن أن تكون هذه سبعة أحرف أنزلت على ما فسره الرسول جميه ، وهي غير السبعة التي صوّب المختلفين فيها من الأوجه والقراءات . فحصرُ أوجه السبعة بأربعة أوجه لا يدلُّ على فساد هذا التأويل . وأما ما يدل على فساد قول من زعم أن معنى الأحرف السبعة أنها أسماء مترادفة على شيء واحد ، إنَّ ذلك لو كان كذلك لوجب أن يكون القرآن منزلاً على أكثر من سبعة أحرف وعلى أقل منها أيضا ، لأنَّ من الأشياء التي ذكرها الله تعالى أكثر من سبعة أسماء في اللغة ، ومنه ما له أقل من سبعة أسماء ، ومنه ما لا اسم له إلا واحداً ، فبطل ما قالوه . فإن قيل : أراد بذلك أن الأسماء التي ذكرها الله تعالى وأودع اسمها كتابه ما ذكره لسبعة أسماء من أسمائه فقط وإن كان له أكثر من تلك الأسماء ، قيل لهم : هذا فاسد لأننا لا نعرف في شيء مما ذكره الله تعالى ، مما له سبعة أسماء ذكره الله تعالى بها في موضع واحد أو في مواضع متفرقة ، وإن كان ذلك كذلك سقط ما قالوه .

(٣٨٢/١)

ويدلُّ على فساد هذا التأويل أيضا أن قارئاً لو قرأ مكان (وجاء ربك) ، ووافى ربك ، وقرأ : "إني ماضٍ إلى ربي" مكان ، (إني ذاهبٌ إلى ربي) ، ولو قرأ : "جئوا إلى كلمة سواءٍ بيننا وبينكم" أو : "وافوا إلى كلمة سواءٍ بيننا وبينكم" مكان قول الله تعالى : (تعالوا إلى كلمة سواءٍ بيننا وبينكم) لم يسع ذلك ولم يحلَّ بإجماع المسلمين ، وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه

من كل وجه ، ولسنا ننكرُ مع ما أفسدنا به قولهم أن يكونَ من الحروفِ السبعةِ التي أنزلَ بها القرآنُ هذا الوجهَ بأن يكونَ اللهُ تعالى ذكرَ شيئاً أو أشياءَ من كتابه باسمينِ مختلفينِ ولفظينِ متغايرينِ أو أسماءَ متغايرةٍ مختلفةٍ الصورِ ، ويكونَ هذا البابُ حرفاً ممّا أنزلَهُ وطريقةً وقراءةً معروفةً ، ولكنها تكونُ مع ذلكَ بعضُ السبعةِ الأحرفِ ، ولا يكونُ معنى جميعِ السبعةِ الأحرفِ هذا الوجهَ . وقد رُوي أن عبدَ اللهِ قرأ "كالصوف المنفوش" مكانَ (العهن المنفوش) .
وقرأ : "إن كانت إلا زَعَقَةً واحدةً" مكانَ : (صَيِّحَةٌ واحدةً) .
وقرأ بعضهم : "إن شجرةَ الزقومِ طعامُ الفاجر" مكانَ : (طَعَامُ الْأَثِيمِ) .
فيكونَ هذا الاختلافُ في الأسماءِ التي معناها واحدٌ وجهاً مما أنزلَهُ اللهُ تعالى وسمّاهُ الرسولُ حرفاً ، وجعلَهُ بعضَ السبعةِ الأوجهِ التي أنزلَ الكتابُ بها ، وإنما ننكرُ أن يكونَ هذا الضربُ فقط هو معنى جميعِ الوجوهِ والأحرفِ التي أنزلت على ما قاله أصحابُ هذا التأويلِ ، فهذا هو الفصلُ بيننا وبينهم في تنزيلِ هذا الوجهِ ومرتبتهِ ، فدلّ ما ذكرناه على أنّ المرادَ بذكرِ الأحرفِ السبعةِ المطلقةِ للاختلافِ إنّما هو أوجهه .

(٣٨٣/١)

(فصل)

القولُ في تفسير اللغاتِ والأوجهِ والقراءاتِ السبعةِ التي قلنا إنها المعنيّةُ بقوله : "أنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ" فإن قالوا : قد أوضحتم أن معنى الأحرفِ أنها أوجهٌ ولغاتٌ وقراءاتٌ سبعةٌ وأفسدتم ما عدا هذا التأويلِ ، فخبرونا ما تلك الأوجهُ واللغاتُ ؟ قيل لهم : أول ما نقولُ في جواب ما سألتم عنه أنه إذا صحَّ ما قلناه أن معنى هذه الأحرفِ أنها أوجهٌ ولغاتٌ وقراءاتٌ متغايرةٌ ، ولم يدلُّ نصُّ الرسولِ على أعيانها بأسرها وأجناسِ اختلافها وطُرُقِ اللغاتِ فيها ، ولم تتفق الأمةُ على ذلكَ فيما علمنا في عصرٍ من الأعصارِ اتفاقاً بلعناً ، وقامت الحجةُ به علينا ، ولم ينتشرْ تفسيرُ ذلكَ عن السلفِ ولا عن إمامٍ في هذا البابِ ، ظهرَ قوله وعلمَ تسليمُ الأمةِ له صححةً ما قاله وفسره ، وثبت أنه ليس في كتاب الله سبحانه حرفٌ أو كلمةٌ أو آيةٌ قرئت

على سبعة أوجه فيصرف الخبر إليها ، وجب أن نقول في الجملة : إنَّ القرآنَ منزل على سبعة أوجهٍ من اللغات والإعراب وتغيير الأسماء والصور ، وإن ذلك متفرق في كتاب الله تعالى ، ليس بموجود في حرف واحد وكلمة واحدة أو سورة واحدة تقطع على إجماع ذلك فيها ، وإن لم يُعرف أعيان تلك القراءات والأوجه واللغات ، وتحيط بحقيقة أجناس تلك الضروب من الاختلاف ، غير أننا نعلم أنها سبعة

أوجه موجودة في كتاب الله تعالى كما أخبر الرسول ، ولم يثبت لنا توقيف

(٣٨٤/١)

عنه تقوم به الحجة علينا في تغيير تلك الضروب من اللغات والقراءات فيخبر بتعيينه ويقطع على ذلك من أمره.

وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يكون اعتقاد هذه الجملة في معنى الأحرف السبعة من غير تفصيل وتعيين مقنعاً كافياً ، فسقط عنا بذلك تكلف تفسير هذه اللغات والأوجه السبعة ، وهذا أبين في صحة الاعتماد على هذا الجواب ومع هذا فإننا لا ننكر أن يكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بين للصحابه أو للعلماء منهم وحمله القرآن والعلم عنه عدد تلك اللغات والقراءات السبعة بأعيانها ، ووقفهم على عددها وأجناسها ، وعلى كل شيء منها أو الفرق بينه وبين غيره ، وعلى موضعه الذي أنزل فيه دون غيره ، وأوضح لهم ذلك إيضاحاً قامت به الحجة على من ألقاه إليه ، ثم لم يُنقل ذلك إلينا نقلاً تقوم به الحجة ، إذ كان معرفة تلك اللغات والأوجه وتفصيلها وتنزيلها ليس من فرائض ديننا ، وكأن من قرأ بوجه منها أو بما تيسر من ذلك أجزاء وكفاه عن غيره ، فيكون العلم بعدد تلك الأجناس وتفصيل ذلك الاختلاف من فرائض من قامت الحجة به عليه ، وإن لم يكن ذلك من فرائضنا ، إذا لم يكن شاذاً لها نادراً تقوم به الحجة علينا وينقطع عند سماعه عذرنا.

فبان أيضاً أن عدم علمنا وقطعنا على أعيان تلك القراءات السبعة وتفصيل اختلافها وأجناسها ، لا يدل على أنه لا بد أن تكون هذه حال الصحابة ، بل يمكن أن يكون حالهم في ذلك حالنا إذا لم يوقفوا على أجناس الاختلاف . ويمكن أن يكون قد بُين ذلك لهم ، فهذا ما يجب ضبطه في هذا الباب.

ومع ذلك قد يمكن أن يقال إن السبعة الأحرف واللغات التي نزل بها

القرآن محصورة معروفة بما يقرب أن يكون هو المراد بالخبر ولا يبعد ، وأن من هذه الأوجه الاختلاف في القراءة بالتقديم والتأخير نحو قوله :

(٣٨٥/١)

(وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ) ، وقد فُرى : "وجاءت سكرة الحق بالموت" (١) وهذا اختلاف في التقديم والتأخير .

والوجه الثاني : أن يكون الاختلاف في القراءتين في الزيادة والنقصان

مثل قوله تعالى : "وما عملت أيديهم" (وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) ، بزيادة

هاء ، وقوله تعالى في موضع : (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) .

وقوله في موضع آخر : (فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ) ، بنقصان هو .

وقرأ بعضهم : "يا مال" موضع : (يَا مَالِكُ) ، بنقصان الكاف ، ومنه

أيضاً قوله تعالى : (عِظَامًا نَخْرَةً) ، و "ناخرة" و (سِرَاجًا) و (سُرْجًا) ونحو ذلك ، وروي أن بعض

المتقدمين قرأ مع قوله : (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا) قرأ : "أكاد أخفيها من نفسي فكيف

أظهركم عليها" .

وقرأ بعضهم أيضاً بعد قوله : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَلِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ) .

وزاد فقرأ : "تسع وتسعون نعجة أنثى" ، وهذا اختلاف لم يثبت

وهو اختلاف القراءة بالزيادة والنقصان ، ويقول إن الرسول أقرأ بالتقديم تارة وبالتأخير أخرى ،

وبالزيادة تارة وبالنقصان أخرى ، ووقف على ذلك إذا ثبت هذا الباب في الاختلاف وأنه مروى عن

الرسول عليه السلام .

والوجه الثالث : أن يكون الاختلاف في القراءة اختلافاً يزيد صورة

اللفظ ومعناه ، وذلك مثل قوله تعالى : (وَطَلَعِ مَنْضُودٌ) مكان قوله : (وَوَطَّحِ

مَنْضُودٌ) ، ونقول أيضاً : إنَّ هذا إذا ثبت فقد أقرأ بهما الرسول

عليه السلام ، وأنزل عليه كذلك ، وقد رُوِيَ عن بعض السلف أنه قال : معنى الطلع والطلح واحد

، وأنهما اسمان لشيء واحد ، فإن كان ذلك كذلك فهما

(١) ليست هذه القراءات مما تناقله العلماء بالتواتر وإنما هي نقلٌ آحادٍ عن أصحابها .

بمنزلة العهن والصوف والأثيم والفاجر ، فيكون مما تختلف صورته في النطق ولا يختلف معناه.

وقال الجمهور من الناس غير هذا ، فزعم بعض أهل التفسير أن الطلح هو زينة أهل الجنة ، وأنه ليس من الطلع في شيء ، وقال كثير منهم إنَّ الطلح هو الموز ، وقال آخرون إنَّ الطلح هو الشجر العظام الذي يُطلُّ ويُعرش . وإن قريشا وأهل مكة كان يُعجبهم طلحات وج - وهو واد بالطائف - لعظمتها وحسنها ، فأخبروا عن وجه الترغيب في الجنة طلحا منضودا يراؤ به متزاحم كثير ، قالوا إنَّ العرب تسمى الرجل طلحة ، على وجه التشبيه له بالشجرة العظيمة المستحسنة ، وإذا كان ذلك كذلك ثبت أن الطلح والطلح إذا قرئ به كان مما تختلف صورته ومعناه.

والوجه الرابع : أن يكون الاختلاف في القراءتين اختلافا في حروف الكلمة بما يُغيّر من معناها ولفظها من السماع ولا يغير صورتها في الكتاب . نحو قوله تعالى : (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا) ، (ننشرها) بالإعجام ، والانتشار الإتيان والزيادة ، والانتشار الإنشاء والإحياء ، بعد الممات ، وقد أنزل القرآن كذلك ، لأنها منشأة مبدعة ومنشور ومحيأة بعد الممات فأريد إيداع المعنيين في القراءتين.

والوجه الخامس : أن يكون الاختلاف بين القراءتين اختلافاً في بناء الكلمة وصورتها بما لا يزيلها في الكتاب ولا يغير معناها ، نحو قوله تعالى : (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) ، و (هل يجازى إلا الكفور) ، وصورة ذلك في الكتاب واحدة ، وقوله تعالى : (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) بالضممة ، و (بالبخل) بالفتح ، و (ميسرة) و (ميسرة) بالنصب والضم . و (يعكفون) ، و (يعكفون) بالرفع والكسر ، والصورة واحدة

وأمثال ذلك ، ومنه أيضا قوله : (وَقُومَهَا) ، أو (ثومها) ، وأمثال ذلك كثير .

والوجه السادس : أن يكون الاختلاف بين القراءتين بما يغير صورتها ولا يغيّر معناها ، نحو قوله : (كَالْعِهْنِ الْمُنْفُوشِ) و "كالصوف المنفوش" ، و (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَحِيحَةً وَاحِدَةً) و "إِنْ هِيَ إِلَّا زَعَقَةٌ وَاحِدَةٌ" ، و (إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ (٤٣) طَعَامُ الْأَثِيمِ (٤٤)).

و (طعام الفاجر) ، ومنه قوله : (وَقُومَهَا) و (ثومها) ، وأمثال هذا مما لا تختلف به صورُ الأسماءِ وحروفُها ، وإن لم يختلف معناها ، وهذا مما أنزله الله تعالى ، لأن في العرب من يثقلُ عليه مفارقة طبعه ونمط كلامه ، وأن يقول صوف مكان عهنٍ وزعقة مكانَ صيحة ، فأنزلَ القراءتين وأطلقهما رخصةً وتخفيفاً عن عباده مع حصول السلامة والاستقامة وإرادة الرخصة لهم وتخليهم وطباعهم وعاداتهم وسجية أنفسهم في الكلام.

والوجه السابع : أن يكون الاختلاف بين القراءتين للاختلاف في الإعراب للكلمة وحركات بنائها ، بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب ، نحو قوله تعالى : (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) ، على طريق الخبر ، و (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) ، و (رَبَّنَا بَعَّدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) بفتح العين وكسرها ، وقوله : و (وَادْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ)

و (بعد أمة) ، ومعنى أمة حين ، وأمه معناها النسيان ، وذلك صحيح لأنه أذكر بعد حين ، وبعد أن نسي أيضا ، فضم الله تعالى المعنيين في القراءتين ، وقوله تعالى : (رَبِّحَا بِخَيْدَتِنِ أَسْفَارِنَا) بكسر العين ، معناه : الطلب والمسألة من أهل سبأ أن يفرّقهم الله ويباعد بين أسفارهم ، وقد كانوا سألوا ذلك ، ومنه أيضا : (يَعْكُفُونَ) ، و (يَعْكُفُونَ) بالضم والكسر ، والصورة في

(٣٨٨/١)

الكتاب واحدة ، فحكى سبحانه السؤال والطلب عنهم في قوله : ((رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)) للإخبار عنهم بأنهم قد بوعد بين أسفارهم ، وقد كان من أهل سبأ أمران لأنهم سألوا الله سبحانه أن يفرّقهم ويباعد بين أسفارهم فحكى ذلك عنهم ، فلما فعل ذلك بهم وأجابهم إلى مسألتهم ، أخبروا عن

أنفسهم بأن الله أجابهم وواعدَ بينَ أسفارهم ، فحكى الله تعالى ذلك عنهم .
وكذلك قوله : (لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ) ، لأن فرعون
قال لموسى : إنَّ ما أتيتَ به السحرُ والتخييل ، فقال موسى مُخبراً عن نفسه :
إنني ما أتيتُ إلا بآياتٍ وبصائر ، وقال أيضاً لفرعونَ مرةً أخرى : لقد علمتَ
أنت أيضاً أن ما جئتُ به بصائرٌ وآياتٌ ليست بسحر ، فحكى الله تعالى
الأميرين جميعاً ، وهما صحیحان يأتيان غيرَ متضادين ولا متنافيين ، وكذلك
كلّ ما وردَ من هذا الضرب .

فهذا الذي ذكرناه والله أعلمُ هو تفسيرُ السبعةِ الأحرفِ دون جميع ما
قدمنا ذكره ، وقد أَخْبَرْنَا فيما سلفُ أنه لا يجبُ علينا الإخبارُ عن عددِ
اللغات والأوجهِ السبعةِ ، وذكرُ أجناسِ الاختلافِ بينها وضروبه إذا لم يكن
عندنا توقيفٌ في ذلك ، وهذه جملةٌ كافيةٌ في هذا الباب إن شاء الله .
فإن قالوا : فإذا قلتم إن الحروفَ المنزلةَ إنما هي قراءاتٌ وأوجهٌ مختلفةٌ
بإعرابٍ مختلفٍ ، كالضمِّ والفتح والكسر ، أو إمالةٍ وتركِ إمالةٍ ، أو إدغامٍ
وتركِ إدغامٍ ، أو قلبِ حرفٍ إلى حرفٍ ، أو تقديمٍ وتأخيرٍ وزيادةِ حرفٍ في
الكلمة أو نقصانِ حرفٍ منها ، لا غير ذلك ، فكيف سَمَّى رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم -
هذه الأوجهَ والحركاتَ والإعرابَ المختلفَ وقلبَ الحرفِ إلى غيره حرفاً ، والإعرابَ الذي هو
الضمُّ والفتحُ ليس بحرفٍ ، وإمالةُ الحرفِ ليس بحرفٍ وقلبُ الحرفِ إلى غيره ليس بحرفٍ ،
وإبدالُ الاسمِ بحرفٍ وتقديمُ الكلمة

(٣٨٩/١)

على كلمةٍ أخرى ، وجميع ما قلتموه في هذه القراءات ليس بحرف لأنَّ
نقصانِ الحرفِ ليس بحرفٍ ، وزيادةِ الحرفِ في الكلمة لا يُصيرُ الكلمةَ
باسرها حرفاً ، فما وجهُ تسميةِ هذه الوجوه في القراءات حرفاً ؟
يقال لهم : قد نبهنا على جوابِ هذا فيما سلف ، وذلك أنه قد ثبتَ أنَّ
العربَ تُسمي الشيءَ باسم ما هو منه وما قارنَه وجاورَه وكان بسببِ منه
وتعلّقَ به ضرباً من التعلّق ، وتُسمي الجملةَ باسم البعض منها ، وتُسمي

القصيدة والخطبة والرسالة كلمة ، وتسمي الكلمة التامة حرفا فنقول :
(الم) حرف على ما قلناه من قبل ، وإذا كان ذلك كذلك جاز أن يُسمي
النبي - صلى الله عليه وسلم - الكلمة التامة والقراءة الطويلة حرفا على تأويل أنّ منها وفيها حرفا
يغير كلمة وحالة في القراءة ، فيقرأ مرة بالفتح ومرة بالضم ، أو أنّ سبب هذه القراءة حرفاً يثبت
تارة فيها وتارة ينقص ، أو أنّ منها حرفاً مرة يقرأ على ما هو به ومرة يُقلب إلى غيره ويبدل بسواه ،
أو أنّ منها حرفاً تُقدّم في القراءة ، ومرة تؤخّر ، وتسمى الحروف حروفا وتريد به جنس الحروف .
وإذا كان هذا بينا جاريا في استعمال العرب وجب صحة ما روي واتفق
عليه من قولهم : هذا يقرأ من حرف عبد الله بكذا ، ومن حرف أبي بكذا .
ومن حرف زيد بكذا ، فتنسب الكلمة والقراءة إلى الحرف الذي فيها ، فبطل
تعجب من ظن بعد هذا أو استهجانته في اللغة .
ويجوز أيضاً أن يقال إنه - صلى الله عليه وسلم - سمى الكلمة والقراءة حرفاً مجازاً واتساعاً
واختصاراً ، كما سُميت القصيدة كلمة ، كذلك الرسالة والخطبة على ما بيناه من قبل .

(٣٩٠/١)

ويجوز أيضاً أن يكون إنّما سمى جميع هذه الوجوه واللغات المختلفة
والقراءات المتغايرة حرفا على تأويل أنّ كلّ شيء منها طريقة وسبيل على
حدّتها غير الطريقة الأخرى ، كما قال سبحانه : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) ، أي على
سبيل وطريق ، وإنّ تغيّرت عليه تغيّرت عن عبادته
وشكّره على حسب ما شرحناه من قبل ، وإذا كان ذلك كذلك سقط قوله إنّ الإعراب في الإمالة
لا يُسمّى حرفا ، لأنّ الحرف ها هنا على هذا التأويل ، ليس المراد به الصوّر من الخط المُمثّل ،
وإنّما هي الطريقة والوجه والسبيل فقط .

وليس في جميع القراءات المنزلة التي يسوغ الاختلاف فيها وصوّب
القارئون لسائرهما ما يتضادّ معناه وينفي بعضه بعضاً وإنّما فيه مختلف اللفظ
والإعراب ، وإن كان معناه واحداً ومختلف الصورة واللفظ والإعراب
والبناء ، لتضمّنه معاني مختلفة غير متضادة ولا متنافية مثل قولهم : (باعد)
، بكسر العين و (باعد) بفتحها على الخبر ، وأمثال ذلك مما يختلف

ولا يتضاد ، وإنما المحال المنكر أن يكون فيه قراءات متناقضة متضادة المعاني ، والله تعالى عن إنزال ذلك وتصويب جميع القراءة به. وقال قوم من الناس : إنَّ تأويل السبعة الأحرف هو أنَّ الاختلاف الواقع في القرآن بجميعة ، ويحيطُ به سبعةُ أوجهٍ منها وجا يكون بتغيير اللفظ نفسه ، والوجه الستة تكونُ بأن يثبت اللفظُ في جنسها ويتغير من قبل واحدٍ منها ، فإنَّ الستة الباقية تكونُ في الجمع والتوحيد والتذكير والتأنيث والتصريف والإعراب ، واختلافُ الأدوات ، واختلاف اللغات. قالوا : والوجه الأول من السبعة الذي هو تغيير اللفظ في نفسه وإحاليته إلى لفظ آخر : هو كقوله : (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا). قالوا : ونشزها بالزاي المعجمة ، وما جرى مجرى ذلك.

(٣٩١/١)

والوجه الأول من الستة : الجمع والتوحيد كقوله : (وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتٍ رَبَّهَا وَكُتِبَهِ (وكتابه) ، وكقوله : (كَطَبِيَ السَّجِلَ لِلْكَتُبِ) (وللكتاب).

والوجه الثاني : التذكير والتأنيث نحو قوله : (صَنَعَةَ لُبُوسٍ لَكُمْ لِتُخَصِّنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ) ، بالنون ولتخصنكم بالتاء المعجمة من فوقها.

والوجه الثالث : هو التصريف كقوله : (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ) ، بكسر النون ويقنط بنصبها.

والوجه الرابع : الإعراب كقوله : (ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) بكسر الدال والمجيدُ برفعها ، وأمثال ذلك.

والوجه الخامس : اختلاف الأدوات كقوله تعالى : (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) ، بتشديد لكن وتخفيفها إذا قلت لكن مخففاً .

وقوله : (لَمَّا عَلِيهَا حَافِظٌ) ، بالتخفيف ولما بالتشديد إلى أمثال ذلك.

والوجه السادس : اختلاف اللغات كقوله : (وَالصَّابُونَ) والصابون بالهمزة وإسقاطها ، وقوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) ، بالإمالة والتفخيم ، فهذه سبعة أوجه كلها منزلة وسائغة جائزة.

وفي بعض ما ذكرناه من تأويل هذه الرواية ما يوضح الحق ويمنع أهل

التأمل والاستبصار من التورط في الشبهات والأحوال بتعلل أهل الزيف والضلال ، وبالله التوفيق والتسديد والعصمة والتأييد.

(٣٩٢/١)

(باب)

ذكر ضروب آخر من اعتراضات الرافضة وشبههم وغيرهم من الملحدين والمنحرفين ، ووصف حال الروايات التي يتعلقون بها في هذا الباب مما ادّعوا فيه نقل المؤلف والمخالف ، ومما انفردت الشيعة خاصة بنقله عن علي بن أبي طالب عليه السلام والعتره من ولده ، والكشف عن فسادها فأما ما يتعلقون به ويكثرون ذكره عن عبد الله بن مسعود في إسقاطه الحمد والمعوذتين من مصحفه ، فقد ذكرنا ما يجب فيه والوجه في ذلك ، وضروبا من التأويلات والوجوه فيه ، أبما ، يغني عن إعادة القول في ذلك. فأما ما يتعلقون به من منافرتة لعثمان وامتناعه من تسليم مصحفه وما كان من كراهيته لعزله عن كتب المصحف وتوليته زيد بن ثابت وما قال فيه . فسئفرد له بابا عند ذكرنا جمع عثمان الناس على حرفه وكتب الإمام الذي أخذهم به ، ونذكر فيه جميع ما روي عنه وعن عثمان وعن الجماعة . ونصف قدر ما نقمه وتبين أنه لم يقرن عثمان ولا أحداً من الجماعة بتغيير القرآن ولا بالزيادة فيه ولا النقصان منه ، ولا خطأهم في اختيار حرفهم الذي صاروا إليه ، ونصف رجوعه إلى قول عثمان ورأي الجماعة وحثه وحضه على ذلك ونأتي منه على جملة توضح الحق إن شاء الله.

(٣٩٣/١)

(باب)

ذكر ما روي عن أبي بن كعب في هذا الباب
فأما تعلقهم بالروايات عن أبي بن كعب في هذا الباب وأنه قال : "إننا
كنا نقرأ سورة الأحزاب ، فوالله الذي أنزل القرآن على محمد لقد كانت
توازي سورة البقرة ، وإن فيها آية الرجم " ، فإنه لا تعلق لهم فيه أيضا ، لأجل أن هذه الرواية عن
أبن لو كانت صحيحة ثابتة لوجب أن يشتهر عن أبي الشهرة التي تلزم القلوب ثبوتها ، ولا يمكن
جحدها وإنكارها ، لأن هذه هي العادة في مثل هذه الدعوى من مثل ابن في نباهته وعلو قدره في
حُفَاط

القرآن ، فإذا لم يظهر ذلك عنه الظهور الذي يلزم الحجة بمثله علم بطلان
الخبر ، وأنه لا أصل له .

ومما يدل أيضاً على بطلان هذه الرواية أنه لا يجوز أن يضيع ويسقط
من سورة الأحزاب أضعاف ما بقي منها فيذهب ذكر ذلك وحفظه عن سائر
الأمة سوى أبي بن كعب مع ما وصفناه من حالهم في حفظ القرآن والتدين
بضبطه وقراءته وإقراءه والقيام به والرجوع إليه والعمل بموجبه وغير ذلك من
أحكامه ، وأن مثل هذا ممتنع في سائر كلام البشر الذي له قوم يعنون به
ويأخذون أنفسهم بحفظه وضبطه وتبخر معانيه والاستمداد فيما يثورهم منه
أو الاحتجاج به والتعظيم لقائله ، فلأجل ذلك لم يجز أن يظن ظان أن "قفا
نبك" كانت أضعاف مما هي كثيراً فسقط معظمها ولم يظهر ذلك وينتشر عند
رواة الدواوين وحفَاط الشعر وأصحاب كتب الطبقات ، ومصنفي غريب هذه

(٣٩٤/١)

القصيدة والمتكلمين على معانيها والمعروفين بهذا الشأن ، ولم يسغ لعاقل
عرف عادات الناس في امتناع ذهاب ذلك عليهم أن يقبل رواية راو يروي له
من جهة الآحاد عن لبيد أو حسان أو كعب بن زهير أو غيرهم من أهل
عصرهم أو من بعدهم أنهم كانوا ينشدون قصيدة امرئ القيس أضعاف ما
هي وأنها كانت خمس مائة بيت ، وأطول من "ديوان ابن الرومي" أو أبي

نواس ، وأكثرها ومعظمها ذهب وسقط ودرس أثره وانطوى علمه وانقطع
على الناس خبره ، هذا جهل لا يبلغ إلى اعتقاده وتجويزه من له أدنى معرفة
بالعادات في الأخبار وما يعلم بالفطرة كونه كذباً أو صدقاً أو يمكن الشك
والوقف فيه .

وكذلك لو ادعى مدّعٍ مثل هذا فيما يُروى ويُقرأ من "موطأ مالك" و"الأم
للشافعي" و"مختصر المزني" ، و"جامع محمد بن الحسن" ، و"الصحیح
للبخاري" و"المقتضب" وغير ذلك من الكتب المشهورة المحفوظة
المتداولة ، وقال : إن كل كتاب من هذه الكتب قد كان أضعاف ما هو .
وأنة قد ذهب وسقط أكثرها ومعظمها ، وبقي الأقل اليسير منها ، وروى لنا
في ذلك الأخبار والحكايات لوجب أن يقطع على جهله ونقصه وعلى أن كل
ما يروونه في هذا الباب كذبٌ موضوع ومردودٌ مدفوع لا يسوغ لعاقِلٍ
تصديقُ شيءٍ منه والسكون إليه .

وإذا كان ذلك كذلك ، وعلمنا أنّ هذا القول المروي عن أبي لم يكن
ظاهراً في الصحابة ولا متداولاً بينهم ، ولم نعلم أيضاً أن أحداً قاله وزوي
عنه ، ولم يُعلم أيضاً صحة هذه الرواية نفسها فضلاً عن شهرتها ووجوب
ذكرها عنه وعن غيرها ، علم بذلك وتيقن تكذبها على أبي واحتقار واضعها
عليه لعظم الإثم والبهتان .

(٣٩٥/١)

ولو نشطنا لقبول مثل هذا عن ابن لوجب أن نقبل خبر الشيعة عن النص
على إمام بعينه وروايتهم لأعلام الأئمة من أهل البيت وما يروونه من فقههم
وأحكامهم ، ومن ذمّ عليّ عليه السلام وولده للسلف والتبري منهم ووصف
ظلمهم وغشمهم ، فإنّ هذه الروايات عندي أظهر وأشهر من هذه الرواية عن أبي ، وقد بينا بغير
حجة الدلالة على تكذب هذه الأخبار وما جرى مجراها فسقط ما قالوه .
على أن هذه الرواية لو أمكن أن تكون صحيحة ثابتة ، وأمکن أن تكون
كذبا لوجب اطراحها بما هو أشهر وأظهر منها ، لأن الكافة والدّهماء رروا

جميعا عن أبيّ أنّه كان يقرّ بأنّ هذا القرآن هو جميع ما أنزل الله تعالى على رسوله ، وأمر بإثبات رسمه ، وأنه كان على مذهب الجماعة ورأيهم في هذا المصحف وأنّه أحد من أملاءه على زيد والنفر القرشيين ونصبه عثمانٌ لذلك . وسنذكر ما ورد في هذا من الروايات فيما بعد إن شاء الله ، وأنّ أبيّاً كان يُقرّ ويُقرأ بهذا المصحف كما يقرؤه غيره لا يدعي زيادة فيه ولا نقصانا منه .

وهذه الرواية هي الظاهرة المعروفة ، وأقل أحوالها أن تكون كرواية من رُوي عنه سقوط كثيرٍ من الأحزاب وأن تكون مكافئةً لها ، وإذا تكافئنا سقطتنا جميعا ، ووجب حملُ أمر أبي علي ما عليه الكافّة من تسليم صحّة هذا المصحف فكيف وقد دلّنا بأدلة قاطعة على تكذب هذه الرواية عن أبيّ . ومما يدلّ على بطلان هذا الخبر عن أبيّ رواية جماعة الناس عن أبيّ أنّه أدخل في مصحفه دعاء القنوت ، وأثبتّه في جملة القرآن ، فإذا كان أبيّ قد حفظ دعاء القنوت وحرصَ عليه وأدخله في مصحفه لتوهمه أنّه مما أنزل الله من القرآن ، فكيف يجوز أن يذهبَ عليه أكثرُ سورة الأحزاب ، وأن تذهب عليه وعلى أبي موسى وغيرهما من الصحابة سورة أنزلت مثل البقرة ذهب

(٣٩٦/١)

بأسرها حتى لم يذكروا منها إلا كلمة أو كلمتين ، وهم قد حفظوا عن الرسول سننه وآدابه وأخلاقه وطرائقه ومزاجه وكيف السنة في الأكل والشرب ، وفي التغوّط والبول إلى غير ذلك ، حتى أحاطوا علما به ودونوه وشهروه وتداولوا به ، ثم يذهبون مع ذلك عن حفظ سورة بأسرها إلا كلمة واحدة منها أو اثنتين ، وعن حفظ الأحزاب إلا أقلها ، وهذا جهل وغباء ممن أجازه على من هو دون الصحابة في التدين بحفظ القرآن وجودة القرائح والأفهام وسهولة الحفظ وانطلاق الألسن وانسراح الصدور لحفظ ما يأمرهم الرسول بحفظه ويحثهم ويحضهم على تعلمه وتعظيمه ، ويعرفهم عظيم الأجر على تلاوته ويحدّثهم أليم العقاب في نسيانه وذهابه عن القلوب بعد حفظه .

فإذا كان ذلك كذلك علّم ببعض ما ذكرناه سقوط هذه الروايات وتكذيبها . وأنه لا أصلَ لشيءٍ منها ، ولما يجري مجراها من الحروف الزائدة المروية

عن جماعة من الصحابة على ما سذكروه مفصلاً فيما بعد إن شاء الله .
ثم يقال لهم : إنَّ هذه الرواية لو صحَّت عن أبيّ لم توجب نقصان القرآن
ولا سقوط شيءٍ منه عليه ولا على سائر الصحابة مما يلزمهم حفظه وتلاوته
ويلحقهم التقصير والتفريط بتضييعه ، وذلك أنه قولٌ محتمل لأن يكون ما
كانوا يقرؤونه في سورة الأحزاب قد نُسخت تلاوته وزال عنهم فرضُ حفظه ، فلذلك لم يثبتوه ولم
يقرؤوه ، وأبيّ لم يقل مع قوله : "إنا كنا نقرأ سورة
الأحزاب ، وأنها - كانت توازي سورة البقرة" ، أنه ضاع أكثرها ومعظمها ، ولا أنهم وأنا جميعاً
ذهبنا عن حفظها وفرطنا فيما وجب علينا من ذلك ، وإنما قال : "كنا نقرأها ، وأنها كانت توازي
سورة البقرة وأنه كان فيها آية الرجم" ، فما في هذا ما يوجب أن فرضَ تلاوتها وحفظِ جميعها باق
، وأنَّ القومَ فرطوا في حفظها وضيعوا ، مع كونه قولاً محتملاً للنسخ لتلاوة أكثرها ،

(٣٩٧/١)

وهذا هو الأشبه الأليق به وبالصحابة ، وليس يُستنكر أن يكون كان أكثرها
قصصاً وأمثالاً ومواعظ فُنسخت التلاوة ونُسخ فيها التلاوة في الرجم ، ولهذا
قال : "وإن كان فيها آية الرجم" ، وقد بينا أن آية الرجم منسوخة التلاوة ، وإن كانت باقية الحكم
فكانه قال لنا : نقرأها قبل النسخ ، وكان فيها آية الرجم فُنسخ منها أكثرها وكان مما نُسخ آية
الرجم .

وقال عمر بن الخطاب : لولا أن يقال : زاد عمرُ في كتاب الله لأثبتها وتلا : "والشيخ والشيخة
فارجموهما ألبتة" ، ولم يقل ذلك إلا لعلمه وعلم الأمة بأن الآية منسوخة وأنَّ إثباتها زيادة على ما
ثبت فرضُ إثباته وحفظه على ما سببناه فيما بعد إن شاء الله .

وإذا كان ذلك كذلك لم يُنكر أن تكون سور بأسرها قصصاً وأخباراً
وأمثالاً ، أو عظمها كسورة يوسف والكهف وأمثالهما ، وأن لا يكون فيهما ما فيه حكم ثابت إلا
اليسير الذي بقي فرضه ، أو نُسخَ وبقي حكمه وحُفظت تلاوته مع زوال فرضه لموضع تضمنه
للحكم اللازم لهم ، لم يجب مع

إمكان ذلك أن يجعل قولُ أبي هذا دلالةً على نقصان القرآن ، أو أن أياً كان
يعتقد ذلك أو أنه عرضَ به في هذا القول ، وهذا بين في إبطال تعلُّقهم بهذه

الرواية من كل وجه.

فأما ما يذكرونه عنه في الحروف والكلمات الزائدة في مصحفه نحو ما ذكر أنه كان يقرأ وغيره من الصحابة : (حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى) ، (وهي صلاة العصر) ، ونحو ذلك فإنه أيضا مما لا أصل له ، ولو ثبت لاحتمال من التأويل ما نذكره في هذا الفصل من الجواب عن القراءات الزائدة على ما في مصحف عثمان ، وهذه جملة تكشف عن إبطال ضجيجهم وتهويلهم بخلاف عبد الله وأبي ، وهذان الرجلان هما العهدة فيما يدعى من خلافهما للجماعة وكثرة مخالفة مصحفيهما لمصحف الجماعة ، وقد ثبت أنه لا حجة لهم في شيء مما يروونه عنهما بما في بعضه إقناع وبلاغ.

(٣٩٨/١)

(باب)

ذكر ما يتعلقون به من الروايات عن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه والإبانة عن فسادهم وأما ما يروونه عن عمر بن الخطاب من أنه قال : "لقد قُتِلَ يوم اليمامة قوم كانوا يقرؤون قرآناً كثيراً لا يقرؤه غيرهم فذهب من القرآن ما كان عندهم " ، فإنه أيضا من الأماني الكاذبة والترهات الباطلة ، ومما لا يذهب فسادُ التعلق به على ذي تحصيل ، لأننا قد رويناه فيما سلف من تظاهر أبي بكر وعمر وجماعة الصحابة على جمع القرآن وعرضه وتدوين عمر له وعرضه عرضة ثانية وضبطه في الصحيفة التي خلفها عند ابنته حفصة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخذته الناس بذلك وتعريفهم أنه جميع الذي كان أنزله الله سبحانه ما هو أظهر وأشهر وأثبت من هذه الرواية ، بل هو الثابت المعلوم من حاله ضرورةً فثبت بذلك تكذب هذه الرواية على عمر ، وأنها لا أصل لها ، وأقل ما في ذلك أن تكون هذه الرواية معارضة بالروايات التي ذكرناها ، فلا متعلق لأحد فيها ولا سبيل له إلى تصحيحها عن عمر. ثم يقال لهم : إن هذه الرواية لو صححت عن عمر لكانت محتملة لتأويل صحيح غير الذي قدمتموه ، وذلك أن قوله : "لقد قتل يوم اليمامة قوم كانوا

يقرؤون قرآناً كثيراً لا يقرؤه غيرهم ، فذهب من القرآن ما كان عندهم " .
يُحتمل أن يكون أراد به أنهم كانوا يكثرون دراسة القرآن وتلاوته والتهجد
به والانتصاب لقراءته في المحاريب وغيرها في آناء الليل وأطراف النهار
ويقدرون من ذلك على ما يتثقل ويتعدّر على كثير ممن بقي من الأمة ، وإن
كان منهم اليسير ممّن يساوي من قُتل باليمامة من هذا الباب ، ويكون قوله :
" فذهب من القرآن ما كان عندهم " محمولاً على أنه ذهب أكثر دراسة القرآن
وتلاوته وترك التهجد والابتهاال به ما كان عندهم ، وهذا هو الذي أراده
وقصده إن صحَّ هذا القولُ عنه دون ذهاب شيء من القرآن على سائر من بقي من الأمة.
وكيف يقول ذلك وهو يعلم أنّ القوم الذين قُتلوا إنما أخذوا القرآن عن
أبي وعبد الله وأمثالهما ، وأنهم باقون ، أو أخذوه عن الرسول والرسول قد أقرأه وحفظه عن أبي
وعبد الله بن مسعود وستة من أمته حفاظ ، وأنّ العادة مستقرّة موضوعة على إحالة انكثام أمر قرآن
كثيرٍ وذهاب حفظه عن مثل من بقي من أمة محمدٍ - صلى الله عليه وسلم - وفيهم أبو بكرٍ
وعمرُ وعثمانُ وعليُّ وأبيُّ وعبدُ الله بن مسعود وزيدُ بن ثابتٍ لولا غباوة من يظن أنّ في التعلُّق بمثل
هذه الرواية شبهة ، فوجب بما وصفناه بطلان هذه الرواية أو حملها على التأويل الذي وصفنا إن
سلمنا صحتها يوماً ونظراً .

وأما ما يتعلّقون به في هذا الباب من الرواية عن عمر بن الخطاب من أنه
خطب وقال على المنبر : "أيها الناس إناكم أن تهلكوا عن آية الرّجم فلقد
رأيتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - وقد نزلت وقرأ بها ، ولولا أن يقول الناسُ زاد ابن
الخطاب في كتاب الله ، لكتبتُ فيه أو لألحقت في حاشيته :

والشيخُ والشيخةُ فارجموهما ألبتّة " ، وأنّه قال في موقف آخر : "إنّ الله تعالى بعث محمداً -
صلى الله عليه وسلم - بالحقّ وأنزل عليه الكتاب ، وكان مما أنزل إليه آية الرّجم فرجم رسولُ الله

- صلى الله عليه وسلم - ورجمنا بعده ، ألا وإن آية الرجم في كتاب الله حق : "والشيخُ والشيخةُ فارجموهما ألْبَتَّةَ جزاءً بما قضا من الشهوة نكالا من الله ، والله عزيزٌ حكيمٌ ." وقولهم إن هذا تصريحٌ منه بنقصان القرآن وسقوط آية الرجم ، فإنه أيضاً جهلٌ من المتعقّق به وذهابٌ عن الواجب ، لأنّ هذه الرواية بأن تكون عليهم وحجة على فساد قولهم أولى من أن تكون دلالة لهم .
وذلك أنّه لما كانت هذه الآيةُ مما أنزله الله تعالى من القرآن لم يذهب حفظُها عن عمر بن الخطاب وغيره ، وإن كانت منسوخة التلاوة وباقية الحكم ، وقد زال فرضُ حفظ التلاوة مع النسخ لها ولم تنصرف هممُ الأمة عن حفظ ما نزلَ ممّا تضمّن حُكما خيف تضييعه ، وأن يحتجّ محتجّ في إسقاطه بأنه ليس من كتاب الله تعالى ، فلو كان هناك قرآنٌ كثيرٌ منزلٌ غيرُ الذي في أيدينا ثابتٌ غيرُ منسوخٍ ولا مزالٍ فرضه لم يجزُ أن يذهب حفظُه على عُمر وغيره من الصحابة ، كما لم يجزُ أن يذهب عليهم حفظُ هذه الآية الساقط فرضُ تلاوتها بالنسخ لها ، بل العادةُ موضوعةٌ جاريةٌ بأنهم أحفظُ لما ثبتَ حكمه وبقي فرضُ حفظه وتلاوته وإثباته ، وأنهم إذا لم يجزُ أن يذهب عليهم حفظُ القليل الزائلِ الفرض ، لم يجزُ أن يذهب عليهم حفظُ الكثير الباقي فرضُ حفظه وتلاوته وإجزاء الصلاة به ، وإذا كان ذلك كذلك كانت

(٤٠١/١)

هذه الرواية من أدل الأمور على إبطال قولهم بسقوط شيءٍ كثيرٍ من القرآن وذهاب الأمة عن حفظه .

والدليلُ على أن هذه الآية كانت محفوظةً عند غير عمر من الأمة قوله : "كنا نقرؤها" ، وتلاوته لها بمحضٍ من الصحابة وترك النكير لقوله والرد له . وأن يقولَ قائلٌ في أيام حياته أو بعده أو مواجهها له أو بغير حضرته متى نزلت هذه الآيةُ ومتى قرأناها ، والعادةُ جاريةٌ بمثل هذا في قرآن يُدعى إنزاله لا أصلٌ له ويُدعى فيه حضورُ قومٍ نبيلٍ أختيار أبرار ، أهل دينٍ ونسكٍ وحفظٍ ولسنٍ وبراعة ، وقرائحٍ سليمةٍ وأذهانٍ صافية ، فإمسأكهم عنه أوضح دليلٌ

على أن ما قاله وادّعاهُ كان معلوماً محفوظاً عندهم ، وكذلك سبيلُ غيرهم لو كان هناك قرآن أكثرُ من هذا قد نزل وقرئ على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه ، ولا سيما مع بقاء رسمه ولزوم حفظه وتلاوته ، وهذا واضح في سقوط قولهم.

وأما ما يدلُّ على أن هذه الآية منسوخة برواية جميع من روى هذه القصة ، وأكثر من تكلم في النسخ والمنسوخ : أن هذه الآية كانت ممّا أنزلت ونُسخت فهي في ذلك جارية مجرى ما أنزل ثم نُسخ ، وهذه الرواية حجة قاطعة في نسخ تلاوة الآية في الجملة ، فإنها لما كانت قرآناً منزلاً حُفظت واعترف الكلُّ بأنها قرآن منزل ، وإن خالف قوم لا يُعتدُّ بهم في نسخها ، فكذلك يجب لو كان هناك قرآن منزل غيرُ هذا أن يكون محفوظاً لا سيما مع بقاء فرضه وتجبُ الإحاطة به ، وإن اختلفت في نسخ حكمه وتلاوته لو اتفق على ذلك.

ومما يدلُّ أيضاً على أن آية الرّجم منسوخة الرسم قولُ عمرُ بنِ الخطابِ في الملاء من أصحابه : "لولا أن يُقال زاد ابنُ الخطاب في كتاب الله لأثبتها" ،

(٤٠٢/١)

ولولا علمه وعلم الجماعة بأنها منسوخة الرسم لم يكن إثباتها زيادة في كتاب الله تعالى ، ولم يحسن من عمر أن يقول ذلك ، ومن يقولُ هذا في قرآنٍ ثابت التلاوة غير منسوخٍ فإظهاراً لهذا القول ، وتركُ أن يقول له القومُ أو بعضهم كيف زيد في كتاب الله إذا أثبت ما هو باقِ الرسم والحكم . أوضح دليل على أنه وإياهم كانوا عالمين بنزول هذه الآية ونسخ رسمها . وبقاء حكمها ، وكل هذا يُنبئ عن أنّ القومَ يجبُ أن يكونوا أحفظاً لسورة الأحزاب التي رووا أنها كانت توازي سورة البقرة ولغير ذلك ممّا أسقط من كتاب الله تعالى لو كان هناك شيءٌ منزلٌ غيرُ الذي في أيدينا ، فبان بهذه الجملة كونُ هذا القول من عمر حجة عليهم وبرهاناً على بطلان دعواهم . وبالله التوفيق .

(باب)

الكلام فيما يتعلقون به عن أبي موسى الأشعري في هذا الباب والدخل عليه فأما احتجاجهم بما يروونه عن أبي موسى الأشعري من أنه قال : "والله لقد كنّا نقرأ سورة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كنّا نشبهها ببراءة تغليظاً وتشديدا ونسبناها غير أنّي أحفظُ منها حرفاً أو حرفين : "لو كان لابن آدم واديان من ذهبٍ لابتغى إليهما ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوبُ الله على من تاب ." وما رووه من قوله - أعني أبا موسى - "كانت الأحزاب مئتا آية وخمسا وسبعين) آية ، فذهب منها مئتا آية ، فقليل يا أبا موسى ، ذهبت من سورة واحدة مئتا آية ، فقال : نعم ، وقرآنٌ كثير ."

وذكر أن سورة "لم يكن " كانت مثل البقرة ، فلم يبقَ منها إلا سبعُ آيات ، فإنّها رواية باطلة والدليل على بطلانها كلُّ شيء ذكرناه من إبطال مثل هذه الرواية عن عمرو وأبي بن كعب وهي مع ذلك معارضة برواية للكافة والدهماء الثبت الثقات عن أبي موسى أنّ هذا الذي بين اللوحين هو جميعُ كتاب الله الذي أنزله ، وأنّه مرسومٌ على ما أنزل وأنّه كان يقرأه ويُقرئه ويُلقّنه من غير قدح فيه ولا وصفٍ له بزيادةٍ ولا نقصان ، وهذه الرواية أولى

بالثبوت والصحّة من الرواية التي ذكروها ، وإذا كان ذلك كذلك سقط ما تعلّقوا به ، لأن من شأن الخبرين المتعارضين أن يتساويا ، فإنّما أن يكون أحدهما خبرٌ واحدٍ والآخرُ تواتر ، ونقلُ الكافة بأنّ هذا هو القرآنُ كلّهُ تواتر ، وجميعُ ما يُروى من خبر أبي موسى وعائشة وغيرهما أخبارٌ أدلّةٍ ضعافٍ لا يُرتفع بها ، فسقط ما قالوه.

وعلى أنّ هذه الروايات لو صحّت عن أبي موسى لاحتملت من التأويل الصحيح غير ما ذهبوا إليه ، وذلك أن قوله : "والله لقد كنّا نقرأ سورة على

عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كنا نُشبهها ببراءة تغليظاً وتشديداً فنسيناها غير أنني أحفظُ منها حرفاً أو حرفين " إلى آخر الخبر ليس بتصريح منه ولا يُقرُّه فكأنهم ذهبوا عن حفظ ما لزمهم حفظه وبقي رسمه ، ولا بأن غيره كان لا يحفظُ من هذه السورة المنسوخة ما يذهبُ عليه حفظه ، وإنما هو إخبارٌ منه بأنهم كانوا يقرؤون سورة هذه صفتها ، فيمكن أن يكون ذلك صحيحاً عنه ، وأن تكون تلك السورة نُسخَ رسمها فتشاغل أبو موسى بحفظ الواجب الباقي رسمه عن حفظها فلم يبق عليه منه إلا حرفٌ أو حرفان ، وأن يكون غيره قد كان يحفظها بأسرها أو كثيراً منها ، وهو لم يصرح بأنهم أسقطوها ونقصوها وأنها باقية غير منسوخة ، وإنما أخبر أنهم كانوا يقرؤونها فقط ، وهذا لا يدل على بقاء رسمها وبدل على أن هذه الرواية إن صححت فهذا قصده بذكر ما قاله في قوله : "غير أنني أحفظُ منها لو كان لابن آدم".

وهذا من جملة ما قد تظاهرت الأخبارُ بأنه منسوخ ، فيجب أن يكونَ حكمُ ما نسيه في أنه منسوخٌ حكمُ ما ذكره معه ، في ظاهر الحال وقد يجوزُ أن يذهب الناسُ عن حفظ ما يسقطُ فرضُ حقه ونسخَ رسمه ، ولا يجوز في مستقر العادة ذهابهم جميعاً عن حفظ الباقي الرسم الثابت الفرض ، وإذا

(٤٠٥/١)

احتملت هذه الرواية ما ذكرناه بطل أن تكونَ دلالةً على اعتراف أبي موسى بنقصان القرآن الباقي الرسم وذهاب الأمة عن حفظ كثير منه .
وأما قوله : "إن الأحزاب كانت مائتي آية وخمسة وسبعين آية فذهب منها مئتا آية ، وقولهم له : ذهب من سورة واحدة مئتا آية ، وقوله : نعم وقرآن كثير ، فإن معناه أيضاً - إن صح - أنه نُسخَ قرآن كثير من سورة الأحزاب ومن غيرها فذهب حفظه لما سقط وزال فرضُ تلاوته ، نُسخَ رسمه ، وكذلك قوله : إن (لم يكن) كانت مثل البقرة فبقي منها سبع آيات معناه : أنها نُسخَ أكثر رسمها وبقي منه سبع آيات ، وإذا كان ذلك كذلك بطل توهمهم ، وظن من ظن بأبي موسى أنه اعتقد في نفسه وباقي أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - أنهم قد ذهبوا عن حفظ قرآن كثير ثابت باقي الرسم ، وهذا واضح في بطلان قولهم .
وكذلك الجواب عما يروونه في هذا الباب من نحو قول عبد الله "إنه كان إذا سمع الإنسان يقول مع فلان القرآن كله يقول : ما يدريك لعله قد

ذهب قرآن ، فما وُجدَ بعد" ونحو رواية عبد الله بن عباس عن أبي أنه سمعه
وقد قال له رجل : "يا أبا المنذر إني قد جمعت القرآن ، فقال له : ما يدريك
لعله قد سقط قرآن كثير فما وُجد بعد".
وأن عائشة رضوان الله عليها قالت : "والله لقد أنزلت رضاعةً الكبير
عشراً ورجم المحصن فكانت في ورقة تحت سريري ، فلما قبض رسول الله - صلى الله عليه
وسلم -

(٤٠٦/١)

تشاعلنا به فدخل داجن الحي فأكله " .
وروى الناس عنها أنها قالت : "كان فيما يقرأ من القرآن فسقط : يُجزئ من الرضاع عشر رضعات
، ثم نسخت إلى خمس معلومات " ، وفي بعض الروايات عنها أنها قالت : "وكان ممّا يقرأ إلى أن
مات رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
ونحوهما زوي عن أبي بكر وعمر من أنه كان ممّا نزل : "لا ترغبوا عن
آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم " .
ومن نحو ما زوي من قصة أهل بئر معونة وأن الله تعالى أنزل فيهم قرآناً فروى أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه "أنه دعا على الذين قتلوا أهل بئر معونة ثلاثين غداة يدعو على رعل وذكوان
وعصية ، عصت الله ورسوله " قال أنس : "أنزل في الذين قتلوا بئر معونة قرآن كثير حتى نسخ
بعد ، أن بلغوا قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا".
فجوابنا عن كل ما يرد من هذا الجنس أنه مما كان قرآناً رُفِع ونُسخت
تلاوته ، وذلك ما لا ينكره ولا يُدفع في الجملة أن يكون الله سبحانه قد أنزل
قرآناً كثيراً ثم نسخ تلاوته وإن كنا لا نتيقن صحة كل خبر من هذه الأخبار .
وقرآن من هذا الذي زوي أنه نزل ثم نسخ إذا لم يتفق عليه المسلمون ولم
يتواتر الخبر به تواتراً يلزم معه العلم بصحته ، ولم يدك على ثبوته دليل
قاطع ، وليس يُوقفنا في غيره كل خبر من هذه الأخبار يُوجب عدم علمنا بأنه

(٤٠٧/١)

قد أنزل في الجملة قرآنٌ ثم نُسخَ وزُفِعَ بقول أبي وعبدِ الله ، وما يدريك لعله سقط أو ذهب قرآن كثير ، فما وُجدَ بعدُ إنما هو أنه لا ينبغي لأحدٍ أن يدَّعي أنه قد جمع ما أنزل من ناسخِ القرآن ومنسوخه ، وقولهم : "فيما وُجدَ بعدُ" فما نجدُ اليومَ من يحفظُ جميعَ ما نُسخَ وسقطت تلاوته ، وهذا مما لا بدُّ منه ، ونحوه من التأويل لأجل ما ذكرناه من شهرة أمرِ القرآنِ وظهورِ نقله . وقد يمكنُ أيضاً أن يكونَ أبي وعبدُ الله بنُ عمرَ قد علِمَا من حال مَنْ قال أو كان يقول : "إنِّي جمعتُ القرآنَ " أي : قد جمعتُه على جميعِ وجوهه وحروفه التي أنزل عليها ، فقالا له : وما يدريك لعله قد ذهب أو سقط قرآنٌ كثير لم يوجدَ بعد ، أي : لم تجدُه أنتَ ولا وقعَ علمُه إليك ، أو لم تجدُ بعدُ مَنْ يحفظُ جميعَ تلك الأحرَفِ والقراءاتِ التي أنزل القرآنُ عليها" وإن كانت ظاهرةً في الناس ومتفرقةً منهم ، على ما سنبينه فيما بعد ، لأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه كان يُقرئهم بما سهَّلَ عليه وعليهم ، ولا نَعَلَّمَهُ أقرأ رجلاً فيهم بجميعِ الأحرَفِ السبعةِ وحفظه إياها وأفرده بها ، لأن ذلك مما لا يجبُ عليه ولم يَرَهُ من مصالحِ الأمة ، أو لم يتفقَ له أو لمن أخذَ عنه نشاطٌ لحفظِ جميعِ تلك الأحرَفِ ، وإذا كان ذلك كذلك صحَّ ما قلناه من التأويل الذي هو أليقُّ وأشبهُ أن يكونَ الصحابةُ قصدتُه وأرادتُه مع ما ظهرَ من إقرارها جميعاً بأن ما بين اللوحين هو جميعُ الثابتِ الرسمِ الذي أنزله تعالى .

وأما ما زوي عن عائشة رضي الله عنها في الرضاع فإنه أيضاً دليلٌ على ما قلناه ، لأنها قالت : "كان مما أنزل ثم نُسخَ بخمسٍ" .
وقولها : "نُسخَ" ليس فيه دلالةٌ أنه نُسخَ بقرآن ، لأنه قد يُنسخُ بوحى ليس بقرآنٍ لقيام الدلالةِ على جوازِ نسخِ نفسِ التلاوةِ ونفسِ حكمها بالسُّنةِ ،

(٤٠٨/١)

وقد بيَّنا ذلك وأوضحناه في كتاب "أصول الفقه" بما يُعني الناظر فيه ، وبينت ذلك أنها قرنتِ نسخَ العشرِ رضعاتِ المحرّماتِ بنسخِ آيةِ الرجم ، وهي

قوله : (والشيخ والشيخة) ، وقد عَلِمَ أَنَّهَا إِنَّمَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهَا بِسُنَّةٍ ، فَبَيَّنْتُ ذَلِكَ لَا بِقُرْآنٍ .
وقولُها : "لقد كانت مكتوبة في ورقةٍ تحتَ سريري " يدلُّ أيضاً على ذلك ، لأنَّه دَلَالَةٌ عَلَى قَلَّةِ الْحَفْظِ لَهُ وَالاحْتِرَازِ وَالاعْتِنَاءِ بِحَيَاتِهِ ، لِأَنَّ عَادَتَهُمْ فِي الثَّابِتِ الْبَاقِيِ الرَّسْمِ صِيَانَتُهُ وَجَمْعُهُ وَحِرَاسَتُهُ دُونَ طَرَحِهِ فِي الظُّهُورِ تَحْتَ الْأَسْرَةِ وَالرَّجْلِ وَبِحَيْثُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا إِذَا نُسِخَ وَسَقَطَ فَرَضُهُ جَازَ تَرْكُ حَفْظِهِ وَالاعْتِنَاءُ بِهِ ، وَجُعِلَ مَا يُكْتَبُ فِيهِ ظُهُورًا يُنْتَفَعُ بِهِ وَيُتَّبَعُونَ فِيهَا مَا يُرِيدُونَ .
وقولُها : "فدخل داجنُ الحي فأكله " لا يدلُّ على أنه لم يكن عند أحد غيرها لم يأكله من عنده شيء ."

وقولُها : "ولقد كان يُقرأ إلى أن مات رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - ، وكان ممَّا يُقرأ" تعني به أنه كان ممَّا يحفظه كثير من الناس أقرب عهدٍ بنسخه ، ولم تُثقل بالخبر : "إنه كان ممَّا يُقرأ" على أنه ثابت باقي الرسم ، ونحنُ اليومَ نقرأ ذلك ونقرأ ما رُوِيَ لنا من المنسوخ على سبيل الحفظ والمذاكرة به ، وكما يُقرأ كثير من التوراة والإنجيل والزبور لا على أنه واجب علينا حفظه وتلاوته ، وإذا كان ذلك سقطَ أيضاً التعلُّقُ بهذه القصة .

فأمَّا ما ذكروه من القرآنِ المُنزَّلِ في بئرِ مَعُونَةَ فَإِنَّا لَا نُكَيِّرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ صَحِيحَةً قَدْ كَانَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ نُسِخَ وَزَالَ لِأَنَّ نَسْخَهُ مَرُويٌّ ، ولأنَّه لو كان ثابتاً باقياً لوجبَ نقلُهُ وحفظُ الأُمَّةِ له كأمثاله من القرآنِ الثابت ، وقد قال أنس - رضي الله عنه -

(٤٠٩/١)

وهو راوي الخبر : إنَّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - لما بعثَ حراماً زوجَ أمِّ سُلَيْمٍ فِي سَبْعِينَ رَجُلًا - وَذَكَرَ قِصَّتَهُمْ - وَقَالَ : فَأَنْزَلَ عَلَيْنَا وَكَانَ مِمَّا نَقْرَأُ فَنُسِخَ : (أَنْ بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنَا لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِي عِنَّا وَأَرْضَانَا) ، وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ حَفْظُ مَا نُسِخَ مِنَ الْقُرْآنِ وَضَبْطُهُ وَإِحَافَهُ بِمَا ثَبَتَ مِنْهُ وَخَلَطُهُ بِهِ ، وَلَا سِيَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا وَرَدَ فِي حَكْمٍ ثَابِتٍ أَوْ زَائِلٍ يَهْتَمُّ النَّاسُ بِمَعْرِفَةِ تَارِيخِهِ وَسَبَبِهِ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَطَلَ أَيْضًا التَّعَلُّقُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا).

فَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَنْسَخُ الْآيَةَ وَيُزِيلُهَا ، وَقَدْ يَنْسَخُ التَّلَاوَةَ وَيُبْقِي الْحَكْمَ ، وَيَنْسَخُ الْحَكْمَ وَتَبْقَى

التلاوة ، وربما نُسخا جميعا.

وقد ذُكر قوم أنّ المراد بقوله : (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ) أي : نرفعها أو نسيها ، أي : نأمر بترك العمل بها إلا أتينا بمثلها أو خير منها لكم أن تأتي بعبادة مثل التي تُركت ، ويكون الثواب على الآتي أكثر ، أو بأن يكون عمل الناسخ أخف والثواب متساوي ، فيكون ذلك خيرا لكم. وقيل أيضا في معنى : (نُنسِها) أن الله جلّ ذكره كان إذا أراد نسخ الآية أذهب بحفظها عن قلوب جميع الحافظين للآية ، فإذا أصبحوا عرضوا ذلك على الرسول وسألوا عنها فأخبرهم أن الله قد نسخها ورفع تلاوتها ، وهذا

(٤١٠/١)

عندنا صحيح غير مستحيل ، وإن كان مثله اليوم متعذراً على وضع العادة مع كمال العقل ، لأن الله جل وعز إنما خرق العادة بحفظ ذلك على زمن الرسول ، لكي يجعل ذلك آية له ودلالة قاهرة على صدقه في الناسخ والمنسوخ ، وليردّ بذلك قول من حكى عنه أنّ ذلك افتراء من الرسول في قوله : (وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ) ، فهذا عندنا أحد آيات الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

وقال قوم : إنما كان يذهب بحفظها من قلوب جماعة منهم يجوز على مثلهم النسيان ، فأما على سائرهم فلا ، فإذا عرض ذلك البعض الآية خُبروا بأنها قد نُسخت عن الكل ، فوقع عند ذلك الفتور من الجميع والإعراض عن التحفظ ، فعم النسيان جميعهم.

وقال آخرون : إنما كان نقرّ منهم ينسون منها مواضع قد جرت بنسيان مثلها فيضطرب عليهم ضرباً من الاضطراب ، فإذا عرضوا ذلك على الرسول خُبروا بأنها قد نُسخت عن الجميع ، فأما أن ينسى النفر منهم جميع الآية فإنه محال ممتنع في مستقرّ العادة مع بقاء الفهم وكمال العقل.

وقال آخرون : بل كان الله تعالى يُذهب عن قلب كل واحد منهم حفظ موضع منها غير الموضع الذي يذهب بحفظه عن قلب الآخر ، فينسى كل

واحدٍ منهم غيرَ ما ينسأهُ الآخر ، وذلك جائزٌ في العادة ، فإذا عرضوا ذلك على رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - لاضطرابِ جميعهم فيها على هذه السبيل خُبروا بأنها قد نُسخَت عنهم ، فاما أن يتفقَ لجماعتهم نسيانُ جميعِ الآيَةِ أو نسيانُ موضعٍ واحدٍ منها أو مواضعٍ متساويةٍ فذلك محال .
وكل هذا ممكنٌ عندنا وإن كان في بعضه خرقُ العادة ، لأنه آيةٌ للرسول .
وليس الكلامُ في هذا الباب مما قصدنا له فكنا نُسهبُ فيه .

(٤١١/١)

وإذا كان الأمرُ على ما وصفناه ثبتَ بهذه الجملةِ حصولُ العلمِ لنا بأنَّ الله تعالى قد كان نَسَخَ أشياءَ كثيرةً من كتابه بعدَ أن أنزلها على رسوله .
فيجبُ حملُ جميعِ ما رُوِيَ عن الصحابةِ والتابعين من ذهابِ قرآنٍ كثيرٍ وسقوطه وقولهم لمن ادعى جَمْعَ القرآنِ كله : "فما يدريك لعله قد ذهب قرآنٌ كثيرٌ لم يوجد بعد" على التأويل الذي وصفناه ، وهذا بينٌ في سقوط جميعِ ما يتعلَّقون به من هذه الألفاظ .
وليس على جديدِ الأرضِ أجهلُ ممن يظنُّ أن الرسولَ والصحابةَ كانوا جميعاً يُهمَلون أمرَ القرآنِ ويعدلون عن تحفُّظه وإحرازه ويعوِّلون على إثباته في رقعةٍ تُجعلُ تحتَ سريرِ عائشةَ وحدها ، وفي رِقَاعٍ ملقاةٍ ممتَهنةٍ حتى دخلَ داجنُ الحى فأكلها أو الشاةُ ضاعَ منهم وتفقَّت ودرسَ أثره وانقطعَ خبره! وما الذي كان تُرى يبعثُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - على هذا التفريطِ والعجزِ والتواني وهو صاحبُ الشريعةِ والمأمورُ بحفظه وصيانته ونصبِ الكتبةِ له ، ويحضُّره خَلْقٌ كثيرٌ متبتلون لهذا البابِ ومنصوبون لكتبِ القرآنِ الذي ينزلُ وكتبِ العهودِ والصلحِ والأماناتِ وغير ذلك مما نزلَ ويحدِّثُ بالرسولِ خاصةً وبه حاجةٌ إلى إثباته .
وكان - صلى الله عليه وسلم - يعرضُ القرآنَ في كل عام ، وعرضه في العام الذي مات فيه عرضتين ، ويقولُ لهم : "إذا أنزلتُ الآيةُ ضعوها في السورة التي يُذكرُ فيها كذا" وينظُمُ لهم الآياتِ في السور ، ويقولُ لعمَرَ وقد قال له في آيةِ الرجمِ "الشيخ والشيخة" : ألا نُثبِتُها يا رسولَ الله ، قال : "لا أستطيعُ ذلك" ، يعني : أنها قد نُسخَت وأزيلَ رسمُها وبقيَ حكمُها ، وسنذكرُ في

باب جمع أبي بكر القرآن جملةً من ألفاظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - في إثبات ما نزل عليه من القرآن مما قاله لأبيّ وزيد بن ثابت وغيرهما.

(٤١٢/١)

وقد كان له عليه السلام جماعة أمثال عقلاء أفضل ، كلهم كتبه له ومعروفون بالانتصاب لذلك من المهاجرين والأنصار ، فمن كتب له من قريش من المهاجرين : أبو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان . وعلي ، وزيد بن أرقم ، خالد بن سعيد وذكر أهل السير أنه كان ائتمنه حتى كان يأمره بطي ما كتب وختمه ، وكان أيضاً كاتباً لأبي بكر وعمر ليستعمله على بيت المال .

ومنهم أيضاً : الزبير بن العوام ، وحنظلة الأسدي ، وخالد بن أسد ، وجهم بن الصلت بن محرمة

(٤١٣/١)

والعلاء بن الحضرمي ، وشرحبيل بن حسنة ، وحاطب بن عمرو بن عبد شمس ، وأبو سلمة بن عبد الأسد ، ومهاجر بن أبي أمية ، وخويطب بن عبد العزى ، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة ،

(٤١٤/١)

وأبان بن سعيد بن العاص ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه ، وعمرو بن العاص ، وعبد الله ابنه ، وأبو سفيان بن حرب ، ومعاوية بن أبي سفيان . وكتب له من ثقيف : المغيرة بن شعبة ، وحنظلة بن الربيع ، ومات نفر فنسينا ، يذكر أن امرأته رثته فقالت : إن سواد الشعر أودى به ... وجدي على حنظلة الكاتب

وكتب له - صلى الله عليه وسلم - من الأنصار : زيد بن ثابت ، وأمره أن يتعلم كتاب اليهود
فتعلمه ، فكان يكتبهم عنه ، وكتب له عبد الله بن مسleme ، وعبد الله بن راحة ،

(٤١٥/١)

وأبو أمامة أسعد بن زرارة ، والمنذر بن عمر و ، وأبي بن كعب ، وكان - فيما ذكر - أول من كتب
للنبي - صلى الله عليه وسلم - حين قدم المدينة ، وكان يكتب هو وأبو بكر وعلي في آخر كتب
رسول - صلى الله عليه وسلم - من العهود والنشر وكان : " كتب أبي " ، وكان أول من كتب
ذلك ، وكانا يكتبان في آخر كتب رسول - صلى الله عليه وسلم - : " شهد عبد الله ابن أبي
قحافة وعلي بن أبي طالب " .

وكتب لرسول الله أيضاً : مالك بن العجلان ، وأسيد بن خضير .
ومعن بن عدي ، وأبو عيسى بن جبير ، وسعد بن الربيع وأوس بن
خولي ،

(٤١٦/١)

وبشير بن سعد ، وأسد بن الصامت ، وسعد بن عبادة ، وعبد الله بن أبي
سلول ، والسجل ، ومنه يقال : (كَطَيَّ السَّجَلِ لِلْكَتَبِ)
روى ذلك عبد الله بن عباس ، وكتب له عامر بن فهيرة ، وغير هؤلاء
أيضاً .

وقد علم أن هؤلاء جميعاً وإن لم يكونوا كتبة ملازمين لحضرة الرسول
فقد كتب الكل أو كان ممن يُحسِنُ يكتب ما استكتبه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ،
يمكن أن يكون الرسول ممن يستقل إثبات ما نزل من القرآن حتى لا يحصل

(٤١٧/١)

إلا عند عائشة في رقعة تحت سريرها ، وعند آخر أكلته الشاة من عنده! لولا
الجهل والغبوة!

والرسول عليه السلام منصوب للبيان وحيطة القرآن وحفظ الشريعة
فقط ، لا حرفة له ولا شيء يقطع من أمور الدنيا غير ذلك إلا بنصب يعود
بنصرة الدين وتوكيده ، ويثبت أمر القرآن ويثبته ، وكيف يجوز في العادة أن يذهب على هؤلاء
وعلى سائر الصحابة آية الرضاع والرجم فلا يحفظها
ويذكرها إلا عائشة وحدها لولا قلة التحصيل والذهاب عن معرفة الضرورات وما عليه تركيب الفطر
والعادات.

فقد بأن بجملة ما وصفناه من حال الرسول والصحابة أنه لا يجوز أن
يذهب عليهم شيء من كتاب الله تعالى قل أو كثر ، وأن العادة توجب أن
يكونوا أقرب الناس إلى حفظه وحراسته وما نزل منه وما وقع وتاريخه
وأساببه وناسخه ومنسوخه ، وأن من حمل قول قائلهم : "وما يدريك لعله قد
سقط به أو ذهب قرآن كثير" على أنه دثر وضاع ونقلت عن سائر الصحابة
وجميع الأمة لإعراضها عن إعظامه وقلة رغبتها في حفظه وحراسته
واشتغالها عنه بغيره وما هو عندهم أهم منه : فقد صار من الجهل بالعادات
وما عليه أحوال الناس إلى أمر عظيم.

فوجب بذلك حمل جميع ما روي عن آحاد الصحابة من هذه الأقاويل
التي ذكرناها وما لم نذكره منها أيضا على التأويل والتفسير الذي أوضحناه .
دون ما يظنه من لا علم له ولا تحصيل عنده ، وبالله التوفيق.

(٤١٨/١)

(باب)

تعلقهم بما يروونه من مشاجرة الحسن بن علي عليه السلام لسعيد بن العاص رحمه الله عليه
فأما تعلقهم في ذلك بما روي من مشاجرة سعيد بن العاص للحسن بن
علي ، وإن سعيداً قال للحسن : "أما إني قد أدخلت في كتابكم ألف
حرف ، وأسقطت منه ألف حرف ، فقال له الحسن : فأنا مؤمن بما أسقطت

كافراً بما أدخلت ، فقال له : ليس حيثُ يذهبُ إنما أردت إصلاح اللحن منه ، فقال له الحسن :
فأَيُّ الثلاثة لَحَن : اللّهُ تعالى الذي تكَلَّمَ به ، أم جبريلُ الذي نزل به ، أم رسولُ اللّهِ - صلى اللّهُ
عليه وسلم - الذي بلَّغهُ ، " فإنه أيضاً مما لا تعلق لهم فيه من وجوه.
أحدُها : إنّ هذه الرواية باطلةٌ غيرُ ثابتةٌ ولا تُعرفُ صحَّتُها باضطرارٍ ولا
بنظرٍ واستدلال.

والثاني : أنّها معارضةٌ بما نعرفهُ ضرورةً من جمع عثمانَ لزيد بن ثابتٍ
وعبد اللّهِ بن عباسٍ وعبد اللّهِ بن عمرٍ وعبد اللّهِ بن عمرو بن العاصٍ وسعيد

(٤١٩/١)

ابن العاصٍ وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وغيرهم على كتابة المصحف .
وأمره لهم بإثبات ما اختلفوا فيه على ما يقوله النفرُ القرشيون ، وقوله إنّه
بلسانهم نزل وإنهم لم يختلفوا إلا في التابوتِ فقالَ القرشيون : التابوت .
وقال الباقر : التابوه ، وأنهم رفعوا ذلك إلى عثمان فأمرهم أن يكتبوه بلغة
قريش ، وهذه روايةٌ ظاهرةٌ مستفيضة ، ولو كانوا قد اختلفوا في ألفي حرفٍ
ساقطٍ وزائدٍ من جهة اللّحنِ لوجبَ في مستقرِ العادةِ ظهورُ ذلك وإشهاره
واللهجُ بذكره ، لأنّ اللّحنَ في هذا الباب أعظمُ وأفحشُ وأخطرُ من اختلافِ
لعتين ساعتين ، فكيف ذهبوا عن حفظِ ألفي حرفٍ وحفظوا اختلافهم في
التابوت والتابوه حتى شهروه وأظهروه.

وإذا لم يجرُ مثلُ ذلكَ علّم تكذُّبُ هذه الرواية على سعيد بن العاص .
وإن الثابت عنه وعن العبادلة القرشيين ما وصفناه ، وسنزيدُ ذلك شرحاً وبياناً في الاحتجاج لصحة
صنع عثمان في جمع القرآن.

والوجه الثالث : أن سعيداً إن صحَّت عنه هذه الرواية قد اعترفَ أنّه إنما
أراد بالزائد والناقص اللحن ، فإمّا أن يكون قَصَدَ إزالة إثبات حروفٍ يصيرُ
الكلامُ لحناً بإسقاطها ، ونقصانِ حروفٍ يصير لحناً بزيادتها ، وأراد بذكر
الحروفِ الحركاتِ والإعراب ، وليس هذا من نقصان القرآنِ وذهاب كثيرٍ منه في شيء ، وإذا كان

ذلك كذلك بأن أيضاً أنه لا شبهة لهم في هذه الرواية
ولا تعلق من كل وجه.

(٤٢٠/١)

الجزء الثاني

(باب)

تعلقهم بالشواذ والزوائد المروية عن السلف رواية الآحاد ، وبيان فساد تعلقهم بذلك
فأما تعلقهم بما رواه أبو عبيد وغيره من النقلة عن كثير من السلف من
قراءة كلمات وحروف زائدة على ما بين الدفتين ، ونقصان حروفي وتقديم
كلمة على كلمة ، وقولهم : إن هذه الروايات إذا كانت من روايتكم وجب أن تكون حجة عليكم
ولا زمة لكم ، فإنه أيضاً باطل من وجوه :
أولها : أنه لا يجوز لأحد من الشيعة التعلق بشيء منها ولا بشيء مما
قدمناه أيضاً من الروايات التي ذكروها عن أبي وعبد الله بن مسعود وعمر
وأبي موسى وغيرهم ، لأن هذه الأخبار إذا لم تبلغ في الشهرة والظهور مبلغاً
تقوم به الحجة ، وتلزم القلوب العلم بصحتها ضرورة ، وكانت من روايات
الآحاد ، وكان هؤلاء الآحاد الذين رووها عن هذه الطبقة ليس هم علياً
والحسن والحسين وفاطمة ولا عمار وسلمان وأبا الدر وقبيراً وهذه الطبقة
من الشيعة ، وإنما هم عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعائشة وأبو هريرة وعبد الله بن مسعود
وأبو موسى الأشعري.

وهؤلاء إذا قالوا قولاً ، وروى بعضهم عن بعض عن النبي صلى الله عليه
فهم فيه غير ثقات مأمونين ، لأنهم نواصب كفار ضالّ غشمة يجب عندهم

(٤٢١/٢)

لعنتهم والبراءة منهم ، فضلاً عن العمل بأخبارهم والتوثيق لروايتهم ، ولم
يجز أن يعتقد الشيعة نقصان القرآن بقول هؤلاء الكفرة الضلال ، وإن كانوا

عند غيرهم عدولاً أبراراً.

وكذلك حال من يروى عنهم من شيعتهم وأتباعهم في أنهم غير مأمونين ولا مبرئين من الكذب ووضع الزور ، فلا حجة في رواية أحد من هؤلاء وأتباعهم لنقصان القرآن ولا لغيره من الأمور فإنما يجب أن يعلم الشيعة ويُقطع على نقصان القرآن بخبر يُعلم صدقه ضرورة ، أو دليل قاطع إذا كان خبر بار عدل أو بخبر الإمام المعصوم من الكذب ، فأما التعويل على خبر من ليس بمعصوم من الشيعة كان أو من الناصبة فإنه لا حجة فيه .

فإن قالوا : فنحن لسنا نعمل في ذلك على رواية هذه الطبقة ، وإنما نعلم نقصان القرآن بنقل الشيعة وتواتر خبرهم عن الأئمة الهادية من أهل البيت . أن القوم قد أسقطوا من القرآن شيئاً كثيراً .

قيل لهم : قد علمناكم على خبر الشيعة هذا الذي تدعونه من قبل بما يُغني عن إعادته ، وسندكز فيما بعد ما يروونه عن أهل البيت من الثرعات في هذا الباب الذي لا أصل لها ، وأما نحن فإننا وإن كنا نوثق جميع من ذكرناه من السلف وأتباعهم ، فإننا لا نعتقد تصديق جميع ما يروى عنهم ، بل نعتقد أن فيه كذباً كثيراً قد قامت الدلالة على أنه موضوع عليهم ، وأن فيه ما يمكن أن يكون حقا عنهم ، ويمكن أن يكون باطلاً ولا يثبت عليهم من طريق العلم البتات بأخبار الآحاد ، وإذا كان ذلك كذلك وكانت هذه القراءات والكلمات المروية عن جماعة منهم المخالفة لما في مصحفنا مما لا يُعلم صحتها

وثبوتها ، وكنا مع ذلك نعلم اجتماعهم على تسليم مصحف عثمان وقراءتهم

(٤٢٢/٢)

واقرائهم ما فيه والعمل به دون غيره ، لم يجب أن نحفل بشيء من هذه الروايات عنهم لأجل ما - ذكرناه .

وقد روي من هذه القراءات شيء كثير رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه المترجم ب "فضائل القرآن" عن رجاله وغيره رواية غير ثابتة عن أبي عبيد على ما ذكر ولا عند غيره ، فمن ذلك ما روي أن عمر بن الخطاب كان يقرأ : "غير

المغضوب عليهم وغير الضالين" ، ومنه ما رُوِيَ عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقرأ : "صِرَاطَ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ".

ورُوِيَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْرَأُ : (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ ، "وعلى الذين يُطَوِّقُونَهُ فدية" ، يعني يكلفونه ولا يطيقونه ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ :

(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) "في مواسم الحج".

وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ : "للذين يُقَسِّمُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ".

وَأَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ كَانَ يَقْرَأُ : (فَإِنْ فَأَءُوا "فيهن" فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ).

وَأَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ كَانَتْ تَقْرَأُ وَأُثْبِتَتْ فِي

مصحفها الذي أمرت بكتابتها : (حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) ، أَنَّ تَكْتَبَ بَعْدَ ذَلِكَ

"صلاة العصر" ، وَأَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ كَانَ

يَقْرُؤُهَا : "والصلاة الوسطى صلاة العصر".

(٤٢٣/٢)

وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْرُؤُهَا كَذَلِكَ ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ

يَقْرَأُ : (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ "يَوْمَ الْقِيَامَةِ").

وَأَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْرَأُ افْتِتَاحَ آلِ عِمْرَانَ : (الم (١) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) .

وَأَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَرَأَ : (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَاللَّهِ أَوْ امْرَأَةٌ وَهِيَ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ "من أمه").

وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْرَأُ : (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ "إلى أجل مسمى" فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ).

وَأَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَا يَقْرَأَانِ : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ

سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ "وَأَنَا كَتَبْتُهَا عَلَيْكَ").

وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ : (بل يدها بسلطان) ، وَأَنَّ

سلمان كان يُسأل عن هذه الآية : (ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَّيْنَ وَرُهْبَانًا)

فقال لسانه : دع القسيسين في الصوامع والحرب ، أقرأنيها

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذلك بأن منهم صديقين رهبانا.

وَأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ : (فصيامُ ثلاثة أيامٍ متتابعات) ، وَأَنَّ عَثْمَانَ

كتب في مُصحفه : (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ وَصَالِحَةٍ غَضَبًا).
وأن أنس بن مالك كان يقرأ : (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا وَصَمْتًا).
وأن عمر بن الخطاب كان يقرأ : (وإن كان مكرهم لتزول منهم "الجياذ") ، وأن علياً كان يقرأ :
(وإذا أردنا أن نهلك قريةً "بعثنا أكابر مجرميها" فمكروا فيها فحق عليهم القول).
وأن ابن عباس كان يقرأ : (حتى تُسَلِّمُوا على أهلها "وتستأذنوا") .
وأن ابن مسعود كان يقرأ : (فعلتها إذا وأنا من الجاهلين) ، وأنه كان يقرأ : "أنا أنظرُ في كتابِ ربي
ثم آتيتك به قبل أن يرتد إليك طرفك" ،

(٤٢٤/٢)

وأن ابن عباس كان يقرأ : (بلى أدرك علمهم) ، وأن ابن بن كعب قرأها : (أم أدرك علمهم في
الآخرة) ، على الاستفهام ، وأن ابن جبير كان يقرأ : (والصوف المنفوش) ، وأن علياً كان يقرأ :
(والعصر ونوائب الدهر لقد خلقنا الإنسان في خسر وأن فيه إلى آخر الدهر) .
وأن أسماء بنت أبي بكر قالت : سمعتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (ويل أمكم
قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف) .
وأن ابن عباس قرأ : (إذا فتح الله النصر) ، إلى أمثال هذا مما يكثر ويطول تعداده.
وقد قلنا من قبل إن هذه أخبارٌ آحادٍ غيرٍ مقطوعٍ عليها ولا موثوقٍ
بصحتها ، وإنما لا نجوز أن نثبت قرأناً بطريقٍ لا يوجب العلم ولا يقطع
العدر ، وإن الشهادة على أدنى المؤمنين منزلة بمثل ذلك ، وأنه قد زاد في
كتاب الله تعالى ما ليس منه أو نقص شيء منه غير مقبولة ، فلا يجب الاعتداد
بمثل هذه القراءات على وجهه .

وقلنا أيضاً : إننا نعلم إجماع الأمة وسائر من رويت عنهم هذه الروايات
من طريق يوجب العلم تسليمهم بمصحف عثمان والرضا به والإقرار بصحة
ما فيه ، وأنه هو الذي أنزله الله على ما أنزله وربّه ، فيجب إن صحت هذه
القراءات عنهم أن يكونوا بأسرهم قد رجعوا عنها وأذعنوا بصحة مصحف
عثمان ، فلا أقل من أن تكون الرواية لرجوعهم إلى مصحف عثمان أشهر من
جميع هذه الروايات عنهم ، فلا يجب الإحفال بها مع معارضة ما هو أقوى

وأثبتُ منها.

وقلنا أيضا : إنّه لا يجوزُ للشيعَةِ التعلُّقُ بالنقصانِ من كتابِ الله تعالى أو الزيادةِ فيه بهذه الأخبار ، لأنّها عندهم أخبارُ قومٍ كذّبة ضلالٍ كُفّار ، لا يؤمنُ عليهم وضعُ الكذبِ والزيادةِ والنقصانِ في كتابِ الله ، هذا لو تواتر الخبرُ عنهم بهذه القراءات ، فكيف وهي في أدون طبقاتِ أخبارِ الآحادِ الواهية الضعيفة ،

(٤٢٥/٢)

ومما يجبُ أن يُعتمدَ أيضاً عليه في إبطالِ كونِ هذه القراءاتِ كلها من كتابِ الله الواجبِ قراءتهُ ورسمه بين الدفتين ، إجماعُ المسلمينَ اليومَ وقبلَ اليومِ وبعدَ موتِ من رُويتِ هذه القراءاتُ عنه على أنها ليست من كلامِ الله الذي يجبُ رسمه بين اللوحين ، والإجماعُ قاضٍ على الخلافِ المتقدمِ وقاطعٍ لحكمه ، ومحرمٌ للقولِ به لما قد بيّناه في كتابِ الإجماعِ من كتابِ "أصولِ الفقه" ، بما يغني الناظرَ فيه ، فوجبَ بذلكَ إبطالُ جميعِ هذه القراءاتِ . وقد يُحتملُ أن يكونَ جميعُ هذه القراءاتِ قد كانت منزلةً على ما رويت عن هذه الجماعةِ ثم نُسخَت الزيادةُ على ما في مصحفنا والنقصانُ منه وإبدالُ الحرفِ بغيره ، والكلمةِ بغيرها ، ونهَى القومُ عن إثباتها وتلاوتها ، فظن كلُّ من كان لُقن شيئاً منها أنه باقى الرسمِ غيرِ منسوخٍ وعلمَ ذلكَ عثمانُ والجماعةُ ونهوهُم عنه ، ثم علمَ أصحابُ هذه القراءاتِ صحةَ ما دعاهم إليه عثمانُ من إزالةِ هذه القراءاتِ ونسخِها ، وأن الحجةَ لم تقمَ بها ، ولم يتيقن من وجهِ يوجبُ العلمَ أن رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ بها فرجعوا عند التأمّلِ والتنبيهِ إلى قوله وأذعنوا بصحةِ مصحفه . ويحتملُ أن يكونَ جميعُ ما سُمعَ منهم أو أكثره أو وجدَ مُثبتاً في مصحفٍ لهم إنما قرأوه وأثبتوه على وجهِ التفسيرِ والتذكيرِ لهم أو الإخبارِ لمن يسمعُ القراءةَ بأن هذا هو المرادُ بها ، نحو قوله : (وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى) ، (وهي صلاةُ العصر) ، وقوله : (فإن فاءوا "فيهن") وأمثالُ ذلكَ فقدر من سمعهم يقولون ذلكَ أو رآه مثبتاً في مصحفهم ، أنهم إنما قالوه وأثبتوه على أنه قرآنٌ

منزل ، ولم يكن الأمر عندهم كذلك ولا قصدوا لكتبه بمصاحفهم وجعلها
إماما ومدرسة للناس ، وكانوا لا يشبتون فيها إلا ما ثبت أنه قرآن ، دون غيره.

(٤٢٦/٢)

وإذا احتمل أمر هذه القراءات جميع هذه الوجوه كان القطع على أنها
من كلام الله تعالى الذي يجب إثباته وقراءته جهلاً وتفريطاً ممن صار إليه ولا
سيما مع العلم بحصول إجماع الأمة على مصحف عثمان رضوان الله عليه .
وإذا كان ذلك كذلك بأن بهذه الجملة سقوط كل ما يتعلقون به من هذه
الروايات وأن العمل في هذا الباب على ما نقله المسلمون ، خلف عن سلف
على وجه تقوم به الحجة ، وينقطع العذر عن عثمان والجماعة وأن عليا
وغيره من الصحابة كانوا لا يقرؤون إلا هذه القراءة ولا يرجعون إلا إليها .
ولا يحكمون غير هذا المصحف فيما نزل بهم ، وبالله التوفيق..

(٤٢٧/٢)

(باب)

ما روي من الآي المنسوخة ووجه القول فيها
وأما تعلقهم بما ذكروا من الآي المنسوخة من نحو قوله :
"إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو أن لابن آدم واديا
لأحب أن يكون إليه الثاني ، ولو كان الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث .
ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب " .
وما قيل

(٤٢٨/٢)

في روايةٍ أخرى : " لو أن لابن آدم واديان من ذهب وفضةٍ لابتغى إليهما
ثالثا ، ولا يملأ بطنَ ابنِ - آدم إلا التراب ، ويتوبُ الله على من تابَ " .
وما روي في روايةٍ أخرى : " لو أن لابنِ آدمَ واديا مالا لأحبَّ أن يكونَ إليه مثله ، ولا يملأُ* جوفَ
ابنِ آدم إلا الترابُ ، ويتوبُ اللهُ على من تابَ " .
وما رُوي أنه كانَ في مصحفِ عائشةَ رضوانَ اللهَ عليها : " إن الله
- وملائكتهُ يصلون على النبي ، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ، وعلى الذين
يصلُّون الصفوفَ الأولى " .

وما رُوي عن عمر بن الخطابِ وقوله : " كنا نقرأ لا ترغبوا عن آبائكم
فإنه كُفِّر " ، ثم قال لزيد بن ثابتٍ أكذلك يا زيد ، قال : نعم ، وإنه قال - أعني عمر - لعبد
الرحمن بن عوف : ألم تجد فيما أنزلَ علينا أن جاهدوا كما
جاهدتم أولَ مرَّةٍ فإننا لا نجدها ، فقال عبدُ الرحمن : أسقطت فيما أسقط
من القرآن " ، وما روى من آية الرجم والشيخُ والشيخَةُ فقد مضى عنه أجوبة .
وجملةُ القولِ في ذلك أن جميعَ هذه الرواياتِ أخبارُ آحادٍ لا سبيلَ إلى
صحتها والعلمُ بثبوتها ، ولا يخيلُ لنا أن ننسبَ إلى أحدٍ من الصحابةِ ومَن
دونهم إثباتَ قرآنٍ زائدٍ على ما في أيدينا ، أو نقصاناً منه بمثلها ، ولا نضيفُ

(٤٢٩/٢)

إليهم من ذلك أمراً غيرَ معلومٍ ولا متيقنٍ ، مع أن نظمَ ما روى من قوله : لو
أن لابنِ آدم ، نظم خفيف يُباينُ وزنَ القرآنِ ويفارقه ، وإذا كانَ ذلك كذلك
سَقَطَ التعلُّقُ بهذه الأخبارِ واقتضى ما فيها أنها لو صحت لوجبَ القطعُ على
أنه قرآنٌ كانَ أنزلَ ونسخَ رسمه وأسقط ، وحُظِرَ علينا إثباته بين الدفتين
وتلاوته على أنه قرآنٌ ثابت .

وكذلك سبيلُ ما رُوي عن عائشةَ من قولها : " كان مما أنزلَ اللهُ تعالى
عشرُ رضعاتٍ معلوماتٍ يُحرمنَ ثم نُسخنَ بخمسِ رضعاتٍ " .
ولعل قولها ثم نُسخنَ من كلامها ، والصحيح في هذا أنه ليس شيء من هذه الروايات مستقراً
متيقناً معلوماً صحته ، فلا يجبُ الإحفالُ بها .

وكذلك ما روي عن ابن عمر في قوله : " لا يقول أحدكم أخذت القرآن كله وما يدره ما كله ، قد ذهب منه قرآن كثير ، ولكن ليقل أخذت ما ظهر منه " ، وما ذكر في سورة الأحزاب وغيرها مما قدمنا ذكره ، وقد كان القوم يعلمون ويعلم أكثرهم أن ما صحَّ من هذه الكلمات والقراءات التي ليست في مصحف عثمان مرفوعةً منسوخةً فربما عبروا عنها بالنسخ ، وربما قالوا سقطت ، وقد روي : " أن عثمان بن عفان رضوان الله عليه مر برجل يقرأ في المصحف : (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) " وهو أبوهم فقال عمر : لا تفارقني حتى يأتي أبي بن كعب ، فأتى أبي بن كعب فقال عمر : يا أبي ، ألا تسمع هذا كيف يقرأ هذه الآية ، فقال أبي : كانت فيما أسقط.

وقد علم أنه لا يجوز أن يذكر عمر وأبي وعائشة ، وهذه الجماعة وأمثالهم في الفضل والسابقة قرآنا كانوا يعلمون أنه كان أنزل النبي صلى الله عليه وأنه لم يُنسخ وترتفع تلاوته ولا أزيل رسمه ، فيتركوا قراءته وإثباته في

(٢/٤٣٠)

المصحف ، وأخذ الناس بحفظه ، ويعتذرون في ذلك بأنه مما أسقط . ويعنون بذلك أنه أسقطه الناس من المصحف ، وتركوا حفظه وإثباته ، لأنه لو كان مثل هذا عذراً في ترك حفظه وإثباته لكان لو أسقط الناس جميع القرآن على هذا المعنى أو ثلثيه ونصفه على اعتماد إسقاطه والذهاب عن حفظه وضبطه ، أن يجب على من كان لُقنه وعرفه وحفظه أن يترك قراءته وإثباته ورسمه لأجل أن غيره من الناس عصى الله وأسقطه ، وهذا جهل لا يظنه بالصحابة إلا غبي مغرور ، فإن حال أدون المؤمنين منزلةً يرتفع عن هذه الرتبة ، فكيف بالصحابة في فضلهم وجلالة قدرهم وشدة تدينهم ، وما وصفهم الله تعالى به من أنهم خير أمة أُخرجت للناس ، وأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، إلى غير ذلك مما وصفهم به ، فبان بما وصفناه أنه لا تعلق لهم في شيء مما حكيناه من كل وجدٍ وطريق . قال أبو عبيد عقيب القراءات الشاذة التي قدمنا ذكرها ، وهذه الآيات

التي ذُكرَ أنها كانت مما أنزل ثم رُفِعَ وأسقط ، وقد ذُكرَ في بايين شيئا كثيراً
قد ذكرنا بعضه ، فقال أبو عبيد : " هذه الحروف التي ذكرناها في هذين
البايين الزوائد لم يروها العلماء ، واحتملوا على أنها مثل الذي بين
اللوحين من القرآن ، ولا أنهم كانوا يقرؤون بها في صلاة ، ولم يجعلوا من
جَحدِها كافراً بما يقرأ في الصلاة ، ويُحَكَمُ بالكفر على الجاحد لهذا الذي
بين اللوحين ، وهو مما يثبت في القرآن الذي نسخه عثمانُ بإجماعٍ من
المهاجرين والأنصار وإسقاط ما سواه ، ثمَّ أطبقت عليه الأمة فلم يُختلف في
شيءٍ منه ، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم ، وتوارثه القرون بعضها عن
بعض ، ويتعلمه الولدان في المكتب ، وكانت هذه إحدى مناقب عثمان